

الجامعة التونسية  
مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية  
والاجتماعية - تونس

# اللسانيات

## في خدمة اللغة العربية

سلسلة اللسانيات عدد 5.

مركز  
الدراسات  
والأبحاث  
الاقتصادية  
والاجتماعية



اللسانيات في خدمة اللغة

Serie - ling ١٧٥5

CERES

1983







المطبعة العصرية - تونس

1983



الجامعة التونسية  
مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية  
والاجتماعية - تونس

# أفعال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية

تونس 23 - 28 نوفمبر 1981

سلسلة اللسانيات عدد 5.

Handwritten text at the top of the page, possibly a title or header.

Handwritten text in the upper middle section of the page.

Handwritten text in the middle section of the page.

Handwritten text in the lower middle section of the page.

Handwritten text at the bottom of the page, possibly a signature or footer.

## الفهرس

صفحة

- د. عبد الوهاب بوحدية كلمة ترحيب وتقديم الملتقى 7
- الأستاذ محمد فرج الشاذلي : كلمة الافتتاح ..... 9
- د. عبد السلام المسدي : اللسانيات وعلم المصطلح العربي ..... 17
- د. عبد الرحمان أيوب : الحقائق التاريخية وأثرها في النظم اللغوية الوصفية ..... 57
- الأستاذ صالح القرمادي : دراسة في الحقلين الدالين لكلمتي «عين» العربية و ceil الفرنسية ..... 109
- د. عبدالعزيز بن عبدالله : في إطار اللسانيات وتطور المصطلح العلمي العربي بين الترادف والتوارد ..... 121
- د. نهاد الموسى : مقدمة في علم تعليم اللغة العربية ..... 145
- د. رضا السويسي : من المنطلقات اللسانية واللسانية النفسية في طرق تدريس اللغة العربية لأبنائها على مستوى الثانوي ..... 177
- د. عبد القادر المهيري : رأي في بنية الكلمة العربية ..... 185
- د. أكرم عثمان يوسف : دراسة في المنهج الصوتي عند العرب ..... 195
- د. داود عبده : الترتيب في القواعد الصوتية في اللغة العربية . 205



- محمد الشاوش : ملاحظات بشأن تركيب الجملة في اللغة  
العربية ..... 237
- د. محمد الهادي الطرابلسي : إطار التطبيق في الأسلوبية العربية ..... 267
- مجيد الماشطة : دور الدراسات المقارنة في عملية تعليم  
اللغات الأجنبية ..... 279
- عشاري أحمد محمود : التوحيد بين اللسانيات الحديثة والعربية  
في دراسة اللهجات ..... 295
- د. جمعة شيخة : الدراسات اللغوية بكلية الآداب  
(قسم العربية) ..... 331
- عبد القادر الفاسي الفهري : الدلالة النظرية لبعض الظواهر الإحالية  
في اللغة العربية ..... 375
- محمد عجينة : الشعر والمرجع : ملاحظات حول المرجع في  
الشعر ومدى مساهمته في تحديد الخطاب  
الشعري ..... 391
- توصيات ملتقى اللسانيات في خدمة  
اللغة العربية ..... 403

بسم الله الرحمن الرحيم

ضيوفا الكرام، أصدقائي الأعزاء،

يسعدني بإسم أسرة مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية أن أفتح على بركة الله هذا الملتقى وهو الرابع من نوعه الذي ينظمه المركز منذ أن بعث الى الوجود سنة 1962، فاهتماماتنا باللغة عامة وباللغة العربية خاصة تدرج بصفة طبيعية في نشاطات المركز.

نظمنا ملتقين إثنين كانا مخصصين للنظر في قضايا الألسنية العامة، إلا أنه اتضح إلينا أن قضية الألسنية لا يمكن في بلد مثل بلدنا أن تكون غير مرتبطة أشد الارتباط باللغة العربية.

مشاكل اللغة العربية هي مشاكل الأمة العربية ولا يمكن للمجتمع العربي أن يتطور إن لم يستند الى لغة حية متطورة. فعلى هذا الأساس انتظم منذ أربع سنوات ملتقا حول اللسانيات واللغة العربية وكانت نتائجه مشجعة الى حد بعيد جعلنا بعد أربع سنوات نراجع أنفسنا وننظر في إمكانية عقد ملتقا آخر لمواصلة البحوث التي تقدمنا بها منذ ذلك العهد.

واليوم لدينا أكثر من عشرين وثيقة عمل قدمها هذا الجمع الغفير من الباحثين والأساتذة المهتمين بقضايا اللغة العربية. أتوا تلبية لدعوتنا من الشرق ومن المغرب ومن الغرب مما يدل على أن الموضوع الذي اختاره الزملاء حيوي وواجب علينا أن نكرس ما أوتينا من جهد ومعلومات وفي ذلك خدمة للغة العربية وخدمة للمجتمع العربي.

وأريد أن أشكر باسم المركز وبإسم كافة الحاضرين سيدي وزير  
التربية القومية الذي تفضل مشكورا بالإشراف على هذه الجلسة الافتتاحية  
وأرى في ذلك تشجيعا وتأييدا لما تقدمه لنا الحكومة التونسية. وأريد أن أشكر  
أيضا سيادة الدكتور محيي الدين صابر الذي أبى بالرغم عن مشاغله الكثيرة إلا  
أن يشرفنا في هذه الجلسة الافتتاحية فلهم ولكم جميعا الشكر الجزيل وأرجو أن  
تكلل أعمالنا بالنجاح. ومن الله نرجوا التوفيق

والسلام

د. عبد الوهاب بوحدية  
مدير مركز الدراسات والأبحاث  
الاقتصادية والاجتماعية - تونس



# كلمة الافتتاح التي ألقاها الأستاذ محمد فرج الشاذلي وزير التربية القومية

بسم الله الرحمن الرحيم

- حضرة الأخ الدكتور محيي الدين صابر المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- أخي الدكتور عبد الوهاب بوحدية
- حضرات الإخوة والأخوات

لقد تفضل أخي الدكتور عبد الوهاب بوحدية مدير مركز الدراسات والأبحاث الإقتصادية والإجتماعية، فدعاني لأشرف على ملتقاكم هذا «اللسانيات في خدمة اللغة العربية» فلبيت الدعوة مغتبطا لمالي من صلات بالعربية شغفا وتدرسا ولمالي من تطلع الى اللسانيات في تونس فسعادتي اليوم مضاعفة إذ أجد نفسي بين اختصاصيين أجلاء مربيا زميلا أتى ليتعلم ووزيرا للتربية القومية أتى ليستفيد.

سيداتي سادتي،

إن قسم الألسنية مثل ما لوح لذلك قبل حين أخي الدكتور عبد الوهاب بوحدية هو من أول ما أنشئ من الأقسام أوائل الستينات ضمن «مركز الدراسات والأبحاث الإقتصادية والإجتماعية»، وما بعثه ضمن هذا المركز الجامعي المتعدد الاختصاصات الإجتماعية والإقتصادية إلا دليل على تبصر مديره الأول الأستاذ مصطفى الفيلالي وعلى رؤية الباحثين الأولين

المنشئين له الأستاذين صالح القرمادي رئيس القسم وأحمد العايد اللذين التحق  
بها في كل حماس إخوة آخرون فكانت نواة بحث لغوي نشط فيها الأساتذة  
عبد القادر المهيري وعبد المجيد عطية والطيب البكوش وهشام سكيك وزهرة  
الرياحي ومحمد المعموري ورشاد الحمزاوي والحبيب العونلي ثم كان الجيل  
الثاني من الأساتذة والباحثين وأغلبهم في هذا الاجتماع مشاركون.

لقد أسهم التونسيون في قسم الألسنية بدراسات قيمة في الملتقى الأول  
للسانيات سنة 1965، ذاك الذي خصص للإتصال اللغوي ومستويات اللغة.  
وفي الملتقى الثاني للسانيات ذاك الذي اعتنى بالحالة اللغوية في تونس  
وشاركوا أيضا بأبحاثهم اللغوية المتنوعة التي صدرت بمجلة المركز من سنة 1965  
الى اليوم وفي كراسات المركز وفي كتاب جماعي مدخل الى علم اللسان  
الحديث سنة 1974.

وفي ذينك الملتقين وفي كل المقالات التي أشرت إليها قدم الباحثون  
التونسيون دراساتهم اللسانية بالفرنسية باستثناء دراسة واحدة بالعربية مجتهدين  
في تقديم اللغة كظاهرة اجتماعية، ككائن حي له خصائصه وله عبقريته،  
مجتهدين في دراسة اللغة دراسة من اللسان واليه كما قال «سوسور F. Saussure»  
كأداة تبليغ حسب تعريف الأستاذ «مارتيني A. Martinet» ذاك الذي أشرف  
بنفسه على الملتقين اللسانيين سنة 1965 وسنة 1977 ومحاولين كذلك تحليل اللغة  
العربية تحليلا واقعا بالنسبة الى ذاتها كدراسة عن أخطاء العربية على السنة  
تلاميذ التعليم الثانوي وأفلامهم. وبالنسبة الى تداخلاتها من جانب الثنائية  
الفصيحة والعامية أو من جانب الإزدواجية الفصيحة والفرنسية، إلا أن  
دراسات أخرى من باحثين في المركز من غير اللسانيين أثرت اللغة العربية  
والتعليم والتربية بتونس إذ نجد في مجلة المركز بحثا عولجت من الجانب  
السيكولوجي في العدد 14 وفي العدد 51/50 ومن الجانب الإقتصادي في  
العدد 47 وفي العدد 53 وفي كراس خاص بنفقة التربية بتونس 1970.

لقد تعرضت هذه الدراسات الى المردود الداخلي للتعليم وإلى نتائج

الإصلاح الأول للتعليم ما بين سنة 1958 و1968 وإلى المشاكل الاقتصادية في التربية والتعليم. ثم أتى الملتقى الثالث « ندوة الألسنية واللغة العربية » ديسمبر 1978. فإذا بالحدث يكون في التقاء علم اللسان الحديث باللغة العربية، التقاء التونسيين بإخوانهم العرب من المشرق والمغرب. تنوع الموضوعات المطروقة من إعادة وصف اللغة العربية السنية إلى أبحاث صوتية إلى نحوية إلى معجمية إلى ضبط رصيد لغوي عربي إلى دراسات أسرية إلى دراسة اللهجات إلى تخطيط عشري لتعريب التكنولوجيا والعلوم إلى مناهج استغلال المعطيات اللسانية في دراسة العربية لغير الناطقين بها.

كان لهذا الحدث صدهاء ولأبعاده تأثيرها وما الحصيلة التي بين أيدينا اليوم إلا عن ذلك دليل.

وكنا سعداء لما اتفق عليه اللسانيون العرب في هذا الملتقى إذ كلمة اللسانيات تحل محل الألسنية على غرار علم الرياضيات ولا سيما أن لفظة الألسن اصطلاح عليها للغات الأجنبية وإن مدرسة الألسن ظهرت عهد محمد علي بمصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر للميلاد.

إذ « بعلم اللسان » يعوض « علم اللغة » لما في كلمة لغة من معان مختلفة : معنى الإصطلاح إذ نقول : « الحج لغة هو :... » ومعنى الإستعمال القبلي أو الجهوي إذ نقول « لغة أهل الحجاز » ومعنى الأداء الصوتي المتميز إذ نقول لغة بني تميم ولأن كلمة لسان جاء بها القرآن الكريم واستعملها الشافعي في مدلول علم اللغة وذكرها خاصة ابن جني بمعنى « اللسان بوجه عام » وتبسط فيها ابن خلدون في مقدمته.

كذلك من كلمة « اللسان » نشق « اللساني » « le linguiste » اللساني « Linguistique » العلوم اللسانية « La structure linguistique » البنية اللسانية « Les sciences linguistiques »

أما الملتقى الرابع الذي يسعدني شخصيا أن أشرف عليه اليوم فوضوعه : « اللسانيات في خدمة اللغة العربية » هذا الملتقى يبسط قضية توظيف المعرفة



اللسانية في خدمة اللغة العربية، ويجمع اختصاصيين أفاضل من العرب  
المشاركة والمغاربة ومن العلماء الغربيين من فرنسا وألمانيا أتوا للكشف عن صفات  
البنية اللسانية من جوانب كثيرة في محاور مضمونية متعددة :  
- اللسانيات والدراسة التاريخية وعلم الأصوات وعلم التركيب وعلم المصطلح  
وعلم الدلالة وعلم العلامات وقضية الإكتساب اللغوي.  
- اللسانيات وعلم الأسلوب  
- اللسانيات والدراسات النفسانية. وذلك انطلاقاً ووصولاً الى محاور منهجية :  
- اللسانيات ووصف اللغة العربية  
- اللسانيات وقراءة التفكير اللغوي في التراث العربي  
- اللسانيات وإثراء رصيد اللغة العربية  
- اللسانيات وتدريس اللغة العربية.

\* \* \*

كان يوجد فراغ في الدراسات العربية فيما يتعلق بعلم اللسان العام  
ورأينا في تونس في الستينات محاولات شخصية سعت الى إدخال بعض  
المفاهيم في الدراسة الجامعية، ورأينا هذه البحوث التي ذكرتها منذ حين صلب  
مركز «الدراسات والأبحاث الإقتصادية والإجتماعية». ثم رأينا إقحام مادة  
اللسانية صلب كلية الآداب والعلوم الإنسانية في استاذيات اللغة (العربية  
والفرنسية والإنجليزية) ولعلنا نرى يوماً العلوم اللسانية بكل فروعها النظرية  
والتطبيقية تدرس بتعمق في المرحلة الثانية وفي المرحلة الثالثة من التعليم  
العالي.

وفي الحقيقة ينبغي أن نبرز أن علم اللسان العربي وضعه العلماء العرب  
أواخر القرن الأول للهجرة (السابع للميلاد) وتطور زمن عمرو بن العلاء وبلغ  
أشده واكتمل على يد الخليل ابن أحمد وتلميذه سبويه ثم اتسعت ميادينه  
واتضحت وسائله ومقاصده على يد ابن السراج وأبي علي الفارسي وابن جني  
وغبرهم.

وتلك المفردات القديمة ذات المفاهيم العلمية التي وضعها علماؤنا في القرون الوسطى ينبغي أن نقرأها قراءة جديدة مستحدثة وأن نبرز مضامينها التي تصلح للبحث العلمي اليوم ولعلم اللسان الحديث وأن نراعي عوامل البقاء أو التغير في معاني الكلمات فكم من مفردة قديمة يمكن أن تؤدي مفهوما حديثا وكم من مفردة قديمة ذات مدلول معين يمكن أن تحمل مدلولاً آخر بدون حرج إن كانت الدقة في التحديد والضبط في التعريف، فعلى الباحث أن يتعاش معهما فيحييها بالاستعمال والإعلام متسلحا في بحثه بما سماه العرب «الحس والنظر» حسب قول ابن جنى أو الموقف التجريبي والنظري كما نقول اليوم متسلحا في دراسته للنحو العربي لذلك التعريف الذي جاء عند ابن الأنباري في «نزهة الألباء»: «ان النحو هو معقول من منقول» كذلك ينبغي أن ننبه إلى أن الباحث في العربية يجب عليه اليوم أن يكون ذا معرفة كاملة بكل ما قاله النحاة واللغويون العرب القدامى وأن يكون ملما بالعلوم اللسانية الحديثة النظرية منها والتطبيقية.

كذلك ينبغي أن نكون مدرّسين اللغة العربية على مبادئ عامة أثبتتها اللسانيات مما لا يقبل جهلها سواء كان هذا المربي في الابتدائي أو في المتوسط أو الثانوي أو في العالي.

أولا : اللسان هو أداة تبليغ فالمقول هو الأصل والمكتوب هو النوع هو الفرع لأن اللغة أصوات مسموعة قبل أن تكون مكتوبة وأن اللغات المسموعة اليوم في العالم لا تحصر عدا وأن اللغات المكتوبة محدودة العدد.

لهذا عممنا في تونس في وقت ما «الطريقة الحوارية» في السنتين الأوليين من التعليم الابتدائي ومن اختيارات هذه الطريقة

أن اللغة أداة تبليغ لا موضوع تحليل مجرد.

أن لابد من اعتبار الواقع اللغوي للطفل من ثنائية (صراع بين الدارجة والفصحى) وازدواجية (صراع بين الدارجة والفصحى والفرنسية)،

أن الأسبقية في التدريس للمقول على المكتوب وذلك لتخريج لسان التلميذ على السجل الشفوي الذي لا يتعد كثيرا عن لغة الأم والذي يجب أن يكون أداة طيعة للتعبير والتبليغ والتحاوري في وضعيات تعليمية حية يعيشها الأطفال.

أن التعليم يعتمد خلق حالات بها الحوار والترغيب، أن لا بد من تدرج لغوي ضمن تدرج تركيبى وذلك باعتبار مكتسبات الطفل اللغوية والتدرج بها نحو اللغة الفصيحة مثلا :

الولد قعد — لا «جلس الولد» = الجملة الإسمية بفعل قعد أقرب إليه من الجملة الفعلية بفعل جلس

ثانيا : اللسان هو ظاهرة اجتماعية لا يخضع لميول الفرد ولا إلى إرادته وقد اهتم المركز بهذه الظاهرة أيا اهتمام.

ثالثا : لكل لسان خصائصه فالعلاقة بين الدال والمدلول علاقة اعتباطية ومنطقه منطق مستنبط من الواقع ومن الإستعمال.

رابعا : اللسان نظام مصطلح عليه، هو وضع واستعمال، هو لفظ ومعنى لهذا على المرابي أن يعتبر الإقتصاد والإيضاح فيبرز ما على المرسل من أداء وما على المرسل إليه من احتياج حتى يكون التبليغ والتفاهم.

خامسا : على المدرس أن يكون على كسب كامل للملكة اللغوية وأن يسأل نفسه دائما ماذا ينبغي أن أعلم من اللغة وكيف يجب أن اعلمه ؟

سادسا : ليس كل ما في اللغة من مفردات وتراكيب يلائم سن المتعلمين في صف أو في آخر فينبغي تعليم رصيد لغوي معين في غير إفراط ولا تفریط في غير حشولفظي ولا فراغ مفهومي وفي تدرج تركيبى محكم.

هذا ما أنجزناه في المغرب العربي حسب مقاييس علمية وما طبقناه في



المرحلة الأولى من التعليم الابتدائي في تونس والجزائر والمغرب تطبيقا وظفيا اجرائيا يعتمد كثرة الإستعمال وتنوع التمارين مشافهة وكتابة من زيادة وحذف وتصريف وتحويل تُنبوي وتحرير مسترسل حر. والرصيد اللغوي المغربي اتسعت رقعته الآن إذ سيصبح الرصيد اللغوي العربي بفضل تبني هذا المشروع المصيري من قبل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

سيداتي سادتي،

سرت ونفس الرببي فأطلت وعبرت عن حيرة الوزير ففتبسطت وما ذاك مني إلا إسهام متواضع في ملتقاكم العلمي الرابع هذا الذي أتصور نجاحه كاملا لغنى الموضوعات والمستوى الرفيع للمشاركين التونسيين وغير التونسيين الذين أرحب بهم باسمي وباسم زميلي الدكتور عبدالعزيز بن ضياء وزير التعليم العالي والبحث العلمي أجل ترحاب في تونس أرض اللقاءات والمحبة وأشكرهم على تحمل أعباء السفر ليشاركونا بدراسات متنوعة ثرية، ثم شكري ممدود الى كل الحاضرين والى منظمي هذا الملتقى وعلى رأسهم الأستاذ عبد الوهاب بوحدية ذو النشاط العلمي الدائم والإنتاج المعرفي الدائب.

وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون

والسلام عليكم ورحمة الله



# اللسانيات وعلم المصطلح العربي

عبد السلام المسدي  
(كلية الآداب - تونس)

## 1 - العلوم ومصطلحاتها :

مفاتيح العلوم ومصطلحاتها. ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى. فهي مجمع حقائقها المعرفية وعنوان مابه يتميز كل واحد منها عما سواه. وليس من مسلك يتوسل به الإنسان الى منطق العلم غير ألفاظه الإصطلاحية حتى لكأنها تقوم من كل علم مقام جهاز من الدوال ليست مدلولاته إلا محاور العلم ذاته ومضامين قدره من يقين المعارف وحقيق الأقوال. فإذا استبان خطر المصطلح في كل فن توّضح أن السجل الإصطلاحى هو الكشف المفهومي الذي يقيم للعلم سوره الجامع وحصنه المانع، فهو له كالسّياج العقلي الذي يرسى حرّماته رادعا إياه أن يلبس غيره، وحاضرا غيره أن يلتبس به. ومتى تحلّى الدال بخصلتي الجمع والمنع كان على صعيد العقولات بمثابة الحّد عند أهل النظر المقولي الذين هم المناطق فيكون للمصطلح الفني في أي شعبة من شعاب شجرة المعرفة الإنسانية سلطة ذهنية هي سلطة المقولات المجردة في علم المنطق : فلا شذوذ إذا اعتبرنا الجهاز المصطلحي لكل علم صورة مطابقة لبنية قياساته متى فسد فسدت صورته واختلت بنيته فيتداعى مضمونه بارتكاس مقولاته.

فهذا الذي سلف تتعّين بالتخصيص العلاقة المعقودة بين العلم وجملة مصطلحاته. وأول ما يستفي في حقّ هذه العلاقة أن تتسم بالتفاعل لأن التفاعل صيرورة نحو مآل يتغيّر فيه كل طرفي الفعل والإنفعال، كما أن علاقة التفاعل تفترض ضمّنيا انفصال الهوية بين العوامل، وليس هذا شأن المصطلح والعلم. ثم إن تلك العلاقة يتعدّر بالتبعية أن تكون من ضروب العلاقات التعاوضية إذ ليس بوسع المعرفة العلمية أن تقوم بديلا من مصطلحها الفتي ولا بوسع الجهاز المصطلحي أن يلغي وجود

المضمون المعرفي، فالنسبة المعقودة بين العلم ومصطلحه ليس قوامها التبادل، لا التلقائي ولا الإرادي.

وحيث انتفى التفاعل وانتفى التعاوض صار من الانتقاض أن يحل محلها التكامل على معناه المحدد لدى أهل العلوم الدقيقة، لأن كل علاقة تكاملية بين عنصرين يتحتم معها غياب الثاني متى حضر الأول، واختفاء الأول كلما حل الآخر. فكأنه من الضرورة المطلقة أن يكون أحد الإثنين حاضرا وأن يكون الآخر غائبا بالاستتباع الضروري كالعلامة الجبرية تردف بالرقم العددي حتما إن لم تكن إجابا فسلبا، فلا عدد بلا علامة، ولا عدد بالعلامتين.

في هذا النسق يتسنى الاستدلال على هوية اللّحام الزابط بين المصطلح والعلم : هو ضرب من علاقة التعاظم بها يتصهر في الثاني بعض ما يتحلل من الأول، ويداخل الأول بعض ما يتراكم من الثاني حتى لتكاد المعرفة الإصطلاحية أن تغدو هي المعرفة العلمية الى المرتبة التي يتعذر معها تصوّر هويتين متميزتين : تتدافعان أو تتجاذبان، وإنما هو توحد على نمط اتحاد الدال والمدلول في عملية الأداء اللغوي بإطلاق. فكما أنك لا تدرك للمدلول دلالة إلا من خلال علامته الدالة، ولا تتصور وجود دالّ ما لم تحمل مظانه معقوله المدلول عليه فكذلك شأن منظومة العلم مع جهازه المصطلحي، وبديهي أن الدال والمدلول في الإبلاغ اللساني لمّا تنتفي في حقهما علاقات التفاعل والتعاوض والتكامل.

ومن كل ما سلف يتجلى أن الوزن المعرفي في كلّ علم رهين مصطلحاته، لذلك نسميها أدواته الفعالة لأنها تولده عضويا وتنشئ صرحه ثم تصبح خلاياه الجنينية التي تكفل التكاثر والنماء.

ذلك ما يفسر إذن كيف أنّ كل علم يصطنع لنفسه من اللغة معجما خاصا، فلو تتبعنا كشفه المصطلحي وقارنته بالرصيد القاموسي المشترك في اللغة كالتّي يتحاور بها العلم ذاته لوجدت حظا وفيرا من ألفاظ العلم غير وارد قطعا في الرصيد المتداول لدى أهل ذلك اللسان، وما منه وارد فإنما ينفصل في الدلالة عما هو شائع انفصالا لا



يبقى معه إلا التواتر في الشكل الأدائي. وهذه الحقيقة تصدق على علم اللسان صدقها على كل معرفة بشرية تبلورت فشيدت لنفسها حصنها المستقل.

على أنه - وإن سلف وجه من الشبه بين معضلة المصطلح وخصائص الظاهرة اللغوية - فإن طرق التقريب بين الإشكال المصطلحي على صعيد المعارف والإشكال اللساني على صعيد المدارك متعددة، لورمنا التحري بالإستقراء النوعي للخفايا النظرية لألفينها شبكة متضافرة. فالعنصر اللغوي في أصل نشأته - من الوجهة الاعتبارية لا من جهة الزمن الفيزيائي - رمزيقوم بضرب من المواضعة لينوب بحضوره عن إحضار الأشياء المتحدث عنها سواء أكانت مما يتستى حضوره أو مما يتعذر فكأنما الذي ساق الإنسان الى التوصل باللغة إنما هو نزوعه الى المجهود الأدنى بحكم تركيبه وبدافع غريزته التي قوامها الإقتصاد الأدائي. أن يستأثر بأكبر النفع بالذي يتستى من أضعف المجهود وعلى هذا الأس المبدئي عرقت العلامة بأنها «حضور لغوية» - على حد التعبير الحرفي، أو قل بتعبير متأصل هي «شاهد على غائب».

#### فما شأن المصطلح العلمي إذن ؟

إذا كان اللفظ الأدائي في اللغة صورة للمواضعة الجماعية فإن المصطلح العلمي في سياق نفس النظام اللغوي يصبح مواضعة مضاعفة إذ يتحول الى اصطلاح في صلب الإصطلاح، فهو إذن نظام إبلاغي مزروع في حنايا النظام التواصللي الأول، هو بصورة تعبيرية أخرى علامات مشتقة من جهاز علامي أوسع منه كمًا وأضيق دقة.

كذا يتستى أن نعرف المصطلح علاميًا بأنه شاهد على شاهد على غائب، ولعل هذه الحقيقة هي التي تعلق بصفة جوهرية صعوبة الخطاب اللساني من حيث هو تعبير علمي يتسلط فيه العامل اللغوي على ذاته ليؤدي ثمرة العقل العاقل للمادة اللغوية. ويزداد الأمر عسرا عند الانتقال من المعالجة النظرية للظاهرة اللغوية العامة الى دراسة لسان من الألسنة في ضرب من الكشف النوعي أو التحليل التطبيقي، ويتلابس عندئذ الخطاب القائل بالخطاب المقول بما أن اللغة التي تمثل مادة الفحص تتطابق حينئذ مع اللغة التي تمثل وسيلة التعبير عن ثمرة هذا الفحص، ومن المفارقات الناجمة عن هذا الدوران أن البحث اللساني يزداد يسرا وارتياضا كلما تباينت اللغة

المدرسة واللغة الدارسة، أو لنقل - باقتباس ألفاظ يتداولها المنطقة في غير هذه المقاصد - إن الخطاب العلمي اللساني يتناسب جلاؤه تناسبا طرديا مع اختلاف اللغة الموضوعية عن اللغة المحمولة.

## 2- أعراض القضية الإصطلاحية :

إن التسليم بقيمة الجهاز المصطلحي بالنسبة الى كل معرفة علمية تنشأ القبض على الظواهر سواء أكان ذلك بالوصف التشخيصي أم بالإحكام الاستنباطي ليفضي الى الإقتناع بأن مصطلحات العلوم هي الصورة الكاشفة لأبنيتها المجردة مثلما ألحنا منذ البدء، ومن خيل له أنه يتفق أثر العلم بغض الطرف عن متصوراته الفعالة ومفاهيمه الإنشائية فإنما شأنه شأن من يرى من الأجزاء أشباحا ومتعذري حقه أن يرى صورة الجزء من الكل فضلا عن صورة الكل من وراء الأجزاء، وإذا كان «المنطق» بمقولاته الأولية وانساقه التركيبية وأقيسته الاستدلالية هو بمثابة «رياضيات» العقل التجريدي وكانت «الرياضيات» بعلائقها التناظرية وسلسلاتها التحويلية وتضاعفها البرهاني بمثابة «منطق» العقل التحليلي فإن الجهاز المصطلحي في كل علم هو بمثابة لغته الصورية : بل قل هو رياضياته النوعية، وكل ذلك يفضي جدلا الى اعتبار كل مصطلح في أي علم من العلوم ركنا يرتكز عليه البناء المعرفي فيكون للمصطلح من الوظائف الصورية ما يكون للرمز السيمي في المعادلة الرياضية : كلاهما سيم التجريد الذهني.

هذه حقائق قوامها معرفي، وسنداتها بديهية عند من مارس العلم، وياشر النظر وحاول معالجة شيء من أبوابه بالوضع والاستحداث، ولكن سند الممارسة لفرط بدايته يختفي، والأس المعرفي لبعده تشابكه ودقة تجرده كثيرا ما يحتجب، ولاحتجاب هذا أو خفاء ذلك تظهر مشاكل زائفة تلوح بقضايا يفتعلها الذهن بتلابس الاستدلال الصحيح والجدل المكذوب، وعندئذ تتحول معضلة المصطلح الى إشكال تتجاذبه عائقات مبدئية وخيالات مصطنعة عليه.

وأكبر اعتراض زائف وأشدّه غرابة إذا أورده أهل الذكر من الذين يحترفون العلم ويرتدون لبوسه أن يعزرو بعضهم استغلاق العلم عليه الى تعسر المصطلح ظانا أو

بجاءها أن لو كان الأداء الإصطلاحي على غير ما هو عليه لأدراك كل العلم الذي حملت اللغة إياه، وترى البعض قد انبرى ناقدا فيرمي الخطاب العلمي بالإلغاز والتعمية مشهرا بما ظنه إغلاقا في المصطلح وطاعنا في من لا يواصي أمره بتقديم مادة العلم بعد طرح جهازه المصطلحي !

فأعظم بها من إحالة !

ذاك هو الفصم بين مضمون العلم وأدواته، وذاك هو الإنتقاض أن تستبقي العلم وقد سلبت بنيته التي يتأسس عليها، على أن علة الأمر من وجهين : الأول عرضي وصورته أن الناس كثيرا ما يتعاطون العلم بالمطالعة أو الدرس فلا يراوون بين زمن الكسب المعرفي وساعة التمثل الذهني فلحظة النقد الإجرائي، فإذا بهم يتباطون مالم يستأنسوا به من العلوم و يقتصبون الحاصل اغتصابا ليكونوا منذ لحظة البدء متعلمين وناقدين فيتطابق الزمن بلا مراوحة و ينبثق الوهم الخادع.

أما الوجه الثاني من علل هذه الظاهرة فردة الغفلة عن بعض خصائص الإبلاغ العلمي، ذاك أن السعي الى تفادي المصطلح يؤول الى شرح المفهوم وتفكيكه الى مركباته التقريرية من المعاني وظلال المعاني، ولما كانت السبيل الوحيدة هي اللغة فإن في ذلك ازدواجا وظيفيا لا تطبيقه اللغة بطبيعتها، و بديهي أن الظاهرة اللسانية تكفل الإبلاغ التواصل في إحدى وظائفها ولكنتها تكفل أيضا القدرة على أن نتحدث بها عن نفسها وذلك ما نصطلح عليه بالوظيفة الإنعكاسية، غير أن اللغة لا تنصاع الى تراكب الوظائف في نفس الحيز الأدائي، فكما يتعذر أن تزواج في نفس اللحظة الحديث باللغة عن غير اللغة مع الحديث باللغة عن اللغة يتعذر عليك بنفس الصورة أن تتحدث باللغة عن العلم وتحدث في نفس اللحظة باللغة عن لغة الحديث عن العلم.

فن ظن أن العالم قادر على أن يتحدث في العلم بغير جهازه المصطلحي ومن ظلمه ما لا طاقة له به إلا أن يتواطأ على امتصاص روح العلم وإذابة رحيقه، وهذا لما يصدق على كل معرفة تحتكم الى أواصر العقل. ولو أخذت أبعد العلوم تجريدا وأوغلها في صياغة الرموز - شأن الرياضيات - لتبينت حقيقة قيام المصطلح من العلم مقام الرمز من المعادلة، فإذا تحاشيت الرمز ارتكس العلم ذاته.

وخذ للشاهد مثال المعادلة المعتبرة :

$$(أ + ب)2 = 2أ + 2 + أب + ب2.$$

فهذه تقرؤها بتلفظ رموزها السينية فيستقيم إدراكها الرياضي، فإذا سلبتها رموزها قلت : إن مربع مجموع عددين يساوي جمع مربع الأول مع ضعف سطح الأول في الثاني مع مربع الثاني. فترى عندئذ تحلل الخطاب الرياضي وتواري بنيته، أما إذا واصلت سعيك الى مجانبة الرمز والمصطلح فاعتبرت لفظ (مربع) ولفظ (سطح) وربما أيضا لفظ (عدد) من المصطلحات التي عليك أن تقيم من اللغة ما يعوضها فستقول : إن ضرب مجموع عنصرين في نفسه يساوي جمع ضرب العنصر الأول في نفسه مع ضعف ضرب العنصر الأول في العنصر الثاني مع ضرب العنصر الثاني في نفسه.

وترى عندئذ كيف آل أمر الخطاب الرياضي.

على أن حوار المحااجة قد لا يتوقف إذ فيما قلته أفاظ لم ترد بمعانيها الشائعة خارج نطاق العلم كلفظ (ضرب) فلو تعمدت تحاشيا لذاب العلم الرياضي ذوبانا، ذلك أن عبارة (مربع الشيء) قد عوضتها بعبارة (ضرب الشيء في نفسه) وهذه ستعوضها بقولك (جمع الشيء الى نفسه من المرات بحسب عدد نفسه).

ولكن من أدراك أن المشاكس لا يطلب إليك تعويض لفظ (جمع) بشيء آخر لأنه مصطلح رياضي !

\* \* \*

### 3 - اللسانيات وعلم المصطلح :

إذا كان الإنسان موجودا متبدلا بالطبع وكان تبدله متولدا عن إذعانه الى قيدي المادّة زمانا ومكانا فإنّ مقوماته اللصيقة بوجوده لا تكون إلا متبدلة على الدوام، واللغة إحداها إذ هي القناة الأساسية في ربط أبعاد الزمن : الماضي منه بالصّائر والصّائر بالمقبل، لذلك عدت اللغات مراكب للحضارات : هذه وتلك في تطوّر مستمرّ يستجيب فيه التابع لناموس السابق، وإذا اللغة في تبدلها صدى لتقلب الحضارة



وتعاقب تجلياتها، ولا يتضح ذلك في شيء وضوحه في طوعية الجهاز اللغوي وقدرته على استيعاب المستحدث من الصور والمفاهيم.

وإذا كان مطردا أن ننتعت اللغة بأنها «كائن حي» فإننا نتوسل بالمجاز في التعبير عن حقيقة يعوزنا ما به نعبّر عنها تعبيرا غير مجازي، وبنمط مجانس ننتعت اللغة بكونها «مؤسسة اجتماعية»: رصيدها رموز، ورموزها أوعية تسكب فيها الصور المشتقة من حياة الناس في مظاهر المادة والمعاش والأخلاق والمعارف. فيؤول الأمر بالمؤسسة اللغوية الى صوغ شبكة العلاقات الجامعة بين أطراف الحياة البشرية فيما هم قائمون عليه، ثم بين المتعاقبين منهم على محور الزمن، فكان لزاما أن تتأسس اللغة على قوانين الحركة الذاتية، وهذا مفاد الصورة المجازية التي نلجأ إليها عند نعتها بالكائن الحي، أو عند إسناد صفة التو لها.

فن المسلمات إذن أن اللغة ظاهرة جماعية واجتماعية تتحرك طوعا كلما تلقت منبتها خارجيا إذ ما إن يستفزها الحافز حتى تستجيب بواسطة الإنتظام الداخلي الذي يمكنها من استيعاب الحاجة المتجددة والمقتضيات المتولدة وهكذا تصطبغ اللغة لنفسها نهجا من الحركة الذاتية.

فالأحداث التاريخية والوقائع الحضارية مما لم يكن صورا مستنسخة من المتداول المعروف هي التي تستحث اللغة أن تطوّر دلالاتها عبر صوغ ألفاظها حتى تتلاءم والتطوّر المفهومي الحاصل في ذاكرة الحضارة المتجددة. ولما كانت العلوم بمثابة الأنسجة العضوية التي تنمو خلاياها فتوارى رياضيا فإنها أشدّ المنبهات وقعا على اللغة تستفزها بالمفاهيم فترة الفعل بولادة المصطلحات، إلا أن اللغة في خضمّ هذا التطوّر التاريخي وهذه الصيرورة الحضارية لتقف مشدودة الى قطبين متدافعين بتجاذبها الأول بدافع المواكبة ويشدها الثاني بوازع حبّ البقاء اتقاء للإنسلاخ الماحي لرسمها، وليس ما نسميه بحياة اللغة سوى قدرتها على ترشيح الناموس المعدل للنقيضين: أن تتلاءم مع الإقتضاءات المتجددة وأن تبقي على بناها التي تحدّد هويتها بين الألسنة.

فهذا من الظواهر العامة، فكلّ اللغات تعيش مخاض تولّد الدوال عندما تقتحمها مدلولات مستحدثة بصرف النظر عن سعي الجهاز اللغوي الى استيعاب

المدلول الجديد دون استقبال الدال الغريب وذلك باللجوء الى استبطان تعود فيه اللغة على نفسها لتفجر بعض ألفاظها بالطاقات الدلالية المتغايرة وليست هذه الظاهرة وقفا على مواجهة اللغة للرصيد المصطلحي في العلوم والمعارف ولكنها شاملة للمتن القاموسي الواسع، ومن تدبر قضايا الدلالة في ألفاظ اللغة العربية يومنا لرأي شقوفا من المعاني دقيقة دقة الحاجة المتولدة بها، فترك الإيغال في معايير ما فصح وما هجن، تركيف تتركح اللغة بين ضغط الحاجة والسعي الى سدها فتبقى على فعل (قوم) وتمخضه لما هو له ثم تصطنع - على غير قياس - الفعل (قيم) ومصدره (تقيم) وبنفس الحافز أبقت على (موقوت) واستعملت (موقت) ثم وضعت (موقت) على شذوذ صرفي.

وبنفس الاستتباع - وإن كان الأمر لغير تلکم الأسباب - صنعت اللغة المصدر (توضيح) بدلا من (إيضاح) والمفعول (معاش) متقية (معيش) ثم استباح المفعول المزيد (مصاغ) رغم تعدي صيغته المجردة وتركت التعت (مصوغ) لغير ذلك الغرض.

على أن اللغة مثلها هي مدفوعة الى التركح بين ضغط الحاجة وضرورة سدها فإنها محمولة على التوسط بين جنوح المحافظة وناموس الإستعمال لذلك تسعى دوما الى استيعاب المدلولات دون دوالها إن بالإحياء وإن بالتوليد فإذا اعيت الحيلة استقبلت القادم عليها دالا ومدلولا فيكون «دخيلا» ترضخه الى ابنيته حتى يتواءم ونسق الصوغ الأدائي لديها.

ومن هذا التوسط وذاك التركح يحدث في اللغة قانون تعادلي يحقق توازنا بين الرصيد القاموسي العام ورصيد كل علم من المصطلحات الفنية يأخذ كل واحد من الآخر بما لا يدخل الضيم على دلالات اللغة في وظيفتها البلاغية النفعية ولا على مفاهيم المعارف في وظائفها التوعوية من حيث هي خطاب علمي. وبجال التحكم في كل ذلك إنما هو السياق الإخباري بحقوله الدلالية وإيجاءاته التعبيرية، وهذا ما يؤسس قواعد الفصل بين النظام المصطلحي والجهاز اللغوي رغم تصاقبها إذ يرد الأول متولدا في مظان الثاني كما أسلفنا آنفا. فكل علم ينزع إذن على المدى البعيد الى الإستقلال

برصيده عمّا يتداخل مع القاموس المشترك، وهذا شأن العلوم منذ القديم(1).

واحتكاما الى كلّ هذه الإعتبارات كان خليقا باللسانيات أن تتبني ضمن محاور اهتمامها قضية المصطلح، وقد كانت عنايتها بالموضوع ماثوثة بين أفنان متعددة منها البحوث التأليلية(2)، تلك التي تعنى بالأصول الإشتقاقية وتاريخ تفرّعها، ومنها البحوث المختصة بالرصيد اللفظي في فرعين من علم اللسان : القاموسية(3) والمعجمية(4).

على أن الذي شدّد حيرة اللسانيين في أمر المصطلحات إنما هو نموّ علم الدلالة(5) وتشقّب مقارباته المنهجية، حتى أصبح قطب الدوران في كلّ بحث لغوي ممّا لا ينفصل عن نظرية الإدراك وفلسفة المعنى، وقد نتجوز الظن بأن حوارا صامتا جال بين تلك العلوم اللسانية، الآنفه الذكر- وعلم الدلالة فتولّد نهج جديد في البحث مداره علم المصطلح(6) من حيث يعالج نشوءها ضمن نسيج اللغة، غير أن رديفا يلامس هذا الحقل الإختصاصي قد يبدو ملابسا إياه، وليس الأمر كما قد يبدو، ونعني المصطلحية(7). فهذه علم يعني بمحصر كشوف الإصطلاحات بحسب كلّ فرع معرفي فهو لذلك علم تصنيفي تقريري يعتمد الوصف والإحصاء مع سعي الى التحليل التاريخي، أمّا علم المصطلح فهو تنظيري في الأساس، تطبيقي في الإستثمار، لا يمكن

---

(1) وهو ما يصدق على العلوم اللغوية، ورغم افتقارنا في العربية الى القواميس التاريخية فإننا ننتبين في يسر تطوّر مصطلحات العلوم ولا سيما تلك التي لم تصلنا مكتملة منذ بدنها (كما يشهد بذلك كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي). على أن الظاهرة أوضح في علوم اللغة عند الغرب. كذا استبدل البلاغيون لفظ (réticence) بمصطلح (aposiopèse) وعوّض الصوتيون عبارة (pointe de la langue) بمصطلح (apex) ، وأقام التحاة مصطلح (subordonné) مقام (dépendant) ، ومصطلح (factif) بدل (translatif) و (congerie) عوض (entassement) .

(2) étymologiques

(3) la lexicographie

(4) la lexicologie

(5) la sémantique

(6) la néologie

(7) la terminologie

الذَّهاب فيه إلا بحسب تصوّر مبدئي لجملة من القضايا الدلالية والتكوينية (8) في الظاهرة اللغوية.

فعلم المصطلح - على ما نقدر - ينتسب سلائيًا الى علوم التأثيل فالقاموسية فالمعجمية، ولكنه فرع جنيني عن علم الدلالة وتوأم لاحق للمصطلحية بحيث يقوم منها مقام المنظر الأصولي الضابط لقواعد النشأة والصيرورة.

فبين علم المصطلح (9) ومصطلحية العلم (10) فرق ما بين المعجمية (11) والقاموسية (12). من كلّ زوجين جنيس لبعض الزوج الآخر فكأنما نضع المصطلح ثم نبتكر علم وضع المصطلح، مثلما نضع القاموس ثم نبتكر علم وضع القاموس (13) والإنسان منذ القدم علم اللغة قبل أن يضع للغة علمًا.

ويزداد الأمر تشابكًا متى تاق اللساني إلى البحث في مصطلحات علوم اللسان فيستحيل علم المصطلح على صعيد المنطق الصوري - الى تنظير من الدرجة الشائكة إذ يغدو بحثًا باللغة في لغة البحث في اللغة وعلم المصطلح موكول اليه اليوم أن يساعد علم الدلالة على فحص إشكالات المعنى :

كيف تدلّ اللغة بالفاظها على ما تدلّ عليه ؟

|                            |      |
|----------------------------|------|
| génétiques                 | (8)  |
| néologie                   | (9)  |
| terminologie de la science | (10) |
| lexicologie                | (11) |
| lexicographie              | (12) |

(13) لسا في مقام التعريف بعلم المصطلح فن شاء الإطلاع على نط قضاياها أمكنه الرجوع إلى :

- Daniel Baggioni : Dirigisme Linguistique et neologie. Langages, n° 36, déc. 1974, pp.53-66.
- Antoine Culioli (...) : Considérations théoriques à propos du traitement formel du langage, Paris, Dunod, 1970.
- Ph. Dresco : Traitement informatique de la néologie Langages, n°36. pp.119-123.
- Louis Guilbert : - la néologie scientifique et technique. La banque des mots, n°1, 1971.
- Grammaire gnérative et néologie lexicale, Langages, n°36. pp.34-44.
- Ghr. Marcellesi : Néologie et fonctions du langage, ibid, pp.95-102
- Alain Rey : La terminologie : réflexions sur une pratique et sur sa théorie.  
«Terminologies 76». AFTERM. Paris 1976. pp. V 14 - V 40



وهل هناك نواميس تطرّد في ارتباط الأسماء بمسمّياتها ؟

ثم ما هو مدى تصرّف الإنسان - مستعمل اللغة - في توجيه الرّوابط الدلالية بين الدّوال والمدلّولات ؟

بل كيف تتحرّك اللغة ذاتيا فتستدّ بألفاظها ما قد يحدث من شغور في كيانها المعنوي بموجب بروز متصوّرات لا تملك اللغة في البدء ما تدلّ به عليها ؟

فإذا تأسّست قواعد المنهج النظري تستنى البحث في مظاهر ازدواج الطاقة التعبيرية بين قدرة تصريحية وأخرى إيحائية ثم بين دلالة ذاتية موضوعة ودلالة حافة محمولة، وكذلك بين الإفادة بالوضع الأول والإفادة بالوضع الثاني عبر النقل والمجاز، وكلّه ييسر ظهور الفيصل بين المعاني وظلال المعاني.

\* \* \*

#### 4 - الإصطلاح والحركة الذاتية :

إذا عاجلنا قضيّة المصطلح من منطلق لساني نقدي رأينا أن كلّ مجموعة بشرية ترابطت لغويّا فتحوّلت الى مجموعة ثقافية حضارية فإنها تواجه على الدوام مدلولات جديدة عليها، إما بحكم استحداث الأشياء أو بحكم اكتشافها، وبديهي أن المدلولات سابقة لدوّالها في الزمن لذلك كانت الألفاظ وليدة للمعاني في أصل نشأتها فإذا استقرّت في الإستعمال وتواترت أصبحت المعاني وليدة للألفاظ بحكم التقدير والاعتبار.

و يطرد تناول القضية الإصطلاحية في الدراسات العربية اطرادا : تعالج في سياق التأريخ لحركات الترجمة (1) وفي سياق الحديث عن وضع المصطلح العلمي.

(1) أنظر مثلاً : جمال الدين الشيال : تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي، القاهرة -

والفتي (2) فضلا عما صنعتها المجامع العلمية المتعددة في الوطن العربي والتي لم تنشأ في منطلقها إلا لسد ذرائع المصطلحات (3) وقد طفحت هذه الأبحاث جميعها - من لدن الأفراد ومن لدن المؤسسات - باستقراءات هي من الدقة والشمول بحيث تكاد أن تسد رمق الحاجة المتجددة. فهذا على مدار المعالجة التطبيقية، وهي أعظم خطرا وأعجل نفعاً. غير أن من يتفحص مقومات المعضلة الإصطلاحية كما تداولتها الدراسات من الوجهة النظرية يقف على ظاهرتين فيها إشكال منهجي حاد، الأولى اختلاط القضية اللغوية بالمعضلة الحضارية، ولئن كانتا من نسيج واحد في سياق الموضوع الإصطلاحى فإن المضمّن هو تلبس الوجهتين بما يحمل اللغة تبعات الموقف التاريخي حيناً ويهرق التاريخ بما يظن أنه من تبعات اللغة أحياناً أخرى (4) وإذا كان مألوفاً أن يدعور واد النهضة المعاصرة إلى اقتفاء أثر الأجداد يوم نهضوا ناهلين من حياض الثقافات الإغريقية والفارسية والهندية فلم يعقهم المشكل اللغوي ولا تبطنتهم معتداته الإصطلاحية فإن هؤلاء الزواد وهو يتوسلون بطرق الإحياء والتوليد والاستنباط يفتلون عن الفارق الجوهرى بين مواجهة العرب اليوم للحضارة المتطورة شرق الأرض وغربها، ومواجهة الأجداد للحضارات بالأمس : بالأمس جابهوا المشكل اللغوي من موقع القوة والتفوق الحضاري، فخلصوا من كلّ مركّب نفسي واليوم نواجهه من موقع منحدر، والذي يزيد في حيرة العرب اليوم الى حدّ الذهول أنهم واجهوا حضارة العصر فاستشعروا تدحرج شأنهم في العلم وتقنياته فلمّا استنجدوا - فيما استنجدوا به - بترائهم اعتراهم الخجل أن الأجداد حازوا في بعض أفنان العلم الإنساني ما لم يدركوا منه بعد إلا الجزء النزير. فتضاعف الإشكال وتعرّس الحسم.

(2) راجع - أ - مصطفى الشهابي : المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، دمشق (1 : 1955) - 2 ط : 1965 - ص 20.12

(ب) عبدالله أمين : الإشتقاق - القاهرة - 1956 - ص 33-35

(ج) عبدالقادر المغربي : الإشتقاق والتعريب - ط 2. القاهرة 1947 - ص 79.

(3) أنظر أطروحة الأستاذ محمد رشاد الحمزاوي عن مجمع اللغة العربية في القاهرة - منشورات الجامعة التونسية - 1975 (بالفرنسية) راجع أيضاً أبحاثه المتصلة بالموضوع في حوليات الجامعة التونسية خاصة : الصدور والواحق وصلتها بتعريب العلوم ونقلها الى التربية الحديثة، ع 11. ص 1974 - ص 39 - 81.

(4) نستجمع اليوم أحجاماً غزيرة من الكتابات الدائرة في بوتقة الجدل حول اللغة والتاريخ كلّها تمثل ما يمكن أن نصلح عليه بأدب المرافعات اللغوية، ولعلّ الإنكباب على درسها من منطلق لساني نفسي سيكشف عديد الظواهر في تعامل العربي مع بعدها اللغوي في العصر الزاهن.

أما الظاهرة الثانية التي تستوقف الناظر في معضله المصطلح كما بسطتها البحوث العربية المعاصرة من الوجهة النظرية فتتمثل في توارث تصورات تصنيفية ما انفكت تتضارب مع حقائق المعرفة اللسانية المتطورة، ومدار هذا التصنيف هو ما يصطلح عليه بوسائل نمو اللغة العربية وفي ذلك منذ البدء بعض الخلط بين ناموس الحركة الذاتية في الظاهرة اللغوية ومطاطية جهازها في استيعاب الجديد من المدلولات، وستبين صلات الربط بين الخاصيتين. وفي سياق هذه الطرائق يرد استعراض الإشتقاق والمجاز والنحت والتعريب. أما محط الإشكال وممكن الإستغراب ففي تقديم هذه القضايا على مستوى نوعي متجانس وكأنها تماثلات بل كأنما هي بدائل في وضع المصطلح تتوازي في نوعيتها وتتفاضل في إجرائها على نهج التوليد الدلالي. وتوغل الدراسات أحيانا في جدل المفاضلة حتى لكان اللغة كائن خلو من كل تحرك تلقائي وفي حنايا التحليل والإستشهاد يثوي الخلط التصنيفي (5)

على أن من حق اللساني باديء ذي بدء أن يؤسس بعض المعايير في معالجة قضية الوضع ضمن مسألة المصطلحات العلمية والفنية، وأبعدها شأنًا معيار الإستعمال فالمصطلح يبتكر فيوضع ويثبت ثم يقذف به في حلبة الإستعمال فإما أن يروج فيثبت، وإما أن يكسد فيمحى، وقد يدلى بمصطلحين أو أكثر لمصوّر واحد فتسابق المصطلحات الموضوعية وتتنافس في «سوق» الرواج، ثم يحكم الإستعمال للأقوى فيستبقه، ويتوارى الأضعف.

فهذا من حيث الوصف والإستقراء فيما يؤذيه اللساني غير أن له بعد ذلك حق مجاوزة الشرح والتحليل الى تفسير الظاهرة وتعليلها إذ بما يستقصي من كشوف موضوعية وفحوص اختبارية يخول له أن يستنبط مقاييس رواج المصطلح، وضوابط تغلب الأقوى على الأضعف، ولا سيما إذا احتكم الى الرواثر الأسلوبية في تركيبة المصطلح من حيث صيغته وميزانه وتناسق صواتمه وانسجام بنيته المقطعية كما ونوعا. ويمكنه أن يستعين بمحائير اللسانيات النفسية فتبين له بعض مقومات السبر فيما يعترى الألفاظ من اشتراك دلالي أو لبس معنوي أو نشاز إيحائي، فيؤول أمر المصطلح الى النفور فلا

يروج. وعند هذا المقام ينتهي العمل الاستكشافي، وهو مناط البحث النظري، وتبدأ - لمن شاء - سبيل العمل الإجرائي وهو الممارسة التطبيقية بالوضع والتصور، فاللساني من حيث ينقد تصنيفات الابتكار المصطلحي ومن حيث ينقد المبتكرات الاصطلاحية : ماراج منها وما لم يراج، يقتني حصانة معرفية. تؤهله الى صوغ الدوال طبقا لكل مدلول طارئ سواء أكان ذلك من حوزة تخصصه العلمي أم في حيز شعاب أخرى من شجرة المعارف.

ومما تأسس من درجات التابع يغدو عالم اللسان أحق الناس بإرساء ركائز التنظير في علم المصطلح بشمول.

فإذا نظرنا في ما يتواتر عده من وسائل نمو اللغة العربية اعترضنا كما أسلفنا التعريب والنحت والإشتقاق والمجاز، فأما التعريب فهو مصطلح نوعي يقترب بمعالجة اللسان العربي للألفاظ التي يستقبلها من الألسنة الأخرى مستوعبا إياها دالاً ومدلولاً، لذا فهو نعت لما يتبع ظاهرة التداخل اللغوي حضارياً، ولذلك دقق القدماء في التسمية فأسموا الظاهرة العامة «دخيلاً» وخصوا قولبة اللفظ الدخيل بمصطلح «التعريب» فقالوا : تعريب الاسم الأعجمي أن تتفوه به العرب على مناهجها، على أن منهم من تجاوز الفصل المفهومي فأطلق التعريب على الظاهرة وعلى عوارضها في نفس الوقت وهو ما ذهب إليه السيوطي : «المعرب هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعان في غير لغتها» (6)

فالقضية تتصل إذن بظاهرة لغوية حضارية اصطلاحية، لم يخل منها لسان من الألسنة في أي عصر من العصور، وهي بمثابة جبل الأسباب بين الأقوام عبر اللغات، وقد اطرده البحث فيها لدى فقهاء اللغة بما أطلقوا عليه الاقتراض (7)، ويحشر وجه من الموضوع في اللسانيات المعاصرة ضمن محور التداخل (8) على مدارجه المختلفة من الصوتي والصرفي والمعجمي الى التحوي والدلالي فالأسلوبية.

(6) الزهر في علوم اللغة، القاهرة (دت) ج2، الباب 19.

(7) l'emprunt

(8) l'interférence



فتمّا لا وجه له في نظر اللساني الناقد أن نتابع جدل البحث عما إذا كان الدّخيل - وقد دخل - جزءاً من اللغة أم غريباً منبوذاً، أو أن يعدّ أمراً خاصاً بلسان دون آخر حتى يظنّ أنّه وسيلة نموّ وقفت عليه. وإنّما الدّخيل ظاهرة مطلقة يفرضها الاحتكاك الجغرافي والّلقاح الحضاري وليس كالعلوم جسور تمتدّ بين الأقوام وحضاراتهم، لذلك عدّت المصطلحات العلميّة سفراء الألسنة بعضها الى بعض. فالتعريب في العربيّة صورة لظاهرة لغوية عامّة ترسخ بحكمها اللغات الى الضفط الحضاري التاريخي فتحسس لنفسها توازناً بين دفاعها عن نفسها وقدرتها على استيعاب الحدّ الأدنى من الدّخيل، و يقوى هذا التوازن بقدر قوّة المجموعة اللسانية حضارياً.

فن هذا المنطلق نتبيّن شمول العوارض اللسانية واندراج ظاهرة «التعريب» ضمنها فنستبين بالاستنباع قصور البنية التصنيفية عند من عالجوا وسائل النموّ اللغوي، لأنّها بنية ذات منطلق عموديّ، فاصل، يقطع الوسيلة عن الأخرى إذ يحسم بحزم بين التعريب والمجاز والنقل والتوليد، وسنجد أنفسنا محمولين على استبدال التصنيف الرأسي بتصنيف أفقي يعتمد الصيرورة ويتوسّد التحوّلات الزمانية، وسنرى كيف أنّ الدّخيل في جلّ أحواله إن هو إلا مرحلة فيما سنسمّيه بمراتب التجريد الإصطلاحي.

فهذا ما يخصّ التعريب.

أما النحت فلا يتوضّح أمره في ذاته ولا تتجلّى قيمته ضمن طرائق «نموّ اللغة العربيّة» إلاّ بمراجعة طبائع اللغات طبقاً لأسرها التاريخية وفصائلها التناسلية وهو ما يحثّم استلهاً للغويات المقارنة كما توارثتها الدراسات المعاصرة عن البحوث المتقدمة، ويستوجب التوسّل بمنهج اللسانيات التقابلية (9) كما تطوّرت في أيامنا الزّاهنة.

فاللغات تتكل بالضرورة على وسيلة باطنية تستقيم بها حركتها الذاتيّة وتختلف هذه الوسيلة بين اللغات بحسب توزّعها الفصائلي، وهذه حقائق بثّت في أمرها الدراسات مبكّراً، فليس المقام لتفصيلها، ولكنّ معالجة مشكل المصطلح في ارتباطه بالتولّد اللغوي الذاتي يفضي الى فحص النسب العاقدة بن طبيعة النحت وطواعية

اللغة، وقد بدا لنا أن اللغات في حركتها الذاتية لا تخرج عن منطقتين إثنين وإن تعددت فصائلها ضمن تراكب أسرها. فمنها ما يتوخى سبيل التولد الانفجاري وسنعود إليه، ومنها ما يتكاثر بحركة إستقطابية تحكمها ظاهرة التركيب الخارجي فيتولد العنصر الجديد من مزج عنصرين أوليين على الأقل : فإذا المزج انصهار لفظي فدلالي ييسره ما للغة من طواعية التضام بحيث تتوافر القدرة التوليدية عبر القدرة الإلتصاقية بين الأجزاء، وطبيعي أن تنفر اللغات التضامية عن كل انصواء للموازين الصرفية أو الإشتقاقية فلا تتقيّد كلماتها بطول كمي لا من حيث تعاقب الصوامت (10) ولا من حيث تسلسل المقاطع نوعا وعددا.

و يأتي التحت سمة نوعية لهذه اللغات، فهو عنوان تولدها، وأ نموذج تكاثرها : فيكون بضمّ الألفاظ المتكاملة بعضها الى بعض لوضع لفظ جديد، ويكون بانتزاع اللفظ الجديد من بعض أجزاء الألفاظ المتعاملة، ويكون بضمّ اللفظ الى أدوات معجمية غير ذات وجود مستقلّ هي تلك الزوائد التي تكون صدورا وحشوا ولواحق.

ولا ريب في أن مانعرفه عن بعض اللغات المنحدرة من السلالة الهندية الأوروبية يسمح بتعميم الظاهرة عليها فهي فصائل نحتية تعتمد في تناسلها الجنيني على حركة الإستقطاب وطاقة التجاذب الخارجي، وهذه الحقيقة مقرّرة بصرف الإعتبار عن الطبيعة النحوية للغات : أبكانت تأليفية تعتمد الإعراب أم آلت الى السنة تحليلية أنفكّت عنها رابطة الأوضاع الإعرابية في أواخرها.

فمن اللغات التي تتألف في السمة النحتية : اليونانية - الحديثة منها والقديمة - وكلتاها تقترن بالهندية الأوروبية عن طريق اللغة الإغريقية التي هي الهيلينية : وكذلك الفرنسية واللاتينية وعن طريق الثانية تلتحق الأولى بالأصل الهندي الأوروبي، ثم الإنجليزية التي تترافق مع السكسونية فترتبطان بالأصل عن طريق الجرمانية الغربية.

أما العربية فمن أسرة طبيعتها التوالدية غير الطبيعة النحتية وإنما لها ناموس تكاثري هو صنف النحت في فاعليته وسره. ولذلك كان النحت حدثاً عارضاً على العربية وتكيفاً طارئاً على جهازها، ولقد لجأت إليه العرب في حالات محدّدة كان أكثرها طوعاً وأقربها إلى الإستساعة ما صيغ على وزن صرفي في الفعل ومشتقاته، فكان في الأغلب لفظاً منحوتاً من جملة كاملة أو مختزلة، كذا نحتوا بشمل وسبحل وحمل وحولق (11) والمتتبع لتاريخ اللغة العربية يدرك كيف كان أمر احتضان الدخيل وتعريبه أهون على العرب من اطراد النحت بما يشذ عن أوزانهم، أو تناسق أصواتهم، وتواؤم مقاطعهم، بل تقبلت العربية ألفاظاً أعجمية هي في أصولها منحوتة من لفظين وأكثر (12)، وظلّ النحت أسلوباً ناشراً وقلماً وفقّ اللاجئون إليه ولوفي ضرورات المصطلح العلمي (13).

ولعلّ العربية - لأمر ما لا يتباعد عن سياقنا - قد عاملت ماركّب تركيبياً مزجياً معاملة خاصّة فنعتت عن الصرف كما منعت عنه الإسم الأعجمي.

فالنحت ظاهرة إنمائية ولكنها غير عامة بين فصائل اللغات، ولا مطلقة في لجوء اللسان الواحد إليها، فلا يتسنى البتّة إدراجه ضمن نهج تصنيفي يساوي بينه وبين الدخيل والمجاز.

فإن كان النحت بمظهره التضامّي بين الألفاظ القائمة وتشكّله الإلتصافي بين الألفاظ والزوائد ومخرجه الإنتزاعي بين أجزاء الكلمات المتعاملة سمة نوعية لفصيلة اللغات الهندية الأوربية فإن الأسرة السامية تتكل في تولّدها الذاتي وتكاثرها المعجمي على الحركة الانفجارية التي تكتسب بها طوعية داخلية تمكّنها من معاودة الإنتظام الذاتي واستئناف الإرتصاف البنائي عند كلّ حاجة دلالية أو اقتضاء

(11) اختزالاً من (بسم الله الرحمن الرحيم) و(سبحان الله) و(الحمد لله) و(لا حول ولا قوة إلا بالله).

(12) شأن، فلسفة وجغرافيا.

(13) كما قيل في علم الكيمياء (شارجبة) عوض (شاردة موجبة) و(شارمبة) بدل (شاردة سالبة) و(كهراطيسي) مقام (كهربائي مغناطيسي) ومن نفس الباب (تعتربة) من (تحت التربة) في علم النبات...

اصطلاحى، ومدار كل ذلك الطاقة الإشتقاقية التي بها تتوالد الألفاظ من أصل جذري. فتكاثر المفاهيم وتتباعده حتى لا يبقى من رابط بينها وبين الأصل إلا الإنتساب الإشتقاقي (14). إلا أن هذا التكاثر الجنيني لا يشذ عن مناط الميزان المرسوم في شكله المجرد من حيث هو قالب تسكب فيه مادة اللغة بتغيراتها المختلفة.

ومن هذا النمط لغة العرب.

فالإشتقاق - هذا الذي تدرجه الدراسات على قدم من مساواة الطرق الإنمائية الأخرى - هو السمة النوعية في الفصائل السامية، فهو صنو النحت في اللغات الهندية الأوربية : ما كان لهذه أن تستقيم لولا طاقاتها التركيبية وقدرتها التضامية، وما كان لتلك أن تسلم في بقائها لولا مرونتها الانتظامية وطواعيتها الإشتقاقية.

على أن لفظة الإشتقاق قد غدت مصطلحا مشكلا تتجاذبه استعمالات غير متجانسة، وفي مفرق الاختلاف تكمن المزالق التصنيفية التي انقاد إليها بعض الباحثين وأول ما يتعين التذكير به أن الدارسين المعاصرين قد توارثوا نمط العرض الذي استقر أمره من لدن اللغويين العرب القدامى ولا سيما شيخ أصول النحواين جني الذي اكتملت في خصائصه نظرية الإشتقاق بصورها الثلاث : الوصفية والتعليلية والإفتراضية.

ف مفهوم الإشتقاق الذي يتصل رأسا بقضية صوغ المصطلحات ونماء رصيد اللغة من الألفاظ إنما هو هذا «التقوُّل» الصرفي المظهري في نطاق المادة اللغوية الواحدة والذي لولاه لتعذر على العربية أن تحيا اللهم إلا أن تستعيض عنه بطواعية أخرى ! فهو إذن ظاهرة حتمية الحضور في اللغة العربية : هو إحدى مسلمات وجودها، لذلك كان - في الأغلبية الغالبة من أحواله - قياسيا يعتمد أجهزة مجردة ينضوي في سلكها كل أصل جذري بحسب حالاته من التجرد والزيادة ومن التثليث والتربيع...

---

(14) على حد ما تتباعد المعاني بين : دين ومدينة ودين أوبين : ضرب السيوف ومضارب القبيلة وضوارب العدد واضراب العمال...



وبديهي أن هذه القوالب - المسماة موازين - قد استخرجت في أصلها من ذات اللغة بالاستقراء فالظاهرة الاشتقاقية وجدت قبل وجود المصطلح الدال عليها بل قبل صياغة قياساتها المجردة.

وعلم الشيء كما علمت تال في الزمن لوجود الشيء.

فالاشتقاق بهذا المعنى المحدد هو في منطلقه تولد اصطلاحى ضمن الحقل الدلالي الواحد ثم يصبح مقطعا عموديا. يخرق طبقات المادة المعجمية فيشقق مدلولاتها ويؤلف منها أسرا مفهومية قد لا تعرف حدًا في نمائها. على أن طاقته في توليد المصطلحات تكمن في خاصية لغوية مبدئية هي أن الاستعمال قلما يستفرغ كلّ الاحتمالات الممكنة في صوغ ما يمكن اشتقاقه من المادة الإسمية والفعلية. ففي اللغة دوما رصيد كامن من الصيغ غير وارد، لذلك اثبتت جدلية المصطلح على خصوصية الاستخدام اللغوي إذ ليس بوسع الاستعمال أن يستنزف كليًا القاموس المعجمي الممكن.

على أن باب الاشتقاق قد اتسع أمره في الدراسات فأدرج فيه ما يدخل الضيّم على استقامة نظرية في علم المصطلح العربي، وهو الذي بدا لنا فيه الخلل التصنيفي الذي يتضاعف معه اضطراب التصوّر النظري العام. ولئن كان البحث العربي المعاصر في هذا المقام وريث ستة مألوفة لدى الأجداد، فإن تطور المعرفة اللغوية لو استلهمت مناهجها المستحدثة أو استغلت مكتسباتها العامة لأعانت على انبعاث تصوّر نوعي ولكانت قادرة على إيضاح الرؤية الإصطلاحية بصورة اختبارية شاملة.

فتمط الاشتقاق «التوليدي» الذي أسلفنا أمره قد اصطلاح عليه بالاشتقاق الصغير ثم أردف إليه نوعان آخران هما الاشتقاق الكبير والاشتقاق الأكبر. فأما الكبير - ويسمى كذلك قلبا - فهو أن يكون بين الكلمة الأصلية والكلمة المشتقة تناسب في اللفظ والمعنى دون ترتيب في الحروف «ومعناه تقديم بعض أحرف الكلمة الواحدة على بعض مثل جذب وجذب، وعاث وعثى، وطفأ وطاق وطمس الطريق وطمس،

ولفت وجهه عن الشيء وفتله» (15) فكمن الغرابة التصنيفية ليس في تقرير أمر الظاهرة فذلك حصافة سبق إليها الأقدمون، ولا في افتراض سَلَمَ زمني عليه نقدر أن فعل جبذ هو المشتق من جذب «لأن جذب أكثر تداولاً وشيوعاً». فكل افتراض يقرب بيننا وبين الحقيقة مباح في العلم ولو كان تخميناً وحدها، ولكن المضني هو أن نورد هذا الضرب من الإشتقاق على أنه من الوسائل «التي نمت بها العربية» و«رجع العلماء والنقلة إليها عندما وضعوا آلاف المصطلحات في صدر الإسلام سواء في العلوم الفقهية واللغوية أو في علوم فارس و يونان والهند وغيرها». (16)

فهذا النوع من الإشتقاق - إن جاز عدّه اشتقاقاً - مظهر معجمي ليس إلا، فهو ظاهرة أفقية لا يمكن إجراؤها على طبقات المادة اللغوية، لذلك كان سماعياً محضاً - على عكس الإشتقاق الصغير الذي سميناه توليدياً - ثم إن اللغة غير ذات حاجة تضطرّها إليه، بل إنه مظهر غير طبيعي - بمعنى العادة التي للطبع - إذ قد يكون في أصل منشئه شذوذاً في الوضع أو لحناً في الاستعمال تداولته اللغة فتراكم بها يشبه العوارض المرضية، وربما كان تنوعاً لهجياً ارتكزت عليه بدائل تعاوضية بين قبيلة وأخرى، أو بين حقبة وحقبة أخرى، فالقلب بهذه الخصيصة يفضي إلى خلق أزواج معجمية خلو من أي قيمة وظيفية إذ لم تنب على مردود دلالي، و يكفي أنها لم تنشأ عن حاجة في الاستعمال تطلبت تمييزاً مفهوميّاً، وكثيراً ما يظل مردود المثاني الاستبدالية صفراً كما في تراوحك بين (بعض) و(بضع) (17). ولكن اللغة تجنح تلقائياً إلى التخصيص، لذلك تحدث على مرّ الزمن وأطراد الاستعمال شقوق من المعاني بين الأزواج التعاوضيّة. فتتفارق المتماثلات تدريجياً وتتمخض كلّ صيغة إلى مجال في الاستخدام يزواج مجال الأخرى وإن ظلّتا في حيّز الحقل الدلالي المشترك.

أما ثالث الإشتقاقات فهو الإشتقاق الأكبر ويسمى الإبدال «وهو انتزاع لفظ من لفظ مع تناسب بينهما في المعنى والمخرج واختلاف في بعض الحروف نحو عنوان

(15) الشهابي : المصطلحات العلمية، ص 13.

(16) المرجع، ص 12

(17) على حدّ ما يقع في بعض اللهجات بين (نصف) و(نفس) أو بين (شمس) و(سمش).

الرسالة وعنوانها.» (18) وهو في حقيقة أمره ظاهرة صوتية تعاملية، ثم إنه من الظواهر المقيّدة لأنه يفسّر في جلّ أحواله بقوانين التعامل الصوتي من تقريب وتباين وإدغام وتجانس...

وليس إدراجه ضمن وسائل نموّ اللغة العربية بأقلّ غرابة من إدراج سابقه إذ هو من حيث الإستعمال سماعي مطلقاً، ومن حيث القيمة الوظيفية غير ذي مردود معجمي ولا إثراء دلالي، وإنما يفضي هو الآخر إلى خلق متعاضات قاموسية يتعذّر غالباً أن يختصّ بعضها عن بعض بأيّ فارق معنويّ فلا يستأثر الطارئ منها عن السابق بحقل دلاليّ ما.



ولكنّ المزالق التصنيفية التي آلت إليها الدراسات كانت تهون لو أنها وقفت عند حدّ الوصف أو الإستقراء فما كان يضير المعرفة اللغوية كثيراً أن يظلّ توارث المنهج التحليلي متوزعاً دون سدى رابط لأحناء النظر الكلية وإن كان في ذلك عائق مبدئي لكل تصوّر لساني شامل عند استنطاق الظواهر اللغوية اختبارياً. ولكنّ خطل التصرّف التصنيفي ينكشف عند سعي الباحثين إلى سنّ مراسم عملية تقوم مقام الضوابط الإجرائية في صوغ المصطلحات العلمية والفنية متوسلين بما يحتمل أنه منهج الدراسات المقارنة فينتقض الحصول المعرفي لانحرام المنطلق التصنيفي إذ يتضافر سوء تقدير المنهج مع سوء تقدير المعرفة.

ومن مظاهر الخلط فيما يظنّ أنه من المنهج اللغوي المقارن سعي بعضهم إلى استئثار الإشتقاق الأكبر في موازنة يجربها بينه وبين خاصية التضام الإردافي التي رأيناها في نمط اللغات الهندية الأوروبية؛ وللشاهد لا للحصر نأخذ ما يقوله في هذا المقام مصطفى الشهابي: «وفي الحقيقة من المفيد معالجة موضوع الإبدال بالرجوع إلى الكلمات الأحادية الهجاء، وإنعام النظر فيما أضيف إلى أول الحرفين الثنائيين، أو إلى وسطهما، أو إلى آخرهما وهي الطريقة التي يعالج بها بعض الأوروبيين هذا الموضوع في لغاتهم. فإزيد على أول الهجاء يسمّى الصدر préfixe والفعل التصدير، مثل ثرم

(18) المرجع: ص 14.

السنّ كسرهما، وجرم الناقة جز صوفها، وصرم الشيء قطعه، وشرم الشيء شقه. وخرم الخوذة ثقبها. فترى أن الأصل الثنائي «رم» قد صدر بحروف مختلفة، فتألفت أفعال ثلاثية لها معانٍ متقاربة.

وإذا زيد حرفا الهجاء الأصليان حرفا بينهما فهو الحشومثل رتم الشيء كسره، ورجم فلانا قتله، ورثم أنفه كسره، وردم الباب سدّه، ورضم الأرض أثارها للزرع الخ.. وفي الأفعال كلّها الأصل الثنائي هو «رم» أقجم بين حرفيه حروف الحشو المختلفة (Infixes) فتألفت أفعال متقاربة في معانيها.

أما إذا كانت الزيادة في آخر حرفي الهجاء فهو الكسع أو التذييل والأداة هي الكاسعة (Suffixe). فن مادة «نب» مثلاً نجد نب التيس صاح عند الهياج، ونبس في المجلس أخرج كلاماً، ونبر المفتي رفع صوته بعد خفض، ونبض بمعنى نبس أي تكلم، ونبح الكلب صوت، وأنبض في قوسه أصابها أو حرّك وترها لترنّ الخ. وفي كل هذه الأفعال تبدّلت الحروف الكواسع، أما المعاني فقد لبثت متقاربة تدلّ على الأصل الثنائي لتلك الأفعال» (19). فهذا المنهج في الدراسة والبحث إذا حققنا أمره بمنظار المقارنة اللسانية والاختبار التقابلي (20) وجدناه ينتقض من وجوه عدّة، وإذا يتكشف انتقاضه يتجلى مسلك التقابل الصحيح.

وأبرز خلل منهجي أن نفعل عن تلقائية الظواهر اللغوية. فالخصائص الحركية تنبع من ذات اللغة لا تفرض عليها من الخارج فرضاً، وفي ما ينساق إليه البحث الأنف وجه من المنهج الإسقاطي: يُتصور قبلًا مسلك التحليل ثم تسقط قوالبه على الظاهرة المدروسة إسقاطاً فيأتي القران نشاراً كلّ.

ومن هذا النمط ما تصوّره الكثيرون (21) ومنهم الشهابي: أن نتصور للكلمات

(19) المرجع: ص 14 - 15

(20) contrastif

(21) خاصّة الأب انستاس ماري الكرملّي في مصتفه «نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها» والأب مرمجي الدومينكي في كتابه «معجميات عربية سامية».



العربية أصلاً ثنائياً ثم نبعث في الحرف الثالث المزيد إلى الجذر الأصلي فنعدّه زائدة نسمّيها صدراً أو حشواً أو لاحقة بحسب إردافها مطلقاً أم وسطاً أم آخرّاً. كل ذلك اقتداء «بالطريقة التي يعالج بها بعض الأوربيين هذا الموضوع في لغاتهم» !.

فأول اعتراض - وقد خفي سرّ طبائع اللغات - أن نذكر بأن ظاهرة الزيادة والإرداف ليست حدثاً عارضاً ولكنها نابعة من طبيعة اللغات الهندية الأوربية التي هي طبيعة التصاقية تضامية كما حللناه بإطناب، ثم إن الألفاظ الزوائد تتميز بشيئين أساسيين : أنها غير ذات وجود مستقل من حيث الصفة المعجمية فهي ليست كيانات قاموسية بذاتها ولكنها ذات وجود دلالي، فلكل منها شحنته الخبرية التي تتحوّل معه حيناً حلّ فيقحمها على ما دخل عليه إذ يلتحق به.

فيمكن اعتبار الزوائد إذن صياغم (22) وإن لم تكن مآصل (23). وخذ على مسلك المثال بعض الصدور المنحدرة من اللاتينية تركيب تتميز بدلالاتها النوعية مهما تحوّلت، فالصدر (re-) يدلّ على المعاودة والإستئناف (24) والصدر (trans-) يدلّ على العبور، والإنتقال وأحياناً على المجاوزة (25) الصدر (anti-) على الضدية

morphèmes (22)

lexèmes (23)

(24) أنظر إليه وقد دخل على أفعال فصيرها :

|             |   |        |      |
|-------------|---|--------|------|
| revenir     | ← | venir  |      |
| remettre    | ← | mettre |      |
| redonner    | ← | donner |      |
| refaire     | ← | faire  |      |
| transporter | ← | porter | (25) |
| transmettre | ← | mettre |      |
| transposer  | ← | poser  |      |

(26). والصدر ( inter- ) يفيد الإشتراك والمداخلة كما يدلّ على الإختراق (27) وهكذا يدلّ ( pre- ) على الأسبقية في المكان أو في الزمان أو في التقدير، ويدلّ ( auto- ) على ذاتية الحركة أو ذاتية الوصف...

أما الصدر ( con- ) فيدلّ على المعية والمصاحبة كما يفيد الإجتماع على الحدث، ولكننا رأيناه قد تخصص في كثير من استعمالاته حتى كاد يتمخض للإنتقال من المعنى المحسوس الى المعنى المجرد، فكأنما استأثر بمصاحبة الدلالة المادية في تحوّلها الى الحقول المعنوية الذهنية. (28).

فأين نحن من تصوّر حرف الراء «صدرا» قد دخل على الثاني (تم) و(جم) و(دم) فصيرها رتم ورجم وردم...

والإعتراض الثاني، وهو من جنيس الأول، أن الزوائد في اللغات الهندية الأوروبية تدخل على موجدات لغوية في جلّها قائمة الذات معجميًا ودلاليًا، وهي ليست «زوائد» مالم تقع «زيادتها» الى أصل جذريّ ويتضح ذلك في كل ما أوردناه من شواهد للتدليل على الإعتراض الأول، فخلاصة الأمر أن مبدأ الزيادة قائم على ضمّ كيانات دلالية غير معجمية الى كيانات معجمية دلالية.

وهذا مالا ينطبق على صورة الأمر كما أسقط تصوّرها على الكلمات العربية.

(26) ويدخل خاصة على الأسماء والأوصاف.

antithèse ← thèse

anticorps ← corps

antimoral ← moral

(27) ويدخل على الأفعال والأسماء والأوصاف

intervenir ← venir

interaction ← action

(28) كذا في : prendre , comprendre

connaître ← naître

confondre ← fonder

convaincre ← vaincre

ومن أوجه الإنتفاض في ذاك المنهج «المقارني» الشائع أن عملية الزيادة والإرداف تمثل في اللغات الهندية الأوروبية طاقة توليدية من حيث التنوع الدلالي، فإذا انطلقت من جذر أصلي وضممت إليه روافد، تحولت في المعنى من دلالة الى أخرى تحولاً صريحاً، كأن تنطلق في الفرنسية من فعل (جاء) (29) فتحصل على طراً ورجع وحدث ولاءم وآل وأرضى وتدخل (30)، وهذا ما لا يتسنى البتة عند النظر في دلالات ثرم وجرم وصرم وشرم وخرم، ولا عند النظر في نبس ونبص ونبر ونبح.

أضف الى ذلك أن مبدأ الزيادة التضامية لا يصبح طاقة توليدية إلا إذا كان على حظ وفير من الإطراد والتواتر بحيث يغدو قياسياً، وقد رأينا للزوائد دلالاتها النوعية، أما صورة الحال كما افترضها الدارسون في العربية فلا تفضي أبداً الى تواتر أو قياس (31).

ثم إنك إذا اعتبرت هذه الأحرف زوائد في العربية دخلت على المثاني فإذا ستفعل بالزيادة الحقيقية التي تأتي بصوغها على الموازين الصرفية ! فتصبح زيادة تراكبت مع زيادة أخرى أم تحملها على محمل زيادة اشتقاقية انضافت الى زيادة معجمية وقد رأينا إحالتها !

الحقيقة أن الغفلة عن سرطباع اللغات وعدم الإهتمام الى تصوّر تصنيفي (32) متماسك ثم ارتجال التوصل بمنهج المقارنات دون التنبيه الى الحقائق التقابلية (33) الشاملة كلّ ذلك قد تحجب الفروق المبدئية بين نوعية التولد الذاتي في اللغات الإستقطابية ونوعية التولد الذاتي في اللغات الانفجارية.

venir (29)

← advenir ← revenir ← survenir : على التوالي (30)  
← intervenir ← subvenir ← devenir ← convenir

(31) بحيث لا يتسنى لك أن تنطلق من الأمثلة التي تستقرها فتعمم الظاهرة بما يحتمل وضع قاعدة ما، كأن تقول إذا كان لك جذر أصلي ثانٍ وألحقت به الصدر (راء) حصلت على معنى كذا !

taxinomique (32)

contrastives (33)

فضديد النحت الإردافي في اللغات الهندية الأوروبية التي هي تضامية استقطابية إنما هو في اللغات السامية الإشتقاق الصرفي المسمى اشتقاقا صغيرا، وبه كانت هذه اللغات في نماها انفجارية تكاثرية كما اصطلاحنا.

فلا وجه إذن - في مساق القضية المصطلحية - لا للإشتقاق الكبير ولا للأكبر.

على أن التوسل بمنهج المقارنات قد يفضي إلى كشف حقائق تقابلية توازر البحث في سعيه إلى إدراك طبائع اللغات ونواميس أبنيتها في تحركها وانتظامها، من ذلك أن الإشتقاق المظهري (34) في اللغة العربية يتناظر في اللغة الفرنسية مع احتمالين كلاهما يستند إلى نمط تقابلي : فالأول نمط حر مطلق إذا ولدت من مادة لغوية ألفاظا بالإشتقاق العمودي انتقلت بك جنسياتها الأجنبية من مادة معجمية إلى أخرى كأن تطوف بين : أمر ومؤامرة وأمر وتأمير وأمر وأمير ومؤتمر (35).

والثاني نمط مقيد تحكمه الزائدة الإردافية، فقد تشتق من المادة اللغوية العربية صيغا تولدية في دلالاتها، فإذا قابلتها بإخوتها الفرنسية مثلا حصلت على ألفاظ اختلفت أصولها الجذرية واتحدت زائدها الإردافية فخذ بعض الأسرة الإشتقاقية المتأتبة من مادة الرأء والجيم والعين تحصل على : رجع وراجع وتراجع واسترجع ورجع وأرجع، كما تحصل على مرجع ورجعي وتراجعي : فإذا نظرت في مقابلاتها (36) وجدت أنها قد اشتركت جميعا في الصدر ( re ) ولا أحد يشترك مع آخر في الجذر الذي هو الأصل المعجمي.

\* \* \*

morphologique (34)

← commandant ← complot ← ordre : فستقتل بين (35)  
congrès ← prince ← impératif ← complicité

renvoyer ← reprendre ← reculer ← réviser ← revenir : وهي على الترتيب (36)  
régressif ← réactionnaire ← référence ← rembourser ←

ولورمنا مزيد السعي الى ضرب النماذج في المنهج التقابلي لتوصلنا الى ما يعين على إدراك الذاتية التي للغات بحسب انتمائها السلالي، وخاصة في ارتباط العناصر الجدوليتية، وهي الألفاظ المنفردة، بالسياق التركيبي الذي هو محور التوزيع والتراكن في سلسلة الخطاب. من ذلك قضية الأدوات الواصلة وهي حروف التعدي التي تدخل ضمن حروف المعاني أو حروف الجر بالإستعمال الموسع لهذه المفاهيم (37) فهذه الواصلات يختلف شأنها من لغة لأخرى فهي في الفرنسية مقننة تتعين بذاتها صحبة الأفعال غير المتعدية، ويكون اقتران الفعل بأداة محددة اقترانا ضروريا، فليس في الفرنسية أفعال تحيز الإختيار في تعديتها الى مفاعيلها فضلا عن أن تختلف دلالاتها بمجرد تنويع واصلاتها. (38).

فالأدوات الواصلة مردودها الدلالي في اللغة الفرنسية منعدم إذ هي غير ذات وظيفة من الناحية المعجمية.

وعلى عكس ذلك شأنها في اللغة الإنجليزية، فالمادة الفعلية الواحدة قلما تجزم بمعناها إلا إذا حددت اقترانها بالواصلة، ومن الأفعال ما تتكاثر مدلولاته وتباين تبعاً للأدوات التي يتعدى بها، فإذا اخذت فعل (بدا) (39) وجدته دالاً على الهيئة، وهو مجرد، ثم تتجول معانيه في حقول معنوية متغايرة بحسب الأدوات التي يقترن بها فيصبح دالاً على الرعاية، والنظر، والإعراض، أو الالتفات الى وراء أو الإستبطان، والإذعان، والتفتيش، والتشوق، والفحص (40) فضلا عن معانيه إذا اقترن بأدوات أخرى (41).

(37) وتسمى في الفرنسية : prépositions

(38) قد يتعين تغيير الواصلة عند تغيير الفعل من الصيغة الحديثة الى الصيغة الإنعكاسية، نقول :

décider de faire...

se décider à faire...

كما أن بعض الأفعال تشد فتبجح الإقتران بإحدى واصلتين كفعل : commencer à (ou) de...

to look (39)

(40) تبعاً لاقترانه بالأدوات التالية على الترتيب :

← up ← to ← on ← into ← forward ← for ← down ← back ← at ← after

over ← upon

(41) كما هو الشأن مع



أما في اللغة العربية فإن حروف التعدية ذات طبيعة مزدوجة تساهم في تشقيق المعاني وخلق فروق الدلالة حيناً فيكون لها وزن وظيفي من الناحية المعجمية كما في «حكم له وحكم عليه» وفي «رغب في الشيء ورغب عنه»، أو في دخل المسجد ودخل على القوم ودخل في الحاجة ودخل المرأة، وإن كانت تحوم حول حقول دلالية متقاربة ضمن مجال مفهومي متجانس. ولكن هذه الحروف في جل أحوالها تتلون بمرونة في التعاوض بما يكسبها قيمة أسلوبية أكثر مما يكسبها وظيفة معجمية. ومن هذا السياق باب التضمين في دراسة القدماء.

\* \* \*

فن الحقائق التقابلية إذن أن النماذج الوصفية والمعايير الاستدلالية وكذلك الأنماط الإجرائية لا يجوز بحال إسقاطها على لغة بعد استخراجها من لغة أخرى، فهذه قاعدة منهجية أما على صعيد المنطلقات المبدئية فأبرز الحقائق التقابلية أن اللغات لا تتفق كلياً في قوالب الصوغ، وتوفر نموذج صياغي في لغة ما لا يكسبها فضلاً تفوق به في القيمة لغة أخرى خلت منه، والواقع أن اللغات تتناظر في القسط الأوفر من القوالب الصياغية وتفترق في الجزء القليل: في هذه ما ليس في تلك وفي تلك بعض مما ليس في هذه. وعن ذلك يحدث ما يصطلح عليه بالمانزل الشاغرة: وهي معضلة تتصل رأساً بقضية وضع المصطلحات، فهي بذلك من محاور علم المصطلح من حيث المضمون وفي صميم الدرس التقابلي من حيث المنهج.

وكثيراً ما يعزى الاختلاف في تطابق المنازل إلى اختلاف طبائع اللغات كما حللنا. فن ذلك - على سبيل الشاهد - خلق العربية من صبغة تدل على إسم المفعول المشتق من المبني للمجهول، فليس لدينا ما به نعتبر عن طوعية الشيء لتقبل حدث الفعل، فن (أكل) مثلاً نشق إسم المفعول (مأكول) ونشتق صيغة المبني للمجهول (أكل)، ولكن لا نمدنا اللغة بقالب نسكب فيه ما مفاده أن الشيء قابل لأن يؤكل، بينما يتوفر هذا القالب الصياغي مثلاً في الفرنسية والإنجليزية عن طريق إحدى اللاحقتين المختصتين بذلك (42).

(42) وما : - ible - able

كما في - éligible - admissible - mangeable

وبديهي أن تخلو العربية، تبعاً لما سبق، من قالب صياغي نعتبره عن مصدر الطوعية أي المصدر المشتق من إسم المفعول المصوغ من المبني للمجهول وهو قالب متوفر في بعض اللغات كما في الفرنسية والإنجليزية (43)، على أن العربية - وقد تعثرت في ابتكار صيغة مفردة للتعبير عن المفعول من المبني للمجهول - قد تمكنت من صوغ ما به تعتبر عن مصدر الطوعية بأن اشتقت مصدراً صناعياً من إسم المفعول (44).

فهذا من المنازل الشاغرة في اللغة العربية إذا ما قوبلت بغيرها من اللغات التي ذكرنا، ولكن الصورة العكسية قائمة هي الأخرى، من ذلك مثلاً أننا في الفرنسية نعجز عن التمييز بين المصدر الدال على الحدث من الفعل المتعدي والإسم الموضوع للدلالة على ثمرة الحدث، فبينما تمذنا أبنية اللغة العربية بقالبين معجميين نعتبر بالأول عن عملية تقديم المعلومات... فنقول (إخبار) ونعتبر بالثاني عن موضوع العملية وهو المصدر المتمحض للإسمية بأن نقول (خبر) لا نجد في الفرنسية من القوالب الصياغية ما ينجدنا لإجراء الفارق الدلالي (45). فنظّل في تعاملنا مع لفظة واحدة نتأرجح بين احتمالين قد يزيل السياق إشكالهما وقد لا يزيل، ولذلك كثيراً ما نضطر في الفرنسية مثلاً إلى عبارة تحليلية إذا ما أردنا الإلحاح على الحدث المتعدي، على ما في ذلك من تمطيط وثقل (46).

وفي نفس السياق يندرج الإلتباس بين مصدر الحدث وما يجسم تكامل الحدث، ففي حين تهتئ العربية قالبين اثنين كما في (تأسيس ومؤسسة) أو في (تنظيم ومنظمة) تظل الفرنسية مثلاً قاصرة عن استيعاب الفارق الدلالي (47).

ومن المنازل الشاغرة في اللغة الفرنسية أيضاً خلوها من المصدر الإنعكاسي إذ

(43) admissibility - admissibilité  
éligibility - éligibilité

(44) مثاله ما يقترده الآن من : مقولية ومصادقية ومفهومية.

(45) إذ يتطابق المفهومان في لفظة Information

ومن نفس النمط التباس communication بين إبلاغ وبلاغ

(46) بأن نقول... le fait de...(ou) l'action de...

(47) إذ يتلاصق في لفظ institution المفهومان، كما يتلاصق في organisation أو في constitution

ليس في أجهزتها الصرفية بنية نسكب فيها مصدرا مشتقا من صيغة الطوع وهي الصيغة الإنعكاسية : تلك التي يكون فيها فاعل الحدث منجزا إياه على نفسه (48) فإذا استخرجنا من صيغة الطوع مصدرا وجدناه متطابقا مع المصدر المنسكب من الصيغة الحديثة : تلك التي يصدر فيها الحدث عن الفاعل و يتعدى الى غير الفاعل (49).

أما في العربية فإن جهازها الصرفي - بفضل خصوصية الاشتقاق التوليدي يوفر القوالب الساحة بإبراز الفواصل الدلالية، وبذلك تميز بين تنظيم وانتظام، وبين نقض وانتقاض، وبين تأسيس وتأسس... ولكن للغات تحفزا تنصاع بمقتضاه حركتها الذاتية لسد الحاجة حال تولد الحاجة فكما أن العربية قد احتالت بمرونتها الإشتقاقية على سدّ المنزلة الشاغرة المتمثلة في مصدر الطواعية المنسكب من المفعول المبني للمجهول فقلت مفعولية كذلك تحتال الفرنسية بفضل خاصيتها النحتية على سدّ الحاجة المتمثلة في فصل المصدر الحديث عن المصدر الإنعكاسي وذلك باللجوء أحيانا الى الزائدة الصدرية الدالة على الذاتية (50)

\* \* \*

ونأتي الى آخر الوسائل التي عدت طرائق في نمو اللغة العربية : المجاز، بعد أن تبسّنا أوجه الإشكال التصنيفي في كلّ من التعريب والنحت والإشتقاق وما يعترها واحدا واحدا من الأعراض التقابلية.

وأول ما يتبعين التذكير به هو أن المجاز قضية عامّة في الظواهر اللغوية، وعمومها من ضربين : خارجي وداخلي، إذ هي شاملة لكل الألسنة مهما تباينت بها الأمصار أو الأعصار، ثم إنها شاملة لبنيتي اللسان الواحد : بنية الرصيد اللغوي المشترك

forme pronominale (48)

forme réfléchie

← se contredire ← s'organiser : (49) بحيث يتعدّر أن نشقّ مصادر نوعيّة من الأفعال :

se constituer تكون دالة على مفهوم الإنعكاس

ومتميّزة عن المصادر الحديثة.

(50) كأن تقول : auto-organisation

auto-destruction

الذي يستخر الى التواصل البلاغي النفعي، وبنية الرصيد المصطلحي الذي يتأتى به التواصل العلمي المعرفي.

ويتصل موضوع المجاز - كما ألقينا - بمعضلة الدلالة اللسانية في تعقدها وتشابك ضوابطها، فهو محرك الطاقة التعبيرية في ازدواجها بين تصريحية وإيحائية، بين طاقة موضوعية جدولية، وطاقة سياقية حافة فكمن المجاز ا تعداد اللغة لإنجاز تحولات دلالية بين أجزائها : يتحرك الدال فينزاح عن مدلوله ليلابس مدلولاً قائماً أو مستحدثاً، وهكذا يصبح المجاز جسر العبور تمطيته الدوال بين الحقول المفهومية. ومن هذا المنفذ ولج موضوع المجاز الى صميم قضيتنا التي هي وضع المصطلحات العلمية والفنية، فبمقتضى مظهره الزماني - كما سنبينه - يصبح إحدى طاقات الحركة الذاتية في الظاهرة اللغوية فإذا بها تستوعب المدلولات الجديدة دون إقحام دوال طارئة على جهازه لقاموسي بحيث تتمثل اللغة حقولاً مفهومية جديدة فتعيد تنظيم مجالاتها الدلالية ده . إدخال الصِّم على بنية الألفاظ الحائكة لنسيجها، ومثل هذا الإستيعاب يستند الى سُنسل التحولات الدلالية في غير إرباك لرصيد الدوال المكوّن لقاموس اللغة.

على أن اتصال التحول الدلالي بقضايا التنظير اللساني يستوجب تقديره من منظارين : المنظار الداخلي الذي هو نظام البنية العامة داخل اللغة لأنه ذو منحي آني، والمنظار الخارجي الذي هو خط الصيرورة الدلالية في تعاقب البنى المفهومية لأنه ذو نهج زمني. فأما الأول فيجسّمه المجاز وأما الثاني فيجسّمه ما يصطلح عليه بالنقل. ذلك أن التحويل المجازي إذا اطرّد في الإستعمال أصبح مجازاً راجحاً يؤوّل الى حقيقة عرفية فيفضي الى نقل على حدّ تفصيل البلاغيين (51). وفي صلب هذه الحركة تتنزل عملية تحويل اللفظ الى مصطلح معرفي، فالمجاز يتفاعل مع الإستعمال على مرّ الزمن فيؤوّل الى تواتر بحيث إذا اقترن المجاز مع عامل الرّس اضمجّلت الصبغة المجازية منه وحلّت محلّها الصبغة المصطلحية.

(51) راجع في معالجة الموضوع من الوجهة البلاغية.

عبد الحضر حسين : المجاز والنقل وأثرهما في حياة اللغة العربية  
مجلة مجمع اللغة العربية - القاهرة - 1935 - ج 1 ص 291-302

فحصيلة التحول الدلالي تحتكم الى صور تتركب فيما بينها على نمط المعادلات

يتعامل المجاز مع التواتر فينتج النقل.

ويقتصر النقل مع اللفظ الفني فيوضع المصطلح، عندئذ يكون المجاز سبيل الرصيد اللغوي العام الى الرصيد الخاص، المعرفي، الذي هو رصيد المصطلحات العلمية.

فجانب النقل يمثل الوجه المكمل لجذلية الدلالة اللغوية. ولئن عد المجاز اغتصابا للألفاظ من مضارها بالإعتماد على القرائن (52) وذلك في المستوى الآني المحدد فإن النقل هو الإمتداد الصائر على محور الزمن الى إنسلاخ الدلالات اللفظية. فالقضية دائرة على محور الحركة الذاتية إذ يمد المجاز أمام ألفاظ اللغة جسورا وقتية تتحول عليها من دلالة الوضع الأول الى دلالة الوضع الطارئ، ولكن الذهاب والإياب قد يسلبان حدا من التواتر يستقر به اللفظ في الحقل الجديد فيقطع عليه طريق الرجوع، وعلى هذا النمط صيغت مصطلحات كل العلوم العربية الإسلامية من فقه وحديث وكلام وعلم لغة حتى إنك لو حاولت العودة ببعض المصطلحات الى استعمالها الأولي لتعذر عليه ذلك إلا بمجاز جديد (53).

على أن للمجاز شأنا أعظم في اللغة كما سبق لنا تبين دلائله (54) وأول ما قد يفجأ المتطلع الغص الى دقائق اللغة وأسرار الكلام أن للمجاز من الوزن والثقل في حياة اللغة مالا يقدره الإنسان عادة على الإطلاق، ونعني بحياة اللغة جانبها الوظيفي الأولي وهو التكريس النفعي في التعامل الدائم معها دون أن نقصد الى مرتبتها الفنية وتسخيرها الإبداعي، ولكن الناظر في مفاعلات اللغة تركيبا ودلالة يهتدي رأسا الى أن شأن المجاز مع اللغة كشأن الدم الحيوي في الكائن، وهذه الظاهرة لا تعزى أساسا إلا إلى كون المجاز إفرازا من إفرازات النظرية المحورية في اللغة وهي المواضعة من

(52) هي لدى البلاغيين : القرينة أو العلاقة أو وجه الشبه.

(53) كما لو أردت التعبير بلفظة القوم عن معنى الإمساك مطلقا، فن قال اليوم : «صمت عن الكلام أو عن العمل» لعد ذلك منه مجازا.

(54) التفكير اللساني، ص : 208-180



حيث هي تشكل دائم ومخاض مستمر، وفي هذا السياق تنزل الحقيقة التقريرية العامة كما رسمها ابن جني عندما صرح : «اعلم أن أكثر اللغة مع تأمله مجازلا حقيقة.» (55)

و يستطرد صاحب الخصائص بعد ذلك في تحليل النماذج اللغوية التي تقنع بالقانون المبدئي المرسوم، وبقدر ما يغوص في استخراج أسرار اللغة على مهنج الأصوليين في العلم والمعرفة تراه لا يتجاوز المثال البسيط الحي مما يتعامل الإنسان به مع اللغة في كل لحظة من لحظات المحاورة الكلامية حتى يقنعك بأن نموذج «قام زيد» إنما مخرجه على المجاز. وعندئذ لا يتعذر على المستكشف اللساني استقراء هذه الظاهرة بما يجعله يقرر أن التحول الدلالي هو السمة النوعية القصوى في ظاهرة الكلام وهو بالتالي «شهادة بوجوب الحياة» لها، وهذا معناه أن التحرك الجدلي في صلب اللغة ينطلق من قانون الإصطلاح مسقطا على المنظور الآني، ثم يتحول به على مسار المحور الزمني و يظل التفاعل قائما حتى يتركز مبدأ الإصطلاح في تعاقب التولد التواطئي الى أن ينصب في ظاهرة التحول الدلالي، فتصبح نسغ الكلام وقلبه النابض.

ومن ينظر في لغة التداول بين الناس ير حقيقة الأمر سواء أنظر في رصيد اللغة المشتركة أم في لغة الفنون، و ينطبق الشاهد بخاصة على ما يتداول من الألفاظ الأجنبية في مجالات حيوية كثيرة كفن الطبخ في تسمية المصنفات، وفن النساجة في ألقاب المحيكات، وفن الخياطة في تحديد الفصائل... (56)

## 5- مراتب التجريد الإصطلاحي :

إن الذي دعانا الى ما سبق من البسط النقدي للوسائل التي عدت طرائق في إنماء اللغة العربية إنما هو توارث تصورات تصنيفية ما فتئت تتضارب ومنطلقات المعرفة

(55) الخصائص - ج 2 - ص 447.

(56) أنظر مثلا من هذا الفن قولن :

- tissu pied-de-poule  
jupe-cloche  
jupe-panneau  
robe-sac  
plis-soleil  
col-bateau  
col-V  
col-U

الإختبارية في علم اللسان، وقصور التصنيف مرده احتكاكه الى بنية ذات منطلق عمودي - كما أسلفنا - يحسم بين القوالب التوليدية أولا ثم بين الطرائق المتوخاة في وضع المصطلح الجديد ثانيا. غير أن استبدال أي تصوّر تصنيفي يستوجب أولا وبالذات الفحص المقارن :

وأول ما نقف عليه من ظواهر التوازي انقسام الوسائل الأربع الى زوجين مضاعفين يتصاحبان من حيث التخصيص والعموم ؛ فالإشتقاق والنحت ظاهرتان نوعيتان، أولا هما خصّصت بها الأسرة السامية وبها عنوان قدرتها الانفجارية، والثانية لصيقة باللغات الهندية الأوروبية وعليها قوام سمتها التضاممية. أما الدخيل والمجاز فظاهرتان مطلقتان لا ينفك عنها لسان من الألسنة.

ثم تجتمع الوسائل الأربع وتتوزع مجددا الى زوجين متضاعفين يترافق فيها النحت والدخيل في واد والمجاز والإشتقاق في آخر، فاللذان في الواد الأول يفضيان الى توليد قاموسي ومعجمي في نفس الوقت بما أنها يتسببان في خلق ملفوظ جديد لا يحتويه قاموس اللغة بدءا فضلا عن الشحنة الدلالية المستحدثة. أما المجاز والإشتقاق فيفضيان الى توليد معجمي (1) دون أن يكون بالضرورة توليدا قاموسيا. (2)

وآخر صور المقارنة يجتمع فيها النحت والإشتقاق والتعريب معا، ثم يتفرّد المجاز عنها، وفي هذا المقام، تبرز ثلاث خصائص فارقة : فالأولى أن إشكال المجاز وما يقتزن به من مظاهر النقل متصل وثيق الإتصال بمجدلية الحركة في استعمال اللغة، فهو ذو صيرورة حتما، والا ما تستى أن توضع به المصطلحات، لأن وضعها مرتهم بخط الزمانية (3). بينما تظل الوسائل الثلاث الباقية آنية (4) الوضع لأن قوالبها الإجرائية تنتم في لحظة صياغتها بالذات. فنحن حين نشقّ لفظا جديدا، أو نعزّب دالا دخيلا،

Lexicologique (1)

lexicographique (2)

la diachronie (3)

synchroniques (4)

أو ننتزع من الألفاظ المجتمعة كلمة منحوتة، فإن ذلك كله يحدد زمنياً، وفي القواميس التاريخية كثيراً ما نعر على تأريخ مدقق لوضع المصطلح يوم ابتكاره.

على هذا الأساس الفاصل كان المجاز طريقة مرنة لا تقيد القواعد والشروط، ولئن تستنى لنا أحياناً أن نؤرخ أول استعمال مجازي لصورة من الصور التعبيرية فإنه يتعذر علينا أن نؤرخ تحول ذلك المجاز الى نقل أي إلى حقيقة جديدة لأن ذلك رهين الإحساس النفسي اللغوي الذي يصحب استعمال اللفظ في اللغة.

أما الخاصة الثانية مما يفرق المجاز عن الوسائل الباقية فتتمثل في أن كلاً من التعريب والنحت والإشتقاق يتعين بالوجود الجدولي : نعني أنه كائن على محور الإستبدال (5) الذي هو محور التعاوض والاختيار بين الألفاظ مستقلة عن سياقها، فاللفظ المعرب أو المنحوت أو المشتق تلتصق به سمته من تعريب ونحت واشتقاق بمجرد اندراجه ضمن ثبوت قاموس اللغة. أما المجاز فهو في وجوده رهين بسياق التركيب، أي باندراجه ضمن محور التوزيع الذي هو محور التراكن (6) إذ لا حكم لأي لفظ بالمجازية ما لم يتقيد بقرائن التركيب الوارد فيه : ولذلك نقول إن منبت المجاز هو الإستعمال، فإذا اطرده المصطلح العلمي وتواتر في سياق التركيب اكتسب صبغته الإصطلاحية وعند ذلك يستقل بخصوصية الحقيقة العرفية.

وثالثة الخصائص التي يستأثر بها المجاز أنه نقطة تقاطع القدرة الإبداعية (7) مع الطاقة الإنشائية (8) في اللغة، ففي كل تحويل دلالي حظ من الإبداع حتى لكانه سمة نوعية في الملفوظ الشعري، وهذا هو مدار الوظيفة التوليدية، فللغة مع ظاهرة المجاز شأن طريف ضمن صوغ المصطلحات : تتضافر الوظيفة المرجعية (9) التي هي وظيفة الإبلاغ النفعي والتواصل (10) العادي مع الوظيفة الإنشائية التي تكون في اللغة

- 
- |                      |      |
|----------------------|------|
| l'axe paradigmatique | (5)  |
| l'axe syntagmatique  | (6)  |
| communicative        | (7)  |
| poétique             | (8)  |
| référentielle        | (9)  |
| inter-communication  | (10) |

خادمة مخدومة في نفس الوقت، وعندئذ تكتسب اللغة طاقة توليدية تضع بها المصطلح العلمي أو الفني فيكون لها ذلك ضربا من الوظيفة المعرفية هي ضديد الوظيفة الإنعكاسية (11) التي تتحدث فيها اللغة عن ذاتها.

ومحصلة كل تلك الوظائف وظيفة جديدة لنصطلح عليها بالوظيفة التكوينية (12)

فإن نتبين الحقائق الجامعة والفوارق الفاصلة في مقارنة وسائل صوغ المصطلح بعضها حيال بعض حتى نهتدي الى تصور تصنيفي نحل فيه بنية أفقية محل البنية العمودية فيكون زمانيا فيعتمد الصيرورة و يتوسد التحولات.

فلقد أوقفنا النظر في تاريخ المصطلحات العلمية وخصوصياتها على ما يشبه التاموس المطرد وهو الذي سنستيه قانون التجريد الإصطلاحي، وبمقتضاه يمر المتصور الطارئ بمراحل ثلاث تتعاقب في الزمن وتترادف في الصيرورة. فالمفهوم المستحدث يقتحم المجال الذهني السائد في المجموعة الاجتماعية التي يحولها الرابط اللغوي الى مجموعة ثقافية حضارية، وبقدر قرب ذلك المفهوم من المتصورات الزائجة في منعطفات قاموس تلك المجموعة يتيسر على اللغة استيعابه ضمن أحد حقولها الدلالية عبر ألفاظها، ولكن المفهوم الطارئ إذا كان غير متواءم مع الرصيد القائم ولا قريبا من بعض عناصره فإنه يبلغ في غربته الحد الأقصى، وعلى حسب غربته يقوى سطوه على المجالات الذهنية فيغزو اللغة و «يدخل» إليها فيكون ضيفا على مخزونها القاموسي، ولكنه ضيف مزاحم تتجاذبه نزعة المجهود الأدنى المقترن بالإقتصاد الأدائي فيألفه الاستعمال، وتدفعه غريزة حب البقاء فينفر عنه التداول والإستخدام وبين الدفع والقبول تصنع اللغة صنيعها في المصطلح فتحاول أن تجره الى قوالها الصرقية ما استطاعت وعندئذ يتحول «الدخيل» الى «معرب».

فإذا وجد المصطلح سبيله الى القالب المتجانس مع اللغة صرفيا وصوتيا واضطر إليه الإستعمال بكثافة فتواترت الحاجة إليه اندرج ضمن الرصيد المعجمي. وهذا من أقل الصور احتمالا.

(11) لنقل : fonction réflexive

(12) لنقل : fonction génétique

أما المطرد مما يبلور قانون المراتب الإصطلاحية الذي نحن بصدد صياغته فأن يمثل الذخيل - عربّ قاله أم لم يعربّ - مرحلة أولى من مراحل التعامل بين المفهوم الطارئ والقاموس القائم، ذلك أن الاستخدام يكرّس المدلول فيحتضنه ثم يشتد نفوره من اللفظ الدال عليه لقوة منزع اللغة وأهلها الى حبّ البقاء وحبّ الإبقاء، فيقوى الميل الى فصل الدال عن مدلوله باستبقاء هذا ورفض ذلك.

عندئذ يلج قانون صوغ المصطلح مرتبته الثانية بعد مرتبة التقيل الجملي معنى ومبنى، وتتجسّم هذه المرحلة الثانية في تفجير المصطلح وفرقته لفصل مدلوله عن دالّه استشعارا بزوال الغربة القائمة في البدء بين المتصور المدلول عليه والناطقين باللسان المتقبل مع بقاء هذه الغربة بينهم وبين اللفظ الدال على ذلك المدلول. وتلتجىء اللغة في هذا المقام الى عملية تحليلية يتفكك المفهوم الموحد بمقتضاها الى أجزائه المكوّنة له فيقع التعويل على عبارة متعددة الكلمات فيها إطناب أدائي يستدّخل التوازن الذي طرأ بموجب انسحاب اللفظ الدال، وبذلك تتخلّى اللغة عن قانون الإقتصاد بما أن ناموسا أقوى منه قد تسلّط عليها وهو قانون رفع اللبس الذي ترتّب به وظيفتها الإبلاغية.

وما إن يستقرّ أمر الصياغة التعبيرية بشيوعها وتداول الإستعمال لها حتى يخفّ ضغط القانون الثاني إذ لا يخشى مع تواتر الإستخدام غموض ولا اشتراك، ثم يحتجب قانون دفع اللبس تدريجيا فإذا باللغة تردّ الفعل مدفوعة حينئذ بقانون الإقتصاد الأدائي ومحمولة بنزعة المجهود الأدنى، وعندئذ تنتهي المرحلة الثانية من مراحل نمو المصطلح فيدخل مرحلته الثالثة والأخيرة وهي المرحلة الحاسمة ولنصطلح عليها بمرتبة التجريد وفيها يعمد العقل بقدرته التأليفية الى اشتقاق الصورة الذهنية المتفرّدة في غير إسهاب تحليلي. فهذه المرتبة تنتزل إذن ضمن حركة التدرّج الإختزالي الذي هو ثمرة تآزر اللغة والعقل والذي تعول فيه الظاهرة اللسانية على الطاقة الإيحائية وعلى القدرة التضمينية بصورة يصبح معها الجزء المذكور دالّا على نفسه وعلى الأجزاء التي تم اختزائها، ولذلك كثيرا ما يستقرّ من بين ألفاظ العبارة لفظ يحوصل مفاهيمها ليصبح هو المصطلح الدال بذاته على المجال الكلّي، وقد يحلّ لفظ آخر محلّ العبارة فيعوض مداليلها جميعا.



تلك إذن مراحل الترقّي نحو صوغ المصطلح التأليفي : أولا تقبل ثم تفجير فتجريد.

ففي التقبل تنزل ظاهرة الدخيل، ثم تتوارد الصيغ حتى تتجمع في عملية التجريد بإحدى الطرائق المحتملة من نحت أو اشتقاق أو مجاز، ولكنّ جسر العبور من مرحلة التفجير إلى مرحلة التجريد كثيرا ما يكون وجها من أوجه المجاز وهي متعدّدة تبعا للقرائن التي حلّلتها البلاغيّون (13). ولكنّ أكثرها اطرادا في مجال المصطلحات العلمية حسب ما لاحظنا - ذكر النعت وإرادة المنعوت، بل ذكر النعت استثناء به عن ذكر النعت والمنعوت معا، ذلك أن النعوت في السياق تبدو هي الحاملة للمفاهيم المعرفية، فهي عماد الشحن الإصطلاحي غالبا.

فصياغة المصطلح تتركز في حركة من التبلور المتدرّج طبق نموّ الدال الإصطلاحي وبموجب ذلك اندرجت قضاياها ضمن أوجه الحركة الذاتية في الظاهرة اللغوية، أما على الصعيد الداخلي فإن الصوغ الإصطلاحي يعقل جلب اللفظ من الرصيد المشترك إلى الرصيد المختصّ، ولهذا السبب ترى متواترا في مجال المصطلحات الدالة على العلوم في نوعيتها أن يصاحب لفظ (علم) المصطلح الدال عليه، فتكون كلمة (علم) عنصر اعتماد تمخّض المصطلح للدلالة على مضمون الاختصاص. ويظل لفظ (علم) مصاحبا لموضوع العلم بقدر ما تكون الكلمة الدالة على العلم شائعة التداول في لغة الخطاب الإبلاغي. وهذا التقدير كتف العرب عن قول (علم الفقه) و(علم النحو) و(علم العروض) و(علم الأصول) فقالوا : فقه ونحو وعروض وأصول، ولكنهم ظلّوا يقولون (علم الكلام)...

\* \* \*

تلك إذن من موقع التنظير اللساني والتأسيس المعرفي مراتب التجريد الإصطلاحي، ولعلّ الاستقراء الموسع يبيح تركيز القواعد المبدئية لصوغ النظرية الكلية في هذا المضمّار. ولكنّ الشواهد لا تعوز الباحث سواء أنظر في قديم اللغة أم في

---

(13) كذكر الجزء وإرادة الكلّ وعكسه، أو ذكر الظرف وإرادة المظروف وعكسه، أو ذكر السبب وإرادة النتيجة وعكسه، أو ذكر الشيء والمقصود ضده كياسة وتفاوتا أو دفعا للتظير...

حديثها : فلقد تقبل العرب ألفاظ اليونانيين فأخذوها أولا وفجروها ثانيا ثم جردوا منها مصطلحات تأليفية، من ذلك قولهم في علوم الفلسفة مثلا : إيساغوجي وقاطاغور ياس وباري أرمينياس (14). فلما شاع تداولها فجروها فقالوا (المدخل الى المنطق) و(كتاب الأسماء المفردة) و(كتاب الأسماء المجموعة إلى غيرها) (15). وما إن استقر أمر المفاهيم حتى تجاوز العرب مرتبة التفجير الى منزلة التجريد فقالوا : المدخل والمقولات والعبارة.

وكذا الشأن مع أنولوطيقيا وأفوذ قطيقا وطوبيقا (16).

ويطرد قانون التجريد الإصطلاحي الذي صغناه اطرادا تاريخيا، ففي مطلع عصر النهضة الحديثة قال العرب : الأنستوت والجرنال والتلغراف وشمبر دويير والاكتريسته (17) وكلها في منزلة التقبل، ثم تفجرت مداليل الألفاظ فليل (مشورة العلوم وأكابهم) و(الورقات اليومية) و(إشارات الأخبار) و(مجلس شورى الأكابر) و(خاصة الكهربا عند حكها) (18). ولكن مرحلة التجريد هي التي حددت المفاهيم المتبلورة فاستبدلت العبارات التحليلية عندئذ بصطلحات متوسدة، فنيل : المعهد، والصحيفة، والبرقية، ومجلس الشيوخ، والكهربا.

ولعل اللسانيات - في أيامنا - تعيش أكبر مخاض مصطلحي إذ تتأرجح ألفاظها في التصنيف العربي بين منزلة التقبل ومرتبة التفجير ومدارج الصوغ الكلي بالتجريد والانتزاع :

فن الفوناتيك الى علم الأصوات الحديث الى الصوتيات .

(14) أنظر مثلا : ابن حزم - التقريب لحذ المنطق، بيروت 1959 - ص 11 - 36 - 79

(15) المرجع

(16) المرجع : ص 105

(17) أنظر : الشيتال : تاريخ الترجمة... ص 214

(18) المرجع .

ومن اللكسيكوغرافيا الى علم صناعة المعجم الى المعجمية.  
ومن الفونولوجيا الى علم وظائف الأصوات الى الصوتية.  
ومن الستيلستيك الى علم وظائف الأساليب الأدبية الى الأسلوبية.  
كلها تقتضي ناموس الترقى الإصطلاحي : تقبل فتفجير فتجريد.

وعلى نمطها تقيس تقبل (السنكرونية) ثم تفجير اللفظ الى (المنهج المتزامن أو المتعاصر أو المتواقت) ثم تجريد مصطلح (الآنية)، كما تقيس دخول (الدياكرونية) ثم انحلال المفهوم الى عبارة (المنهج التطوري أو المتعاقب أو التاريخي) حتى تركز التجريد فتبلور مصطلح (الزمانية). وغير ذلك كثير.

## الحقائق التاريخية وأثرها في النظم اللغوية الوصفية

بقلم : أ. د. عبدالرحمان أيوب  
أستاذ اللغويات والأصوات  
جامعة الكويت

الإنسان واقد غريب على بيئته لا يكون عناصرها ولكنه يؤثر فيها ويستفيد منها ثم يتركها لوافدين من بعده. وليس هذا الحكم قاصرا على بيئة الإنسان المادية بل أنه ينطبق على بيئته الثقافية، فالميراث الثقافي مفروض كذلك على الفرد لأنه يأخذ عن سابقاته نماذج سلوكية تخطط نشاطه الاجتماعي في اتجاهه العام وتترك لإرادته وقدرته على الابتكار مجالا محدودا يتحكم فيه قبول الآخرين أو رفضهم له. وهذه النماذج السلوكية هي موضوع البحث في الدراسات الثقافية ومن بينها اللغة. وما يسمى بالدراسات التركيبية، أو البنائية structural هي بصفة أساسية محاولة لاكتشاف هذه النماذج ودراسة العلاقات القائمة بينها ومدى تأثير كل منها في النماذج الأخرى أو تأثره بها.

ولكن دراسة هذه النماذج والعلاقات لا تمثل سوى جانب واحد من القضية، فهناك الى جانب دراسة الواقع البنائي، دراسة الأصل التاريخي وكيف تسلسل به الاستعمال الى أن انتهى لهذا الواقع. وهذه الدراسة التاريخية بدورها تعالج اتجاهات منتظمة ومتعددة : منتظمة بمعنى أنها تمثل مسارا متماثلا في كل المؤسسات الاجتماعية institution أو لنقل اللغات - التي تشترك في الأصل التاريخي، ومتعددة بمعنى أن هذه المسارات عرضة دائما للاضطراب بتأثير عوامل أخرى من عوامل التطور. ومع هذا فإن هذه المسارات تظل في الأعم الأغلب تحمل طابعها المميز.

وفي المحيط الثقافي العربي تهمل الدراسات هذا الجانب الثاني من جانبي دراسة اللغة. وقد ركز القدماء دراستهم اللغوية على المادة والقاعدة أو على القاموس والنحو والصرف ولم يهتموا بدراسة التطور اللغوي إلا اهتماما جانبيًا تمثل في نقل بعض ما سموه من لهجات تقرب أو تبعد من الفصحى.

ومن هنا فقد ورثنا ثروة قاموسية ونحوية وصرفية ضخمة، ولكننا لم نرث قاموسًا تاريخيًا أو مجرد أجزاء يمكن أن تكون مادة في قاموس تاريخي. أما المحدثون من دراسي اللغة في العالم العربي فقد اهتموا بالنظريات اللغوية التي يتوالى ظهورها والتي يرتبط بعضها بعلم النفس أو الاجتماع أو الرياضة. وهذه برغم عمقها وخطورة مفهوماتها قصرت إلى حد كبير عن التطبيق الواسع على العربية ولهجاتها وأهملت إهمالًا كاملاً دراسة القضايا التاريخية اللغوية للغة العربية.

وسأحاول هنا علاج بعض هذه القضايا على سبيل المثال لا على سبيل الحصر وسأشمل بحديثي جوانب الأصوات والمفردات والقواعد - أو ما يسمى حديثًا بالقوانين أو النظم.

## أولاً - الأصوات

سأتعرض هنا لبعض الأصوات في العربية ولهجاتها وما يناظرها في اللغات السامية. ولن يكون هذا على سبيل الحصر كذلك بل أنني سأختار نماذج من الأصوات أو الصفات الصوتية التي تميزها لأوضح مدى التطور فيها ومدى ارتباط هذا التطور بتيارات التطور في الساميات.

### أ - الأصوات الأسنانية :

هذه هي الشاء والذال والظاء وقد وجدت في السامية الأم وفي العربية الفصحى والعربية الجنوبية الشرقية والأورجارية، ولكنها انقرضت من جميع اللغات السامية الأخرى. ومن الأصوات الأسنانية الشفوية الفاء وهي توجد في العربية الجنوبية الشرقية والحبشية نظير الباء المهموسة / p / في الساميات الأخرى بما في



ذلك الأم. وتشيع ظاهرة التخلص من الثاء والذال والظاء في النشاط اللغوي في المصرية والسودانية وبعض اللهجات الأخرى حيث تصير الثاء تاء أو سيناً والذال دالا أو زايا وتصير الظاء لثوية..

#### ب - الأصوات الجانبية :

في السامية القديمة صوت جانبي واحد هو اللام. ولكن صفة الجانبية لم تقتصر على هذا الصوت، حيث وجدت في الراء الى جانب صفة التردد أو اللمس، وفي الشين الى جانب الإحتكاك واللثوية والصلابة (الشجرية)، وفي الضاد التي وصفها سيبويه الى جانب الإحتكاك والجهر واللثوية والصلابة والأسنانة وقد سبب هذا الإشتراك في الصفات بين هذه الأصوات تغير بعضها الى بعض أو وجود واحدة منها في لغة سامية مكان واحدة أخرى في لغة سامية أو أكثر.

ومن بقايا هذه التغيرات في العربية لفظ «علوض» بمعنى ثعلب وهو ينطق بالشين أيضا «علوش» والفعل «ناض» بمعنى حمل و ينطق أيضا «ناش» (1)

1 - وتفسير هذا التبادل بين الشين والضاد هو اشتراك هذين الصوتين في الشجرية والجانبية والإحتكاكية. وبسقوط الجهر من الضاد تصير شينا جانبية، كما أن زيادة الجهر على الشين الجانبية يجعلها ضادا جانبية.

2 - هذا ولا تزال الضاد الجانبية التي وصفها سيبويه تنطق في بعض اللهجات اليمنية المعاصرة. وقد ذكر لي السيد / علي محسن حفيظ أن اللهجة الشجرية تخطئ بين الضاد والصاد فيقال «صل» في «صَل» و «صم» في «ضم»

و يفسر حدوث هذا أدائيا بأن الضاد الفصحى قد فقدت عنصري الجهر والشجرية وصارت بالتالي صوتا جانبيا محتكا لثويا فخما وهذا نوع من الصاد. ويذكر موسكاتي أن الصاد والضاد كانتا تختلطان في خط أكسوم الذي دونت به نصوص أثيوبية قديمة. وهذا يعني أن هذه الحقيقة ليست تطورا حديثا.

## 1 - الضاد العربية :

يؤخذ مما قاله سيبويه ومن بعده في وصف الضاد الفصحى أنها ساكن صلب لشوي أسناني جانبي محتك مجهور (2). ولا تزال هذه الضاد تسمع في قراءة المرتلين المجيدين من قراء القرآن. أما الضاد على ألسنتنا اليوم فهي تختلف على طرائق عدة.

1 - الضاد كما ينطق بها المثقفون المصريون والسودانيون واللبنانيون في لهجاتهم الدارجة وفي اللغة الفصحى وهي ضاد انفجارية صلبة لثوية مجهورة مفخمة. وهذه الضاد قد فقدت الجانبية والأسنانية والاحتكاكية. ويأتي هذا بإحكام اتصال اللسان بالثة وعدم اتصاله بالأسنان الجانبية.

2 - الضاد التي ينطق بها العراقيون والكويتيون وطائفة من سكان الجزيرة العربية، في لهجاتهم ونطقهم باللغة الفصحى. وهي صوت احتكاكي أسناني مجهور مفخم. وقد فقدت الضاد هنا صفة الجانبية. ويتأتى هذا باتصال اللسان بالأسنان الجانبية. والضاد بهذه الصفة تتطابق مع الظاء الفصحى والتي لا تزال منطوقة في هذه المناطق كما كانت. وبهذا يختلط على كثير من متكلمي هذه المناطق صوت الضاد وصوت الظاء وكثيرا ما يتساءلون عما إذا كانت الضاد في كلمة ما مثل (ضل) أخت الصاد أو أخت الظاء، أي أنهم يستعينون بالكتابة الخطية على تمييز كلمة من أخرى، وذلك لعدم التمييز بين كلمتي «ضل» و«ظل» مثلا بواسطة السماع.

3 - الضاد التي ينطق بها متكلمو العربية من المسلمين في غرب إفريقيا. وفي إسبانيا قديما. وهي تماثل اللام حيث أنها صوت جانبي لشوي مجهور وقد فقد هذا الصوت الأسنانية والإحتكاك. ومن ثم نسمع لفظ رمضان والقاضي منطوقة رملان والقالبي ولعل هذا يفسر أصل اسم أبي القالي صاحب الأمالي الذي يقابل فيه لفظ القالي الأصل الفصيح «القاضي».

4 - الضاد التي تنطق في بعض مناطق اليمن ولا تزال هذه الضاد تحتفظ بالصفات الفصحى كلها الجانبية والأسنانية والصلابة واللثوية والجر والإحتكاك والتفخيم. وقد نقلت على السيد / علي محسن حفيظ (3) نطقه «ضرب» بضاد جانبية

أسنانية صلبة لشوية جمهورية احتكاكية مفخمة / Barab / /لض اراب / . ولكن الطريف أنه ينطق الظاء بنفس الطريقة التي ينطق بها الضاد. وهذا قد يعني أن اختلاط الصوتين الظاء والضاد قد حدث في لهجته كما حدث في لهجة الكويت مع فارق هو أن الذي تغير في لهجة الكويت والعراق هو الضاد التي صارت كالظاء. أما في قبيلة المناهيل اليمنية فإن الذي تغير هو الظاء التي صارت كالضاد. الظاهر أن هذه التغيرات التي طرأت على الضاد العربية ليست حديثة فقد قال ابن الجوزي في كتابه النشر في القراءات العشر «والضاد انفرد بالإستطالة. وليس في الحروف ما يعسر على اللسان مثله. وأن ألسنة فيه مختلفة وقل من يحسنه، فمنهم من يخرج ظاء ومنهم من يخرج بالذال ومنهم من يجعله لاما مفخمة». (4)

وخلاصة ما سبق أن الصفات التي ذكرها سيبويه للضاد الفصحى توجد متفرقة في اللهجات العربية المختلفة، وإن كانت الضاد العربية التي وصفها سيبويه لا توجد في غير القراءة القرآنية وفي بعض لهجات القبائل اليمنية.

#### الأصوات المفخمة :

في اللغة السامية الأم، وفي مختلف اللغات السامية المتفرعة عنها توجد مجموعة من الأزواج الصوتية المتماثلة في الأداء وفي الأسماع والتي لا يميز واحدا من الزوجين عن الآخر سوى ما يسمى بالتفخيم أو الترقيق. وفي العربية الفصحى المعاصرة توجد الأزواج ، ذ : ظ - ت : ط، د : ض، س : ص. وتوجد أزواج مماثلة لهذه في الساميات الأخرى وإن كنا نجد اختلافا بين هذه اللغات على إحدى طريقتين، أما باختلاف عدد هذه الأزواج التي تتميز بالتفخيم والترقيق كالسوريانية التي لا يوجد فيها الزوج ذ : ظ - بالعملية التي يتم بها الاختلاف بين فردي كل من هذه الأزواج، ففي الوقت الذي يتم فيه هذا يتراجع مؤخرة اللسان في اتجاه جدار البلعوم الخلفي في لوحة اللهجات فانه في بعضها الآخر يتم بطريقة أخرى هي اغلاق الأوتار الصوتية أي بالهمز أثناء العمليات الصوتية الأخرى. ويشير بروكلمان في سياق وصفه للأصوات السامية الى أن الأصوات المفخمة ط، ق، ظ ض. وص كانت تنطق مهموزة مع تدخل مؤخرة اللسان وهذا يعني أن الهمزة كان صفة أخرى الى جانب تراجع اللسان (5) ويعني هذا أن العربية تكون تخلصت من الهمز في إجراء عملية التفخيم

واقترنت على تراجع خلف اللسان في فراغ البلعوم. هذا ولا يزال الهمز يمثل عملية التفخيم في اللهجات الأثيوبية المعاصرة وذلك دون تراجع مؤخرة اللسان. وبالرغم من الفرق الادائي والإسماعي بين عملية الهمز وعملية تراجع اللسان، فإن النظام لا يزال قائماً حيث أن الأزواج التي تميز العملية بين أفرادها هي ت : ط. الخ... أي نقد الإزدواج التي في العربية.

وقد سبق لك أن رأيت كيف تغير نطاق الضاد الفصحى القديمة الى أنواع متعددة. كما أن الطاء قد فقدت الجهر فصارت صوتاً مهموساً وقد أدى هذا الى اضطراب في أفراد الأزواج المفخمة والرقيقة ولكن نظام التفخيم نفسه قد بقي.

و يقول سيبويه «لولا الأطلاق - أي التفخيم - لصارت الطاء دالا والصاد سينا والطاء ذالا ولخرجت الضاد من الكلام لأنه ليس شيء من موضعها غيرها». وهو هنا يحرص الأزواج على هذا النحو

ص : س / وكلاهما لثوي احتكاكي مهموس مع تفخيم الأول  
ظ : ز / وكلاهما أسناني احتكاكي مجهور مع تفخيم الأول  
ط : د / وكلاهما لثوي انفجاري مجهور مع تفخيم الأول  
ض / - ولا نظير لها وهي صوت أسناني جانبي احتكاكي مجهور

وبفقدان الجهر في الطاء خالفت الدال وماثلت التاء.

وبفقدان الجانبية وتغير الأسنان الى لثوية والإحتكاك الى انفجار ماثلت الضاد الدال في المصرية. وبفقدان الجانبية فقط وبقاء الإحتكاك والأسنانية تداخلت الضاد والطاء (في العراق والكويت).

وهكذا نجد هذه الأزواج في الفصحى الحديثة عند المصريين على هذا النحو  
ص : س /، ظ : ذ / ط : ت / ض : د.

أما في فصحى الكويتية والعراقية فالأزواج تقتصر على ثلاثة لتدخل الضاد والطاء.

ولا يقتصر التفخيم في بعض اللغات على الصوت المفخم نفسه بل أنه ينتقل الى ما يجاوره من أصوات. وقد اختلفت اللهجات العربية فيما بينها في حدود هذا التأثير.

وفي العربية الفصحى تنقسم الأصوات الى مستعلية وهي الأصوات الأربعة (ظ، ط، ص، ض) ويسمونها المطبقة الى جانب القاف والغين والحاء والى مستغلة وهي بقية السواكن. والفرق بين المستعلية غير المطبقة والمستعلية المطبقة ينحصر في أمرين أحدهما أدائي وثانيهما سلوكي. أما الأدائي فهو أن تراجع اللسان أمرا لزم بالضرورة لمخرج الحرف المستعلى غير المطبق، حيث أن القاف والحاء والغين أصوات لهوية، أي أن مؤخرة اللسان تلتقي باللهة أو بما قبلها بقليل من سقف الحنك الرخو. وحتى تتحقق هذه العملية فإن اللسان يتراجع بالضرورة الى الخلف. وتراجع اللسان عند عملية التفخيم عملية أخرى تحدث بالإضافة الى عملية أدائية ثانية هي في الطاء والضاد القديمة الأسنانية وفي الطاء والضاد الحديثة اللثوية وهكذا. وعلى هذا فالأصوات المطبقة مزدوجة المخرج أما الأصوات المستعلية غير المطبقة فأحادية المخرج.

ومن الناحية الوظيفية تقتصر صفة التفخيم في الأصوات المستعلية غير المطبقة على الصوت نفسه دون ما يجاوره من أصوات كما أن وجوده مع الكسرة أو الياء يزيل عنه التفخيم. أما الأصوات المستعلية المطبقة فإنها تؤثر بالتفخيم على ما يجاورها وتؤثر في الكسرة التي تليها بالتفخيم، ولا تتأثر بها.

مثال ذلك «خال» بتفخيم الحاء و«خِل» و«خيل» بترقيقها و«ضال» و«ضير» و«ضلع» بتفخيم الضاد وما يجاورها من أصوات في كل الحالات.

الى جانب الأصوات المستعلية تكتسب الراء صفة التفخيم إذا وليتها فتحة أو ضمة وتزول عنها الصفة إذا وليتها ياء أو كسرة أما اللام فإنها تفخم فقط في لفظ الجلالة إذا لم تكن مجاورة للكسرة ولهذا ينطق لفظ «الله» في العبارة «الله لا إله إلا هو» بالتفخيم وينطق بالترقيق في «بسم الله».



هذا الوضع تغير في اللهجات العربية بطرق مختلفة، فأصبح التفخيم في المصرية ليس قاصرا على الأصوات المفخمة فهو موجود في الألفاظ «أب» (من الأبوة) مهري (سياء المتكلم) وغير موجود في «أب» (بمعنى طفا) و«مهري» (بياء النسب). كما أنه يوجد في العراقية في كلمة «جلب» (قلب) و«خالي» (أخوامي) ولا يوجد في «جلت» (قلت) أو «خالي» (من الخلو).

وقد فقدت اللهجة العربية في مالطة الأصوات (6) المفخمة، كما فقدت هذه الأصوات كذلك في لهجة الأندلس العربية التي يتكلمها المسلمون اليوم. هذا وتميل سيدات وأنسات القاهرة اليوم الى التقليل من مقدار التفخيم في الأصوات المفخمة في لهجتهم المصطنعة وأن يكن لا يزلن يحتفظن بالتفريق بين فردي الإزدواجية تفخيم وترقيق. هذا ونود أخيرا أن نذكر أن التطورات التي تحدث في اللهجات العربية في نطاق التفخيم والترقيق تمثل امتدادا لما حدث في اللغات السامية الأخرى التي فقدت أو غيرت من صفة التفخيم.

### الأصوات الحنجرية والبلعومية :

هذه هي الهمزة والهاء والعين والحاء. وهي توجد في السامية الأم وجميع اللغات السامية فيما عدا الأكادية إذ لا يوجد فيها من هذه الأصوات سوى الهمزة. وقد أخذت بعض هذه الأصوات في الانقراض من بعض اللغات السامية، فالعين أصبحت في العبرية الحديثة حركة والحاء هاء. ومن مظاهر عدم استقرار هذه الأصوات في العربية وجود عين مكان الهمزة في مثل «عن» بدلا من «أن» وتسهيل الهمزة الى هاء في قراءة «اهعجمي وعربي» بدلا من «أ أعجمي وعربي» ووجود حركة مكان العين في ألفاظ العدد في اللهجة المصرية مثل «اربعناشر» بدلا من أربعة عشر. وكل هذه الأمثلة تعكس نفس النزعة السامية السائدة في اللغات السامية الأخرى.

### همزة التعدية :

هذا وللهمزة والهاء وظيفة صرفية في الكلمة السامية نذكر منها زيادتها على المادة التصريفية للفعل فيما يعرف بالأصل المزيد بالهمزة في العربية والمزيد بالهاء في العبرية أو ما يعرف في النحو العربي بصيغة «التعدية»، أي صيغة «أفعل» في

العربية وصيغة «هفعيل» في العبرية. وفي العربية الفعل «أراق» وهو مزيد بالهمز ويظهر بالهاء في نفس الكلمة وبنفس الوظيفة على صورة «هراق» أي بهاء للتعدية بدلا من الهمزة.

### الفعل «أقام»

هذا الفعل العربي مزيد بالهمزة، ومفهوم القاعدة العربية أن يكون فعلا متعديا بعد دخول همزة الزيادة. وذلك في مثل «أقام الدنيا وأقعدھا» ولكن هذا الفعل لازم في مثل «أقام في المدينة يومين».

وليس ثمة من شك في أن الفعل المجرد في كلتا الحالتين هو «قام» اللازم. وقد تعدى هذا الفعل بالهمزة في الحالة الأولى واستمر مع وجودها على اللزوم في الحالة الثانية ولهذا تفسير:

القاعدة في اللغات السامية أن زيادة الهمزة (أو الهاء أو السين) على المادة الثلاثية يكون للتعدية إذا لم يدل الفعل على وصف ثابت، فإذا دل على وصف ثابت فإن الصيغة المزيعة لا تكون للتعدية. ومن ذلك في العربية الفعل المزيء «أحسن» ومجرده «حسن» و«أفصح» ومجرده «فصح» وهما فعلا ن لازمان رغم زيادة الهمزة (7). بالتأمل في مفهوم الفعل «قام» في العربية نجد أنه يستعمل بمعنيين الإستقرار والحركة. ومثال الإستقرار قوله تعالى «وتركوك قائما» و«محمد قائم» أي واقف. ومثال الحركة «قامت القيامة» وقامت الحرب «وقام إليهم»، وفي العربية الحديثة «قام القطار». والفعل في كل هذه الحالات يفيد الحركة. وبزيادة الهمزة طبقت القاعدة السابقة على هذا الفعل بمعنييه، الاستقرار في مثل «أقام في المدينة» والحركة في مثل «أقام الدنيا وأقعدھا». وكان الفعل لازما رغم زيادة همزة التعدية في الحالة الأولى ومتعديا من أجل زيادتها في الحالة الثانية.

### الفعل المصري «خرج» المفخم و«خرج» المرقق (8) :

في المصرية فعلا ن من نفس المادة يفرق بينهما في النطق والمفهوم التفخيم والترقيق. وهما خرج بخروج بالتفخيم وضم الراء في المضارع وهو فعل لازم وخرج يخرج بالترقيق وكسر الراء في المضارع. ومثال الفعل الثاني يخرج عينه (في القاهرة

خاصة)، و«يخرج الماورد» ويخرج الفيلم. والماضي هو «خرج» بالترقيق وفتح الراء. وهناك فعل ثان يفرق الترقيق والتفخيم بين صيغته المتعدية واللازمة هو الفعل «خرب» ومضارعه «يخرب» بالتفخيم وفتح الراء في المضارع وضمها في الماضي مع ضم الخاء وهذه هي صيغة اللزوم. أما صيغة التعدية فهي «خرب» ومضارعه «يخرب» بالترقيق وكسر الراء في المضارع وفتحها في الماضي. ومثال ذلك ما يأتي :

- 1- بيته خُرب، بيته يَخْرَب بالتفخيم والفعل هنا لازم
- 2- داخرب بيته، يخرب بيته بالترقيق والفعل هنا متعد

هل معنى هذا وجود صيغة فعلية جديدة للتعدية تتمثل في تفخيم الصيغة عند لزومها وترقيقها عند تعديتها ؟ وهل خرجت المصرية بهذا الى مجال صرفي جديد على اللغات السامية كلها، هي استعمال خاصة صوتية Phenetic Leature هي التفخيم استعمالا صرفيا ؟.

تعتمد الإجابة على هذا السؤال على نظريتين وقانونين صوتيين وأولى النظريتين أن الأصل التصريفي للفعل الماضي هو المضارع وليس المصدر ولا العكس (9) والثانية هي أن الصرفيم Morpheme قد يتمثل بمجموعة الأصوات التي يتكون منها وقد يتمثل في ظروف صوتية معينة ببعضها فقط. ومثال هذه الحالة الثانية صرفيم المادة في المضارع في المثالين «محمد يقوم» و«محمد لم يقم» حيث تمثل صرفيم المادة في الحالة الأولى بالقاف وطول الضمة (أي الواو) والميم. أما في الحالة الثانية فقد تمثل بالقاف والميم فقط، دون الواو (المتثلة في طول لضمة) لسبب صوتي هو التقاء الساكنين.

أما القانون الصوتي الأول فهو نزوح المصرية الى اسقاط الهمزة في أول الكلمة كما في مثل «حد» بدلا من «أحد» «خد» بدلا من «أخذ» و«كل» بدلا من «أكل». وأما القانون الثاني فهو ترقيق الراء إذا وليتها كسرة.

ونظرا لوجود هذا القانون الصوتي فقد انصرفت اللهجة المصرية عن تعدية الفعل بزيادة الهمزة ولجأت الوسيلة الثانية التي تستعملها العربية وهي تضعيف الأصل الثاني من الفعل. ولهذا فإن المصرية تقول «فهم» و«علم» و«دخل»

و«طلع» ولا تقول «افهم» أو «أعلم» أو «أدخل» أو «أطلع». والظاهر أن من بقايا التعدي بالهمزة في المصرية الأفعال، ولنا عليها تعليق.

## 1 - الفعل خرج :

تقتضي التعدي بالهمزة في العربية الفصحى ضم أول المضارع وكسر عينه وبالتالي يكون مضارع «أخرج» هو «يُخرج» وبمقتضى وجود الكسرة بعد الراء تكون الراء رقيقة، وتنعكس هذه الرقة على الأصوات المجاورة لها. هذا في الفعل المضارع من «أخرج» أما المضارع من «خرج» فهو «يخرج» بضم الراء. ولما كانت الراء غير مكسورة والخاء من أصوات الإستعلاء التي تفخم في العربية فإن صيغة المضارع تكون مفخمة وقد احتفظت المصرية بترقيق الأول وتفخيم الثاني.

أما صيغة الماضي اللازمة فإنها خرج التي تنطق بالتفخيم لنفس السبب الذي ذكر بالنسبة للمضارع. ولكن صيغة الماضي المتعدى بالهمزة «أخرج» قد خضعت أولاً لسقوط الهمزة الأولى وفق القانون الصوتي الذي ذكرناه ثم رقق النطق بها حتى تتجانس مع صيغة المضارع. وهكذا انتهينا في المصرية الى :

- أ - خرج (بفتح الراء والتفخيم) يخرج (بالضم والتفخيم)
- ب - خرج (بالفتح والترقيق) يخرج (بالكسرة والترقيق)

نأتي الآن الجانب الصرفي لنقول بأن التعدي في «يخرج» في المصرية تمت بكسر حرف المضارعة (وهو مكسور دائماً في المصرية حتى ولو كان مقابله العربي مضموماً لتعدى الفعل بالهمزة) وكسر عينه كما هي في الفصحى. وعلى هذا يكون صرفيم التعدي في المضارع في الفصحى هو «ضم حرف المضارعة + كسر العين». وفي المصرية «كسر حرف المضارعة + كسر العين». أما عنصر الترقيق في المضارع في المصرية فليس صرفيمياً لأنه قانون صوتي مضطرد وليس له بالضرورة قيمة صرفية في كل الحالات. ويكون صرفيم التعدي في صيغة الماضي في الفصحى هو «الهمزة المفتوحة وسكون فاء الكلمة» ويكون في المصرية بعد سقوط الهمزة هو مجرد ترقيق الكلمة (قياساً على الترقيق في المضارع) فحسب. وهذا لأن صيغة «خرج»

المتعدي في المصرية تماثل صيغة «خرج» اللازمة في كل شيء سوى أنها رقيقة بينما الصيغة اللازمة «مفخمة». ومعنى هذا أن صرفيم التعدي في المصرية هو الترقيق فقط في الماضي والمضارع وصرفيم اللزوم هو التفخيم فقط في الماضي والتفخيم وضم العين في المضارع.

ولما كان الترقيق لا يمثل التعدي إلا في الفعل «خرج» (والفعل خرب كما سيأتي) فإنه لا يمكن اعتباره قاعدة شاملة أو صرفياً عاماً يمثل التعدي.

#### الفعل «خرب» :

الفعل «خرب» في الفصحى فعل لازم - فيما أعرف - يتعدى بتضعيفه عينه «خَرَبَ». وهذا الفعل اللازم في الفصحى من أفعال الصفات فعل «حسن» و«جمل» التي تكون مضمومة العين ومفتوحة الفاء. ومثل هذه الأفعال في المصرية تخضع لقانون انسجام الحركات vowel harmony. ومن ثم يكون مضموم الفاء والعين مثال ذلك :

قطع (10) ء و ط و ع / ، ز ه ق / ز و ه و ء / غ ل ب / غ و ل و ب /  
ومضارع هذه الأفعال يكون مكسور العين مثل : يقطع - يز هق - يغلب وهكذا يوجد في المصرية الفعل اللازم خرب يخرب وهو مفخم لوجود (11). الخاء والراء غير المكسورة كما رأيت في حالة «خرج».

أما الصيغة المتعدية وهي صيغة رقيقة خرب - يخرب فيمكن أن تفسر بنفس تفسيرنا للترقيق في الفعل المتعدي «خرج» أي بأن الرقة ناتجة عن كسرة مضارع الفعل المتعدي بالهمزة وحرف المضارعة كما سبق أو أن يقال بأن الفعل على وزن فعل يفعل أي يفتح عين الماضي وكسر عين المضارع كما في ضرب - يضرب. وعلى أي من الفرضين فإن ترقيق الماضي قياس على ترقيق المضارع الناتج عن وجود الكسرة بعد الراء فيه.

#### الفعل «بعد»

الفعل «بعد» في الفصحى يدل على صفة ولهذا فهو لازم و يعدى بالهمزة فيصير «أبعُد». ويقابل هذا الفعل عند لزومه في المصرية الفعل «بعد» بكسر فائه



وعينه أو وزن «فَعِلَ» وهو وزن يدل على الصفة اللازمة كذلك بالإضافة الى وزن «فُعِلَ» الذي سبقت الإشارة إليه. و يبدو أو المصرية قد اقترضت من الفصحى الصيغة المتعدية بالهمزة «أبعد» ثم أسقطت همزتها طبقا للقانون المشار إليه فنشأ الفعل «بَعَدَ» المتعدى وكانت عين مضارعه مكسورة كعين مضارعه في الفصحى. وهكذا نشأ في المصرية صيغتان لهذا الفعل هي :

أ- اللزوم بعد المضارع يبعد (أو يبعد) بكسر العين  
ب- المتعدى بعد المضارع يبعد بفتح العين.

في الفصحى إسم المفعول من الصيغة المتعدية «مبعد» وهو مستعمل في المصرية كما أن المصرية تعدى الفعل «بعد» بتضعيف العين «بَعَدَ» وقد نتج عن هذا بعض التخصص الدلالي على النحو الآتي :

1- يَبْعَدُ يَبْعُدُ فعل لازم بمعنى ذهب بعيدا مثل «أنت بعدت عني» و«المسافة بعدت».

2- بَعَدَ يَبْعَدُ المتعدى بمعنى «عزل» مثل «الحكومة بعدته من قائمة الترشيح». (12)

3- يَبْعَدُ يَبْعُدُ المتعدى أي جعل الشيء بعيدا مثل «الزمن بعد الحباب» - «أنت بعدت المسافة بيننا».

#### همزة التأنيث وهاء التأنيث :

يؤنث الاسم في العربية الفصحى على حد ما يقول اللغويون العرب بهاء التأنيث - التي تصير تاء في الوصل - وألف التأنيث المقصورة - أو الفتحة الطويلة في آخر الاسم أو ألف التأنيث الممدودة. ومثال ذلك فاطمة وحرأ ولىلى. وفي المصرية صارت هذه الطرق الثلاث طريقة واحدة خضوعا لقوانين صوتية تتمثل في التخلص من الهمزة الأخيرة وفي قصر الحركة الطويلة في آخر الكلمة وفي وجود هاء (هاء

السكت) في آخر الكلمة المنتهية بحركة قصيرة في آخر الكلام وسقوط الهاء الأخيرة من الكلمات إذا وقعت في وسط الكلام. وهكذا نصل الى ما يأتي :

حراء وحمراء حمرا (أي مثل ليلي)

حمرا وليلي حمرا وليل حمرا وليل  
حمرا وليلي حمرا وليل حمرا وليل في الوصل  
حمرا وليلي حمرا وليل حمرا وليل في الوقف

وبهذا ننتهي الى «فاطمة» - و«حمره» و«ليله» في الوقف وإلى فاطمة وحمر وليل في الوصل (13).

ولورجعنا الى اللغة السامية الأولى واللغات السامية الأخرى لوجدنا للظاهرة عمقا أبعد. ونود قبل مناقشة هذا الموضوع التفريق بين أنواع الصرفيمات في اللغات السامية.

ويمكن القول بأن الصرفيم قد يكون خارجيا external أو داخليا internal. ومثال الصرفيم الخارجي السوابق واللواحق مثل أداة التعريف «أل» ومثل أداة التثنية «إن» في «الولدان» حيث أنها إضافة خارجية للفظ «ولد». أما الصرفيم الداخلي فهو الذي يكون نتيجة تغير صوتي في بعض الأصوات أو بعبارة أخرى - بالنسبة للغات السامية - هو الذي يكون جزءا من الوزن الإشتقاقي للكلمة فالضممة التي بعد الكاف والتاء في «كتب» إذا ما قورنت بالكسرة التي بعد الكاف والفتحة الطويلة التي بعد التاء في «كتاب» تمثل تغييرات صوتية انتهت الى صيغة الجمع «كتب». ومن أجل هذا نعتبر هاتين الحركتين صرفيا داخليا حول صيغة المفرد الى صيغة الجمع. أما الصرفيم النحوي فهو الأدوات ذات القيمة النحوية أو التركيبية مثل ليس، إن، وسوف وليس لهذه معنى إلا في حالة وقوعها في التركيب (14).

وبهذا المنطق يمكن أن نفرق بين هاء التأنيث مع الاسم التي تصير تاء في الوصل وبين الألف المقصورة والألف المدودة، حيث أن الأخيرتين وحدهما يمثلان جزءا من الصيغة وليستا زيادة عليها فوزن فعلاء وفعلى يمثلان صيغة المؤنث من أحمر

(حمراء) ومن أكبر (كبرى) أما تاء التأنيث (أو الهاء) فإنها تمثل صرفيا خارجيا يضاف الى صيغة المذكر فيكسبه التأنيث كما تضاف «أل» الى النكرة للتعريف والألف والنون للمفرد للتثنية. وهكذا فإننا نؤنث «كريم» فنقول «كرمة» دون حدوث أي تغيير في صيغة المذكر سوى إضافة صرفيم التأنيث، أما الفتحة الطويلة في نهاية «كبرى» والفتحة الطويلة والهمزة بعدها في نهاية «حمراء» فهي جزء لا يتجزء من صيغة «فعلي» و«فعلاء». والذي أفاد التأنيث هنا ليس الألف المقصورة أو الممدودة بل هو الوزن بأجمعه فلو حذفت هذه الألف أو تلك فإن ما يبقى بعدهما أي «كبر» و«حر» لا يدل على شيء بخلاف «حمارة» التي ينتهي حذف الهاء منها الى «حمار» وهي الإسم المذكر المقابل لحمارة.

وعلى هذا تكون أداة التأنيث بالمعنى الصرفي في العربية الفصحى هي الهاء / التاء، أما وزن فعلى وفعلاء فهو وزنان للمؤنث وليسا وزن ز يد عليها صرفيم التأنيث (15).

ولنرجع الآن الى السامية الأم لنقرر أن أداة التأنيث فيها هي التاء عند الوصل والفتحة الطويلة عند الوقف. وفي العبرية صارت علامة تأنيث الاسم فتحة طويلة بعدها هاء وهي أصلا فتحة بعدها تاء ولكن هذه التاء تظهر في حالة الإضافة (16).

هذا يعني أن تأنيث الاسم كان في الأصل بتاء ساكنة قبلها فتحة، كما في تأنيث الفعل الماضي المفرد (كتبت). ثم أن العربية والعبرية أسقطت هذه التاء واقتصرت تأنيث الاسم على الحركة. ولكن العبرية أرجعت هذه التاء عند الإضافة وأطالت الحركة عند عدم الإضافة.

أما العربية فقد جعلت أداة التأنيث في الوقف هي الحركة ثم أضافت إليها هاء السكت التي كثيرا ما تضيفها في الوقف إذا انتهت الكلمة بحركة في مثل «ليه» بدلا من «لي» «ماهية» بدلا من «ماهي» الخ. وذلك بالإضافة الى صيغتي فعلى فعلاء وهم الصيغتان المؤنثتان للمذكر الذي على وزن أفعل ووزن فعلان كما ذكرنا.

أما المصرية فإنها تعتبر امتدادا للأصل السامي في هذا الصدد وذلك لأنها :

1 - تخلصت من وزن فعلى وفعلاء على النحو الذي ذكرناه من قبل .

2 - خالفت العربية في بعض الأسماء المؤنثة التي تفرض القواعد الفصحى

تأنيثها بالوزن فجعلتها مؤنثة بإضافة هاء التأنيث مثل كبيرة (المذكر أكبر) بدلا من «كبرى» في مثل «دي كبيرة عن أختي» «وأنا أكبر منها» حيث لم تستعمل صيغة «كبرى» للمؤنث .

3 - اقتصر استعمال التاء في الاسم على حالة الإضافة فقط كما كان الحال

في اللغة السامية الأم وفي العبرية . أما في الوصل عند عدم الإضافة فإن التاء تسقط ، مثال ذلك :

| العربية                 | المصرية                | ملاحظات                   |
|-------------------------|------------------------|---------------------------|
| الطويلة أجمل من القصيرة | الطويل أجمل من القصيرة | الوصل دون إضافة (بالحركة) |
| هذه طويلة الرقبة        | دي طويلة الرقبة        | الوصل بالإضافة (بالتاء)   |
| هذه طويلة               | دي طويله               | الوقف (بالهاء)            |

وما حدث في المصرية انتهى بها الى ما كان عليه الوضع في السامية الأولى .

#### الحركة :

الحركات في السامية الأم، كما هي في العربية ثلاث، الفتحة والكسرة والضمة . وقد تكون طويلة أو قصيرة . وبالإضافة لهذه الحركات توجد حركتان مزدوجتان هما / او aw و / اي ay / وفي العاميات العربية صارت هاتان الحركتان المزدوجتان حركتين خالصتين جديدتين هما : / بي بي / e: / مثل بين / بى سى ن / من بين / ب ا ي ن / الفصحى و / سو o: / مثل صوم / / ص ح / سوم / من صوم / ص او م / الفصحى .

وما حدث في العربية ولهجاتها يعكس صورة مماثلة لما حدث في السامية الأولى واللغات التي تفرعت عنها حيث تحولت الحركات المزدوجة الى حركات خالصة (17) وسنقتصر هنا على مناقشة عدد محدود من الأمثلة .

## 1 - حَوَّلَ (18) وحال :

الواضح أن الأصل التصريفي لهذين اللفظين واحد، وهو يمثل في الحاء والواو واللام. والواضح أيضا أن كلا اللفظين يمثل مصدرا من هذا الأصل الثلاثي بتغير في حركات المادة. ونحن نلاحظ ما يأتي :

1 - المصدر «حول» يمثل الأصل الأول (ح) وبعده فتحه والأصل الثاني (و) وبعده فتحة والأصل الأخير (ل) ح ا و ا ل / وهذا يعني أن القاعدة الصرفية التي اشتقت على أساسها الأفعال «قال» و«حال» و«صام» من المادة المعتلة العين بالواو ليست شاملة وذلك لأن «حَوَّلَ» المصدر لم تتغير إلى «حال» كما تغيرت الأفعال قول وحول وصوم إلى قال وحال وصام.

2 - ولكن المصدر «حال» قد خضع لنفس القاعدة الصرفية التي حولت الأفعال الثلاثة فجعلت عينها فتحة طويلة ولم تبقها واوا مفتوحة. وتفسير هذا الاختلاف قد يرجع إلى اختلاف زمن هذين الإشتقاقين، وربما كانت قاعدة قلب الواو المفتوحة فتحة طويلة عامة تشمل الأفعال والأسماء ثم اقتصر نشاطها فيها بعد على الأفعال دون الأسماء. وهذا تمثل «حال» المرحلة الأولى وتمثل «حَوَّلَ» المرحلة الثانية.

## «حول» الفصحى و«حِيلَ» المصرية :

يلمح القارئ هنا أمرا غير طبيعي هو تحول الحركة المزدوجة /او/ aw / في الفصحى إلى : /ى/ y : في المصرية وذلك على خلاف مقتضى القانون الصوتي الذي تتحول به /أو/ aw / إلى /وو/ : o / أي ضمة طويلة مفتوحة كما في صوم / ص او : e / ص /او/يوم/ وروضة / راوض اه إلى /رصوص اه/ وتفسير هذا الاختلاف أن تحولت إلى /او/ aw / إلى /وو/ : o / وان هذه الأخيرة قد تحولت إلى /ى/ y : e / هكذا حَوَّلَ — حِيلَ — حِيل

وفي المصرية أيضا اللفظ «صوت» /ص صوت/ واللفظ «صيت» /ص صى ت/ والأول بمعناه في العربية أما الثاني فعناه «شهرة» وعلى فرض أن اللفظ الثاني قد نشأ عن استعمال مجازي للفظ الأول فستكون النتيجة التطور على هذا الشكل :



أ - صوت (الفصيح) ← صوت (المصري) / ي ت /  
 ب - صوت (الفصيح) ← صيت ← صيت (المصري) / ص  
 بي ي ت /

و يقال هذا بالنسبة للفظين المصريين «طوف» / ط ووف / وطيف / ط ي  
 سى ف/. ويمكن افتراض أن الأصل الفصيح لهما هو المادة «ط و ف» وعلى هذا يكون  
 التطور على هذا النحو:

أ - طوف (فصيح على وزن فعل) ← طوف (المصري) / ط ووف /  
 ب - طوف (فصيح) ← طيف (فصيح) ← طيف (المصري) / ط بي بي ف /

واختلاط الحركة المزدوجة /او/ بالحركة المزدوجة /اي/ أمر شائع في  
 اللهجات العربية القديمة كذلك. ومن ذلك استعمال الأعشى لفظ «خوص» بمعنى  
 كون العين غائرة (21). ولما كانت المادة يائية فقد كان القياس «خيص» ومن ذلك  
 الاستعمال إسم الشاعر المعروف «الأخوص».

ومن أمثلة هذا الاختلاط أيضا قول قبيلة طى «حوث» بدلا من «حيث»  
 و«أنيق» جمع ناقة بدلا من «أونوق»، وما روى من قول الحجازيين «صيام» بدلا  
 من «صوام» و«صياغ» بدلا من «صواغ». وقول طيء «محيث» بدلا من «محوت»  
 (22).

الحركات في آخر الكلمة :

أ - الحركات القصيرة :

تخلصت العبرية والآرامية من الحركات القصيرة في آخر الكلمة كما تخلصت  
 السور يانية من الحركات الطويلة الواقعة في آخر الكلمة كذلك (23). ومن مظاهر  
 هذا، التخلص من الحركات الإعرابية في السامية الأم فلم يبق في الحبشية منها سوى  
 الرفع بالضممة / u / في ألفاظ العدد فقط واتسع نطاق النصب بالفتحة حتى شمل  
 الإضافة. وفي العبرية بقيت حالة النصب لتدل على الاتجاه المكاني. وفي آرامية  
 العهد القديم بقيت حالة النصب في الظرف والرفع أو الجر أو النصب قبل الضمير

المتصل (24). أما العربية الفصحى فقد احتفظت بحركات الإعراب مع وجود نزعة للتخلص منها على ما نرى :

1 - حالة الوقف، ويتخلص فيها من الحركة القصيرة، حيث يوقف على الكلمة بالسكون سواء كانت الحركة الأخيرة حركة بناء أو إعراب.

2 - دخول هاء السكت على الكلمة المتحركة الآخر الواقعة في آخر الكلام مثل «ماهي» «سلطانية»، «ماليه» وهذه حالة أخرى من حالات الوقف (25).

3 - في غير الوقف للحركة القصيرة دور مقطعي داخل الجملة.

4 - يقوم التنوين بالحيولة بين الحركة القصيرة (الإعرابية) وبين وقوعها في آخر الكلمة. هذا في الأسماء. أما في الأفعال فإن حالة الجزم وبناء فعل الأمر ودخول تاء المتكلم والمخاطب وضمير المتكلم والجمع وسواها من نهايات الفعل تمنع انتهاء الفعل بالحركة القصيرة، وإن كانت الضمائر نفسها قد تنتهي بحركة.

ب - الحركات الطويلة :

في العربية تقصر الحركة الطويلة عند التقائها بساكن وذلك في الأسماء والأفعال والحروف على السواء.

وبالنسبة للأفعال يؤثر الجزم على الفعل المعتل الآخر بحذف حركته الطويلة وإبقاء حركة قصيرة أخيرة فيه مثل يسعى، لم يسع، وفي حالتي الرفع تبقى الحركة الطويلة الأخيرة في الفعل مثل يسعى ويرمي ويدعو.

وفي حالة النصب تبقى الفتحة الطويلة في آخر الفعل أو ينتهي بواو أو ياء مفتوحة مثل لن يسعى، لن يرمي ولن يدعوى، والفعل الأول معتل بالألف والثاني بالياء والثالث بالواو.

وفي الأسماء المعتلة الآخر، تظل الحركة الطويلة على طولها إذا كان الاسم معرّفاً بأل، فإذا كان غير معرف بأل بقيت الحركة الطويلة في الاسم المعتل بالألف

المرفوع مثل «جاء عيسى»، أما الإسم المرفوع المعتل بالياء فإن الحركة تقصر ويحل محلها تنوين مثل «جاء قاص». وذلك إذا كان الإسم غير مضاف فإذا كان مضافا بقيت الحركة الطويلة. وإذا كان الإسم منصوبا بقيت الحركة الطويلة في الإسم المعتل بالألف وانتهى الإسم بحركة النصب القصيرة إذا كان معتلا بالياء.

#### الواو الأخيرة :

هذا ولا ينتهي الإسم في العربية بالضمة الطويلة التي تمثل واو أصلية في الكلمة. ولم يبق في العربية سوى الأسماء الخمسة ممثلة للكلمات التي تنتهي بأصل واوي. ونظرا لأن هذه الأسماء تكون بعد سقوط الأصل الثالث على حرفين فإنها تنتهي بحركة طويلة إذا اتصلت الضمير أو أضيفت لاسم ظاهر. أما إذا اتصلت بأل أو نونت فإن الضمة الطويلة الأخير تسقط، مثل الأب وأب.

والكلمات من مثل «دلو» و«شاو» تمثل أصلا اسميا ثلاثيا معتلا بالواو ولكنه ليس حركة طويلة. ومن هنا تعامل الواو معاملة الساكن. ولم يبق في العربية واو في آخر الكلمة إلا واو الجمع السالم المذكر وتكون في آخر الكلمة عند الإضافة ولكن النون تحول بينها وبين الموقع الأخير في غير ذلك.

وبالنسبة للأفعال لا توجد الضمة الطويلة في نهاية الفعل الماضي أو فعل الأمر، إذا كانت مؤشرا (exponent) لواو الجماعة أي ذات وظيفة صرفية ونحوية. وفي الفعل المضارع تحول النون بين الضمة الطويلة وبين وقوعها في آخر الكلمة إذا انتهى الفعل بواو الجماعة مثل يكتبون. أما بالنسبة للفعل المعتل بالواو، فقد مبرك أن هذه الواو لا تبقى في حالة الجزم وتكون مفتوحة في حالة النصب.

وفي الضمائر المعتلة والمنفصلة حال دون وجود الضمة الطويلة الأخيرة وجود ميم بعد الضمة القصيرة وهي مؤشر لواو الجماعة وذلك مثل هم متصلة ومنفصلة و«كم» المتصلة في لكم ورأيتمكم وكتابكم الخ.

وهكذا نجد نزعة واضحة في العربية الفصحى الى التخلص من الحركة

الطويلة في آخر الكلمة وخاصة الضمة الطويلة. وإلى التقليل من مجال الحركة القصيرة آخر الكلمة بالوقف وهاء السكت وجزم الفعل.

مثل هذه الأمور استمرار لنزعات كانت موجودة في اللغات السامية القديمة وخاصة ما يتصل بالضممة الطويلة في الآخر، ففيها نفس ظاهرة الأساء الخمسة العربية، كما سقطت الحركة الطويلة من آخر الكلمة في بعضها، بل وتخلص أغلبها من الحركة الإعرابية الأخيرة.

وفي اللهجات العربية الحديثة استمر نفس الاتجاه، وتمثل ذلك في ظاهرتين هامتين في اللهجة المصرية نذكرهما هنا :

1 - واو الجمع في فعل الماضي ولا فعل الأمر أو المضارع بالضممة الطويلة، بل بضممة قصيرة بعدها ميم ساكنة، وبذلك لا تقع الحركة في آخر الكلمة. مث: ضرم (بدلاً من ضربوا في الفصحى) و يضرم (بدلاً من يضربون) كما أن ميم كلمة «فم» الفصحى التي تكون «فو» في الوصل تظل موجودة فيما بقي من هذه الكلمة في المصرية مثال ذلك «فم» السجارة» ولا يقال «فو السجارة» (26).

2 - تخلصت اللهجات الحديثة من الإعراب، وبالتالي فإن كلماتها في الغالب تنتهي بالسكون. وقد كان للتخلص من الإعراب أثره على النظم اللغوية في هذه اللهجات. ولعل من أهم آثار ذلك انقراض المفردات ذات الوظيفة الإعرابية مثل ليس ولن وإن وأخواتها، وتغير استعمال ما بقي منها مثل «لم» التي تستعمل في بعض القرى المصرية للنفي ولكنها تدخل على الماضي لا على المضارع.

أود هنا أن أكرر أن ما حدث في العربية وما حدث في اللهجات العربية الحديثة بمصفة خاصة هو استمرار لنفس الظاهرة السامية القديمة.

على، إلى، لدى، لبي

لعل مما يلفت النظر أن الفتحة الطويلة في آخر هذه الكلمات تتحول إلى حركة مزدوجة (أي) إذا لحق الضمير المتصل بالكلمة ولكنها تظل فتحة طويلة إذا ولى الكلمة اسم ظاهر هكذا.

الى - إليك - الى الناس  
على - عليك - على الناس  
لدى - لديك - لدى الناس  
لبى - لبيك - لبي نداء ربه

ولتفسير هذا السلوك غير المتوقع، نذكر أن عددا من الكلمات المنتهية بفتحة طويلة عندما تضاف لياء المتكلم تسلك نفس سلوك الى وعلى الخ. ومن هذه «عصى» و«محيى» و«هدى».

وقد وردت في الفقرات القرآنية «هذه عصى» و«محيى» و«يا بشرى» و«هدى» الخ. ويرجع رابين هذا الى أنه بقية من لهجة هذيل، التي لم يقتصر فيها تغير الفتحة الطويلة لياء مشددة على حالة الإضافة لياء المتكلم بل شمل كذلك بقية الضمائر فيقال فيها قفا، قفيك (قفاك) قفى (قفاي) قفيه (قفاه) الخ (27). أما عندما لا تنتهي هذه الكلمات بضمير متصل فإن الفتحة الطويلة الأخيرة تظل على حالها فيقال «قفا محمد» و«عصى محمد».

هذا وقد وردت «الى» و«على» متصلة بالضمير المتصل مع بقاء الفتحة الطويلة حيث قيل «ألاك» و«علاك» بدلا من «إليك» و«عليك» ومن ذلك قول الشاعر:

أي قلوب راكب تراها شالوا علاهن فشل علاها (28)  
ويقال في لهجة بغداد المعاصرة عبارة «قلت لك الك» (أي قلت لك مع نوع من التأكيد) وفيها تستعمل لام الجر وبعدها الى الجارة مع الاحتفاظ بالفتحة - وتقصيرها، في حالة اتصالها بالضمير. ولعل بقية من الاستعمال الذي يبيح «ألاك».

كلا وكلتا :

يقول النحاة بأن «كلا» و«كلتا» ملحقتان بالثنى. وهذا القول سليم من وجهة نظر الاعرابية حيث أنها من ناحية يعربان إعراب الثنى - ومن ناحية أخرى فإن هذا الإلحاق أو المحاكاة analogy أمر طارىء بالضرورة. وسلوك الفتحة الطويلة



الأخيرة في كلا (وكلتا) مشابه لسلوكها في «على» و«إلى» حيث تصير «يَاء» عند اتصالها بالضمير، فيقال «كليها» كما يقال «عليها» (وإن كان هذا التغير مع «عليها» على إطلاقه بينما هو مع «كليها» مقصور على حالة الجر والنصب) أما إذا وقع بعدها اسم ظاهر فإن الفتحة الطويلة تبقى فيقال «على الولد» و«كلا الولدين».

هذا ويحتمل أن يكون تفسير هذا التغير في «كلا» نتيجة لنفس العامل الذي سببه في «على» و«إلى» الخ أي أنه من تأثير لهجة هذيل وإن كنا نميل إلى تفسير سيبويه الذي قال بأن «كلا» على وزن «فعال» أي «كلاء» وأن همزتها الأخيرة قد سقطت. ويؤيد راين (29) رأي سيبويه بأن «كلا» قد احتفظت بالهمزة في لغات سامية أخرى فهي في الأوجاريتية كلأت / ك ل ء ا ت / وفي الأثيوبية كلئ / ك ل ء ا ي ي م / . ولوقبلنا رأي سيبويه بأن أصل «كلا» هو «كلاء» أي بألف ممدودة فإن هذا يعني أن الهمزة قد سقطت كما قد تسقط في «سما» من «سماء» وأن سقوطها قد أدى إلى الصيغة المنتهية بالفتحة الطويلة «كلا». هذا على فرض كون الهمزة قد سقطت من «كلاء» في حالة الرفع أو النصب لعدم إمكان ضم الألف (الفتحة الطويلة) ولأن حركة النصب «الفتحة» وهي نفس الحركة التي تنتهي بها «كلا» بعد سقوط الهمزة. أما في حالة الجر كلاء / ك ل ء ا ي / فإن تخفيف الهمزة إلى ياء قبل الكسرة كثير وهذا تحصل على الصيغة «كلاي» ولا فرق بينها وبين «كلي» سوى قصر الحركة.

وهذا التغير الأخير قد خرج بالحركة الأخيرة في «كلا» من كونها جزءاً من صيغة الكلمة إلى كونها علامة اعرابية كما حدث في حركة الأسماء الخمسة. وهذا يكون الجزء الباقي من الكلمة هو «كل» وقد لحقتها تاء التأنيث بعد اللام فانتهينا إلى كلاهما وكليهما وكلتاها وكتليهما. وبالمحاكاة لحقت التاء في «كلتا» عند إضافتها للاسم الظاهر.

### ب - المفردات

سنقتصر هنا على عدد قليل من الأمثلة لبيان إمكان الاستفادة مما يسجله

تاريخ اللغات السامية والعربية ولهجاتها في تفسير أصول المفردات وارتباط بعضها ببعض.

### 1 - أعطى - أنطى - ادى / ء ي د د ا /

هذه الأفعال الثلاثة في صيغة الماضي وهي بمعنى واحد والاول منها فصيح أما الأخير فهو النظير المصري لها. ترى هل هناك اشتراك تاريخي بينها ؟، بمعنى أنها من أصل واحد وأن الفرق بينها راجع الى تطورات صوتية تاريخية .

يذكر موسكاتي (30)، أن الفعل الأكادي أندن / ي ن د ي ن / تدغم نونه في الدال و يصير أدن/ ي د د ي ن/. وقد يفسر هذا أصل الفعل المصري «أدى» كما يفسر أصل الفعل الفصيح «أدى اليمين» و«أدى الدين». أما الفعل «أنطى» فقد يمثل الأصل «أندن» بدون إدغام ولكن بهمس الدال وبسقوط النون الأخيرة منذ. ومن هذا الفعل الفصيح «ناط» في ناط به الأمر أي و«كله إليه» وهو يوجد في العبرية كذلك على صورة «ناتا» / ن ا ا ت ا /.

أما علاقة «ناط» و«أنطى» بـ «أعطى» فيفسرها رابين أحد تفسيري أولهما صوتي ومقتضاه أن العين العبرية كانت تنطق وفيها صفة الأنفية في بعض المواقع وأن العين في هذه الكلمة قد خففت و بقيت صفة الأنفية و عنها نشأت النون. وهذا الفرض يقتضي أن تكون «أعطى» أسبق من «أنطى». أما التفسير الآخر الذي يرجحه فهو أن «أنطى» هي الصيغة الأقدم. وذلك لأن الصيغة ذات نون توجد في عدد من اللهجات العربية القديمة كما توجد صيغة أخرى بالميم مكان النون في الحبشية / م ا ط ا ا و ا / والأهمرية / ا م ا ط ا / . ولو صح هذا فإن مظنة كون النون عينا (كما ذكرنا) ستكون السبب في أخذ أعطى من أنطى وليس العكس.

«ليت و» رأيت»

الأول من هذين اللفظين حرف من أخوات «إن» والثاني فعل ماض. والقول بأن الثاني أصل تاريخي للأول يقوم على عدد من الحقائق التاريخية والمعاصرة ومن هذه الأسباب ما يأتي :

- 1 - ان سقوط همزة «رأيت» سيؤدي الى، ريت /راي ت/.
- 2 - إن تغير الحركة المزوجة /اي/ الى /سى/ سيؤدي الى أن تصبح «ريت» «ريب» / رى سى ت/.
- 3 - إن استعمال ياء النداء مع الفعل «تري» في المثال «ياتري» يفسر استعمالها في «ريت» في المثال المصري والعراقي «ياريت».
- 4 - إن اللهجة العراقية تقول «ياليت» و«ياريت» في نفس الوقت أي أنها تربط بين الصيغة ذات الراء وذات اللام.

نتعرض لعدد من المفردات التي تبدو غريبة لشخص أو آخر نظرا لعدم ارتباطها بمفردات أخرى من نفس مادتها ومعناها ومن هذه :

أ - عليل - في العبارة «نسيم عليل» وهذا اللفظ يناظر /ع ل سى سى ل/ في الآرامية بمعنى «صاف» أو «نقى» وهو مناسب للمعنى العربي.

ب - «ناطور» في السوربة والكويتية بمعنى حارس وفي السور يانية لفظ /سى ط سور/ بنفس المعنى وهو من الأصل السامي «ن ت ر» و يستعمل اللفظ في المصرية العامية في عبارة واحدة «واقف زي الناطور» بمعنى أن مستقيم لا يتجرك ولا فائدة منه.

ج - عامود - ومادة هذا اللفظ توجد في العبرية ومنه /ي اع م حود/ بمعنى يقف.

د - تكبّد - كابد في الفصحى، وهما فعلاّن مزيّدان وتوجد الصيغة المجردة لها في اللهجات السامية الغربية «ك ب د» بمعنى الثقل.

هـ - الكلمة المصرية «ترتر» بمعنى قطع زجاجية رقيقة ومستديرة تزين بها أربطة الرأس والشباب التي تستعملها النساء. وقد يكون لهذا اللفظ علاقة باللفظ الأكادي /ت ي تء ا رو/ بمعنى «لمعان».

6 - سنسلة - وهي طريقة أخرى لنطق «سلسلة» في اللهجة المصرية وهذا

اللفظ يوجد في الحسية بالنون / س ا ن س ا ل /.

7- دبس - وهو لفظ غريب على المصريين خاصة ولكنه شائع في العراق والكويت، وهو العصير الحلو المتخلف عن تجفيف التمر. و يوجد اللفظ في الأكادية مع قلب مكاني / د ي ش ب و/ بمعنى غسل.

#### 8- لا وليس ولات :

«لا» أداة النفي في اللغات السامية كلها. وأما «ليس» العربية فإنها مكونة من «لا» و«يس» وهي فعل الكينونة الذي يناظر «ييش» / ي س ي ش / العبرية بمعنى «يوجد» وأما «لات» فإنها مكونة كذلك من «لا» داخله على فعل الكينونة / ء ي ي ت / في السور يانية وقد كونت معها / ل ا ي ت / ومعناه في السور يانية لا يوجد. ويمكن القول بأن العربية قد اقترضت الصيغة السور يانية وحولتها الى «لات». وبواسطة المحاكاة analogy أصبحت «لات» أداة نفي خاصة بالمؤنث واستعملت لنفي الزمن المؤنث في مثل «لات ساعة ندم» حيث اعتبرت التاء في «لات» العربية تاء التأنيث وأصبح في العربية المقابلة : لا (لنفي الزمن المذكور) مثل «لاوقت عندي» ولات لنفي الزمن مثل «لات ساعة ندم».

وأود أن أؤكد هنا أن هذه العلاقات بين الألفاظ العربية والسامية التي أشرت إليها، ليست سوى مجرد فروض تتطلب البحث والدواصة.

#### ج - الصرف

يرجع موسكاتني التغير الصرفي الى عاملين رئيسيين وعامل ثانوي أما العاملان الرئيسيان فهما التغيرات الصوتية والمحاكاة. وأما العامل الثانوي فهو تأثير القواعد النحوية التي وضعها القدماء والتي تعلم للتلاميذ في المدارس اليوم.

وقد مر عند الحديث عن الأصوات أمثلة متعددة للتغيرات الصوتية وكيف أثرت على الصورة الصرفية للكلمة، فسقوط الهمزة قد أثر في التأنيث في المصرية وفي نشأة كلمة «ليت» من رأيت، أما المحاكاة فقد بدا أثرها في «كلا» ومؤنثها «كلتا». وأما تأثير القاعدة النحوية فثاله اعتبار ألف التأنيث المقصورة والممدودة أداتين للتأنيث

إلى جانب هاء التأنيث مع أنها في الواقع جزء من صيغتي «فعلاء» و«فعلى» وما قد ينتج عن هذا الرأي من تطبيقات حديثة قد لا تكون فيها الألف المقصورة أو الممدودة بالضرورة جزءاً من الوزن (31).

وبناء الكلمة الصرفي في الساميات، يقوم على عنصرين المادة والوزن. ويختص بعض أنواع الكلمات - أو بالأدق المفهومات اللغوية - بأوزان معينة، كما قد يكون البناء الصرفي نتيجة لمجرد إضافة سوابق أو لواحق للكلمة، أو لتغير داخلي في الأصوات التي تتكون منها الكلمة إذا قورنت بكلمة أخرى من نفس المادة مثل كتاب وكتب ومن ذلك :

1 - لاحقة التأنيث في الأسماء هي ما يسمى بهاء التأنيث التي تصير تاء في الوصل-وفي الأفعال هي التاء في أول المضارع والمؤنث الغائب المفرد والمثنى في مثل «هي تكتب» هما تكتبان». وذلك على العكس من التاء في أول مضارع المخاطب والمؤنث والجمع، حيث يتميز التأنيث عن التذكير باللاحقة، «النون» لا بالسابقة التاء التي تستعمل مع المخاطب مذكرا أو مؤنثا. ويشارك الفعل الماضي الإسم في أن علامة التأنيث (التاء) تلحق آخر الكلمة. وقد ينهض هذا دليلا على الرأي القائل بأن صيغة الماضي العربية، كانت في الأصل صيغة اسمية تدل على الإتيان بالحدث الثابت (32).

وقد جد على العربية - في رأي بروكلمان - التأنيث بالألف المقصورة والممدودة وهما تطوران صوتيان لتاء التأنيث هكذا :

ات ← ا ← اه ← اه ← اه ← اه مثل  
حرت ← حفر ← حمرة ← حمرا ← حمراء

أي بسقوط التاء وبقاء الفتحة ثم زيادة هاء السكت ثم سقوط هاء السكت والإستغناء عنها بطول الحركة ثم زيادة الهزمة فى الآخر.

وهذا أمر آخر خالفت به العربية السامية الأخرى، وبواسطة التغيرات الصوتية رأيت فما سبق كيف أن المصرية قد رجعت الى الوضع السامي. هذا من

ناحية ومن ناحية أخرى فقد تخلصت المصرية من وزني فعلى في صياغة اسم التفضيل مثال ذلك :

|                     |                     |
|---------------------|---------------------|
| العربية الفصحى      | العامية المصرية     |
| محمد أكبر الموجودين | محمد أكبر الموجودين |
| فاطمة كبرى البنات   | فاطمة كبيرة البنات  |

وفي الكويت لا تتحول تاء التأنيث الى هاء في آخر الاسم عند الوقف وخاصة إذا وقعت بعد فتحة طويلة فيقولون «صلات وزكات» بالتاء لا بالهاء، أي أن هذه اللهجة قد حافظت على الظاهرة السامية التي تخلت عنها الفصحى.

## 2- لاحقة الجمع :

تلحق العربية الفصحى ولهجاتها لاحقة بالأسماء والأفعال لإفادة معنى الجمع، كما تفعل اللغات السامية الأخرى. ولاحقة الجمع في السامية الأم هي / و و ن/ في الرفع و/ ي ي ن/ في النصب والجر كما في العربية. وفي الأثيوبية تمثل اللاحقة / ا ا ن/ (الألف والنون) لاحقة الجمع المذكر واللاحقة / ا ا ت/ لاحقة الجمع المؤنث مثل صادقان (بمعنى صادقون) وصادقات (صادقات العربية). أما الأكادية فإنها تستعمل كذلك اللاحقة / ا ا ن/ ولكن بإضافة ضمة طويلة إليها / ا ا ن و و/ في حالة الرفع وكسره طويلة في حالة النصب والجر / ا ا ن ي ي/ مثل / ش ا ر ر و/ (بمعنى ملك) ش ا ر ر ا ا ن و و/ (بمعنى ملوك في حالة الرفع) و / ش ا ر ر ا ا ن ي ي/ (بمعنى ملوك في حالة النصب والجر). أما السورانية فإنها تجمع بين الألف والنون الأثيوبية والياء والنون مثل ر ب ا ر ا ب ب ا ا / (بمعنى سيد) و / ر ا ب ب ا ا ن ي ي ن / بمعنى «أسياد».

أما بالنسبة للهجات العربية الحديثة فقد اقتصر على لاحقة واحدة لجمع المذكر هي / ي ي ن/ وذلك بعد أن تخلصت من الحالات الإعرابية، مثل «مسلمين». واللهجات العربية في هذا تشبه العبرية التي تكتفي باللاحقة «ياء ونون» في جميع حالات جمع المذكر، والسورانية التي تقتصر على حالة واحدة هي الياء والنون بالإضافة للألف والنون أما لاحقة جمع المؤنث فهي / ا ا ت / كما في العربية - وتحل



هذه اللاحقة محل لاحقة المؤنث المفرد في الاسم / ات / مثل ملك / م ال ك / ملكت / م ال ي ك ات / وملكات / م اك ل ي ك ات. ويقرر موسكاتي أن عددا من اللغات السامية قد وسعت نطاق استعمال لاحقة الجمع المؤنث بحيث شملت جمع الأسماء المذكرة والأسماء التي لا تدل على مذكر ولا مؤنث. مثال ذلك :

أ - الأكادية وفيها :

1 - خران (بمعنى طريق) / خ اررا ان و / و / خ اررا ان ات و / بمعنى «طرق».

2 - آكارو (بمعنى فلاح) / ي ك ك ا رو و / و / ي ك ك ا رات و / بمعنى «فلاحون».

ب - السورانية وفيها :

1 - آسيا (بمعنى طبيب) / آ اس ي اك ا / و / آ اس او و ات ا / (بمعنى أطباء).

2 - حقلا / ح اق ل ا / بمعنى حقل وحقلاتا / ح اق ل ات ا / بمعنى حقول.

ج - الأثيوبية وفيها تستعمل اللاحقة / ات / لجمع المذكر (34) بكثرة حتى كادت تغلب على اللاحقة / ان / التي لجمع المذكر. ومثل هذه الظاهرة الأخيرة - أي استعمال / ات / لصيغة الجمع غير المؤنث تشيع في اللهجات المعاصرة لجمع غير العاقل خاصة في المفردان المقترضة مثل تلفونات، تلفرافات، ماكينات الخ.

وفي الأفعال العربية تتصل لاحقة الجمع بصيغتي الماضي والمضارع والأمر المخاطب والغائب ولكنها دائما الواو والنون، فلا تتغير الى ياء ونون كما تتغير في الاسم. ولكن النون الأخيرة تسقط من المضارع عند النصب والجزم ولا توجد في صيغتي الماضي أو الأمر.

كتبوا - يكتبون - لم يكتبوا - لن يكتبوا

وقد مريبك أن المصرية قد جعلت ضمة واو الجماعة قصيرة واتبعتها عند الوقف بالميم الساكنة، وذلك مثل «كتب»، «يكتب»، و«اكتب». والمصرية هنا تستعمل الميم بدلا من النون، كما فعلت بعض اللغات السامية التي ألحقت واو الجمع بالميم في الأسماء والأفعال.

#### لاحقة التثنية :

تستعمل صيغة المثنى في الأسماء للأزواج الطبيعية كالبيدين والرجلين والعينين. وقد اتسع استعمال المثنى في اللغات السامية عن هذا النطاق الى التعبير عن الأزواج الطبيعي وغير الطبيعي. ويشيع استعمال صيغ التثنية في الأجرائية. والأكادية القديمة والعربية ولكنه قليل في اللغات السامية الأخرى.

ولاحقة التثنية في الساميات هي الألف في حالة الرفع / ا / والياء في حالتي النصب والجر / اى / وقد أضافت العربية النون المكسورة الى هذه اللاصقة فصارت / ا ا ن / فى الرفع و / اى ن / فى النصب والجر (35).

أما الأكادية فقد أضافت النون ولكن بدون كسرة (وقد سقطت هذه النون فى اللهجة الحديثة) وحولت الحركة المزدوجة / اى / الى حركة طويلة نصف مفتوحة طويلة / سى نى / مثل «شناشو» / شى ن ن ا شو / أي «أسنانه» (36) وبالتدريج فقدت الأكادية التفريق بين حالة الرفع وحالتي النصب والجر فاقترنت على استعمال الياء والنون (أو الياء فقط) فى جميع الحالات الإعرابية.

واللهجات العربية الحديثة تشبه الأكادية فى أمرين :

1 - كون الحركة فى لاحقة التأنيث حركة نصف متسعة أمامية وليست حركة مزدوجة أي أن / اى ن / — سى ن / فى الأكادية واللهجات العربية.

2 - التخلص من الكسرة التى بعد النون :

وتتصل لاحقة التثنية بالصيغ الفعلية فى العربية الفصحى كذلك، سواء كانت ماضية أو مضارعة أو أمرا. ولكن اللاحقة تلزم مصورة واحدة هي الألف والنون

المكسورة. هذا ولا توجد النون في صيغة المضارع المجزوم أو المنصوب كما لا توجد في صيغتي الماضي والأمر.

ولا تلحق لاحقة التثنية الأفعال في اللغات السامية فيما عدا الأكادية على قلة والأوجاريئية.

أما اللهجات العربية المعاصرة فقد سارت ساربية اللغات السامية - مخالفة العربية - فلم تصل الفعل بلاحة التثنية بل بلاحة الجمع مثل «محمد وعلي سافرم».

رأيت من قبل كيف تختلط اللاحقتان ذات الألف وذات الواو فقد استعملت الأثيوبية اللاحقة ذات الألف للجمع بينما هي تستعمل في العربية (وعدد الساميات) للمثنى. ولكن العربية تستعمل اللاحقة «ان» للجمع كالحبشية في بعض كلماتها مثل «ديدان» جمع «دودة» و«عيدان» جمع «عود» و«عمدان» جمع «عمود».

ورأيت كيف تستعمل بعض اللغات السامية اللاحقة «ات» لغير المؤنث الى جانب استعمالها للمؤنث، وكيف أن اللهجات العربية الحديثة قد اتسعت في استعمالها حتى لبعض الأسماء المذكورة.

أما اللاحقة «ون» فقد رأيت كيف تخلصت منها اللهجات العربية الحديثة اكتفاء باللاحقة /ين/ للجمع.

وفي المصرية لا يجمع بالياء والنون سوى الصفات أما الإعلام فلا تجمع بإضافة هذه اللاحقة، بل أن في المصرية يقول «كل البرابرة محمدات» بجمع «محمد» المذكور بالألف والتاء، بمعنى أن أغلب التوبيين يسمون بمحمد.

أما التثنية فإنها لا تشيع في الإعلام في المصرية فيما عدا الإعلام المثناة التي تستعمل علما مغايرا لمفردا مثل «حسن» و«حسين» و«محمد» و«محمدين». ولكن التثنية ممكنة في الأسماء الدالة على ذوات مثل كتابين و«كرسين» وممتعة في الصفات حيث تلزم هذه صيغة الجمع ولو كانت وصفا لمثنى فلا يقال «كبيرين» ولا «صغيرين» ولكن «فيه ولدين كبار في الشارع».

وفي الأفعال لا توجد لاحقة التثنية في المصرية، بل تستعمل لاحقة الجمع بدلا منها ولو كان المسند إليه مثنى فيقال «أيديه» (يداه) و«جعوه» أو صيغة المفرد المؤنث فيقال «أيده وجعته».

وما يحدث في المصرية يمثل على ما أعرف ما يحدث في اللهجات الحديثة الأخرى.

#### المبنى للمجهول :

في العربية صيغتان لإسناد الحدث للمفعول في المعنى إحداها صيغة فعلية تعرف بالمبنى للمجهول والأخرى اسمية تعرف بـ«إسم المفعول» وذلك الى جانب صيغة فعلية أخرى هي التي تسمى بصيغة المطاوعة، مثل ضُرب (و يُضْرَبُ) ومضروب وانضرب.

وقد اكتفت الآرامية والسوريانية بصيغة اسم المفعول عن صيغة الفعل المبني للمجهول ولم تستعمل العبرية الفعل المبني للمجهول إلا مع الفعل المزيد بالهاء (أي ما يناظر في العربية المزيد بالهمزة) أو مضعف العين (مثل قتل). أما بقية اللغات السامية الأخرى فقد اكتفت عن المبني للمجهول بصيغة المطاوعة (انفعل) أو بصيغة فعلية أخرى (37).

وقد تبعت اللهجة المصرية بقية اللغات السامية فتخلصت من صيغة المبني للمجهول واكتفت بصيغة المطاوعة. مثل «انكسر» «إذ لا يوجد بالمصرية كُسر».

هذا وفي المصرية بقايا من وزن «فُعِلَ» المبني للمجهول مثل «غلب» و«زهق» و«قطع». وقد جرى في مثل هذه الأفعال انسجام الحركتين فأصبحتا ضميتين بدلا من ضمة وكسرة.

وتعبر هذه الأفعال عن حالة نفسية أو صفة ثابتة ولا تدل على معنى البناء للمجهول العربي.

ولما كان في المصرية وزن فعلى آخر للدلالة على وصف ثابت أصبح فيها تبعا لهذا التغير الذي اشرنا إليه وزنان لهذا المعنى هما :

1- **فُعِلَ** مثل  
غلب - زهق - قطع - حزن

2- **فَعِلَ** بكسر الفاء والعين وهو مأخوذ عن الوزن الفصيح فعل مثل «فرح»، «علم» بعد انسجام الفتحة في الفاء والكسرة في العين.

وهذا الوزن الأخير أقوى من السابق فكثيرا ما تتحول الأفعال المضمومة اليه فيقال «غلب» و«زهق» / زى هـ ي ء / و/غ ي ل ي ب/.

وقد حدث انسجام في الحركات كذلك في الصفات التي أخذت عن وزن فعل الفصيح فصار الوزن فعل وذلك مثل :

عَفُنَ ← عَفِنَ ، سَمِجَ ← سَمِجَ  
وَبَرِحَ ← بَرِحَ ، نَتِنَ ← نَتِنَ

### التركيبات النحوية

التركيبات النحوية تمثل علاقات بين كلمات ذات صفات معينة تميزها عن سواها وقد تكون هذه الصفات دلالية أو شكلية formal ولو فرض أن تغير مفهوم هذه الكلمات أو شكلها، فستكون النتيجة أحيانا تغير العلاقة التي تقوم بينها وبين سواها من الكلمات كما تتغير المؤشرات المادية exponents التي تميز هذه العلاقات وبالتالي فسيحدث تغير في التركيب كله.

وإذ صح ما قلنا - عن موسكاتي - من أن التغير الصرفي نتيجة للتغيرات الصوتية والمحاكاة analogy فإن التغيرات النحوية نتيجة للتغيرات الصرفية التي تنتهي بتغير المفردات، بالإضافة الى نشاط المحاكاة أيضا، مما قد ينتهي الى علاقات نحوية جديدة.

وأول ما يلفت النظر في الاختلاف النحوي بين العربية ولهجاتها سقوط الإعراب. وقد أدى هذا كما سبق أن ذكرنا الى سقوط عدد كبير من المفردات ذات

الوظيفة الإعرابية، وحلول مفردات جديدة محلها للقيام بدورها التركيبي والدلالي. وهذا هو ما سنناقشه فيما بقي من مجال محدود في هذا البحث.

#### 1- اتحاد الموقع والموضع :

يتحتم على دارس العربية الفصحى التفريق بين موقع الكلمة وموضعها فالموقع أمر تركيبى يمثل علاقة كلمة بأخرى. أما الموضع فهو مكان الكلمة من العبارة تقديمًا أو تأخيرًا أو توسطًا، لسبب بلاغى كالتأكيد أو تناسق جرس الجمل، أو لسبب نحوي على ما سترى من أمثلة :

في الدار رجل وفي الشارع محمد.

وقد تقدم الجار والمجرور (الخبز) على «رجل» لأنه نكرة وبالتالي لا يصح الابتداء به. أما في الجملة المعطوفة فإن تقدم الجار والمجرور هدفه تناسق الجرس بين الجملتين.

ضرب محمد عليا - عليا ضرب محمد.

وتقديم المفعول هنا للتأكيد. وهذا التقديم أو التأخير لا علاقة له بموقع الكلمة الإعرابي الذي يميز بالعلامة الإعرابية.

وبسقوط الحركات الإعرابية من اللهجات العامية أصبح للكلمات موضع معين في الجملة قد يسبب تغييره تغير العلاقة النحوية بينها وبين ما يجاورها مثل :

محمد ضرب علي      وعلي ضرب محمد

وهذا هو ما نعنيه باتحاد الموقع والموضع، حيث أن الوضع المتقدم على الفعل في المشايين يعنى الفاعلية والمتأخريه يعنى المفعولية وترتيب الكلمات في الجمل word order من أهم المسائل التي تهتم بها الدراسة البنائية للغة. وهذا يعنى أن بناء اللهجات له بنية المعاصرة يختلف اختلافًا أساسيًا عن بناء العربية الفصحى.

أما التعبيرات الصوتية ذات الأثر الخطير في النحو - أي قواعد بناء الجملة -



فهي تلك التي تتصل بالأدوات operators فقد تسبب التغيرات الصوتية تغير اسم أو فعل الى أداة أو تغير أداة الى اسم أو فعل أو تغير أداة أو مجموعة من الكلمات الى أداة أخرى. وسنناقش فيما يلي عددا من مظاهر التغيرات النحوية في هذا الضوء.

### أولا :

التعبير العربي الفصيح «ما أنا بقائم» يشتمل على خبر بعد حرف الجر «الباء» وبفعل ظاهرة المحاكاة حدث خطأ في تقسيم الكلمات في اللهجة العربية السعودية فاعتبرت «قائم» خبرا للضمير واعتبرت الباء لاحقة للضمير تفيد النفي.

وهذا وجد للضمير المنفصل صيغتان صيغة الإثبات وصيغة النفي وهما :

|     |               |
|-----|---------------|
| أنا | ما ناب (لست)  |
| أنت | ما نتاب (لست) |
| هو  | ما هوب (ليس)  |

ولوجود هذا النوع من الضمير المنفى سقط استعمال «ليس» وما يلزم عن استعمالها من اعتبارات نحوية معروفة.

### ثانيا :

في اللهجة المصرية وفي عدد من اللهجات العربية الأخرى، حدثت نفس الظاهرة في المثال «جاء بالكتاب» حيث قسم الى «جاء» و«الكتاب». ونشأ عن هذا فعل جديد في هذه اللهجات وتغيرت العلاقة في الجملة الى علاقة الفعل بالمفعول وذلك بدلا من علاقة الفعل بالجار والمجرور.

### ثالثا :

«أين» اسم الاستفهام في العربية الفصحى. وقد تغير صوتيا الى «فين» في المصرية (ولعل أصلها فأين) وإلى «وين» (وأين) في لهجات أخرى. وقد صاحب هذا التغير تغير نحوي (وصرفي) آخر هو اتصالها بالضمير مثل «فينك» («ووينك»). وبطبيعة الحال يختلف التحليل الإعرابي لهذين التركيبين الجديدين عن تحليل الجملة العربية «أين محمد» إذ لا يمكن في المثالين العاميين وجود علاقة المبتدأ والخبر. وقد

سببت ظاهرة المحاكاة هذا التغير حيث تشبه «فين» و«وين» بالحروف والظروف فأمكن اتصال الضمير بها، أي أن «فينك» قد قيست على «بعدك» و«عندك».

رابعا : ان وأخواتها :

الأصل التاريخي للحرف «ان» هو المادة الفعلية «ء ن ن» بمعنى ينظر (39). وقد انقرضت المادة المجردة من العربية الفصحى وبقيت المادة المزيدة في «تأني». وتوجد المادة المجردة في اللهجة المصرية في صيغتي الماضي والمضارع مثل «أن في» و«يئن في» (أو يؤن) بمعنى ينظر الى نظرة فاضحة (40).

وأخوات «إن» ليست سوى ألفاظ أخذت من أن «بالمهزة المفتوحة» فهي «كأن» التي تتكون من كافة التشبيه وبعدها «أن» و«لعل» وتتكون من لام التأكيد وبعدها «أن» المفتوحة ولكن بنطق النون لاما والمهزة عينا. وقد نطق (لعل) بالنون (41) «لعن» مما يدل على أن النون هي أصل اللام. وأما «لكن» فتتكون من «لا» و«كأن» بعد سقوط المهزة وقد مربك من قبل كيف أن «ليت» تمثل تغيرا صوتيا للفعل «رأيت».

المهم أن كل هذه التغيرات الصوتية قد أدت الى مجموعة من الأدوات ذات السلوك النحوي المتشابه، الذي يتمثل في نصب المبتدأ ورفع الخبر، أما لماذا نصب المبتدأ، فلأنه يمثل مفعولا في المرحلة القديمة التي كانت فيها «أن» فعلا وذلك بافتراض أن العبارة كانت في الأصل «أن أنا واقف» (انظر. أنا واقف).

وبانقراض الفعل المجرد اشتبهت «أن» بالحرف فاتصل بها الضمير فصارت العبارة «إني واقف». وهذا التحول من حالة المسند إليه الى حالة المفعولية شبيه بتحول المسند إليه الى مفعول «لظن» و«علم» مثل «ظن أنا واقف» ← «ظنني واقفا».

وهكذا انتهى التطور الصوتي الى مجموعة من الأدوات والى تركيب نحوي

جديد.

#### خامسا : أفعال السكون والحركة :

لهذه الأفعال دور واضح في العربية ، أما أفعال السكون فقد نشأ عنها النواسخ الفعلية «كان» (والوجود معنى مستقر) و بات نل وأصبح وأمسى وصار الى جانب عدد من أفعال الحركة المنفية وهي «ما برح» ما فتىء» و«ما زال».

ورفع اسم كان وأخواتها حدث محاكاة للفاعل ونصب خبرها محاكاة للمفعول. و يلاحظ أن هذه الأفعال تقوم بدور الرابطة في الجملة العربية copula . والرابطة في الجملة العربية تكون صفرية في صيغة المضارع المثبت فقط أما عند النفي أو التعبير عن الزمن فإن كان أو إحدى أخواتها تستعمل لربط جزئي الجملة الإسمية مع اختلاف ثانوي في المعنى كتحديد الوقت بالصباح أو المساء أو مع إضافة التحول بجانب الربط الخ.

وأفعال الحركة في العربية الفصحى تتمثل فيها يعرف بأفعال الشروع وهي تستعمل للتعبير عن بدء الحدث والاستمرار فيه مثل «جعل يتكلم» و«ظل يتكلم» الخ.

وفي اللهجة المصرية سقطت جميع أخوات «كان» فيما عدا «كان» نفسها التي دلت على مجرد الزمن. وحلت محل هذه الأفعال مجموعة أخرى من أفعال السكون. مثل بقى / بقاء / وقعد / عا د / وفضل / فى ضى ل / وتنه / تان وه / الخ وكلها تدل على استمرار الحدث. وبطبيعة الحال فليس لهذه الأفعال أثر اعرابي ضرورة سقوط الاعراب ومن ثم فقد انحصرت وظيفتها على الدلالة على كيفية الحدث.

أما أفعال الحركة فإن لها كذلك دورا تركيبيا. ومن هذه قام / قام / في مثل «كلمته قام زعل» وهي تعبر عن أن الحدث الثاني نتيجة للحدث الأول أو بعبارة نحوية فإن «قام» فعل مساعد يربط بين الفعل الذي يعبر عن حدث والفعل الذي يعبر عن نتيجة. ومن هذه الأفعال «راح» وتستعمل استعمال «قام» وهي في صيغة الماضي ولكن الذي يليها إسم الفاعل لا الفعل مثل :

« كلمته راح سايبني وماشي » ويمكن استعمال « قام » مكان « راح » في مثل هذا التركيب « كلمته قام سايبني وماشي » (42).

أما اسم الفاعل من راح وهو « رايح » فقد تخصص للدلالة على الاستقبال وهي دلالة ضمنية لجميع أسماء الفاعلين المشتقة من أفعال الحركة مثل قايم، نازل وماشي الخ مثل :  
« أنا قايم آكل » ، « أنا نازل آكل » « أنا ماشي آكل » الخ.

وبتخصيص « رايح » للدلالة على الاستقبال تولد عنه صيغتان مخففتان هما « رح » و « ح » مثل :

ريح أجيلك / راي ح ا ج ي ل ا ك /  
أورح أجيلك / راح ا ج ي ل ا ك /  
أوحجيلك / ح ا ج ي ل ا ك /

النفي في اللهجات العربية :

من أدوات النفي في العربية الفصحى عدد من الألفاظ ذات الوظيفة النحوية ومن هذه ليس ولا النافية للجنس ولات ولم ولما ولن وأن النافية. وقد سقطت هذه الأدوات جميعا من العامية المصرية. وبقيت « ما » و « لا » الى حد ما وسيلة النفي في اللهجات المعاصرة وليس لها أي أثر اعرابي كما هو واضح.

وتنقسم اللهجات العربية الى نوعين :

1 - لهجات تستعمل ما في جميع التراكيب (ولا أحيانا) دون أن يكون لها أثر تركيبى « ما » مثل لهجة الموصل ولهجة السودان.

2 - لهجات ركبت « ما » مع لفظ « شيء » أو « هو » وانتجت بذلك ألفاظ نفي مركبة كالعراقية (وتستعمل « مو » و « ما ») والمصرية وتستعمل « ماهش » ، ومش ما + ش) وهذه اللهجات قد جعلت النفي نظاما تركيبيا نحويا. مثال ذلك في العراقية :

| الطريقة                | جملة النفي          | جملة الاثبات    |
|------------------------|---------------------|-----------------|
| استعمال «مو» قبل الاسم | هذه مومحمد          | هذا محمد        |
| استعمال «ما» مع الفعل  | محمد ما شرب         | محمد شرب        |
| النفي بلا عند التعدد   | أنا لا كلت ولا شربت | أني كلت وشربت   |
| قبل الفعل.             |                     |                 |
| استعمال لا عند التعدد  | ما شفت لا محمد ولا  | شفت محمد وعلي   |
| قبل الاسم              | علي                 |                 |
| بدون قسم               | هذا مومحمد ولا علي  | هذا محمد أو علي |
| استعمال «ما» قبل       | وداعتك ما محمد ولا  |                 |
| الاسم مع القسم.        | علي الخ             |                 |

مثال ذلك في المصرية :

|   |                   |                |
|---|-------------------|----------------|
| نفي الاسم بالأداة مش                      | ده مش محمد        | ده محمد        |
| نفي الفعل بما واللاحقة «ش»                | ده ما كلش         | ده كل          |
| نفي الضمير بما واللاحقة «ش»               | مانيش مسافر       | أنا مسافر      |
| نفي الفعل المستقبل بالأداة «مش»           | محمد مش حيسافر    | محمد حيسافر    |
| نفي الضمير بما دون اللاحقة «ش» عند القسم. | والله ما هو مسافر | والله هو مسافر |

## الـخ

كل ما سبق أمثلة لتغيرات جوهريّة في بناء الجملة العربيّة (43) جدت على اللهجات الحديثة فجعلتها بناء يختلف اختلافا جوهريا عن بناء العربيّة الفصحى. وليس كل ما قلت سوى أمثلة قليلة ومقتضبة قد تنقصها الدقة والتفصيل. وقد قصدت

بها الى أمرين أولهما أن أبين بالمثل ما ذكره اللغويين منذ عهد دي سوسير حتى اليوم من أن اللغة في تغير دائم *in flux and change* وأن هذا التغير لا يحطم بناء اللغة في أي لحظة من لحظات وجودها. وبالتالي فإن الدراسة البنائية التي تغفل التغيرات التي تحدث في نفس الوقت الذي يوجد فيه البناء دراسة ناقصة. كما أن النظرة البنائية ينبغي أن تكون أشمل من أن تغطي الدراسات الوصفية. وقد رأيت فيما ذكرنا من أمثلة كيف أن التطورات كثيرا ما تمثل تيارات تاريخية وهي بهذا المعنى تغيرات منتظمة.

وهذا يعني كذلك أن دراسة تاريخ اللغة ينبغي ألا تقتصر على دراسة التطور في الأصوات والمفردات بل ينبغي أن تمتد الى الصرف والنحو.

أما ثاني الأمرين فهو أن أشير آسفا الى نوع من الكسل العقلي أو عدم وضوح الرؤية عند كثير من المشتغلين بالدراسات اللغوية. ولقد نشأت الدراسات اللغوية السامية المقارنة وترعرعت في القرن الماضي على يد المستشرقين، الذين تتلمذ عليهم بعض الدارسين العرب. ثم انتهى اهتمام أوروبا الاستعماري بالعالم العربي وانتهى بهذا اهتمامها الثقافي به. ومن هنا انحدرت هذه الدراسات في الغرب ومن الطبيعي وقد وصل العالم العربي الى مرحلة النضج الثقافي أن يتابع السير الذي بدأه المستشرقون. ومع ضخامة الميدان وكثرة الإمكانات المادية والعقلية للبحث وزيادة عدد الجامعات العربية الى ما يقارب مائة فإن الدراسة اللغوية التاريخية لا تزال تتعثر.



الرموز الصوتية الدولية  
وما  
يُناظرها بالحروف العربية

ملحق :  
الحقائق التاريخية وأثرها في النظم  
اللغوية الوصفية

| حنجري   | بلعومي    | لهوي  | رخو    | صلب     |
|---------|-----------|-------|--------|---------|
| glottal | Pharyngal | velar | uvular | palatal |
| ء       | ق         | ق     | ك      | ج       |
|         |           | ن     | ن      | د       |
|         |           |       |        |         |
|         |           |       |        | ل       |
|         |           | غر    |        |         |
|         |           | غر    |        |         |
|         |           |       |        |         |
| ه       | ع         | خ     | غ      | ج       |
|         | غ         |       |        |         |

| خلفي | متوسط | أمامي |
|------|-------|-------|
| و    |       | ی     |
| و    | ،     | سی    |
| ٤    | ٦     |       |
| ٩    | ١     |       |

| السواكن<br>CONSONANTS               | شفوي<br>ثنائي<br>Bi-<br>labial | شفوي<br>اسناني<br>labio-<br>dental | اسناني ولثوي<br>dental & alveolar | التوائي<br>retroflex | لثوي<br>مصلب<br>palato<br>alveolar | صلب<br>ملثي<br>alveolo<br>palatal |
|-------------------------------------|--------------------------------|------------------------------------|-----------------------------------|----------------------|------------------------------------|-----------------------------------|
| إنفجاري<br>PLOSIVE                  | ب بـ                           |                                    | ت د<br>ط ض                        | د عـ                 |                                    |                                   |
| أنفي<br>NASAL                       | مـ                             | م                                  | ن                                 | نـ                   |                                    |                                   |
| جانبي محتك<br>LATERAL FRICATIVE     |                                |                                    | لـ لس                             |                      |                                    |                                   |
| جانبي غير محتك<br>LAT NON-FRICATIVE |                                |                                    | ل                                 | لـ                   |                                    |                                   |
| متردد<br>ROLLED                     |                                |                                    | ر                                 |                      |                                    |                                   |
| لمسي<br>FLAPPED                     |                                |                                    | رـ                                | رـ                   |                                    |                                   |
| احتكاكي<br>FRICATIVE                | بـ جـ                          | فـ قـ                              | / زس ذث<br>ص ظ                    |                      | ز سـ                               | شـ ژ شـ                           |
| FRICTIONLESS<br>CONTINUANTS         | يـ وـ                          | بـ                                 | رـ                                |                      |                                    |                                   |



## الهوامش

- 1 - أنظر راين ص 33 وقد نسب هذه الألفاظ الى اللهجات اليمنية. ومن الألفاظ التي ذكرها.
- 2 - تناسر وصف سيبويه للضاد الفصحى في سطور متفرقة نجمعها هنا. وسنحاول أن نخرج من عبارته الغامضة بوصف لهذا الصوت نسجله بلفظ علماء الأصوات المحدثين فهو يقول بعد الإشارة للضاد الضعيفة «الا أن الضاد الضعيفة تتكلف من الجانب الأيمن وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر وهو أخف لأنها من حافة مطبقة، لأنك جمعت في الضاد تكلف الأطلاق مع إزالته عن موضعه وإنما جاز هذا فيها لأنك تحولها من اليسار الى الموضع الذي في اليمين. وهي أخف لأنها من حافة اللسان وأنها تخالط مخرج غيرها بعد خروجها فتستطيل حين تخالط حروف اللسان فسهل تحويلها الى الأيسر لأنها تصير في حافة اللسان في الأيسر الى مثل ما كانت إليه في الأيمن ثم تنسل من الأيسر حتى تتصل بحروف اللسان كما كانت كذلك في الأيمن ...» ومن بين أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس مخرج الضاد «...» قاما الجهورية فالمهمزة والألف ... والضاد ... «...» ومنها (رأي الأصوات) الرخوة (أي الاحتكاكية) وهي الهاء ... والضاد ... أما المطبقة فالضاد والضاد ... «ثم يقول أخيرا» ولولا الأطلاق لصارت الطاء ذالا سيناء والطاء ذالا ولخرجت الضاد من الكلام وأنه ليس شيء من موضعها غيرها» وبلغتنا تكون الضاد صوتا لثويا أسنانيا خلفيا احتكاكيا مجهورا مفتحا.
- 3 - هو من قبيلة المناهيل بمضرموت وقد تخرج في جامعة الكويت وهو يقيم الآن و يعمل بدولة الكويت. أنظر أيضا موسكاتي ص 30 وراين ص 33.
- 4 - ج 1 ص 219 وقد وصف ابن الجزري مخرج الضاد في ص 200 ج 1 كما وصفه سيبويه ونقل عن الخليل أن الجيم والشين والياء غير الممدودة أصوات شحرة كالضاد (ولم يذكر بصفة الجانبية) ولكنه ميز الضاد بأنها تخرج مما بين اللحين ولعله يقصد بهذا الجانبية.
- 5 - أنظر كتاب كرينوفتش لمعرفة أصل الأصوات المفخمة في الساميات» ص مطبوعات جامعة الرياض 1977 .
- 6 - عن رسالة دكتوراه في مقارنة اللهجات العربية المعاصرة وهي مقدمة لإحدى الجامعات الأمر يكية ولدينا منها نسخة مصورة فقدنا منها الصفحة التي تحمل إسم كاتبها والجامعة التي تقدم بها إليها وتاريخ الحصول على الدرجة الجامعية.
- 7 - موسكاتي ص 125.

8 - «خرج» الرقيقة في المثال تعني أخرج ماء الورد من الزهر بعملية التقطير.

9 - أنظر ص 34 من كتاب كرينوفتش السابق وهو يرى أنه من الخطأ القول بأنه الأصل الثلاثي هو الأصل التصريفي في الفعل السامي. في العربية مثلاً يوجد وزن على ثلاثي واحد يمكن أن تعتبر حركاته مؤشراً للحركات في الأوزان الأخرى وذلك بفضل قواعد ثابتة للتغير الصوتي. وفي اللغات السامية الغربية (ومنها العربية) تعتبر وزن المضارع هو الأصل التصريفي (للماضي والأمر واسم الفاعل واسم المفعول) والفعل المضارع «يكتب» يعين حركات الماضي، ولما كان الماضي مفتوح الفاء دائماً - في صيغة المبني للمعلوم - ومفتوح اللام ومضمومها أو مكسورها أو ساكنها طبقاً للواحق من تاء الفاعل أو تاء التانيث الخ فإن الحركة التي تميز النوع التصريفي للماضي هي حركة عينه) والضمّة في عين الفعل المتعدي سمّلت «يكتب» تلزم كون حركة التاء في الماضي فتحة «كتب» وفي المبني للمجهول واسم الفاعل كسرة وكتب الخ. والكسرة في عين المضارع «يضرب» تفرض أن تكون حركة عين الماضي المبني للمعلوم فتحة والمبني للمجهول واسم الفاعل كسرة الخ والضمّة في عين المضارع اللازم تفرض أن تكون حركة عين الماضي المبني للمعلوم ضمة مثل «يعظم وعظم» والمبني للمجهول واسم الفاعل كسرة الخ. ولكن لا يمكن القول بأن حركة عين الماضي تدل على حركة عن المضارع ضرورة أن فتح عين الماضي قد يقابله في المضارع كسر أو ضم مثل ذهب يذهب وخرج يخرج.

10 - مثل «قطع دا رجل متعب».

11 - يقال في المصرية «زهق» و«زهق» و«غلب» و«غلب» والوزنان يدلان على صفة في الفاعل. وربما كانت الصيغة المضمومة مأخوذة من المبني للمجهول في العربية أما الصيغة المكسورة فأخوذة عن صيغة «فعل» العربية بكسر العين. وتكسر المصرية فاء الكلمة وعينها في هذه الصيغة.

12 - يقال أيضاً «الحكومة أبعدته من قائمة الترشيح» وهذا افتراض من الفصحى لم يتغير.

13 - أنظر تفاصيل ذلك في بحثنا المفهومات الأساسية للتحليل الصرفي في العربية ولهجاتها وقد ألقى في جامعة أحمد ديلوب مدينة كانو ثم ألقى مع زيادات تطبيقية بندوة في جامعة الكويت سنة 1980.

14 - أنظر موسكاتي ص 71.

15 - في بحثنا المفهومات الأساسية للتحليل الصرفي... «سمينا الصرفين الداخلي بمصطلح «عنصر صرفي»».

16 - قواعد اللغة العربية للدكتور عوني عبد الرؤوف مطبعة عين شمس 1971 القاهرة ص 152. وأنظر أيضاً موسكاتي ص 85 وص 71.



17 - موسكاتني من ص 46 الى ص 56.

18 - الحول عيب في النظر. وعند وجوده يتحول اتجاه العين، عن الخط المستقيم لامتداد البصر.

19 - من هذا اللفظ أخذ اسم «الأخوص» الشاعر العربي المعروف.

20 - راين ص 129.

21 - راين ص 201 وفي صيغة الجمع قلب مكان حيث أن النون في المفرد «ناقعة» تسبق حرف العلة.

22 - في اللهجة المصرية «عميت» / م ا ح سى سى ت / ولها أحد فرضين أن تكون مأخوذة عن لهجة طبرية  
ء أي أن / سى سى / المصري — / اى / وهذا أمر طبيعي أو أن تكون قد أخذت عن «محوت» أي أن  
/ سى سى / المصرية — / اى / — / و /.

23 - أنظر ترجمة بروكلمان (فقه اللغات السامية) ص 46.

24 - أنظر تفاصيل ذلك في المرجع السابق ص 101.

25 - أنظر تفاصيل إضافة هاء السكت في باب الوقف من كتاب شذا العرف للحمللاوي.

26 - تستعمل المصرية كلمة «بق» (ب و ء) التي استعارتها تمن بكاء / ب و ك ك ا / الإيطالية بدلا من  
«فم» العربية. ومن بقايا «فم» العربية «فم السجارة» «فم الخليج» «فم الفسيل» ويلاحظ هنا أن  
المصرية قد احتفظت بضم الفاء، وهذا سلكت «فم» مسلك «هم» مع فارق هو أن الضم في «هم»  
بقية من صرفيم جمع المتكلم أما في «فم» فبقية من الأصل الثالث للكلمة وهو الواو.

27 - أنظر راين ص 88. وقد تساءل الزميل الدكتور محمد سامي أنور عن سر هذا في مقال له بالعدد  
الأول من مجلة «الحصاد» الصادر في سنة 1981م عن قسمي اللغة العربية والإنجليزية بجامعة الكويت.

28 - أنظر راين ص 69. ومقتضى ما قيل هنا أن «لبيك» وسعديك» ليسا اسمين مثنيين مقصورين  
مضافين للضمير، بل هما «لبى» و«سعدى» مضافين للضمير على لهجة هذيل.

29 - ص 88

30 - ص 163 و يقول موسكاتي بأن النون في الأكادية تدغم فيها بعدها ومثل لذلك بهذا الفعل، ولكنه يقول أيضا بأن هذا الإدغام لا يتم في صيغة الأمر حيث أنه من الفعل «ادين» /ي دي ن/ كما أن الفعل في الأكادية القديمة والآشورية هو /دي ن/.

31 - أنظر موسكاتي ص 121.

32 - قد يكون مثل هذا الاعتبار سببا في اعتبار «سواء» إسمًا مؤنثا (بالألف الممدودة) مع أن الكلمة ليست على وزن فعلاء.

33 - يقول موسكاتي بأن التصريف بزيادة لواحق للمادة الإسمية مماثلة للواحق الماضي في العربية، كان في الأكادية لاشتقاق صيغة إسمية تفيد الإتحاف يحدث ثابت ومثل لهذا ما يأتي :

1 - دمن (دام اق) بمعنى هو حسن وهي نظير وزن فعل ومثالها تمب في العربية.

2 - زكراك / زى ك ا ر ا ا ك و/ بمعنى أنا ذكر وهي نظير وزن «فعلت» في العربية مثل أكلت. ثم يذكرك أن عددا من اللغات السامية الأخرى كانت تعبر على معنى الفعل الماضي العربي بصيغ تبدأ بحروف المضارعة وأن الأوزان التي تنتهي باللواحق الشبيهة بلواحق الماضي كانت تدل على صفات ثابتة - أنظر ص 132-133.

34 - أنظر موسكاتي ص 87/88

35 - موسكاتي ص 92

36 - المفرد «سو» والألف للتثنية و«سو» ضمير الغائب المفرد.

37 - أنظر جداول تصريفات الفعل في «فقه اللغات السامية» من ص 126 الى ص 132 ترجمة رمضان عبد التواب.

38 - راجعت السيد «أبو أواس» إبراهيم الشمسان» المعيد بجامعة الرياض في هذا المثال وقضية عدم استعمال «ليس» وقد أكد ذلك لي مشكورا.

39 - راجع كتابنا العربية ولهجاتها ص 84 وما بعدها ورايين ص 129

40 - تمثل «أن» المكسورة صيغة الأمر والمفتوحة صيغة الماضي من المادة المجردة.

41 - تنطق «أن» أيضا «عن» وتنطق «لعل» هكذا «لن»

42 - لهذه الأفعال وظائف متعددة ليس هنا مجال مناقشتها.

43 - أنظر موضوع النفي في العربية ص 122 من كتابنا «اللغة والتطور».

|                |              |                     |                    |
|----------------|--------------|---------------------|--------------------|
| Fricative      | احتكاكي      | Articulation        | - أداء - نطق       |
| Glottis        | فتحة المزمار | Alveolar            | رنخو               |
| Hard Plate     | السقف الصلب  | Accoustic           | سماعي              |
| Hearing        | السمع        | Analogy             | محاكاة             |
| Institution    | نظام - مؤسسة | Affix               | لاصقة              |
| Internal       | داخلي        | Bi-labial           | شفوي ثنائي         |
| Infix          | واسطة        | Back                | خلفي               |
| Labial         | شفوي         | Consonant           | ساكن               |
| Lateral        | جانبي        | Colloquial          | لهجة عامية - دارجة |
| Long           | طويل         | Carrying Power      | قوة الإسماع        |
| Larynx         | الحنجرة      | Close               | ضيق                |
| Morphology     | الصرف        | Central             | مركزي              |
| Morpheme       | الصرفيم      | Dental              | اسناني             |
| Morpho-phoneme | الصوتيفرفيم  | Double articulation | اذواج الأداء       |
| Nasal          | انفي         | Diphthong           | حركة منزوجة        |
| Operatives     | أدوات        | Element             | عنصر               |
| Open           | واسع         | Epiglottis          | لسان المزمار       |
| Proto-language | اللغة الأم   | External            | خارجي              |
| Pair           | زوج          | Exponent            | مؤشر               |
| Pattern        | نموذج - وزن  | Feature             | صفة صوتية          |
| Pharynx        | البلعوم      | Front               | أمامي              |
| Plosives       | انفجاري      | Formal              | شكلي               |
| Phonetics      | الصوتيات     | Flapped             | لمسي               |

|             |                 |              |               |
|-------------|-----------------|--------------|---------------|
| Suffix      | لاحقة           | Phonemics    | الصوتيمات     |
| Syllable    | مقطع            | Phoneme      | الصوتيم       |
| Utterance   | نطق             | Phonetic law | قانون صوتي    |
| Uvular      | هوى             | Pure vowel   | حركة خالصة    |
| Voiceless   | صوت سهوى        | Prefix       | سابقة         |
| Vocal cords | الأوتار الصوتية | Rolled       | متردد         |
| Voicing     | جهر             | Structure    | تركيب - بناء  |
| Vowel       | حركة            | Soft Palate  | ال سقف الرخو  |
| Velar       | رخو             | Substitution | إبدال - إحلال |
| Vernacular  | لهجة دارجة      | Stress       | النبر         |
| Word-order  | ترتيب الكلمات   | Semantics    | علم الدلالة   |
|             |                 | Short        | قصير          |

## مراجع البحث

- 1 - راين  
G. Rabin,  
Ancient West, Arabian  
Taylor's Foreign press London 1951
  - 2 - موسكاتي  
Sabatino Moscati et Al  
An Introduction to comparative Grammer of the Semetic  
Languages.
  - 3 - كريلوفتش  
Jerzy Kurylowicz  
Studies in Semitic Grammar and Metrics Warsaw, Poland 1977.
  - 4 - بروكلمان  
C. Brocklemann :  
Semitische Sprachwissenschaft.
- ترجمة رمضان عبد التواب بعنوان «فقه اللغات السامية»  
مطبوعات جامعة الرياض 1977
- 5 - عوني عبدالرؤوف - قواعد اللغة العبرية  
مطبوعة جامعة عين شمس مصر 1971
  - 6 - عبدالرحمن أيوب - العربية ولهجاتها - نشر معهد البحوث والدراسة العربية - القاهرة  
1968
  - 7 - عبدالرحمن أيوب - اللغة والتطور - نشر معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة  
1968
  - 8 - الحملاوي - شدا العرف في فن الصرف
  - 9 - حاشية الصبان علي الأشموني
  - 10 - الجزري - النشر في القراءات العشر.





# دراسة في الحقلين الدالين لكلمتي «عين» العربية و (œil) الفرنسية

صالح القرمادي

أستاذ اللسانيات بكلية الآداب

ورئيس قسم اللسانيات بالمركز سابقا

الغرض من هذه البسطة الوجيزة هو أن أقدم لكم خلاصة مجموعة من الأعمال التطبيقية التي قننا بها في صلب كلية الآداب وفي صلب تدريسا لمادة إسمها «تقنية الترجمة». وقد اعتمدنا أساسا في هذه الأعمال التطبيقية على فكرتين أساسيتين تقول بهما الألسنية العصرية وهي أن كل لغة تقطع الواقع البشري أو التجربة البشرية (بالمعنى الإنكليزي للكلمة) تقطعا خاصا وبالتالي فإن نظرة الإنسان الى الكون وإلى العالم نظرة مرتبطة الى حد كبيرة بلغته وبمقوماتها الداخلية.

كما أننا اعتبرنا كذلك فكرة أساسية جاءت بها الألسنية الحديثة وهي أن في كل لغة مواقع شاغرة أو محلات شاغرة *cases vides* بالنسبة الى سائر اللغات الأخرى والعكس بالعكس...

واختارنا كلمة «عين» وكلمة «œil» لأن مادتها الدالية سواء في العربية أو في الفرنسية مادة عزيزة وإشكالية هذه الدراسة الوجيزة إشكالية كما تعلمون أثارت ومازالت تثير نقاشا حادا بين القائلين بكونيتها الكامنة فيها وبين القائلين بخصوصية كل لغة وكل حضارة والمعركة كما تعلمون تتعدى المجال اللغوي الى مجالات أوسع إجتماعية وإيدولوجية وسياسية.

إن هذه المقارنة بين معاني «عين» في العربية و «œil» في الفرنسية وكذلك العبارات التي تحتوي على هاتين الكلمتين تعتمد أساسا على المادة المتوفرة في بعض

المراجع وهي :

- لسان العرب لابن منظور

- Le Petit LAROUSSE et le Petit Robert وهما قاموسان معروفان.

- «المنهل»، قاموس فرنسي - عربي وقاموس كازيميرسكي Kazimirski عربي - فرنسي.

وقسمنا البحث : الى قسمين :

القسم الأول هو مقارنة دلالات الكلمتين في حد ذاتها

القسم الثاني هو كيفية مجابهة أصحاب القواميس المزدوجة اللغة لحل

المشكل الخطير الذي يسمى بالحلات أو المواقع الشاغرة.

### الجزء الأول :

المقارنة من حيث الدلالات أفضت الى الإستنتاجات التالية :

- يوفر لسان العرب أكثر من عشرين معنى لكلمة عين. وعندما نقول أكثر من عشرين معنى ولا نقول ثلاثة وعشرين أو ستة وعشرين لأنه يصعب أحيانا أن نفرق بين معنيين وأن نعتبرهما معنيين أو معنى واحدا أي صورتين خاصيتين للمعنى الواحد. مثلا : معنى الجاسوس ومعنى الرقيب الذي يراقب من بعيد. من الصعب أن يعتبرهما الإنسان معنيين أو أن يجمعهما. كذلك : هل يجب أن نعتبر أن معنى عين «حرف العين» هو معنى أم ليس بمعنى ؟ إذن لن أعطيككم أرقاما مضبوطة ولا نسبا مضبوطة وأذكر أن النسب في هذا المضمار ليس لها كبير معنى لأن الدراسة لم تتعلق إلا بكلمتين فقط من اللغتين فلن تكون النسب ذات معنى إلا إذا امتدت الدراسة الى مادة أوفر تنسحب على أكثر من نصف القاموس أو على الأقل ثلث القاموس العربي والفرنسي.

يوفر لسان العرب أكثر من عشرين معنى لكلمة عين ونظرا لطول «لسان

العرب» كما تعلمون فإننا سنلخصها بسرعة :

- (1) حاسة البصر والرؤية
- (2) عضو الابصار
- (3) الجاسوس
- (4) النظرة التي تصيب بسوء (العين)

- (5) منظر الشيء أو الإنسان أو هيئته
- (6) الناظر للشيء أو للقوم (وهنا فرقت بينها ولكن يصعب أن نفرق بين هذا المعنى وبين معنى الجاسوس)
- (7) جوهر الشيء ونفسه
- (8) رئيس القوم وجمعه أعيان وأن لم يكن يستعمل في المفرد عادة
- (9) مصب الماء
- (10) منبع الماء
- (11) ناحية القبلة وقبله العراق بالذات
- (12) المطر الدائم الذي يدوم أياما
- (13) الشقبة التي في ركبة الإنسان (وهذا من غريب المعاني : في ركبة الإنسان ثقبان وكل ثقبه تسمى عينا).
- (14) شعاع الشمس وعين الشمس
- (15) المال الحاضر
- (16) النقد والدينار والذهب وهنا أيضا يصعب التفرقة بين هذا المعنى والمعنى السابق
- (17) إعوجاج لسان الميزان
- (18) غيار الشيء
- (19) الشاهد والدليل
- (20) أهل الدار
- (21) عين القوس التي يقع فيها البندق
- (22) الرّباء
- (23) طائر أصفر البطن أخضر الظهر

هذا ما توفره مادة لسان العرب من معان للكلمة في حد ذاتها وهو عدد لا بأس به يتجاوز العشرين.

كما يوفر لنا نفس القاموس عددا من العبارات (ستة أو سبعة) أذكر منها :  
 - فقاً له عينه أي أغلظ له في القول.  
 - على عيني أي رحمة وشفقة وخوفا من المكروه بالنسبة إليه (عندما تقولها لإنسان)

- عيون البقر وهو نوع من العنب في الشام أسود («بزول خادم») ربما كنا نسميه في تونس

- لست أطلب أثراً بعد عين أن أكتفي بما عندي ولا أرغب في شيء غائب  
- صنع ذلك على عين أي عمدا (ثم هناك عبارتان أخريان في هذا المجال لا أذكرهما هنا)

في معجم Larousse ومعجم Robert المذكورين نجد أكثر من عشر معانٍ للكلمة œil في حد ذاتها وأكثر من عشرين عبارة احتوت على كلمة œil كما يظهر ذلك من قائمة المعاني الموجودة والتي نظراً لضيق الوقت سأكتفي بذكر بعضها هنا : أكتفي بـ Robert لكي نعطي لكم فكرة

- (1) - Organe de la vue;
- (2) - Regard; chercher, suivre quelqu'un des yeux
- (3) - Coup d'œil = regard rapide (jeter un coup d'œil sur quelque chose).
- (4) - Attention portée sur le regard (une ville attire l'œil du voyageur)
- (5) - Disposition, état d'esprit, jugement.
- (Sens figurés) : tenir à une chose comme à la prunelle de ses yeux; coûter les yeux de la tête; mourir; s'évanouir (ex : tourner de l'œil) avoir tout perdu (ex : n'avoir plus que les yeux pour pleurer); à crédit sans payer (à l'œil); mon œil.

وهي عبارة تهكية وهي عبارة تهكية (بين قوسين)، وإنَّ المقارنة بين mon œil و«يا عيني» لا بد أن تكون طريفة !

(par extension) : œil de verre, œil électrique, œil d'une porte, ouverture, trou, œil d'une aiguille, bourgeon naissant, partie d'un caractère d'imprimerie comprenant le dessin de la lettre formant relief et qui s'imprime sur le papier; apparence, aspect, œil de bœuf.  
œil de perdrix : cor entre les doigts de pied; œil de pie, œil dans une voile (par où passe le filin)

لن اقرأ لكم Larousse لضيق الوقت ولكن Robert و Larousse مجتمعين أعطيانا تلك النسب التي قدمناها لكم ونرى أن في تلك الحالتين الأساليب المنطقية الفكرية التي تستعمل لاشتقاق مختلف معاني الكلمة من معناها الأصلي هي، هي : أي بصورة عامة استعمال مختلف الطرق المجازية.

فالإنطلاق من المعنى الحقيقي للكلمتين. ثم بعد ذلك تقع الإمتدادات الدلالية عن طريق الإستعمال المجازي من تشبيه ومن استعمال جزئي للكل الخ...

ولكن الى جانب هذه الظاهرة البشرية التي تدخل في مستوى الكليات (وهو استعمال المنطق البشري الموحد لاستخراج الاستدلالات الإشتقاقية الدلالية الثانوية من المعنى الأصلي) نجد اختلافا كبيرا كما لاحظتم.

ربما :  
(1) أن النسب بين عدد معاني كلمتي عين في حد ذاتها و œil من جهة و بين عدد العبارات التي تحتوي على هاتين الكلمتين تكاد تكون معكوسة إذ أن العربية فيها أكثر من عشرين معنى للكلمة وأقل من عشرة معاني للعبارة والفرنسية بالعكس بها أكثر من عشرين عبارة وأكثر بقليل من عشر معاني للكلمة.

ولعل مرة هذا في نظري الى أن لسان العرب يقتصر على مستوى واحد من العربية هو المستوى الفصيح بينما نرى Larousse و Robert يأتيان على مختلف مستويات الفرنسية بما في ذلك مستوى العبارات الشعبية وحتى العامة المبتذلة مثلا : Larousse يورد se rincer l'œil وهو «كحل» باللغة الدارجة التونسية و s'en taper l'œil أي يستهزئ ويسخر.

ولهذا السبب فإن المقارنة وضبط النسب الصحيحة في هذا المجال لن تكون تامة وشفافية إلا إذا أدخلنا في الحساب معاني كلمة عين في حد ذاتها وفي صلب العبارات في مختلف اللهجات العربية وهذا المستوى مفقود من «لسان العرب» وهذا عمل مازال ينتظر من يقوم به :

ألقيت شخصيا نظرة على القومس الوحيد الموجود (حسب علمي) في اللهجة التونسية العربية وقد ألفه Alfred NICOLAS في أوائل هذا القرن وهو قاموس فرنسي - عربي دارج تونسي فلم أفز بباطل لأن المادة ضئيلة جدا حيث لم أجد فيها سوى 5 أو 6 معان فقط. وعلى كل حال هذا يتطلب وقتا ومجهودا آخر لاستقراء الأمثال العامة وربما الشعر الملحون الخ... لإضافة هذا الجزء لكي تتكافأ فرص المقارنة.

(2) نلاحظ أن نسبة الإئتلاف بالمعنى بين كلمتي عين و œil ضئيلة جدا تكاد تنحصر في خمسة استعمالات دلالية هي :

- حاسة البصر
- عضو الإبصار
- منظر وهيئة الشيء
- الثقب الصغيرة

كما أن نسبة الاختلاف أو التناقض التام (يعني التضاد) نسبة أشد ضآلة : استعمال واحد أو استعمالين (مثلا قولنا في العربية عيون البقر لمعنى نوع من العنب وقولهم في الفرنسية œil de bœuf بمعنى شباك مستدير، وكذلك ربما إذا أدخلنا يا عيني و mon œil وهما عبارتان متضادتان أو تكادان متضادتين معنى يا عيني «الله الله» أو «يا سلام» و mon œil وهي عبارة رفض يوافقها في الدارجة «دو يو» ! ) ومقابل هذه الضآلة في الإئتلاف فإن هناك طغيانا كبيرا بما يسمى بالمواقع الشاغرة.

إذا أردنا أن نقدم النسب وهي ليست بنسب ذات معنى كبير ولكن الإئتلاف تقريبا 10% والاختلاف تقريبا 2% والباقي أكثر من 80% مواقع شاغرة أي معان موجودة في الكلمة العربية لا مقابل لها في الكلمة الفرنسية والعكس بالعكس.

**الإستعمالات الدلالية العربية لكلمتي عين التي ليس لها مقابل ولعل**  
من الأسباب التي تفسر جانباً من هذا الطغيان الطبيعي : سبب ألسني في حد ذاته (ما ذكرناه من اقتصار لسان العرب على الفصحى وشمول معجمي Larousse و Robert يجمع مستويات اللغة وخاصة بالمستوى التكنولوجي إذ يذكر Larousse و يذكر كذلك Robert معاني (œil) جديدة لا عهد للحضارة العربية القديمة بها مثل :

معنى : trous dans une pièce mécanique أي ثقب في قطعة ميكانيكية ومعنى : relief des caractères d'imprimerie .

إلا أن السبب الأساسي في هذه النسبة المرتفعة في المواقع الشاغرة راجع بدون



شك الى ما سبقنا الاشارة إليه في بداية هذا البسطة من ثبوت في النظرية الألسنية القسائله بأن كل لغة تقطع التجربة الدلالية تقطيعا خاصا وبأن كل لغة إنسانية تستعمل من مجالية éventail جميع الدلالات الممكنة والكامنة في كل لفظة عددا معيناً وأنواعا خاصة لأسباب اعتباطية في منطلقها وهنا نرجع الى اعتباطية العلامة أو الدليل عند Saussure. أقول اعتباطية في منطلقها لأن التسلسل من المعنى الحقيقي الى المعاني المجازية المختلفة ليس باعتباطي لأنه يقع حسب قواعد منطقية إنسانية بشرية معروفة هي قواعد المجاز والإمتداد والمعاني المعنوية بالمقارنة مع المعاني الحقيقية، فهي وإن كانت إذا إعتباطية في منطلقها إلا أنها مرتبطة الى حد كبير بقواعد منطقية تابعة لمختلف أنواع الاشتقاقات المجازية من المعنى الحقيقي الأول وكذلك تابعة أو مرتبطة الى حد كبير بالبيئة الإجتماعية والحضارية الحافة بكل مجموعة بشرية.

### الجزء الثاني :

يتعلق بالقواميس المزدوجة اللغة وكيف واجهت هذه المشاكل.

عندما نأخذ مثلا القاموس المنهل نجد مثلا عين باصرة، مقلة.

- jeter les yeux sur ألقى نظرة على
- cette perle a un bon œil : أي ولهذه الجوهرة بريق جميل :
- l'œil d'un marteau : عين قادوم
- ne pouvoir fermer les yeux : استعصى عليه النوم
- fermer les yeux de quelqu'un : سهر عليه في لحظاته الأخيرة
- se rincer l'œil تلصص على مشهد مسل

عندما ننظر في هذا القاموس وننظر كذلك في قاموس Kazimirski الذي

لقرأ عليكم بسرعة كذلك شيئا منه كي تتصوره ثم نأتي الى الإستنتاجات :

- il est présent à mes yeux, présent à la pensée : - هو نصب عيني :
- plus beau, plus précieux que l'œil, que la prune de l'œil العين أبي من العين
- place ce précepte entre les yeux, songes-y - إجعل هذه الوصية بين عينيك
- toujours.
- mes compagnons me regardaient avec étonnement, - فرمقوا لي بالعيون
- faisaient de grands yeux

- صديق عين
- présent au regard
- عین :
- vedette, sentinelle
- عین :
- espion
- عین :
- trou, ouverture, œil
- عین :
- gardien surveillant
- عین :
- côté du ciel dans la direction de la Kibla de l'Iraq c'est-à-dire à droite de cette Kibla (par ex. le nuage parut à droit de la kibla de l'Iraq). (وهوبين قوسين نوع من الترجمة خارق للعادة !)
- نلاحظ في المنهل إذا عدة وسائل لترجمة الشفورات أو المحلات الشاغرة
- (أ) الإلتجاء في حالات عديدة الى الترجمة الحرفية لا للكلمة في حد ذاتها
- الكلمة œil وإنما للتفسير الموجود في قاموس Larousse في تلك الكلمة يعني
- يترجم شرح التغير الموجود في القاموس الفرنسي و يكتفي بذلك مثلاً
- œil, (trou du pain ou du fromage) ثقب في الخبز أو الجبن
- œil (relief du caractère d'imprimerie) بروز حروف الطباعة
- se rincer l'œil و Larousse يقول بالحرف الواحد تلصص على مشهد مسل
- voir en secret, en cachette un spectacle plaisant
- وقد يتجه كذلك صاحباً «المنهل» الى استعمال القوسين لزيادة التوضيح مثلاً
- œil de bœuf قوة مستديرة بين قوسين : (أو بيضوية) أما سفن في أصابع القدمين :
- œil de perdrix .
- (ب) طريقة أخرى للترجمة تتمثل في محاولة البحث والعثور عن مقابل وهي
- الطريقة التي ربما يتفادى بها المواقع الشاغرة. هذه تنقسم الى أنواع :
- مقابل موجود بعد بالعربية ويحتوي على كلمة œil مثلاً : clin d'œil : طلاقة عين وهذا شيء موجود مقابل 100%.
- مقابل عام وقد يصلح لترجمة عبارات فرنسية أخرى مثلاً :
- pour les beaux yeux de quelqu'un ترجمها المنهل «من أجله بلا غاية»
- بينما من أجله تترجم : pour lui
- وبلا غاية : sans but

وقد صاغوا في العربية الحديثة عبارة منسوخة وهي : لسواد عينيك (ولم يقل « لجمال عينيك » لأنه لا يقال للرجل أنه جميل في حضارتنا)

ج) ما يبدو كالمقابل ولكنه من وضع مترجمين ولا تخصيص له بعد في اللغة لأداء المعنى المطلوب نحو entre quatre yeux يعني (راس راس) «بين اثنين وهدما» هذا «بين اثنين وهدما» لا وجود له في نظري في العربية وإنما صاغ المترجمان عمدا ووضعاه وهي ترجمة من النوع التقليدي. وخلاصة كل هذا أن الطرق كما ترون لرتق هذه المواقع الشاغرة طرق ملتوية وكثيرا ما تغلب عليها الترددية والحيرة والإرتباك وشيء من التقليدية بل وحتى الإنهزامية في بعض الأحيان لأن هنالك بعض المعاني التي ذكرت في كلمة œil في قاموس Larousse لا توجد في قاموس المنهل يعني طرحا لا تقاء المشكل بالنفي.

فما يتعلق بـ Kazimirski نفس الشيء لا أطيل أعطيكم بعض الأمثلة المضحكة نوعا ما

- mon œil est rafraichi, pour dire : je suis soulagé, j'ai une consolation.

بينما je suis soulagé لها مرادف في العربية وهو «انفراج غمي أو كربي...» فهو إذا يترجم كما فعل المنهل من جهة أخرى.

أمثلة أخرى : استعمال الأقواس والتفاسير المطولة

- je n'irai pas chercher la trace de la personne ou de la chose quand je tiens la personne elle-même

ترجمة تقليدية : إيجاد المقابل الفرنسي في بعض الأحيان ولكن مع تعسف على الفرنسية مثلا :

أبهى من العين : plus beau, plus précieux que l'œil

- هذا كله ليس بفرنسي فهي عبارات لا تستعمل في الفرنسية، لكنه يضيف :

que la prunelle de l'œil

لأنه يقال بالفرنسية  
ولكن لا يقال  
j'y tiens comme à la prunelle de mes yeux  
il est plus beau que la prunelle de l'œil

كما ترون إذا جميع هذه الترددات وهذه الحيرة والإرتباك في الإنجهاين لسد  
المواقع الشاغرة سواء المواقع الشاغرة بالعربية بالنسبة للفرنسي أو العكس.

وخلاصة القول إذا. إن الصعوبات التي واجهها kazimirski في وجود  
المواقع الشاغرة والتي واجهها صاحب المنهل هي صعوبات ناتجة عن هذا الشكل  
الأساسي الذي هو وجود المواقع الشاغرة.

فكيف يمكن أن نواجه هذه القضية.

هناك محوران حسب رأيي :

- المحور الأول هو المحور المتعلق بالترجمة فإلى حد الآن قد تعلمنا وعلمنا تلامذتنا  
وطلبتنا أنه يجب أن تكون الترجمة وفيه وأمانة وعندما نقول وفيه وأمانة فنحن نعتبر أن  
الترجمة الحرفية هي أحسن أمثلة الوفاء والأمانة : ليس الأمانة دائما في الترجمة الحرفية  
ولكن أحسن وأمثل طريقة في الأمانة هي الترجمة الحرفية.

هذا ربما يجب علينا في المستقبل أن نحتزم منه الى حد كبير لأن الترجمة الحرفية  
- كما بينت هذه الدراسة الوجيزة لـ œil و«عين» ومعانيها وكما تبين ذلك إذا  
سحبناها على ميادين أخرى وكلمات أخرى - الترجمة الحرفية غير ممكنة إلا في حالات  
ضئيلة ولا تفي بالحاجة إلا بقدر 30 أو 25% أو 20% من الحالات.

- المحور الثاني : هو ما يسمى أو ما نعالجه من قضايا عامة تتعلق بغزو الثقافة الأجنبية،  
للثقافة العربية اليوم عن طريق الدلالات الجديدة التي تتسرب شيئا فشيئا وخصوصا

عن طريق هذه القواميس المزدوجة اللغة أو عن طريق الألفاظ الجديدة الدخيلة التي تتسرب بمفعول الشفورات الموجودة في العربية بالنسبة الى الفرنسية. مع الأسف، العملية لا تقع في الإتجاه المعاكس لأن الحضارة العربية اليوم في موقع أضعف من الحضارة الأجنبية ولكن كان يمكن أن تقع في الإتجاه المعاكس ولكن هذا لا يقع. فما هو الموقف ؟ الموقف هنا صعب ولن أطيل بل أعطي رأيي أو اعتقادي بعد تجربة طويلة : أعتبر أن التعامل في المستوى العلمي والفني والتكنولوجي ضروري وأنا شخصيا لا أرى مانعا في أن نستعمل عين في معنى ثقب في قطعة ميكانيكية مثلا. أما في المستويات الأخرى وهي المستويات العاطفية المقيمة للشخصية الذاتية القومية التي تتعلق إذا بالميدان البشري والإنساني فإن عملية التسرب والغزو الحضاري الدلالي واللفظي عن طريق الدخيل عملية يجب أن تقاوم.

والسلام عليكم





# في إطار اللسانيات وتطور المصطلح العلمي العربي بين الترادف والتوارد

عبد العزيز بن عبد الله  
مدير مكتب تنسيق التعريب  
الرباط

من المعلوم أن مكتب تنسيق التعريب الذي يوجد مقره بالرباط قد انبثق عن المؤتمر الأول للتعريب الذي انعقد بالرباط سنة 1961 باعتباره مكتباً دائماً الغاية من وجوده تنسيق جهود الدول العربية في توفير المصطلح العلمي والتقني وتوحيده في الوطن العربي، وقد ألحق بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سنة 1972، وبقي إلى الآن يعمل بجهد وصمت لتحقيق أمانتي الأمة العربية في توحيد لغتها وإحلالها المكانة اللائقة بها بين لغات العالم.

وهكذا قام المكتب خلال هذه الفترة بمنجزات علمية هامة تتمثل في العشرات من المشروعات المعجمية في مختلف العلوم والفنون وعقد العديد من مؤتمرات التعريب التي تم التصديق فيها على عدد هام من المعاجم في مختلف المراحل التعليمية إضافة إلى العديد من المشروعات المعجمية الأخرى التي أنجزها في المواد التقنية والمهنية، وإصدار مجلته (اللسان العربي) الذائعة الصيت داخل الوطن العربي وخارجه.

ومن أبرز منجزات مكتب تنسيق التعريب ما تم التصديق عليه في مؤتمرات التعريب، حيث وافق المؤتمر الثاني (الجزائر - ديسمبر 1973) على معاجم في مواد المرحلة الثانوية (الفيزياء، الحيوان، الرياضيات، الكيمياء، النبات، الجيولوجيا) كما وافق المؤتمر الثالث (ليبيا - فبراير 1977) على معاجم في :

1 - التعليم العام (الجغرافية و الفلك، التاريخ، الفلسفة والمنطق وعلمي الاجتماع والنفس، الرياضيات البحث والتطبيقية، الصحة وجسم الإنسان).

2 - التعليم العالي (الإحصاء، الفلك، الرياضيات).

ووافق المؤتمر الرابع (المغرب - أبريل 1981) مبدئياً على معاجم التعليم المهني والتقني (الكهرباء، الطباعة، النجارة، الهندسة المعمارية، الميكانيكا ووسائل الإنتاج، المحاسبة، التجارة، البترول، الجيولوجيا، الحاسبات الالكترونية). ويجري العمل الآن في إعداد المشروعات المعجمية التي ستقدم الى المؤتمر الخامس للتعريب خلال عام 1984 إن شاء الله وهي تمس : الفيزياء العامة، الفيزياء النووية، الحيوان، النبات، الرياضيات، الكيمياء والرياضة البدنية والإحصاء والقانون والعمل الخ..

و يضطلع مدير المكتب بالإضافة الى مهامه في الإشراف والتوجيه لكافة الأعمال المتعلقة بإعداد مشروعات الكتب المعجمية، بأعمال علمية موازية تتجلى في عشرات المعاجم لمصطلحات المعاني ومنجزات أخرى، نذكر منها على سبيل المثال : معجم الفنون الجميلة والإذاعة والتلفزيون، معجم العظام، معجم الدم، معجم الأحجار والفلزات والمعادن، معجم الحرف والمهن، معجم المرأة وملحقه، المعجم الصوفي، معجم الحيوان والحشرات والحيات والأحناش والسماكة والأسماك ، معجم النبات ومعجم الزهور، معجم الفيزياء، معجم الكيمياء، معجم العلوم الحراجية، معجم الأطعمة، معجم الآلات والأدوات والأجهزة ومعجم أسماء العلوم والفنون والمذاهب والنظم، المعجم المنزلي ومعجم البناء، معجم السكر والبنجر (الشمندر)، معجم الرياضة واللعب ومعجم الألعاب العربية القديمة، معجم الألوان، معجم السيارة، معجم الإدارة العامة والمرافق المختصة، معجم القطارات، معجم الأصول العربية في اللغة الفرنسية ونحو تفصيح العامية. هذا بالإضافة الى سلسلة من الأبحاث والدراسات اللسانية نشرت في مجلة (اللسان العربي) ومصنفات عديدة منها كتابه حول تطور الفكر واللغة في المغرب العربي.

وينسكب مدير المكتب الآن على إعداد معجم للمتواردات في عدة مجلدات سيجمع بين دفتيه كل المتواردات التي تهتم الطالب والأستاذ والباحث في هذا الميدان باللغتين العربية والفرنسية والإنجليزية وهذا المعجم هو الذي أود أن أركز عليه بحثي هذا :

إن المفهوم التلقائي لأية كلمة، ينبثق من فحوى هذه الكلمة نفسها دون اعتبار محيطها ككلمة أمس الدالة على اليوم الذي قبل يومك وكلمة البارحة التي تعبر عن أقرب ليلة مضت. غير أن الكلمات والأشياء قد تلتبس فيها أحيانا بعض المفاهيم فنخلط على مستوى الألفاظ بين مدركين معنويين (مثل الخوف والرغبة) فننتحدث آنذاك عن الترادف وهو الإشتراك في المعنى (Synonyme) أو بين أشياء كالسيارة والشاحنة فيتعلق الأمر آنذاك بالتوارد أي توارد الأفكار والخواطر حول مفهومين متقاربين (analogie) ففي خصوص الترادف قد لا نجد لفظين يوصفان بأنها مترادفان يؤيدان نفس المعنى دون أن يكون هذا الترادف جزئيا فقط، فكلمة أسد تعبر عن النوع في حين أن كلمة (ضرغام) مثلا تبرز معنى زائدا لدى الأسد وهو الشدة وكذلك لفظة (هزبر) التي ينطوي معناها على مفهوم إضافي في مادة (هزبرة) وهو الغلظ والصفخامة، فهي صفات أو نوع من الشيات nuances أي اختلافات دقيقة بين أشياء تنتمي لنفس الفصيلة، وهذه الشيات أشبه ما تكون بالدرج التي يمر منها اللون في سلم الفروق والتباين، فالشاعر العربي إذا عبر في الجاهلية بكلمة خاصة عن مفهوم، فإن هذا المفهوم لا يكون اعتباطيا بل ينطبق على مستوى خاص من المستويات التي تتدرج فيها المترادفات. على أن إدراك دقة اللفظ العربي في مفهومه الأصيل أصبح صعب المنال، إن لم نقل مستحيلا، لا سيما إذا اعتبرنا أن اللفظ كائن حي يتطور، وإن تجميده في مستوى جاهلي أو عصر المحدثين والمولدين قد يعرقل هذا التطور. فلذلك اتسمت اختيارات علماء اللسان بشيء غير قليل من المرونة يتبلور في تحديد نطاق المفهوم - ولو عبرنا عنه بغير اللفظ الموضوع له - طبقا للسياق (contexte) بل إن قرائن هذا السياق تطورت هي نفسها من قرائن لسانية صرف إلى عناصر حية تصاحب اللفظ وتكيف المفهوم وقد تتسع لتشمل جوانب تاريخية (وهي السياق التاريخي) (historique) أو اجتماعية لسانية (Socio-Linguistique) تسجل اللهجات في تباينها تبعا لاختلاف المجتمعات. فالسياق اللساني قد يبرز تطابق أو تباين كلمتين من خلال دلالتها الناتجة عن الإطار الزمني أو المكاني للاستعمال أي في نطاق ما تعود الناس تصوره عند سماع الكلمة أو وضع الكلمة داخل الجملة، فالصفة إذا تقدمت الموصوف قد تفيد معنى زائدا.

أما السياق الاجتماعي اللساني فقد أصبح له اليوم أثر كبير بسبب تمازج اللغات واللهجات كنتيجة حتمية لامتزاج الشعوب والمبادلات المصطلحية بين الألسن المختلفة، في حين أن الكلمة الجاهلية لم تكن تتجاوز حدودا ضيقة ربما اتسعت في العصر الأموي ثم في العصر العباسي، ولكن في نطاق عروبي إسلامي غير شمولي وقد استحال التقلص المصطلحي الى امتداد وانبساط وانتشار بفضل المكانة التي أصبحت للغة الضاد منذ العصور الوسطى على الصعيد العلمي والحضاري وخاصة اليوم، حيث انضافت معطيات جديدة في حقول سياسية واقتصادية وحضارية أوسع. وهكذا فقد تختلف لفظتان «مترادفتان» الواحدة عن الأخرى معنى وسياقا، في حين يضيف المجتمع عليها مفهوما جديدا تحت تأثير مقتضيات خاصة، وقد أصبح للاختيارات المجتمعية في بلدان عربية رائدة أثرها في تكييف الاصطلاح خارج إطار النواميس اللسانية المعهودة وهذا هو بعض ما يسمى أحيانا باللحن المشهور الذي يفضل على الصواب المهجور، ولذلك انكبت بعض الجماع - عن حق - على تصويب صيغ شاذة رعاية للتأثيرات اللسانية الاجتماعية في الوطن العربي كلا أو جزءا قديما او حديثا. ولذلك أيضا تحتم علينا المقتضيات المعاصرة أن نعجن المصطلح من جديد عجنا يتلاءم مع متطلبات العصر وانسياقا مع مختلف التأثيرات الاجتماعية اللسانية، فالحركة المعجمية المعاصرة يجب أن تظل حية معطاء تكييف المفهوم في إطاره العلمي والتكنولوجي الحضاري الحديث، فالمرجع التي نستقي أو يجب أن نستقي منها الدلالات والألفاظ الدلالية معا هي مجموع متكامل يضم الى جانب المفردة الأصلية اللون الجديد الذي يحدد محتوى المدرك كما يقلص فوضى الترادف السطحي في نطاق ثنائي يوفق بين أصالة الكلمة في جذرها أو تفاريعها وبين الهيكل الاجتماعي اللساني المتطور. فللأدب الحديث وللصحافة المعاصرة ومختلف وسائل الإعلام ضلع في إقامة هذا الهيكل وتغذيته، ولعل لتواؤم هذه العوامل مفعولا حتميا في ترصيص تطابق المفرد ومفهومه وتبسيط الدلالات ورفع اللهجات «العامية» الى مستوى فصيح تتقارب فيه اللهجات الإقليمية أو المحلية. فهذه الشمولية في كينونة المفردة العربية وحيويتها هي التي ستقذ لغة الضاد من التشتت بفضل انتقالها من شمولية محلية الى امتداد عارم على الصعيد العالمي، لاسيما وأن العربية لم تعد أداة تعبير محصورة في الإطار العربي بل تجاوزته الى أبعاد أعمى في شتى المجالات. وربما كان هناك في الواقع عامل آخر يكيف في الخفاء اختياراتنا

وعطاء اتنا وهو العامل النفساني أي تأثير الوعي الباطني السليم - الذي قلما يختلف ماهيته وروحه لدى الإنسان الواعي مهما تكن جنسيته - ففي هذا المسار الطبيعي يمكن للمصطلح أن يعيش وأن يتوالد متوأكبا مع مثيله الذي انبثق واكتمل على نفس الوتيرة، وليس معنى هذا أنه يجب أن نهمل ولو كلمة واحدة من معجمنا الأصيل، وإنما يلزم أن نرخص ونرخص هذا التراث طبقا لمقتضيات عصرنا دون إغفال ذلك التيار الفياض الذي جعل من لغة الضاد لغة الحضارة والعلم طوال ثمانية قرون عبر البحر الأبيض المتوسط. وإذا كان سلفنا الصالح قد استطاع بلورة هذا العطاء فإن العاملين الأساسيين الذين أسهما في تكييف ذلك وتوجيهه هما : أولا شعور هذا السلف بسمو أصالته ورصانه ذاتيته مما قلص أو استبعد كل إحساس بالنقص أصبح يتجلى في تشبثنا بسطحيات بدل التخلغل في الأعماق، فقد استعمل السلف كلمة (فيزيقا) في شكلها الدخيل وكذلك كلمة (ار طماتيقا) لأنهم كانوا منشغلين ببناء كيان العالم المعاصر (آنذاك) علميا وتكنولوجيا وحضاريا. والعامل الثاني الذي ساعدهم على خلق هذه الشمولية من خلال لغة الضاد هو فكرهم الموسوعي مما حدا بالإمام (ابن حزم) الى القول بأنه لم يكن يعرف في بلاد الأندلس رجلين اثنين بين علمائها لم يكونا يتقنان الى جانب العربية لغات اخرى اهمها الإغريقية واللاتينية. فهذا الطموح الفياض على الصعيد الإنساني. هو وحده الكفيل بخلق لغة تتواكب مع العصور وتستجيب لمتطلبات الكينونة المستمرة الفياضة، التي ساعدت العلم على أن ينطلق أول ما انطلق من العربية ومن خلال العربية - كما يقول المستشرق الفرنسي (ماسينيون) - وفتح لها آفاقا واسعة لتكون إحدى لغات السلام والتخاطب بين الأمم. ففي هذا الإطار نود أن نجعل اليوم في متناول العرب وغير العرب ممن شغفهم جمال هذه اللغة ورواء ومنطقية بنيتها وبساطة هيكلها - جهازا يساعدهم على إدراك الإمكانيات الشاسعة والأبعاد المتناهية التي يوفرها للعربي المعاصر هذا المقوم الحضاري الأول الذي هو لغة الضاد.

وهاكم نماذج من حرفي (أ - ب) من معجم المتواردات.

Politesse - Politeness

(éducation)

(civilité ou urbanité)

(honnêteté)

(savoir-vivre)

savoir-faire

(courtoisie)

amabilité

aménité

(raffinement)

(affabilité)

(bonne grâce)

(gracieuseté)

(gentillesse)

(courtoisie - convenance - décorum)

(galanterie)

(distinction)

(tract)

(goût)

(complaisance)

(obligeance)

(reconnaissance)

(sociabilité)

(bienséance)

(décence)

(déférence)

(respect)

(obséquiosité)

## الأدب

- تهذيب وتربية وتأديب

- كِيَانَة

- استقامة

- أدب السلوك

- لباقة

- مُجَامَلَة

- لطف

- دماثة

- رقة نعومة (finesse) أو

- طلاقة (أنس / بشاشة)

- طيبة خاطر أو رضى

- مُلاطفة

- ظرافة

- مجاملة

- ملاطفة النساء أو غزل

- نُبل العواطف وكرم الشّمالك

- حصافة

- ذوق

- مُراعاة (مُسايرة)

- فُضْل أو مِنة grace إحسان

- جَمِيل

- ألفة (أنس)

- لياقة ومخالقة

- حشمة (احتشام)

- اعتبار ومراعاة

- احترام

- زلفى (مجاملة مفرطة)



|                                   |  |
|-----------------------------------|--|
| gens bien élevés                  | المهذبون                                       |
| homme de bien                     | - رجل رَضِي الخلق أو حسن السمائل               |
| homme de confiance                | - رجل ثقة                                      |
| homme de qualité                  | - رجل رفيع القدر أو عالي المنزلة               |
| grand homme                       | - رجل عظيم                                     |
| homme mondain (ou homme du monde) | - رجل مجتمِع                                   |
| galant homme                      | - رجل أنيق أو لطيف المعشر (مع النساء) أو غَزَل |
| gentleman                         | - رجل مهذب                                     |
| h. bien élevé                     | - رجل مؤدب                                     |
| h. d'un caractère élevé           | - رجل ذو خلق كريم                              |
| h. d'âme élevée                   | - رجل ذو نفس أبية أو ذوياء                     |
| homme éduqué                      | - رجل مثقف                                     |
|                                   | (وأحيانا مهذب)                                 |
| h. comme il faut                  | - رجل كما ينبغي                                |
| h. de bon ton                     | - رجل ظريف                                     |
| h. de bonne compagnie             | - رجل حسن المعشر (أو العشرة)                   |
| h. complimenteur                  | - رجل كثير المجاملة                            |
| h. complaisant                    | - رجل لين العريكة أو سلس الخلق أو لين الجانب   |
| h. Poli                           | - رجل متأدب                                    |
| h. civil                          | - رجل أنيس أو أليف أو طيب النفس أو حسن التصرف  |
| (ou de manière fort civile)       |  |
| h. de bonne conduite              | - رجل حسن السلوك أو السيرة                     |
| h. courtois                       | - رجل كَيِّس أو لَبِيق                         |
| (h. accord)                       | - رجل ظريف                                     |
| h. sociable                       | h. gracieux (أو جَدَّاب)                       |
| h. respectueux                    | - رجل اجتماعي                                  |
| h. obséquieux                     | - رجل محترم أو موَقِّر أو ذو مروءة             |
|                                   | - رجل متزلف خنوع                               |

|                |                               |
|----------------|-------------------------------|
| h. affable     | - رجل طلق بشوش                |
| h. affectueux  | - رجل ودود                    |
| h. distingué   | - رجل رفيع الخصال كرم الشرائل |
| h. cérémonieux | - رجل متصنع                   |
| h. maniéré     | - رجل متكلف                   |
| h. réservé     | - رجل متحفّظ                  |
| h. discret     | - رجل كتوم                    |
| h. pondéré     | - رجل مترن أو رصين            |

### formes

### صور وحالات

|                      |  |
|----------------------|--|
| de bonnes façons     | - حسب الأصول العريقة                     |
| bonnes manières      | - العادات الجميلة                        |
| civilités            | - مجاملات                                |
| égards               | - مراعاة                                 |
| hommages ou respects | - احترامات                               |
| bienséances          | - أصول المجاملة أو اللياقة               |
| convenances          | - اللياقات أو المجاملات                  |
| amitiés              | - ملا لقات                               |
| avances              | - مساع للمصالحة                          |
| empressement         | - مبادرة الى الخدمة                      |
| (prévenance)         | - خذومية                                 |
| bons procédés        | - الخدمات (أو المعاملات الحسنة)          |
| bon accueil          | - حسن إستقبال                            |
| réception cordiale   | - استقبال حار أو ترحاب                   |
| compliments          | - تهانيء مجاملة                          |
|                      | - تبريك congratulation (أو تقديم تهانيء) |

|  |                     |
|--|---------------------|
| les condoléances                       | - التعازي           |
| souvenir                               | - تذكّار            |
| remerciements                          | - تشكرات            |
| flatteries                             | - ترلقات (أوتملقات) |
| parole flatteuse                       | - كلام ملق          |
| protestation d'amitié et de dévouement | - تأكيد محبة وولاء  |

|                                 |   |
|---------------------------------|---|
| <b>faits et gestes</b>          | <b>مظاهر السلوك</b>                     |
| salut-salutation                | - سلام - تحية                           |
| inclination                     | - انحناء تحية                           |
| révérence                       | - إكبار أو إعظام                        |
| serrement de main               | - مصافحة                                |
| baisemain                       | - تقبيل اليد                            |
| faire les honneurs d'une maison | - استقبال حسب أصول اللياقة              |
| cérémonial                      | - تكريمات                               |
| étiquette                       | - مراسيم                                |
| lever                           | - قيام (للتحية)                         |
| reconduite d'un visiteur        | - تشييع زائر (مرافقته عند مغادرة منزلك) |
| visite de courtoisie            | - زّيارة مجاملة                         |

|  |                            |
|--|----------------------------|
| <b>formules de salutation</b>                    | <b>صيغ التحية</b>          |
| bonjour  | - صباح الخير : عَيم صَباحا |
| bonsoir  | - مساء الخير : عَيم مساءً  |
| bonne nuit                                       | - ليلة سعيدة (أو مباركة)   |
| s'il vous plaît                                  | - إذا تفضلتم (إذا شئتم)    |
| je vous en prie                                  | - أرجوك : من فضلك          |
| votre dévoué                                     | - المخلص لكم أو الوفي لكم  |
| (tout à vous = tout dévoué) j'ai l'honneur de... | - أتشرف بـ                 |

|   |                                   |
|---|-----------------------------------|
| au revoir   | - الى اللقاء (الى الملتقى)        |
| adieu   | - وداعا                           |
| Dieu vous bénisse   | - بارك الله فيكم                  |
| présentation des hommages                                     | - تقديم الاحترامات                |
| sentiments de considération distinguée                        | - عواطف التقدير الممتاز           |
| sentiments respectueux et dévoués                             | - عواطف الاحترام والولاء          |
| rendre ses devoirs à quelqu'un                                | - أبدي لفلان ما يستحق من احترام   |
| Dieu merci  | - لا قَدَر الله                   |
| grâce à Dieu (par la grâce de Dieu)                           | - بفضل الله                       |
| souhaiter la bienvenue  | - رَحِب وسهل (قال أهلا وسهلا)     |
| demander pardon   | - استمأح عذراً (طلب الصفح والعفو) |
| pardon  | - عفوًا !                         |
| se confondre en excuses                                       | - بالغ في الإعتذار                |
| Veuillez agréer l'expression de mes<br>sincères remerciements | - تفضلوا بقبول أخلص تشكراتي       |

## Nuire (to be hurtful)

|                        |  |
|------------------------|--|
| nuire à la personne    | 20 إذاية                                     |
| nuire, faire mal à ... | - إذاية للشخص                                |
| nocif                  | - آدمى - أساء - أضرَّ ب... (ألحق ضرراً ب...) |
| nocivité = nuisance    | - مؤذ = ضار ومضر = nuisible (وبيل            |
| s'acharner sur         | - إذاية = مضرة                               |
| (acharnement           | - ضري ضد أو انصب على :                       |
| harceler               | (احتداد                                      |
| tourmenter             | - ضايق وأزعج                                 |
| vexer                  | - ألم وعذب                                   |
| (vexation              | - نكد وكذر وكاذ                              |
|                        | (تنكيد وكيد وتكدير                           |

|                      |                                       |
|----------------------|---------------------------------------|
| inquiéter            | - أقلق (شغل البال...)                 |
| vouloir du mal à ... | - أراد الشرَّ بـ..                    |
| poursuivre           | - أهرق وطارِد ولاحق                   |
| persécution          | - اضطهاد                              |
| hostilité            | - عدوان (عداء ومعاداة)                |
| inimitié             | - بغضاء (ennemi عدُو)                 |
| offense              | - إساءة جارحة                         |
| offensif             | - هجومي                               |
| (offenseur           | - (قادح ومسيء                         |
| lèse                 | - جرح وقح                             |
| lèse-majesté         | - قدح في الذات الملكية                |
| attente à la dignité | - مساس بالكرامة                       |
| mauvais desseins     | - نوايا سيئة                          |
| malfaisant           | - شرَّير (مَيَّال للشرِّ)             |
| malfaisance          | - حبِّ الإذاية                        |
| méchanceté           | - خبث (سوء نيّة)                      |
| malheur              | - تعاسة وشقاء وشؤم                    |
| jeter un sort à...   | - آذاه بالسحر                         |
| maléfice             | - أذية (maléfique مؤذٍ)               |
| malencontreux        | - معاكِس (مكدر)                       |
| mauvais œil          | - عين (لامّة) (أصابه بالعين)          |
| offusquer            | - صدم وأساء                           |
| (incommoder          | (أزعج)                                |
| gêner                | - ضايق                                |
| paralyse             | - شلل وتعطيل (arrêt توقيف وتعطيل)     |
| (frapper)            | - ضرب وصفع (على الخدّ) ورفس (بالأرجل) |
|                      | - وطعن (بالسكين)                      |

|                        |                                   |
|------------------------|-----------------------------------|
| coup de couteau        | - طعنة سكين                       |
| coup d'air             | - لفحة هواء                       |
| coup de chaleur        | - لفحة حرّ                        |
| coup de grâce          | - طعنة قاضية                      |
| coup mortel            | - ضربة مميتة                      |
| coup de poing          | - لكمة                            |
| coup funestre          | - ضربة مشؤومة                     |
| coup fatal             | - قاصمة الظهر                     |
| tuer                   | - قتل وأمات وأعدم وقضى على        |
| empoisonner            | - سم                              |
| attaquer               | - هاجم                            |
| attenter à             | - اعتدى = تعدى وتهجم على          |
| attentat à la vie      | - محاولة اغتيال                   |
| tendre des embûches    | - نصب فخًا                        |
| perte                  | - خسارة وفقد                      |
| perte de sang          | - نزيف                            |
| perte de l'âme         | - هلاك النفس                      |
| sacrifice              | - تضحية                           |
| vengeance              | - ثأر (اقتصاص)                    |
| blesseure              | - جرح                             |
| malmener ou maltraiter | - قسا (أساء المعاملة)             |
| mauvais traitement     | - سوء المعاملة                    |
| périlleux              | - حَظَر محفوف بالمخاطر أو المكاره |
| dangereux              | - حَظَر وخطر                      |
| pernicieux             | - خبيث = ضار = مخرب               |
| funestre               | - نحس ومشؤوم                      |
| (accident fatal)       | - محتوم fatal (حادث مميت)         |



|                                    |  |
|------------------------------------|--|
| insalubre                          | - وبيء = ونعيم   |
| (insalubrité)                      | (ونخامة = وباءة)   |
| malsain                            | - غير سليم (ضار بالصحة)  |
| nuire à la réputation              | الأضرار بالسمعة  |
| calomnie                           | - نغمة أو وشاية  |
| médisance                          | - غيبة أو اغتياب   |
| habiller ou créer de toutes pièces | - افتري واختلق   |
| coup de dent                       | - نهشة (وهي التناول بالفم للعض مع التأثير دون جرح مثل نهش الحية) |
| malignité                          | - لؤم ومكر   |
| blessure                           | - جرح (ومن معانيه مجرد الإذابة والاضرار)                         |
| tort                               | - خطأ (من معانيه أيضا الاضرار)                                   |
| diffamation                        | - ثلب وقذح وتشنيع<br>(و يتسع معنى الثلب الى الاغتياب والسب)      |
| malédiction                        | - لعن (ويمتد مجازا الى معنى الحزني والإبعاد)                     |
| noircissement                      | - تسويد (صيرورة الى السواد)                                      |
| salissure                          | - لطفة ولوثة وذنس وقذر ووسخ                                      |
| ternissure                         | - كُمدة وكُدرة (ناجمة عن حزن وغم شديد)                           |
| abîmer                             | - أتلف وأفسد وهدم وأهلك وأفنى<br>(المتالف المهالك)               |
| (ereinter)                         | - أضنى أثقل بالمرض والهزال والضعف والمضاناة المعاناة المتأناة    |
| déshonneur                         | - عار وفضيحة وشين  |
| (se compromettre)                  | - تورط وقع في ورطة وموحدل (مكان لا خلاص منه)                     |
| avilissement                       | - وارتبك واستورط أي هلك  |
| déconsidération (ou décréditement) | - ذل وهوان وحقارة  |
| défaveur                           | - عدم الخطوة أو فقد الاعتبار                                     |

|                          |  |
|--------------------------|--|
| discrédit                | - زوال النفوذ وفقد الثقة   |
| décri                    | - فقد السمعة الطيبة وحسن الأحداث باخطاط القدر  |
| dépréciation             | - حقارة وانخفاض قيمة الشخص   |
| dépriser                 | - صفار (ضد الكبر والعظم) وكذلك الصُّفار والصفران وهو من صَغِير صَغَرًا وصَغَارَة الخ |
| nuire aux intérêts       | الاضرار بالمصالح   |
| trahir ses intérêts      | - أضر بمصالحه  |
| desservir qqn.           | - أضر بشخص   |
| embarras                 | - إعاقة وعرقلة   |
| contrariété              | - معاكسة ومضايقة   |
| contrecarrer             | - ضاد وعارض  |
| contredit                | - مناقضة واعتراض   |
| obstacle                 | - عائق وحائل حاجز وعقبة  |
| empêchement              | - موانع  |
| échec                    | - إخفاق وحبط   |
| déception                | - خيبة (خاب إذا لم يظفر بطلبه وانقطع أمله يقال خاب سعيه أي لم ينجح ولم ينل مرغوبه)   |
| évincement               | - إبعاد وتجنيب وطرد  |
| ruine                    | - هدم وتقويض وتخريب وإبادة   |
| ruineux                  | - هدام ومغرب   |
| désastre                 | - مصيبة وكارثة وبلية وطامة   |
| préjudice ou désavantage | - إجحاف (مضرة)   |
| (préjudiciable           | - مجحف وضار  |
| privation                | - حرمان  |
| ravage ou dévastation    | - دمار (خراب)  |
| malveillance             | (وهو أيضا العيث فسادا أو الإتلاف)<br>- سوء النية (إرادة العدوان)                     |

|                            |  |
|----------------------------|--|
| desobligeance              | - الفظاظة والغلظة والجفاء والخشونة (في الخلق والمنطق)    |
| au détriment de            | - على حساب فلان au dépens de... أو إضرارًا به            |
| dommage                    | - خسارة بمعنى ضرر يستحق التعويض                          |
| dommages-intérêts          | (= dam) ويسمى تعويض الخسارة قانونيا :                    |
| détérioration (dégât)      | - عطب وتعطيل (تلف)<br>(وتعطيل الشيء تركه ضياعا حتى يتلف) |
| inconvenients              | - سيئات ومساو  |
| porte (door)               | باب  |
| portail<br>(porte cochère) | - بَوَابَة   |
| porte ouverte              | - الباب المفتوح (في الإقتصاد)                            |
| porte dérobée              | - باب خفي  |
| porte de service           | - باب فرعي   |
| porte feinte               | - خادعة  |
| veine porte                | - وريد الباب   |
| huis                       | - باب مقفل   |
| porte d'entrée             | - مدخل (باب الدخول)                                      |
| porte de sortie            | - مخرج : (باب الخروج)                                    |
| porte de dégagement        | - باب الإنفلات أو التخلص                                 |
| porte charretière          | - باب العربَة (باب مخصص لمرورها)                         |
| porte de grille            | - باب الشباك الحديدي                                     |
| porte battante             | - باب صفاق   |
| porte à deux battants      | - باب بمصراعين   |
| porte double               | - باب مزدوج  |
| contre-porte               | - باب رديف   |
|                            | (لكتمان الكلام أو تخفيض الصوت)                           |
| porte-croisée              | - باب متقاطع   |

|                       |  |
|-----------------------|--|
| porte-fenêtre         | - باب نافذة (باب و نافذة في آن واحد)                                 |
| porte de ville        | - باب مدينة  |
| porche                | - سقيفة أمام باب   |
| porte d'écluse        | - باب الهويس   |
|                       | (هويس القناة هو باب أو شبهها ترفع في قناة لخفض أو رفع مستوى المراكب) |
| claire-voie           | - حاجز ذو فتحات  |
| clôture               | - حاجز   |
| fermeture             | - غلق  |
| barrière              | - عائق   |
| barrière              | - باب حصن  |
| barrière de la police | - حواجز الشرطة   |
| porte basse           | - باب واطئة  |
| poterne               | - باب السر (في حصن)  |
| guichet               | - شباك   |
| portière              | - بوابة عربية  |
| portillon             | - بُوَيْب  |
| porte surbaissée      | - باب منخفض الوسط  |
| porte bâtarde         | - باب موقتة  |
| (bâtardeau            | (حاجز مؤقت = سكر   |
| porte à coulisse      | - باب هزلاق  |
| porte d'armoire       | - باب خزانة = باب دولاب  |
| détail                | جزئيات الباب   |
| Jambage               | - داعمة عتبة (الباب أو النافذة                                       |
| jouée                 | - ثخانة (أو كشافة) جدار (يدعم بابا او نافذة)                         |
| piéd-droit            | - عضادة (باب)  |
| ouverture, baie       | - كُوَّة   |
| (embrasure            | - فتحة نافذة   |

|                                 |  |
|---------------------------------|--|
| imposte                         | - دعامة قوس (في جدار) = رَجُل عقد  |
| lancette                        | - قوس رمحي (في شكل حربة)   |
| fenêtre-lancette                | - نافذة رمحية (نافذة عالية ضيقة تنتهي بعقد مستدق الطرف)                                |
|                                 | - عتبة seuil و يقال لها الوصيد (و يطلق الوصيد على فناء الدار)                          |
| pas-de-route                    | - ثمن العتبة (خُلُورِجِل)  |
| voussure                        | - حنية العقد : تقوية باب أو نافذة  |
| huisserie                       | - كفاف الباب (أو النافذة) إطارها   |
| poteau d'huisserie (chambranle) | - عمود الكفاف  |
| chassis dormant                 | - إطار ثابت (في باب)   |
|                                 | - (إطار لا يتحرك يُثبت عليه مصراع النافذة)   |
| dormant d'une porte             | - حَلَق باب  |
|                                 | - (أي دائرة إطارية في الباب)   |
| membrure                        | - إطار هيكل  |
| linteau                         | - الساكف :   |
|                                 | - (أعلى الباب الذي يقابل الخشبة التي يوطأ عليها والتي تسمى الأُسْكُفَّة والأُسْكُوفَة) |
|                                 | - وقد سَكَّف الباب جعل له عتبة وتسكف الباب وُطِئ عتبته                                 |
| montant de la porte             | - ركيزة الباب  |
| vantail                         | - مصراع الباب  |
| (battant                        | - (خفاق أو مصراع   |
| panneau                         | - مأطورة (لوح ذو إطار)   |
| moulure                         | - ناتئة زخرفية   |
| plate-bande                     | - نقش منبسط أو مسطح  |
| battement d'une fenêtre         | - وقافة (أو موقفة) شباك  |
|                                 | - (قطعة فلزية تتلقى صدمة مصراع لتوقفه)   |
| feuillure                       | - محز تثبيث  |
|                                 | - (حزّة في لوح أو في ركيزة باب لتثبيت قطعة خشبية أخرى)                                 |

|                                      |   |
|--------------------------------------|---|
| emboiture                            | - مذمّج (مكان حيث تندمج قطعة في أخرى)                   |
| tambour                              | - باب دقّاف   |
|                                      | (سياج متعدد الأبواب في مدخل بناية لمنع الهواء أو البرد) |
| ferrure                              | - زخرف حديدي (في باب أو نافذة)                          |
| gond (charnière, penture, tourillon) | - مفصّلة الباب (محورها)                                 |
| marteau de porte                     | - مقرعة الباب   |
| (heurtoir)                           | أومطرقة الباب   |
|                                      | - (قرع الباب دقه ونقر عليه)                             |
| sonnette                             | - جُرّيس  |
| serrure                              | - قُفل = غلق  |
|                                      | - سقاطة loquet (مزلاج باب)                              |
| (bobinette)                          | (سقاطة يدوية)   |
| loquet en fer                        | - ضبة الباب   |
|                                      | (خشبّة يضرب بها الباب وقد ضُيّب الباب جعل له ضبة)       |
| loqueteau                            | - سقاطة صغيرة   |
| cordon                               | - حبل الباب   |
| (tirer le cordon)                    | يقال جر حبل الباب لفتحه                                 |
| traverse                             | - عارضة   |
| entretoise                           | - واصلّة أو لجاف  |
|                                      | (تصل دعامتين في آلة)                                    |
| poignée (bec-de-cane)                | - مقبض  |
| bouton de porte                      | - أكره الباب  |
| béquille                             | - قبضة قفل  |
| perron                               | - درج الباب   |
| palier                               | مسطحته تكون أمام الباب                                  |
| gardien                              | - حارس باب  |
| porter, concierge                    | - بواب  |



|                   |                                |
|-------------------|--------------------------------|
| (suisse), pipelet | (حارس بناية)                   |
| tourière          | - راهبة بؤابة                  |
|                   | (راهبة مكلفة بالإتصال بالخارج) |
| portier consigne  | - بواب مانع (يمنع الدخول)      |
| casernier         | - أمين ثكنة                    |
|                   | (قيم أو حافظ للعتاد)           |
| géôlier           | - سجان (حارس سجن)              |
| porte-clefs       | - حاملة مفاتيح                 |
| cerbère           | - حارس شرس                     |
| chien de garde    | - كلب حراسة                    |

\* \* \*

|                    |   |
|--------------------|---|
| campagne (country) | بادية                                   |
|                    | - الريف / بادية خصبة (أرض فيها زرع خصب) |
|                    | وقد أراف المكان أخصب                    |
|                    | وراف الرجل وترىف جاء الى الريف          |

|                         |  |
|-------------------------|--|
| aspects de la campagne  | مظاهر البادية :  |
| la nature               | الطبيعة  |
| les lois de la nature   | - نواميس الطبيعة   |
|                         | (و يكون مفهوم الطبيعة الكون بكامله) بحيث ترادف نواميس الكون أحيانا |
| (normes cosmiques)      |  |
| naturel                 | - طبيعي  |
| les sciences naturelles | - العلوم الطبيعية  |
| naturisme               | - نزعة الى اتباع الطبيعة   |
| naturiste               | - نزاع الى اتباع الطبيعة   |
| pays, région            | - بلد = قطر  |
| (région)                | - (منطقة)  |
| vallée                  | - واد  |
|                         | (متفرج بين جبال أو آكام يكون متفذا للسبل)                          |

|   |  |
|---|--|
| - العقيق (vallon)   | أيضا الوادي أو كل مسيل شقه السيل و يطلق على النهر                  |
| - أرض كثيرة الأودية   | terre vallonnée  |
| - تلة coteau  | (واحدة التل)   |
| - منطقة جبلية   | (وهي قطعة أرفع قليلا مما حولها)                                    |
| - بلد غير متساو (تتخلله تلال)                                 | région accidentée  |
| - منحدر جبل   | pays montueux  |
| - سهل plaine  | (أرض ممتدة مستقيمة السطح)  |
| - هضبة plateau  | وسقد استهل المكان اتخذه سهلا و بغير سهلي أي يرعى في السهل          |
| - (جبل منبسط على وجه الأرض وقد تطلق على كل ما ارتفع من الأرض) | (جبل منبسط على وجه الأرض وقد تطلق على كل ما ارتفع من الأرض)        |
| - بلد سهل أو منبسط  | (colline) والتجذ أيضا ما أترف من الأرض وارتفع والمنجد الجبل الصغير |
| - الحقول  | (plat) (rase campagne)   |
| - مشهد طبيعي  | les champs   |
| - (منظر حضري)   | (الحقل الأرض الطيبة يزرع فيها وتطلق على الزرع ما دام أخضر)         |
| - ربي شامل  | champ cultivé والمحقة الحقل قد زرع                                 |
| - (أي منظر شامل الرؤيا لأن الرئي والرؤاء المنظر)              | paysage  |
| - ربي   | (paysage urbain)   |
| - مرأى (= مشهد)   | panorama   |
| - موقع (أو منظر)  | panoramique  |
| - ريفي  | vue  |
| - أهل الريف   | site (situation)   |
| - بساطة أهل الريف   | rural agreste, rustique, champêtre                                 |
|   | (les ruraux)   |
|   | rusticité  |

|  |   |
|--|---|
| campagne cultivée                      | بادية مزروعة :  |
| champ, pièce de terre                  | - حقل   |
| chaume                                 | - حقل الحشفة  |
|  | (أرض تبقى فيها أصول الزرع بعد الحصاد)                                 |
| labours                                | - أراض محروثة   |
| guéret                                 | - أرض قارح (ابتدأ نباتها فاستبان صلاحيتها للزرع)                      |
| essarts (terres défrichées)            | - أماكن معشبة   |
|  | (أرض مستصلحة)   |
| essartage                              | - إغشاب   |
|  | (اقتلاع الأعشاب المضرّة)  |
| châmp essarté                          | - حقل معشب (منظف من الأعشاب الضارة)                                   |
| terre novale                           | - أرض حديثة الإستصلاح   |
| ségalas (terres à seigle)              | - أرض السلت (أو الشيلم)   |
| sillon                                 | - تلم (تلام : شق المحراث)   |
| sillonneur                             | - مخطط :  |
|  | (أداة تسير في التلم وتهدي سائق الجرارة الى الطريق القويم أثناء الحرث) |
| prairie                                | - مَرَج   |
|  | (أرض معشوشبة طبيعية أو تزرع)  |
|  | - مرج صناعي   |
| prairie artificielle                   | - مرج طبيعي أودائم  |
| prairie naturelle ou permanente (=pré) | - مرعى : مرج طبيعي ترعى كلأه الدواب                                   |
| herbage, gavage, pâturage              | - (عُشْبِي : حَشِيشِي   |
| (herbacé                               | - معشبة = محتشة مجموعة نباتات تجمع وتنشف وتحفظ للدرس)                 |
| herbier                                | - (احتشاش : اعتشاب  |
| (herborisation                         | - حقل مسوّر   |
| clos (champ fermé)                     | - سياج : وشيع   |
| haie                                   |   |

(فاصل من جنبات ملتفة يفصل الحقل أو البستان أو المرج عن غيرها)

fossé

- مشيرة : خندق

(حفرة طويلة في الأرض كحاجز بين أرضين)

bois

- مشجرة (حرجة أو غابة صغيرة)

(boisement)

- (غرس الاحراج أو تحريج

fôrêt, futaie

- غابة

bocage

- حُرَيْج (غابة صغيرة)

verger, jardin fruitier

- بستان الفواكه

vignoble

- كرم : أرض مغروسة كرما

cru

- مثبذة : كورة لصنع الخمر

terroir

- مزدرع : مستغل

(أرض ينظر إليها من حيث الإستغلال الزراعي)

accoures

- سهل بين غابتين

bordière

- مزرع ربضي (قرب الربض خارج المدينة) او على طول الطريق.

بادية جرداء

friche

أرض موات أو بُور

jachère

- أرض جامة (متروكة)

(lande

(أرض ضعيفة باثرة)

varenne, pâturage inculte

- مرعى أجرد

- مُورَّبة (أرض تكثر فيها الأرناب)

(lapin de garenne

(أرناب بريّة

(terre

(راجع أرض)

campagne habitée

بادية مسكونة :

(bourg

- بَلْدِيّة

- قريّة

village,

(دسكرة)

paroisse

|   |  |  |
|---|--|--|
| hameau  | كُفْر  | (قرية صغيرة وتطلق على مجرد مزرعة أو حقل) |
| ferme   | مزرعة  |  |
| (bâtiments d'une ferme)                           | (أبنية مزرعة)  |  |
| chaumière   | كوخ قش   |  |
|   | القش ما صغرو دق من يبيس النبات   |  |
| maison de campagne                                | منزل بدوي  |  |
| guinguette  | نزل بدوي   |  |
| auberge de campagne                               | مصطاف أو مصيف  |  |
| villégiature                                      | تَبَدَّى : خرج أو سكن في البادية   |  |
| se retirer à la campagne, aller planter ses choux |  |  |
| biens de campagne                                 | أُملاك البادية :   |  |
| fief  | إقطاعية : مكان مُقطع   |  |
| fonds   | أرض : ملك  |  |
| (biens-fonds)                                     | (عقار)   |  |
| tréfonds (sous-sol)                               | بطن الأرض  |  |
| propriété   | ملك  |  |
| propriété foncière                                | ملكية عقارية   |  |
| propriété collective                              | ملك الجماعة  |  |
|   | (أرض الجماعة)  |  |
| terres de la ferme                                | أرض المزرعة  |  |
| métairie (borde)                                  | أرض مُزارعة  |  |
|   | (وهو الإكار ما يدفع من الأرض الى الأكرّة أي الحراثين المستأجرين لزراعته وتعميره) |  |
| terre   | أرض  |  |
| sol   | تربة   |  |
|   | بقعة terrain (يطلق عليها أرض أيضا)   |  |
| terramare   | أرض سُمادية  |  |

|                                |  |
|--------------------------------|--|
| glèbe                          | - أرض مزروعة                                       |
|                                | - المدر المدن والقرى لأن بنيانها من المدر أي الطين |
| enclos                         | - أرض مُسَوَّرة                                    |
| (clos                          | (مَسَوَّر)   |
| closeau, jardinet, closerie    | - بستان صغير                                       |
| lopin de terre, lot de terre   | - قطعة أرض   |
| terre non lotie                | - أرض غير مجزأة                                    |
|                                | (أي غير معدة للبناء)                               |
| cadastre                       | - تأريف : تسجيل مساحة أرض لتحفيظها                 |
| plantation                     | - مزارع  |
| (plantation                    | مشتلة : مزرعة شتلات أو غراس                        |
| gens de campagne               | أهل البادية :                                      |
| agriculteur                    | - مزارع  |
| cultivateur, laboureur, paysan | - فلاح : حراث (أكار)                               |
| vigneron                       | - كزّام (زارع كرم)                                 |
| fermier                        | - مستأجر مزرعة                                     |
| berger                         | - راع  |
| bergr de moutons               | - غنّام  |
| berger de bœufs                | - بقار   |
| valet                          | - أجير : خادم                                      |
| tâcheron, ouvrier à la tâche   | - عامل بالمقطوعة                                   |

# مقدمة في علم تعليم اللغة العربية

د. نهاد الموسى  
كلية الآداب - الجامعة الأردنية  
(عمّان - 1402 هـ - 1981 م)

(1)

سألني صديق كاتب، أقرأ ما يكتب فأجد له فيه تنبهاً وفطنة، ولا أكاد أجد فيما يكتب لحناً أو مخالفة عن وجوه العربية :

أئن أجد بياناً وجيزاً شافياً عن القواعد الأساسية في العربية التي إن استهزيتها في نفسي على وعي دائم أمنتُ مزالق الخطأ التي يُقارِفها الكاتب عفواً من غير أن يدري ؟

وهو كاتب درس العربية وقرأ بها غير قليل، وتعلّمها على طريق التحصيل الرسمي جاداً في ذلك . وهو يكتب فيصيب وجه العربية على الإجمال من غير أن يتبين تفسير ذلك وحُكمه في قواعد النحو.



ولكنه يظلّ مسكونا بالقلق على أن يعرف قواعد اللغة معرفة كافية، ولا يكفي  
أن يصيب وجه الصواب، بل يؤرّقه أن يصبح عارفا بوجه الوجه في الصواب.

## (2)

وحين وجدت الجامعة الأردنية أن الطلبة الوافدين إليها من متخرجي المرحلة  
الثانوية يتعثرون في استعمال اللغة العربية تعثرا بيّنا، وتظلّ عنهم وجوه أساسية من  
وجوه المعرفة بالعربية... رَسَمْتُ لهم أن يجتازوا امتحان «مستوى». ولكنه كان  
امتحانا تقريبا لا يتعدى بضع مسائل قدر الأساتذة انطبعا أنها تمثل أبين ما يعترض  
الطلبة من وجوه النقص والتعثر. ثم ألزمت الجامعة من يجتاز ذلك الإمتحان أن يدرس  
«مقرّرا» في اللغة العربية. ولكن هذا «المقرّر» ظلّ يدور خلال عقد من السنين على  
نحو واحد لا يكاد يختلف ؛ إذ كان يقوم على نصوص مختارة قديمة وحديثة، إذ تعالج  
معالجات متفاوتة على قدر ما يمكن للأستاذ أن يستخرج منها.

ولعلّ جبهة الطلبة كانوا يجدون أنّ هذا «المقرّر» الجامعي لم يفترق افتراقا  
حاسما عما كانوا يتعاطونه في درس النصوص أو المطالعة من المرحلة الثانوية، وأنّ  
المجاهدة في إطاره كانت كمجاهدة من احتوته الدوامية أن ينطلق نحو أفق النهاية الآمنة  
ولكنه وجد أنّه يتخبط ويراوح حيث هو !

## (3)

ويسألك العربي من سواء المتعلّمين سؤالا حائرا موازيا لما تقدّم : صف لي كتابا في  
العربية يُقيم لي عمود صورتها ؛ وتنجلي فيه ملامحها الرئيسية، ويمكن لي به أن أحقق  
معرفة كافية تشعّني في استعمال اللغة استعمالا صحيحا على الجملة.

ويتردد الجواب كالسؤال حائرا لا يشفي ولا يكفي ؛ فعلى كلّ كتاب يحظر  
بالبال اعتراض حاسم يجعله قاصرا عن سدّ هذه الحاجة.

(4)

وإن مناهج الجامعات العربية في بعض وجوهها لتشف عن هذه المشكلة المعلقة ؛ فدروس النحوفها على التعيين ما تزال تجاهد أن تستكمل في الطلبة تحصيل النحو بمقدار يكفي لتقوم ألسنتهم وأقلامهم وكأن قراءة النحوف في بعض مصادره الأصول أصبحت ستارا خارجيا للإيجاء بالفرق بين المدرسة والجامعة. وظل الطلبة يقصرون تقصيرا فادحا على المستويين : مستوى تحصيل النحو وهو المطلب العملي الأولي، ومستوى فقه النصوص النحوية الأولى وتحليلها والمشاركة في الحوار النظري الذي تفضي إليه. وذلك أنهم، على المستوى الأول، لم يبلغوا درجة المعرفة الكافية التي تمكنهم من استعمال اللغة استعمالا صحيحا، وأخطأوهم في المسائل الابتدائية (بله) مواضيع التفطن اللطيفة مشهورة متداولة. ولم يبلغوا، على المستوى الثاني، شيئا إلا استصعاب تلك النصوص والضيق بتعدد الآراء (بله) أن يُضبطوا طرفا ذا مشاركة إيجابية فاعلة في قراءة النصوص والحوار النحوي).

(5)

ومن الإحتراس الضروري أن نقرر هنا أن هذه الحال من الشعور المستمر بالحاجة إلى استكمال المعرفة اللغوية، ليست صئوتك الحال «الصحيّة» من الشعور بأن المعرفة لا تتناهى، وأن الدارس كلما أمعن فيها يحس بأن أفق الحاجة الى السعي فيها يمتد.

ومن الإحتراس الواجب أيضا، أن نقرر هنا أنّ هذه الحال من الشعور بأن العربية منساحة متفلّنة تتعدّر الإحاطة بها، ليست موازية للملاحظة العتيدة : أن اللغة خلقة، وأن الأمثلة المشخصة لمظاهرها تحقّقها في مواقف الإستعمال لا تتناهى.

(6)

ولا إخال أحدا يماري في أنّ هذه المشكلة ينبغي أن تحلّ بصورة نهائية في المدرسة. وذلك أن الطالب يشلخ من عمره اثنتي عشرة سنة يتعلّم اللغة العربية في المدرسة ؛ وهو زمان - لا ريب - كافٍ لتحقيق معرفة لغوية كافية.

(7)

ولكن...

كأن خطة تعليم اللغة العربية، في وضعها المدرسي الحاضر، ألا تكون هناك خطة. وذلك أن تعليم اللغة العربية، بمناهجه، وكتبه المقررة، وممارسات المعلمين في غرفة الصف، ما يزال متروكا لِمَسَارِ التراكُم العفوي.

(8)

فليس لمناهج اللغة العربية منطلقات متسقة منظّمة ؛ فهي مواد وملاحظات متراكمة لا ينتظمها نسق واضح منسجم ، وهي لا تنكشف انكشافا ذاتيا يشق عن طبيعته متميزة خاصة. إنها أشبه شيء بخليط اثلاقي من مواد تاريخية وجغرافية واجتماعية وعلمية... الخ يصح أن توصف بكل شيء إلا أن تكون مناهج للغة العربية بالمعنى اللغوي الذي يتميز بتميزه الخاص.

حتى النحو الذي يُوهَّم وضُّعه الخاص بالإنضباط لا تستوي له في المناهج المدرسية ماهية منسجمة محدّدة. وهو - لدى الطلبة - أبواب في الفاعل والمفعول به والتمييز والحال... رُكاما مختلطا تائها.

ونظرة عابرة الى منهاج النحو في أحد الصفوف المدرسية يفسر ذلك، فالمناهج الموضوعية لا تعرف لنفسها مبدأ مطردا ثابتا تحكمه. فهي لا تحتكم، مثلا، الى مبدأ وظيفي في تصنيف القواعد وفقا لقيمتها العملية ونسبة شيوعها، وهي لا تنبثق من «نظرية» في التبويب معروفة. وبياننا عما أريد، أسوق هذه القطعة من منهاج القواعد في الصنف الأول الإعدادي المتبع في مدارس الأردن :

1 - تقسيم الكلمة الى اسم وفعل وحرف.

...

4 - الفاعل

5 - المفعول به

6 - نائب الفاعل

7 - الإعراب والبناء

...

10 - تقسيم الاسم الى مذكر ومؤنث

...

22 - تأنيث الفعل مع الفاعل ونائبه وجوبا وجوازا

23 - إفراد الفعل مع الفاعل ونائبه

24 - الجملة إسمية وفعلية.

...

فكيف يتسوغ لدى واضع المنهاج أن يُدْخِلَ بين مباحث النحو ومباحث الصرف هذه المداخل (إفحام تقسيم الاسم الى مذكر ومؤنث وغير ذلك من مباحث الصرف في سياقه مباحث نحوية إعرابية لا وجه واضحا للعلاقة بينها يفسر التتابع في الترتيب) ؟ وكيف يسوغ لديه أن يفصل بين الفاعل ونائبه بذكر المفعول به (ومقتضى الإتساق أن تميّز مباحث المرفوعات عن مباحث المنصوبات) ؛ وكيف يسوغ له أن يفصل بين مبحث الفاعل ونائبه ومبحثين متصلين بذلك اتصالا عضويا هما : تأنيث الفعل مع الفاعل ونائبه جوازا وجوبا، وإفراد الفعل مع الفاعل ونائبه، فإذا كان يقصد بذلك أن يفصل أحكام التركيب عن أحكام الإعراب (وهو ملحوظ غير قائم في لحظة إيراد الأبواب من المنهاج) فلماذا يقدم مبحثا جزئيا في تركيب الجملة الفعلية (تأنيث الفعل... وإفراده...) على مبحث كلي هو أصله وإطاره، وهو تقسيم الجملة إلى إسمية وفعلية ؟... الخ

(9)

وليس لكتب اللغة العربية، التي توضع بطبيعة الحال في إطار تلك المناهج، بشيان متسلسل مُحْكَم متكامل. ولعلّه قد وقر في نفوس معلّمي العربية، على مدى بضعة العقود الماضية في جنوبي بلاد الشام، أن التلاميذ كانوا يبلغون مستوى معينا محسوبا في معرفة القراءة والكتابة بعد الصف الأول الابتدائي مباشرة. ذلك أن بنية

كتاب الصف الأول - بفضل ظاهرة الحضر المحكم المستوعب للصور التي تأتي عليها حروف، الهجاء في تجربة خليل السطاكيني - كانت بنية ذات خطة متدرجة محسوبة متوافية بلحكام. ولكنّ المتعلّمين والمؤلفين كانوا بحاجة الى أن ينتظروا بعد الصف الأول سنتين أو أكثر ليتبينوا معالم مستوى عام مختلف ؛ ذلك أن بنية الكتب ومحتواها كان يعوم ويضيع. ويظلّ المعلم ينتظر تقدّم الطالب في السنّ، وارتقاء مستواه بعوامل النمو الخارجيّة لتسعه في تطوير مستواه اللغوي ولم يكن المعلم ولا المؤلف يعرفان حدًا ولو تقربيًا بين الصف الثاني والصف الثالث، أو بين الصف الثالث والصف الرابع، على مستوى البنية اللغوية لكاتب كلّ صف. ولو أن معلّمًا جعل كتاب الصف السادس في موضع كتاب الصف الخامس لما تأثّر سير خطة التعليم بما يشعر أن قد عرض خللًا أو اضطراب.

بل ينتظر المعلمون وأولياء الأمور، في العادة، أن يمرّ الزمان الى نهاية المرحلة الإعدادية لتتهيأ للطلاب، من خلال موادّ ونصوص متنوّعة قراؤها، ومساائل تدربوا على كتابتها، وقواعد متفرقة درسوها، وعوامل أخرى من التعرّض للغة في الحياة العامة، معرفة ما باللغة العربية.

ذلك أن الطالب حين يبلغ هذه المرحلة يصبح، للنظرة العجلى السطحية، قادرا على أن يقرأ قراءة ما، وأن يكتب كتابة ما، وأن يفهم ما يسمع بالفصحى على نحو ما... الخ

ثم يمضي الأمر في المرحلة الثانوية على مثل هذا النحو لا يفترق عنه افتراقا كيفيًا بينا.

(10)

وليس لممارسات المتعلّمين نهج علمي واضح منظم ؛ فالذين رَسَموا للمتعلّمين أساليب تعليم اللغة العربية (أو الطرق الخاصّة في تدريسها على ما يختار بعض الناس أن يعبروا به)، قد اعتمدوا في المقام الأول الغالب على ما أتيح لهم من مُعطيات مستفادة من أصول التربية وعلم النفس. غير أن عنصرا رئيسا من عناصر القول في هذه

المسألة ظلّ غائباً، ولم يتوقّر أحد، فيمن أعرف، على البيان عنه والكشف عما يكون له من آثار في توجيه المؤلفين، مؤلفي الكتب المدرسية ومعلميها. والعنصر الذي أعنيه، هنا، هو اللغة نفسها، بطبيعتها الخاصة، ونظامها الذاتي، وأشكال تحقّقها في مواقف الإسهام، والمسلّمات في طريقة اكتسابها، ونظريات درسها؛ ذلك أن النظر في طبيعة الموضوع لا يقلّ أهمية عن النظر في طبيعة المتعلّم عند أية محاولة لتشكيل طريقة في تعليمه.

ولم يكن المتعلّم، وهو يعالج تعليم اللغة من خلال تلك المناهج والكتب القائمة على الإختلاط والتراكم، ليصدر، على مستوى الموضوع، صدورا لغويا منظّما محسوبا. بل أصبحت صورة معلّم اللغة العربية صورة معلّم غير متخصص. ولعلّ كثيرا ممّن ينتحلون مهنة التعليم لم يكونوا يجدون صعوبة ولا حرجا في أن يتولّوا تدريس اللغة العربيّة. ذلك أن معلّم اللغة العربية لا يتميّز بأنّه يتناول مادّة منضبطة بأصول لا يجترئ عليها إلا من وعى ذلك كلّ.

من متّا - معلّمي اللغة العربية - يذهب الى صفّه وهو يعرف على وجه التحديد - المطلق أو شبه المطلق - ما الذي يقصد أن يبيّنه في لغة التلاميذ؟ من متّا - معلّمي اللغة العربيّة - يعرف، مثلاً، على وجه التحديد شبه المطلق، كم كلمة جديدة يضيف كتاب الصف السادس الابتدائي الى معجم الطالب؟ من متّا يعرف، مثلاً، في أيّ صفّ وفي أيّ درس من دروس ذلك الصفّ سيدرّب تلاميذه على الأداء الجهرّي المعبّر الأسلوب الإستفهام الإنكاريّ؟ من متّا يعرف، مثلاً، في أيّ صفّ وفي أيّ درس من دروس ذلك الصفّ سيدرّب تلاميذه على ترتيب عناصر موضوع إنشائي معيّن ترتيباً متسلسلاً منطقياً؟

الخ...

(11)

وكأنّ الذين عملوا في وضع مناهج اللغة العربيّة، وتأليف كتبها، ورسم طرق تدريسها، كانوا يصدرون عن تصوّرات وتأليف سبقتهم، ثم يأخذون ببعض المعطيات

التربوية والنفسية ولكتهم يُغفلون «بنية اللغة» وتضيع ملاحظتها، ولا تعود عناصرها متعينة معلومة تسير وفق خطة مقدرة محسوبة، ولا يجري تعليمها على أصل متنسق.

(12)

و يتفاعل هذا الوضع القلق الإنطباعي التراكمي ليفرز ظاهرة فاجعة :

أن الطالب العربي المتخرج في المدرسة بل المتخرج في الجامعة لا يقرأ كما ينبغي أن يقرأ : إنما يُجَمِّعُ بأصوات متعثرة تترجم صورة المكتوب، فلا هو يقرأ قراءة جهرية معتبرة، ولا هو يسرع في القراءة الضامّة، ولا هو يحسن استخلاص معاني ما يقرأ، ولا هو يحسن التغلغل فيما وراء السطور، بل إنه، بصورة عامة، لا يحب القراءة.

والطالب العربي المتخرج في المدرسة بل المتخرج في الجامعة لا يكتب كما ينبغي أن يكتب ؛ فهو كثيرا الخطأ في الإملاء، كثير الخطأ في النحو، لا يلاحظ علامات الترقيم، ولا تجري أفكاره على نحو متسلسل، و يستعمل الألفاظ استعمالا قلّقا.

وهو كذلك لا يستمع كما ينبغي له أن يستمع ؛ ذلك أنه لا يحسن الاستماع ابتداء، فإذا أظهر الاستماع تبين أنه لا يُحَسِّن استخلاص مضمون ما يسمع، وقد يستمع الى محاضرة فلا يتمكن من استصفاء الموضوع الذي تدور عليه في تلخيص آتي بارع دالّ، أو تجده منكبّا على نسخ ما يسمع حسب !

(13)

وأخشى أن يكون وقع في مقدماتي هذه مثل الذي آخذه على تعليم اللغة العربيّة من الإختلاط والتراكم وغياب النسق، واذن تكون مقالتي هذه دليلا ذاتيا على الموضوع الذي تتصدى له. ولا ضير ؛ لأن مُطلق التصريح بهذا الوعي الذاتي خطوة نحو تجاوز هذا الوضع.

ولا عجب ؛ فإنّ هذه الحال لا تقتصر على الجانب التعليمي من العربيّة ؛ إذ إنّها تعيش هذه الحال على المستوى العام، مستوى الوجود اللغوي في العالم العربي الحديث.



و ينام الناس في العالم العربي، منذ بضعة عقود من هذا القرن على حلم وردّي لذيد أغراهم به بغضّ اللغويين والمؤسسات اللغوية.

فقد رَوّج بعضُ اللغويين والعاملين في الجامعات والمؤسسات اللغوية للفكرة القائلة بأن الغلبة المطلقة للفصحى على العامية آتية لا ريب فيها. واستأنس هؤلاء على دعواهم بما يلاحظون من انتشار التعليم وامتدادات الفصحى في الإستعمال اللغوي الجاري.

وقد طال الزمان على هذا الحلم، وإخال أن جيلا من الباحثين الذين نجموا في العقد الأخير قد بدأ يحسّ بهذا الحلم كأنه الكابوس ويحاول أن يستيقظ ويتحرّر من الحذر الذي يلقه به.

وذلك أن هذا الجيل من الباحثين يرى أمر اللغة لا يجوز أن يترك - على بركة الله - وأنّ الحكم في أمور اللغة لا يحتمل التعميمات المنفلتة المفتوحة، وأن الظاهرة اللغوية تنضبط بنواميس و ينتظمها علمٌ بأصول مُحكّمة.

وهكذا فإنّ هذا الأمر، أمر التحول من العامية الى الفصحى، لا يجوز أن يُترك - على التساهيل -، بل ينبغي أن يخسب حسابا دقيقا، وأن يخطط له تخطيطا محكما.

فنحن لا نعلم على التعيين : الى أيّ حدّ، وبأية نسبة يتغلغل المعجم الفصح في اللهجات العامية، ولا نعلم لأحد خطة محكمة موضوعة في هذه السبيل.

ونحن لا نعلم على التعيين : الى أيّ حدّ، وبأية نسبة يتحوّل تركيب خطة محكمة موضوعة في هذه السبيل.

ونحن لا نعلم على التعيين : الى أيّ حدّ، وبأية نسبة انحسرت وجوه استعمال العامية في حياتنا اليومية، وإذا عتتنا العربية، ومسلسلات التلفزة.

ونحن لا نعلم على التعيين : الى أيّ حدّ، وبأيّ نسبة يتقبّل الناس استعمال الفصحى في مواقف الحديث اليوميّ من غير همز أو لُغز... الخ.

إن الخروج من ضباب الإنطباع الى أفق التحقيق، والنفاذ من الحلم الى العلم في هذه المسائل ونظائرها هو إحدى الغايات العليا التي ينبغي أن يَتَّهَد لها القارئون برسالة العربية هذه الأيام.

أما المشروع الذي أتقدّم به لتجاوز هذا الوضع، على المستوى التربوي، فيمثل طموحا مفعما بالأمل في أن تنتقل بتدريس اللغة العربية من فُرْط التراكم الى ضبط العِلْم. وهو يصدر صدورا «لسانيا» خالصا؛ إذ ينطلق من طبيعة الموضوع؛ طبيعة اللغة، في تحديد محتوى المنهاج والكتاب، ورسم طريقة التدريس. ويتمثل المشروع عند هذا الحد الإستطلاعي المقترح في تطبيق هذا المنطلق «اللساني» على مستويات ثلاثة :

(16)

### مستوى موضوعي

لضبط صورة العربية في عمل منهجي يستصفي القواعد الصوتية والصرفية والنحوية والمفردات الدلالية والأنحاء الأسلوبية والإعتبارات السياقية التي إن جرى عليها المتعلّم. أنشأ كلاما فصيحاً لا تُخالِظه أوضاع أصبحت تصنّف في العامة، أو أصبحت مهجورة لا تكاد تجري في الإستعمال.

ويقوم هذا العمل ابتداء على فُرْز عيّنة ممثلة للإستعمال الجاري في العربية قديما وحديثا، وترتيب القواعد المستخرجة بالفرز على وفق درجة تواترها.

وإذن تصبح بنية اللغة العربية على وفق حاجة الإستعمال بيّنة، وتصبح قواعدها، على مستوى التحليل اللساني، محسوبة حسابا محددا.

(17)

وأول الدواعي الى هذا الفرز أن غياب الإنسجام على مستوى طبيعة الموضوع في محتوى المنهاج المدرسي كان نتيجة لوضع العربية نفسها.

وعلى رغم الجهود العريضة في درس العربية وتفسير ظواهرها، وعلى رغم

امتداد تراثها في الزمان والمكان، بل لعلّه بسبب من ذلك أن غدت صورة العربيّة عامّة تقرّيبية تتعدّد مظاهرها (1) وتجليّاتها بصورة محيرة تتراوح بين معلّقة طرفه، وسور القرآن، ومقامات البديع، وافتتاحيات الصحافة، وقصائد الشعر الحديث، وبيانات المؤتمرات السياسية الخ، تلتقي، في بنيتها اللغوية، على قدر مشترك لا نعرفه على التعيين، وتفترق في مسائل كثيرة لم نفرزها على التحقيق.

ولعلّ كثيرا من الباحثين ما يزالون يطرحون على أنفسهم سؤالاً بعيداً قريبا، عسيرا يسيرا، عن الفصحى : ما هي، فلا يجدون بين أيديهم حدودا واضحة تعيّن لهم ماهيّة الفصحى مفهومها المطلق.

ونحن، لا شك، نعرف الفصحى معرفة تلقائية تقرّيبية ؛ فلعلّ كثيرا من صور الإستعمال الجاري في الشعر والقصة والمسرح والصحافة والتأليف المعاصرة تجري على مقتضى نظام العربيّة الفصحى. بل نحن نلاحظ أن أحد أبناء العربيّة، ممّن لُفته الأُم إحدى اللهجات المحكيّة، يستطيع، من خلال تعرّضه لبضع عشرات من نصوص العربيّة الفصحى في القرآن والشعر والعبارة عن المسائل الثقافية والعامّة، أن يتبيّن الفصحى على وجه انطباعيّ، فهو، مثلا، يميّز الفصيح من العاميّ فيما يسمع.

ولكنّ السؤال عن الفصحى : ما هي، يبقى قائما على المستوى النظريّ ولذا فنحن لا نعرف على قريب من التحديد النظريّ أين تنتهي الفصحى وتبدأ العاميّة.

(18)

فإذا ميّزنا مستوى النحو من بناء اللغة العربيّة وجدناه مستويات متعدّدة تفضي به الى وجوه من التشعب.

وذلك أنّ النحو قد أقيم على لهجات متعدّدة كانت تسود في مواطن من

---

(1) يختلف تعدّد المظاهر هنا في تشعبها مع العوالم الزمانية والمكانية عن تعدّد أمثلة الإستعمال الجاري وفق قواعد محدودة في نطاق نظام لغويّ واحد، وهي ظاهرة قائمة في كلّ لغة. إذ تكون القواعد محدودة متناهية، والأمثلة المصوّغة وفقا لها غير محدودة ولا متناهية.

الجزيرة خلال قرن ونصف قبل الإسلام وقرن ونصف بعده. وتبع الاتجاه إلى توحيد القبائل في كيان سياسي واحد اتجاه إلى توحيد لهجاتها في كيان لغوي واحد.

وهكذا انتظم «المثال» اللغوي، الذي أفرغ النحويون الوُشْعَ كله في رسمه، لهجات متعددة. وفسحوا في ذلك «المثال» مجالاً للسّمات الخاصّة التي كانت تنفرد بها كلّ لهجة.

وهذه مسألة مقرّرة في تاريخ العربيّة، مع ذلك فلا بأس من إثبات شاهدين متقادمين :

أولهما ما ذكره الفارابي في كتاب الحروف، ونقله عن السيوطي متوسّعا فيه في كتاب الإقتراح. سرد الفارابي ثبّتا من القبائل هي : قيس وتميم وأسد وطيء ثم هذيل، وعقّب بأن «هؤلاء هم معظم من نُقِلَ عنه لسان العرب». وهؤلاء قبائل كانت متباعدة في الدار، متميزة في اللهجة، وكلّها أُخِذَ عنه، بل أُخِذَ عن غيرها فيما تُفهم عبارة الفارابي.

وثانيهما ما عَقَّ ابن جنّي في «الخصائص» من ذلك الباب الموسوم «اختلاف اللغات وكلّها حجة». يقول ابن جنّي في فواتح ذلك الباب وقد أُلْمَعَ إلى لغة التميميين في تركّ إعمال (ما)، وإلى لغة الحجازيين في إعمالها : «وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبها ؛ لأنها ليست أحقّ بذلك من زميلتها. لكن غاية مالك في ذلك أن تتخيّر إحداها، فنقوها على أختها».

وجَدَ النحويون لكثير من المواضع في البناء الذي أقاموه، لكلّ موضع أكثر من وجه، وجوها وردت عليهم من اللهجات المختلفة، فرتّبوا هذه الوجوه في منازل تتفاوت في درجة الاعتبار، ولكنتها جميعاً مؤهلة للقبول. وقد يقوى أحد الوجوه إلى مستوى الغلبة المطلقة في مقاييس الاستعمال والمألوف في السماع، ولكن يبقى لسائر الوجوه مكان على المستوى التاريخي النظري يتعلّق به من يشاء توسّعا أو مباحكة.

ولعلّ الطريقة التي أورد بها الأشموني حكم الوقف على الاسم المنون أن

تكون من خير الأمثلة بيانا عن هذه القضية. يقول الأشموني : «واعلم أنَّ في الوقف على المنون ثلاث لغات، الأولى - وهي الفصحى - أن يوقف عليه بإبدال تنوينه ألفا إن كان بعد فتحة، ويحذفه إن كان بعد ضمة ويكسره بلا بدل، تقول : رأيت زيدا، وهذا زيد، ومررت بزيدا. والثانية أن يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقا ونسبها المصنف الى ربيعة، والثالثة أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفا بعد الفتحة، وواوًا بعد الضمة، وياء بعد الكسرة، ونسبها المصنف الى «الأزد» وليس هذا المقام بمشع الاستقصاء الوجوه المتأدية إلينا من اختلاف اللهجات.

وهذا العامل الذي أسلفت عامل مكاني في المقام الأول، إذ هويرتد الى أنَّ العربية استوعبت نظما لغوية (لهجات) متغايرة سادت في بيئات مكانية متعددة.

ولكن بناء العربية قام على اعتبار آخر زمني. فالنصوص التي خُرِجَتْ باستقراءها قواعد العربية تستغرق ثلاثة قرون ونيفا، فيما ذكرنا قبلا، وتلك فترة طويلة في حياة لغة تتناقل شفاهها. ويستقيم لنا أن نفترض أنها اتسعت لمراحل من التطور جرت على الظواهر النحوية في العربية. وقد أسلم تحكيم هذا الاعتبار الزمني الى تسجيل وجهين للظاهرة الواحدة، وجه يمثل الطور السابق، وآخر يمثل الطور اللاحق. وهذه الوجوه المترتبة على الأطوار المتعاقبة في حدود ذلك الإطار وجوه عربية لا سبيل الى ردها، وهي عامل رئيس من عوامل التشعب في قواعد العربية.

فقد سجل النحويون، مثلا، على هذا الصعيد، ظاهرة الحذف والإيصال؛ إذ لاحظوا أنَّ الفعل اللازم يتعدى بالحرف وأنَّ الحرف يُحذف أحيانا فينتصب المجرور على نزع الخافض، وهي مرحلة بين اللزوم والتعدي فإنه لم يكن الفعل يلبث أن ينتقل الى التعدي، ولم يكن الاسم المنتصب بنزع الخافض يلبث أن يصبح مفعولا به صريحا.

ومن أمثلة هذه الظاهرة : شَكَرَ وَنَصَحَ. فقد كان الغالب عليهما في طورهما الأول، على ما لاحظوا، أن يكونا لازمين يتعديان بالحرف، فلا نكاد نقول إلا : شكرت له، ونصحت له. وفي القرآن : (أن اشكر لي) و(أن اشكر الله) و(نصحت لكم). ولكن هذين الفعلين شهدا انتقالا الى التعدي في بدايات من إسقاط الحرف معهما، فأصبحنا نجد على قلّة، مثل :

سأشكر عمرا إن تراخت منيتي أيادي لم تمنن وإن جلت

وتعاصر القُوران وتمخض عنها وجهان في استعمال ذينك الفعلين وأصراهما.

ولاحظوا أيضا أن الفعل ينتقل من التعدي الى اللزوم. وأنت إذا أردت أن تقتصر من الفعل على الدلالة على الحدث لم تعباً أن تذكر له مفعولا. فأنت تقول مثلا : أخي يدرس الفلسفة، أو : أخي يتعلم الطب، وتقول في سياق آخر : أخي يدرس ويتعلم (من غير أن تذكر المفعول) لأن قصدك الى تسجيل الأحداث المستفادة من الأفعال حسب.

لقد انتهت مثل هذه الاتجاهات في استعمال الأفعال الى الإزدواج في استعمال بعض الأفعال لازمة ومتعدية. وصرنا نجد من أمثلة ذلك : وقف، وجاء... الخ.

ووجوه الإزدواج التي نجمت من خلال هذا العامل كثيرة مستفيضة لا مسوغ لا ستقصائها هنا.

وينضاف الى العاملين المتقدمين عامل ثالث، وهو عامل منهجي ترتب على اختلاف طرائق النظر التي اصطنعها النحويون. فقد كانت المادة اللغوية التي وردت عليهم أو وردوا عليها واحدة أو تكاد، ولكن استقراءهم إياها في سبيل من رضى الظواهر المطردة فيها، واستخراج الأحكام (القواعد) التي تجري عليها كان يتفاوت، وخاصة في مجال تفسير تلك الظواهر والبحث عن عواملها وعللها.

وردت عليهم، مثلا، جملة (ليس في تراكيب كهذه :

ليسوا سواء

لست مُرسلا

ولا تثق ما ليس لك به علم

فلاحظوا أن (ليس) تدخل على الجملة الإسمية فتنتفي إسناد الخبر الى المبتدأ

وترفع الاسم وتنصب الخبر.

فلما ورد عليهم قول العرب : ليس خلق الله مثله، اختلفوا في تفسيرها، فوقف قوم عند ظاهرة التركيب فرأوا أن (ليس) هنا تستعمل استعمالَ (ما) وتدخل على الفعل فجعلوا (ليس) أداة نفي وحسب. ورأوا أنها لا تعمل، في مثل هذا التركيب، عملاً إعرابياً. وتجاوز آخرون، وعلى رأسهم سيبويه، هذا الظاهر القليل المغاير للظاهرة الغالبة فتأولوه إليها متمسكين بأن (ليس) في هذه الجملة جارية على نسقها المعتاد. وأنها داخلة عن جملة إسمية، وأنها عاملة، وقدروا لذلك أن اسمها ضمير شأن محذوف، وأن الجملة فعلية بعده خبره.

ووردت عليهم (حتى) استعمالاتها، ووجدوا أن (حتى) تدخل على الاسم فتجره في مثل : سلام هي حتى مطلع الفجر. وبدا لهم من وجوه أخرى أن هناك حروفاً مختصة، بعضها يختص بالدخول على الأسماء كحروف الجر، وبعضها يختص بالدخول على الأفعال كحروف الجزم، فوصلوا بين الاختصاص والعمل (عمل حروف الجر الجر في الاسم، وعمل حروف الجزم الجزم في الفعل)، وجعلوا ذلك أضلاً ومقياساً.

فلما ورد عليهم مثل هذه الجملة : انتظرنى حتى تطلع الشمس. ووجدوا (حتى) تدخل في الظواهر على فعل... اختلفوا، فوقف الكوفيون عند ظاهر التركيب وذهبوا إلى أن الفعل منصوب بحتى، وانضافت (حتى) عندهم إلى حروف النصب. أما البصريون فعمدوا إلى تأويل هذه الجملة وفقاً لمبدأ الاختصاص والعمل فرأوا أن الفعل بعد حتى منصوب بأن مضمرة، تكون هي والفعل مؤولة بمصدر (طلوع) ويكون المصدر في محل جر بحتى، وهكذا تطرّد القاعدة في (حتى)، وتبقى (حتى) وفق ما رأوا لها، مختصة.

والسبيل التي أفضى إليها الخلاف بين النحويين، على هذا الصعيد، متشعبة متداولة.

ويصبح متعذراً أن نتبين في جسم النحو ملامحه الأساسية وهيكله الرئيس ؛



لما لحقه من اختلاف اللهجات، والأطوار، وآثارا النظرية على مدى القرون.

وما يزال درسُ العربية وتعلّمها يقوم على عينة عشوائية من قواعدِها تؤدي إلى معرفةٍ تقريبيةٍ منقوصةٍ مختلفٍ على كثيرٍ من عناصرها.

وما يزال نسوي، في تعليم النحو، بين قاعدةٍ قد لا تعرض في الإستعمال مرةً في الكتاب الكامل، وقاعدةٍ ذات دورانٍ في كلّ صفحةٍ بل في كلّ سطر.

إننا على مستوى النحو بحاجة إلى فرز يميّز القواعد التي تصف ظواهر في مادة اللغة حسب، وينفي العلل والتأويلات والخلافات، ثم يقتصر من تلك القواعد على القواعد التي أجمع عليها النحويون، بل يقتصر من القواعد المشتركة بين النحويين على تلك القواعد التي كُتِبَ لها دورا في الإستعمال كبير، وحياة في الإستعمال متصلة. فإذا فَعَلْنَا فسجد أن النحو قد اختزل بين أيدينا إلى العشر وسيجد كلّ من يقرأ هذا النحو أنه يقرأ شيئا له انعكاس وظيفي قريب يقرأ، وفيما يسمع، وفيما يحتاج أن يعبر به.

وقد عمل (1) كاتب هذه السطور في درس باب الإستثناء من النحو العربي في هذي هذا التوجيه وتحقق من هذه النسبة في إمكان اختصار النحو العربي كما وجد أن اختصار النحو بالتقديرات الإنطباعية في مثل «تحرير النحو العربي مع التيسير الذي أقره مجمع اللغة العربية في القاهرة» يفارق اختصاره بمثل هذا المنهج في الفرز وإعادة استقراء النصوص، مفارقة حاسمة.

فإذا ميزنا مستوى المعجم وجدنا معجما خصبا في إطاره التاريخي. ووجدناه يتّيد ألفاظا كثيرة بعضها كانت مشتركة على مدى اللغة كلّها، وبعضها من الغريب الذي لم يكن معروفا في أكثر من لهجة محدودة. ولكن الألفاظ اتسعت ولم تتطور المعاجم لاستيعابها. ولهجرت بعض الألفاظ وولدت ألفاظ جديدة. ونحن الآن لا نعرف معجم العربية على التحديد. لا نعرف ما المفردات الأساسية في العربية التي

---

(1) في بحث عنوانه : النحو العربي بين النظرية والإستعمال : مثل من باب الإستثناء، نشر في مجلة (دراسات - العلوم الإنسانية)، الجامعة الأردنية المجلد السادس، العدد الثاني، كانون الأول 1979.

يحتاج إليها من يريد قراءة التراث الفصيح ونصوص العربيّة في الإستعمال الجاري قديما وحديثا. ولا نعرف ما المفردات التي تدور دورانا رئيسا في القرآن والحديث والشعر الجاهلي والإسلامي والأمويّ والعباسيّ ولغة التأليف في الفكر والحضارة قديما، وما المفردات الأساسية التي استمرت في الحياة بعد ذلك كلّ، وما المفردات التي استحدثت وأصبح لها دوران واسع وأصبحت الحاجة الى معرفتها أساسيّة ذات أولويّة.

وإذا صحّ أن في العربيّة 12 305 412 لفظة وأنّ المثقّف العربي المعاصر لا يكاد معجمه في الكتابة والتأليف والكلام يتجاوز 6000 لفظة... (1) أصبح تحديد هذا المعجم ذا جدوى بيّنة في اختصار الوقت وتكاليف الجهد في التعليم.

(20)

فإذا تمّ لنا فرز عيّنة ممثلة للإستعمال الجاري في العربية على المستويات : الصوتي والصرفي والنحويّ والمعجميّ والأسلوبيّ جميعا، أمكن لنا أن نسوّي للعربيّة صورة رشيقة، محدّدة الملامح، متدرّجة العناصر وفقا لنسبة دورانها في الإستعمال، ووفقا لمقاصدنا العلمية من درس العربية وتدرّيسها. وإذن لوجد أبناء العربيّة، ومن يسعون في تعلّمها كتابا رشيقا قاصدا، يُوضّع في هذي ذلك، يبلّغهم الغاية العمليّة المحوريّة من درس اللغة بلا فضول ولا التفاف.

وإذا استوت المادّة بين أيدينا على هذه الصورة، وامتازت في ملامحها عناصر كلّ مستوى أمكن لنا أن نقيم كلّ مستوى نسقا يوفّق بين منطقته الداخليّ الخاص في «النظر»، ودرجة تواتر قواعده وظواهره في الإستعمال.

وهذا نعرف للموضوع حقيقته بالتحديد، وتميّز فيه عناصره الذاتيّة، ونستطيع أن نعالجه معالجة محدّدة واضحة متدرّجة.

وهكذا نستطيع أن نعرف، مثلا، مسألة إثبات الألف بعد واو الجماعة : متى تغيّض، وأين تغيّض (في سياق تعليم الطالب الكتابة).

(1) حسن ظاظا : كلام العرب ص 119

ونستطيع أن نعرف نفي الفعل في المستقبل : متى يعرض، وأين يعرض (في سياق تعليم الطالب نظام الإعراب ونظام التركيب الجملي).

ونستطيع أن نعرف نفي الفعل في المستقبل : متى يعرض، وأين يعرض (في سياق تعليم الطالب نظام الإعراب ونظام التركيب الجملي).

ونستطيع أن نعرف أسماء نبات البيئة العربية : متى تعرض، وأين تعرض (في سياق تنمية معجم الطالب).

ونستطيع أن نعرف مسألة تبليغ الحد الأقصى من المعنى بالحد الأدنى من اللفظ : متى تعرض (في سياق تدريس الطالب الأنحاء الأسلوبية).

وبمثل هذا يكون مستوى الموضوع في تدريس العربية مستقرًا منضبطًا، وتصبح طريق السير في تدريسها بيئة العالم، متتابعة المراحل تُفضي بنا الى غاياتنا بلا نكوص.

فإذا اعترضنا بعد ذلك ثغرة في معرفة الطالب باللغة على هذا المستوى الموضوعي، أمكن لنا أن نعين موضعها، وأن نحدد ملاسبات المسؤولية عنها، وأن نرسم نهج معالجتها وتلافيها.

(22)

### ومستوى وظيفي

نميز فيه أوجه استعمالنا للغة وتحليلاتها الوظيفية، وهي القراءة الجهرية، والقراءة الصامتة، والإستماع، والتعبير الشفوي، والتعبير الكتابي.

ثم نحلل هذه الوظائف الى عناصرها البسيطة بالتفصيل، أيضا ؛ لكي نضمن لمعالجتها أن تكون محددة متدرجة متكاملة، ولكي نتجاوز تلك التعميمات العامة المتكررة عند القول في الأهداف من هذه المهارات، مثل التعميم : أن يصبح الطالب قادرا على القراءة الجهرية المعبرة، والتعميم : أن يصبح الطالب قادرا على القراءة

الصامته مع السرعة والفهم... الخ. التعميمات التي يُغلنها المعلمون في فواتح مذكراتهم، ولا يملّون إعلانها على هذه الصورة التقديرية الشاملة، ثم تكون ثمرتها في الطلبة قبض الرّيح.

واذن يتعيّن علينا أن نميّز ضمن كلّ واحدة من هذه الوظائف خطوات محدّدة متدرّجة متكاملة تفصيلية تؤدّي الى القيام بها قياما صحيحا في نهاية الأمر.

وتصبح القراءة الصامته، مثلا، بابا وظيفيا وعنوانا متداولاً وتكون لها دروس في الكتاب ينتظمها هذا العنوان. ثم يكون لها تحت هذا العنوان الرئيس عناوين فرعية، مثل :

- وضع عنوان دالّ على موضوع النصّ
  - استخراج الأفكار التفصيلية التي يتألف منها موضوع النصّ
  - تحريّ فكرة محدّدة في نصّ كامل، على وجه الفرز والبحث.
  - تمييز استجابة ذاتية للنصّ (من قبل القارئ).
  - السرعة في القراءة.
  - ... الخ
- و يكون العنوان على مثل النحو مدار الدرس ابتداءً يُختار له من النصوص ما يهيّ لمعالجته وتدريب الطلاب عليه تدريبا خاصا قاصدا في إطار التعرّض الكلّي للغة من خلال النصّ.

و يصبح التعبير الكتابي، كذلك، بابا وظيفيا مقرّرا له منهج مقدر مرسوم، ينتظم فروعا أو فصولا يُعالج كلّ منها في ردى مخصوص. وتغدو مثل هذه العناوين التالية دروسا في كتاب اللغة الذي يتعاطاه الناشئة :

- تمييز الأفكار المترابطة
- تمييز الكلّي من الجزئي
- التسلسل
- وضع الألفاظ مواضعها

## - إحكام الإستشهاد بالمأثور ... الخ.

ويُتخذ لكلّ درس من الموادّ والتدرّيات اللغوية ما يمكن للطلبة أن يتمثلون تمثلاً، وأن يحكموه إحكام.

ففي درس «تمييز الأفكار المترابطة» مثلاً قد يؤتى بموضوع كليّ، ثمّ توضع تحته عشرة عناصر ؛ بعضها ينبثق منه، وبعضها غريب عنه ليس منه بسبب. ويعمل الطلبة في فرز العناصر ذات العلاقة بالموضوع عن العناصر غير ذات العلاقة. وربّما جيء بغير موضوع للتدريب على هذه المسألة... التي هي لبنة في ركن الإنشاء والتعبير.

وهذا مثال حسب ؛ لكنّ القصد النهائي هو ألاّ يُترك أمرُ التعبير ليكون محضلة تلقائية تتشكّل لدى الطلبة بالتراكم العفويّ لشروطها وأدواتها دون تخطيط منهجيّ مقدّر.

(23)

واذن تصبح القراءة الصامتة والقراءة الجهرية والإستماع والتعبير الكتابيّ والتعبير الشفويّ كلّ منها علماً بعناصر محدّدة متدرّجة متكاملة ؛ فيصبح معلوماً، مثلاً، متى يعرض للطالب (في سياق تدريس القراءة الجهرية) التدريب على أداء أسلوب التعجّب أداء متميّزاً دالاً، ومتى يعرض له (في سياق تدريس القراءة الصامتة) التدريب على استخلاص ما بين السطور، ومتى يعرض له (في سياق تدريس التعبير) التدريب على ترتيب عناصر موضوع معيّن ترتيباً متسلسلاً منطقيّاً، ومتى يعرض له (في سياق تدريس الإستماع) التدريب على تمييز الأفكار الرئيسة... الخ.

فإذا اعترضنا بعد ذلك ثغرة في استعمال الطالب للغة في معرض وظيفيّ، أمكن لنا أن نعيّن موضعها من حلقات هذه السلسلة، وأن نتبيّن أصل العلة ونهج المعالجة.

## ومستوى الطريقة في التأليف والتعليم

وهو يستمد من مقولتين لسانيتين :

أولاهما : وحدة الشكل والمضمون.

وذلك أننا إذا نظرنا في العناصر الذاتية التي يتشكل منها النظام اللغوي ويتحقق في واقع الإستعمال مبرزاً، للخاطر الأول، عنصرين رئيسيين هما : الشكل والمضمون (يتبين ذلك بالنظر في أي غرض لغوي : آيات من القرآن، أو قصيدة، أو خطبة أو رسالة... الخ).

وهذا العنصران، وإن لزم تمييزهما وتحليلهما إلى بسائطها لغايات الدرس النظري والضبط المنهجي، لا يمكن لأحدهما أن يقوم بغير الآخر في الواقع الطبيعي لاستعمال اللغة ؛ ذلك أن بينها علاقة عضوية أو علاقة قائمة على التحقق الجدلي. فاللغة ليست رموزاً مكتوبة وحسب، وهي ليست نسقاً صوتياً وحسب، كما أنها ليست معاني أثرية أو مضامين مجردة مطلقة قائمة بذاتها.

إن اعتبار هذه المسألة، مسألة العلاقة العضوية بين الشكل والمضمون، يوجهنا إلى وجوب حضور هذين العنصرين معاً في كل موقف من مواقف تعليم اللغة والتأليف فيها. وإلا بطل أن يكون الموقف لغوياً، وبطل أن يكون إطاراً طبيعياً لتحصيل اللغة واكتسابها.

ولعل أحد أبرز المظاهر السلبية التي تبرزها صورة التحصيل اللغوي لدى الطالب العربي يتمثل في فصل دينك العنصرين.

وكأنه لم يعد مستهجناً، نتيجة ذلك الفصل، أن يتخذ المؤلفون والمعلمون مادة لغوية قائمة على ملاحظة الشكل فقط بإغفال للمضمون، صارخ مرفوض.

ومن أمثلة ذلك، في المؤلفين، أن أحدهم، وهو يريد أن يدرّب التلميذ على ملاحظة حكم العدد من 3 - 10 مع معدودة (وهو حكم يقوم على المخالفة في الجنس، كما هو معلوم)، يضع للتلاميذ هذه الجملة : أكلت... أرغفة، طالبا من التلميذ أن يملأ الفراغ بعدد يلاحظ فيه ذلك الحكم.

ومن المحقق أن المؤلف يتوقع من التلميذ أن يقول : أكلت تسعة أرغفة، مثلا، وأنه ينكر عليه ذلك، بقطع النظر عن الدلالة التي تستلزمها الجملة عندئذ، وفيها من الخروج على البدهة والعقل والعرف ما فيها.

ومن أمثلة ذلك، في المعلمين، معلّمة تريد أن تدرّس تلميذات الصف الأول الابتدائي أحد حروف الهجاء (الياء المهملة)، فتتوسّل الى ذلك بكلمات فيها الحرف المراد، وتستخلص لذلك، فيما تستخلص، ثلاث كلمات هي : رأى ليلى أعمى. وتضع ذلك جملة بين أيدي التلميذات يقرأنها...

إن طريقة الفصل هذه تورث الطلبة تحصيل لغويا شكليا يقف من اللغة عند حدود السطح الخارجي، ويخلف في كثير ممّن يستعملون العربية لفظية جوفاء مهزوزة.

ولعلّ هذا الإتجاه هو الذي يفسّر لنا ما نجد، بعد ذلك، عند طلبة الجامعة، إذ تصبح اللغة عندهم، في كثير من الأمر، رسما منقوشا أو صوتا منطوقا لا تعدو هما، ولا تشقّ عما ينطويان عليه، أو عما ينبغي أن ينطويا عليه وراء ذلك.

يعرض للطالب الجامعي المتخصص في العربية، مثلا، تعريف العرب والمبني، على هذا النحو : المغرب ما اختلفت حركة آخره باختلاف العوامل الداخلة عليه، والمبني ما ليس كذلك. فيستظهر هذا التعريف على ظاهره، غير متجاوز ما وراء هذا الظاهر ولا ملتفت الى ما تحته من معنى مخبوء يُستنتج. وحين يسأل على طريقة في التحصيل النحوي تقليدية : ما المبني ؟ يجيب : المبني ما ليس كذلك.

فإذا استقصينا ما يترتب على هذه الظاهرة من آثار سلبية، وجدنا عيوباً فاجعة في تحصيل العربية لدى أبناء العربية، مرجعها الى هذه الظاهرة.



وهل نكون الى المبالغة إذا قلنا إنّ الغالبية العظمى ممّن يقرأون بالعربية لا يصوّرون في قراءتهم الجهرية ما تتضمنه المادة المقروءة من معانٍ متنوعة متميزة، بل يقرأون كلّ ذلك على وتيرة واحدة رتيبة متشابهة نظّمس فروق المعاني، وتسوّي التقرير والتعجب والإستفهام... في عبارة لفظية واحدة لا حياة فيها.

وهل لهذه الظاهرة، ظاهرة القراءة الجهرية على وتيرة واحدة تغير غير أن أبناء العربية في تحصيل هذا الفنّ من فنون اللغة (القراءة) إنما يقفون عند حدّ تحويل الرسم المكتوب الى لفظ منطوق، مغفلين الشطر الثاني، شطر المضمون، على كلّ حال ؟

وهل نكون الى المبالغة إذا قلنا إنّ جلّ ما يكتب التلاميذ المتخرجون في المدرسة الثانوية يساق على نحو متتابع متراكب، وإنك تقرأ صفحة كاملة ممّا يكتب أحدهم، فلا تكاد تجده يفرق فقرة عن فقرة، ولا تكاد تراه يشير الى نهاية جملة بنقطة، ولا الى علاقة تسبب بين جملة وأخرى بفاصلة منقوطة... الخ، يغفل علامات الترقيم في كتابته إغفالاً.

أليس هذا دليلاً على أنّ الطالب الكاتب على هذا النحو ليس متبّيناً على وجه التحديد الواضح مضمون ما يكتب ؟ ولو كان يعي ما يكتب حقاً لما ساغ عنده أن يغفل أية علامة من تلك العلامات، لما يكون يرى لها من دلالة على مقاصده.

والثانية : وخدّة مستويات اللغة : الأصوات في حالتها المفردة المتميّزة، والأصوات في حال اجتماعها وما يكون من تأثير بعضها في بعض عند التشكيل، والأبنية التي تتخذها هذه الأصوات على هيئات مخصوصة تمثل كلّ منها لغوية صغرى (كلمة)، والدلالات التي يصطّلع عليها لكلّ كلمة (المعجم)، ونظام التركيب الجملّي (النحو)، وأساليب أداء المعنى الواحد على أنحاء متفاوتة.

وهذه هي المستويات التي يتحقّق بها النظام اللغوي في هيئته المنطوقة وتتخذ، عند الكتابة، شكل الرسم، وهو يجري وفقاً لقواعد (الإملاء) المتعارفة في كلّ لغة. ويتعيّن على من يسعى الى معرفة اللغة أن يعرف هذه العناصر جميعاً.

وهذه العناصر، وإن وقع تمييزها لأغراض الدرس النظري والضبط المنهجي في مستويات يتناول كلاً منها علم خاص، فإنها في جسم اللغة الحي لا تنفصل ولا يتوحد أي منها أبداً.

بل إننا على الصعيد النظري نفسه نحتاج في كثير من الأحيان الى اعتبار كل عنصر منها في سياق سائر العناصر. (يتعذر علينا أن نعرف معنى «قال» مفردة متوحدّة ؛ إذ هل تكون من القول أم من القيلولة ؟ ويتعذر علينا أن نعرف طبيعة بنية «سائل» أفعل هي أم إسم، بل : أسْمُ فاعلٍ من «سال» هي أم اسمُ فاعلٍ من «سأل»، إلا أن تردّ في سياق لغويّ كامل... وهكذا).

إن أدنى نظر في طريقة اكتساب الناس لغاتهم يكشف لنا أنهم يتلقون هذه العناصر كلاً واحداً، مجتمعة، وأنّ تعرّضهم الأمثلة النظام اللغوي وما يتبّأ لهم من فرزها واستصفائها يحقق لهم، عند أجل معلوم، معرفة تامة باللغة. فترى الواحد منهم ينكر الكلمة فيها صوت غريب لم يعهده في أصوات لغته، وتراه ينكر استعمال الكلمة في غير موضعها من الدلالة، وينكر أن يخالف أحد عن الطريقة المتعارفة لتركيب الجمل في تلك اللغة... على نحو لا نملك معه إلا أن نقطع بأنّه يعرف اللغة معرفة عمليّة تامة.

فإذا التمسنا أمثلة للتوجيه المستفاد من هذا الملحظ فإنه يكفي أن نشير الى الطريقة السائدة الى تساق بها «المفردات» الجديدة في دروس اللغة العربيّة من الكتب المقرّرة.

إن كتب اللغة العربيّة - إذ تسوق هذه المفردات مفردة معزولة عن سياقها، جاعلةً بإزاء كلّ منها لفظاً مفرداً تظنّه مرادفاً له - تكون تحزّل المبدأ الذي ينطوي عليه الملحظ المتقدّم.

ولو امتحنا قيمة هذه الطريقة فأحصينا المفردات الجديدة التي تميّزها الكتب المقرّرة في كلّ درس، ثمّ سعينا أن نعرف نسبة الألفاظ التي أصبحت جزءاً فعليّاً من معجم التلاميذ من تلك المفردات لوجدنا نسبة ضئيلة جدّاً أو لم نكد نجد شيئاً ؛ ذلك أن

هذه الطريقة في شرح المفردات ربّما تساعد، بشكل عامّ، على تقريب مفهومات المفردات الجديدة من تصوّر التلاميذ، غير أنها لا تبلغ بالتلميذ، على أيّ حال، درجة كافية من تمثّل الدلالة الحيّة لها والتفطن لظلال تلك الدلالة، بله أن تمكّنه من طريقة استعمالها. وأن تجعلها جزءا من معجمه مشعفا حاضرا.

ولعلّ ما يروج لدى بعض الناس أنّ أبناء العربيّة يستعملون الألفاظ استعمالا فضفاضا عائنا مرّده الى هذه الطريقة التي تهوّن أمر معاني الألفاظ، وتهدر ما يكون لكلّ لفظ من خصوصيّة وظلال لا يشركه فيها لفظ آخر، وتعزل اللفظ عن سياقه اللغوي الطبيعي الحيّ.

إن شرح المفردات، وفقا للملحظ المتقدّم، يقضي بأن تصبح كلّ لفظة مفردة محورا لسياقات لغوية كاملة تتكرّر فيها على نحو تبين معه دلالتها الخاصّة، وتتعيّن فيها للتلاميذ طريقة استعمالها.

وليت مؤلّفي الكتب المدرسيّة ومعلّمي العربيّة يلتفتون الى منهج لغويّ متقدّم في هذه السبيل، هو الزرخشريّ. فإنه - في معجمه أساس البلاغة - لا يكاد يشرح اللفظة بمرادفها، بل يأتي بها في سياقات حيّة متعدّدة تجلّي دلالاتها وطريقة استعمالها في آن معا، على نحو منسجم عمّ الملحظ المتقدّم في تحصيل اللغة جملة.

وضرب الأمثلة على هذا المنهج من أساس البلاغة يدخل في باب الإستطراد والتكثّر. ولكن مثالا واحدا يبين ولا يضير.

يقول الزرخشري في شرح (الأمت) : استوت الأرض فما بها أمت، وامتلأ السّقاء فلم يبق به أمت... وهكذا.

(25)

ولعلّه أصبح ضروريّا عند هذه النقطة أن أحترس بالقول إنّ هذه المستويات الثلاثة (مستوى الضبط الموضوعيّ ومستوى الضبط الوظيفيّ ومستوى الطريقة الكليّة) منسجمة في منطلقها «اللساني» متوافية في غايتها العمليّة النهائيّة.

إذ يمكن لنا من خلال التحليل التفصيلي لعناصر المستويين : الموضوعي والوظيفي أن نصبط الظاهرة اللغوية في العربية (وهي مادة التعليم) ضبطاً منهجياً، ضبط العلم. وهو ضبط نستظهره على وجه الوعي عليه لدى المؤلفين والمعلمين، فتصبح بنية المادة، وعناصر نظامها، وجزئيات وظائفها بيّنة في نفوسهم على نحو محدد محكم، ويصبحون متحققين مما يدرسون باباً باباً وفصلاً فصلاً ومسألة مسألة. وإذن فنحن نريد بذلك التحديد التفصيلي المبوّب تبويبا صارما الى الوعي على عناصر «اللغة» حتى لا تضعيع، ولا تتداخل، ولا يضير بعضها بعضاً، أو يترك تعلمها للتراكم العفوي. أما على مستوى التأليف والتعليم فنحن نقدر ابتداءً أن كلّ واحدة من هذه الجزئيات ستعالج في سياق لغوي كامل، أو موقف لغوي وظيفي مقنع، أو نصّ لغوي لطيف مشرق. وستأتي الجزئية أو العنصر المحدّد، عند ذلك، متلاحمة بغيرها في بنية اللغة أو صورة المهارة الوظيفية، لكنّ أصل القصد يكون الى تعليمها، ويحصل الى جانب ذلك من الفائدة العرضية غير المباشرة ما يحصل في العادة من التعرّض للنصّ الكامل.

بل نحن نحسب أن يكون التأليف، في هذي هذا التوجيه، فرزا شاملا لنصوص الاستعمال الجاري في العربية، يميّز فيها، على حالاتها الطبيعية وأوضاعها التي صدرت عليها عند أصحابها، ما ينطق بإبانه جليلة لا نلتبس أو يتوهج مشرقا بجزئية أو عنصر من جزئيات الكلّ اللغوي أو عناصر المستويين الموضوعي والوظيفي. فنحن نشقّ أن لو تمثّل المؤلفون مكوّنات البنية اللغوية بالتحديد المفصّل البيّن ثمّ جاسوا خلال النصوص المتاحة لوجدوها مسعفة على معالجة مكوّنات هذه البنية بصورة طبيعية غير متكلّفة ولا مقتسرة.

وإذن تبوّب النصوص على وفق تبويب المسائل التي ينتظمها عمود صورة اللغة، حساباً موافقا.

ومن نافلة القول أن نلمّح هنا إلى أنه يتعيّن، إذن، أن يكون النصّ موافقا مناسبا لطبيعة المهارة المقصود التدريّب عليها، فالخطبة مرشّحة للقراءة الجهرية، والمعالجة العلمية المستفيضة مرشّحة للقراءة الصامتة، والحوار مرشّح للتدريّب على مظهر من مظاهر التعبيريّة في القراءة الجهرية، والطرائف مرشّحة للتدريّب على تعبيرية

الأداء حيننا وعلى الإستجابة للمسموع حيننا. و يكون التدريس على المبتني للمجهول في نص مكتوب ثقافتي أو رسمي لا في حديث من أحاديث المشافهة بين تلميذين ؛ فإنه لا يكاد يعرض في هذا الموقف وإذن يؤدي الى مفارقة غير منسجمة... وهكذا.

وصفوة ما تقدم أننا نستهدف، في التصدي لأعراض الحال التي يعاني منها تدريس اللغة العربية، تدبيرا شاملا يجعل تدريس اللغة العربية منهاجا علميا منضبط المادة على المستوى الجزئي التفصيلي (إذ يصبح لكل موقف تألفي تعليمي موضوع جزئي محدد كما في النظام الرياضي مثلا)، منضبط الطريقة على المستوى الكلي (إذ يتخذ لتدريس كل جزئية مظهر لغوي كلي مكتمل).

و يصبح تدريس اللغة العربية، في هذا الأفق من الأمل، علما بأصول وفصول، وينتفي عنه ما يلابسه من فرط التراكم والفضول. وإذن لا يستحي من يشتغل به من الإنتساب إليه ؛ إذ يصبح قائما على معرفة خاصة مقدرة لا يمكن لكل أحد أن يهجم عليها أو يدعيها.

(26)

ونحترس في هذا المقام بأن نقرر أن التركيز على طبيعة اللغة لا يعني الإقتصار على طبيعة الموضوع دون طبيعة المتعلم ونظام الإجتماع.

فالحق أننا تمسكنا بهذا المنطلق اللغوي وصدروا عنه بصورة مركزية رئيسة لأننا نريد لواضعي مناهج اللغة العربية، ومؤلفي كتبها، وراسمي طرق تعليمها، قاعدة علمية ورؤية شمولية خاصة تنبثق من اللغة نفسها، يصدر عنها. ثم يستفيدون بسائر الميادين على أنها فروع متممة، وذلك بعد أن رأينا، في المناهج والكتب ومراجع الأساليب المتداولة، أن الإنطلاق من بعض الأصول التربوية والنفسية والإجتماعية غير المنسجمة يُمتع الموضوع، ويُفسد نسقه الخاص، ويجعله مواد متراكمة، ويجعل تعليمه ملاحظات شتى تائهة.

ونحن نعلم أنه يُستدرك، اليوم، على هذا المنهج القائم على النظرة اللغوية

البنسوية المحضة، بحجة أن النظام اللغوي لا يقوم وحده، وأنه لا ينفك عن وظيفته المرتبطة بالمتغيرات الخارجية التي تكتنفه، وأن الصيغة اللغوية الواحدة قد تفيد معاني متغايرة أو متعارضة وفقا لسياقها الزماني أو المكاني.

فإذا نحن أنجزنا هذه الخطوة اللغوية الخالصة نهذا الى خطوة تالية نضبط فيها العلائق بين تجليات الظاهرة اللغوية المحضة ومتغيرات الموقف الاجتماعي ضبط العلم، أيضا.

وأظنه يجملُ بي، عند هذه الخاتمة، أن أعترف، مرة أخرى، أن هذا العرض الذي بسطته هو بالضرورة نتاج مرحلة في درس العربية وتدريسها تدريس التراكم؛ فهو لذلك يعاني من أعراض التقريبية والتكرار ولم يبلغ أن يكون في صورته التي أضعمها بين أيديكم مثالا مشخصا لمضمون الدعوة الي يحملها. فليكن هذا الإعراف عذرا إن لم يكن دليلا على محاولة في تجاوز الذات وتجاوز «الحال».

#### المصادر:

استصفى الباحث هذه «المقدمة» من أعمال وأبحاث ومقالات وملاحظات كان نشرها في دوريات ومجلات وصحف متنوعة. وقد هيأت له ندوة اللسانيات واللفة العربية أن يستخرج من تلك التتاريق صورة جامعة.

وقد اجتزأ الباحث هنا بذكر هذه المصادر الخاصة مقرا بفضل مصادر المصادر، وقد ذكرت في مواضعها من كل بحث أو مقالة أو ملاحظة، فإذا عرضت الإفادة في هذه المقدمة بمصدر غير ذلك ذكره الباحث في حواشيه حسب؛ إذ إنه يدخل في حد التفرد أو الندوة وإذن لا يكون هذا الثبوت منسجا لوسلك فيه. وكذلك أنبئت على ما كان عملا مشتركا بين الباحث وغيره بيانا وتحقيقا.

✽ نهاد الموسى :

1 - اتجاهات مناهج اللغة العربية في المرحلتين الابتدائية والإعدادية، قدم الى مؤتمر المناهج المنعقد بمسقط (تشرين الأول 1978) ونشر في جريدة

عمان، السبت 25 ذي القعدة 1398هـ الموافق 28 أكتوبر (تشرين الأول) 1978، العدد 459.

2 - تعليم اللغة العربية بطريقة الوحدة، معهد التربية (اليونسكو)، بيروت 1970.

3 - تعليم اللغة العربية في ضوء طبيعة اللغة ونظريتها، مجلة أفكار (دائرة الثقافة والفنون)، عمان، العدد الحادي والثلاثون، نيسان 1976.

4 - حُلُم أم عِلْم، جريدة الأخبار، عمان، العدد 881، السنة الثالثة من ذي القعدة 1399هـ - 26 أيلول 1979م

5 - حوار في اللغة مع د. نهاد الموسى، أجراه عبدالله الشحام، جريدة الرأي، عمان، الرأي الأدبي، الجمعة 10/12/1976.

6 - خطوة حائرة بين العامية والفصحى، مجلة أفكار (دائرة الثقافة والفنون)، عمان، العدد الثالث والأربعون، كانون الثاني 1979.

7 - رأي في رسم منهاج النحو، مجلة التربية (قطر)، العدد الرابع عشر، صفر 1396هـ فبراير (شباط) 1976م.

8 - ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية القديمة، مجلة الأبحاث (الجامعة الأمريكية في بيروت) السنة 24، الأجزاء 1-4، كانون الأول 1971.

9 - في التطور النحوي وموقف النحويين منه، مجلة كلية الآداب (الجامعة الأردنية)، المجلد الثالث، العدد الثاني، آب 1972.

10 - فيها قولان أو أضواء على مسألة التعدد في وجوه العربية، مجلة أفكار (دائرة الثقافة والفنون)، العدد الثامن والعشرون، عمان، تموز 1975.

11 - لغة الطالب الجامعي، مشروع بحث قدم الى عمادة البحث العلمي



والدراسات العليا (الجامعة الأردنية) 1973/1972.

12 - اللغة وعدم الإنحياز، جريدة الأخبار (عمّان)، العدد 988، 5 ربيع الأول 1400هـ - 22 كانون الثاني 1980.

13 - لماذا ؟

جريدة الرأي، عمّان، السبت 17 نيسان 1976

14 - اللهجات العربية والوجوه الصرفية، مجلّة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب (الرباط)، المجلد الثاني عشر، 1395هـ - 1975م

• نهاد الموسى وعلي أبو هلاله :

15 - مذكرة في قواعد اللغة العربية، للصف الأول الثانوي، وزارة التربية والتعليم، عمّان، الطبعة التاسعة 1401هـ - 1981م.

16 - مذكرة في قواعد اللغة العربية، للصف الثاني الثانوي وزارة التربية والتعليم، عمّان، الطبعة السابعة 1401هـ - 1981م.

17 - مذكرة في قواعد اللغة العربية، للصف الثالث الثانوي، وزارة التربية والتعليم، عمّان، الطبعة السادسة 1401هـ - 1981م.

• نهاد الموسى

18 - مُسكّن جديد لقلقي قديم، جريدة الرأي (عمّان) 1976.

19 - مشروع شامل جذريّ لحلّ المشكلة اللغوية في العربية، ملحق جريدة الأخبار، عمّان، السبت 26 صفر 1398 - 4 شباط 1978، السنة الثانية، العدد 32.

20 - معالم خفّة في تطوير تعليم اللغة العربية، مجلّة الفصيل (الرياض)،

السنة الثالثة، العدد 29، ذو القعدة 1399هـ - أكتوبر 1979م.

• نهاد الموسى وآخرون

21 - منهاج اللغة العربية للمرحلتين : الإبتدائية والإعدادية، وزارة التربية والتعليم، عمان (روي) 1978 - 1979م

• نهاد الموسى

22 - النحو العربي بين النظرية والإستعمال، مجلّة دراسات، العلوم الإنسانية، المجلد السادس، العدد الثاني، الجامعة الأردنية، كانون الأول 1979.

23 - هوامش على كتابي «اقرأ» و«لغتي» للصف الأول الإعدادي، جريدة عمان، الثلاثاء 21 ذي القعدة 1398هـ 24 أكتوبر (تشرين الأول) 1978م، العدد 458.



# من المنطلقات اللسانية واللسانية النفسية في طرق تدريس اللغة العربية لأبنائها على مستوى الثانوي

د. رضا السويسي  
أستاذ التعليم العالي  
ورئيس قسم اللسانيات بالمركز

- 1 - المدخل
- 2 - وضع اللغة العربية الحالي في الأقطار العربية
- 3 - المنطلقات اللسانية واللسانية النفسية في تدريسها لأبنائها
- 4 - الخاتمة

## 1. المدخل

1.1 لا يعدو أن يكون عملنا البسيط هذا محاولة في وصف ملامح الوضع اللغوي حاليا في عالمنا العربي من جهة وفي تقديم بعض الآراء العملية ذات الطابع اللساني واللساني النفسي من جهة ثانية، مساهمة في وضع أسس علمية لطرق تدريس لغتنا لأبنائنا على مستوى التعليم الثانوي.

2.1. فيندرج بحثنا حينئذ في إطار ما عرفت به البحوث اللسانية التطبيقية المتعارفة لدى الجميع والخاصة بطرق تدريس اللغات، علما أن هناك فروعاً عدة أخرى تنتمي هي أيضا إلى مجالات اللسانيات التطبيقية. فإن تمّ لبعضنا تقديم بحوث أو مؤلفات في الأسلوبية والنقد الأدبي الحديث عامة ذات الطابع اللساني أو تأليف كتب في طرق تدريس اللغات وطرق تدريس اللغة العربية لغير الناطقين بها انطلاقاً من المعطيات اللسانية واللسانية النفسية فإن المجال ما يزال فسيحا للبحث في المنطلقات اللسانية لعلم الترجمة وطرق تدريس اللغة العربية لأبنائها على مختلف المستويات مثلاً.

3.1. ومن البديهي أنه بحكم وضع الباحث العلمي والعملية تتجه اهتماماته الى أقرب الميادين إليه سعيا الى تحديد أرضية صلبة يمكنه الإنطلاق منها للوقوف على معالم بحثه في رسمها ومحاوّل الإلمام بمكوناتها ومعطياتها فيثبتها، فيكون بحثه ميدانيا ثم تنظيريا، تزداد به جدواه و يبتعد عن البحوث التجريدية المجردة التي لا تتجاوز حدود المكتبة والمخبر. ويندرج في هذا الإتجاه المنهجي بعض المحاولات على مستوى ما قبل المدرسة فالتعليم الابتدائي أو الأساسي لكننا لم نعرّفها كتب من بحوث ومؤلفات على من اهتم بالمنطلقات اللسانية واللسانية النفسية فيما يخصّ تعليم اللغة العربية لأبنائها على مستوى التعليم الثانوي وها تبدو مشروعية بحثنا واضحة.

## 2. من ملامح الوضع اللغوي في الأفطار العربية حاليا

1.2. كلّما اتجهت عناية الباحثين والمدرّسين الى اللغة العربية إلا وتمحورت اهتماماتهم حول اللغة المكتوبة. ممّا لا شك فيه أن النصّ المكتوب له الى جانب القداسة التي اكتسبها بتعاقب الأجيال سهولة الإلمام به والوقوف على جزئياته عند الفحص والتحليل، في الحين الذي تعسّ فيه نفس العمليات بالنسبة الى النصّ الشفوي ممّا حمل بعضهم، غير الألسنيين طبعاً، على احتقار القول واعتباره تشويهاً للمكتوب فسموه لغة دارجة أو لهجة عامية نسبة الى العامة ومقابلة باللغة الفصحى البليغة، لغة الخاصة.

2.2. والواقع أنّه يوجد في المنطوق من النصوص ما هو أفصح وأبلغ ممّا يكتبه بعض البلغاء أحياناً. وليست غایتنا هنا تجريد المكتوب قداسته ولا إحلال القول محلّه بل قصدنا تنزيل كليهما منزله وإعطاء لغة التواصل العادي والتعامل اليومي نصيبها من الدراسة والتدريس في تعليم الناشئة لفهم الأصلية والأصيلة. حتى تسهل بذلك عملية الممارسة الحقيقية دون كلفة وعناء فليتكلم الأكاديميون لغة الأكاديميين متميزة الأسلوب غريبة اللفظ والمصطلح وليستعمل المتعلّم الناشئ لغة سلسة مرنة فصيحة فصاحة المبلغ المعبر لا فصاحة البلغاء، خالية من الدخيل والغريب والإعراب أيضاً، إذ لكلّ سجلّه.

3.2. كلنا يعلن أن اللغة مؤسسة اجتماعية موضوعة، وينسى أو يتناسى أن واضعها على ممر الأزمان وتعاقب الأجيال إنما أرادوا بها تواصلًا وتعاملًا، وبالتالي فهي وسيلة تبليغ وناقلة مفاهيم ومعرفة قبل أن تكون مفاهيم ومعرفة، والعيب في تدريسها هو التركيز على كونها مادة دراسة تحليلية تفكيكية مفصلة معمقة منذ يوم أطفالنا المدارس، فنلقنهم القواعد الجافة ونقيدهم بحفظها وتطبيقها في حدود ونسب الممارسة الحقيقية للغة ودورها في التحصيل واتقان التعبير.

4.2. فينشأ عن هذا المنظور، منظور الكهل المعلم المتفقه في اللغة المحلل لها، لا منظور المتعلم الناشئ الذي هو في أشد حاجة الى وسيلة تعبير أكثر منه الى تبخر في اللغة وتفقه فيها، قلنا ينشأ عنه انشطار لغوي، حيث يجد المتعلم نفسه ممزقة بين لغة محيطه العادية التي يستعملها صباحا مساء بالمنزل والشارع والمدرسة يفهمها ويفقهها ويرى في الإفصاح بواسطتها عما يكتنه ويريد أو يخالج ذاته ويراد أحلامه، وبين لغة لا يعلم منها إلا قواعدها، فهو ممزق بين لغة اعتادها واعتاد ممارستها بصفة عفوية تلقائية ولغة لا يطالب بممارستها إلا بضع سويعات في بعض أيام الأسبوع.

5.2. ورفعنا لكل لبس تجدر الإشارة الى أن التمييز الجذري بين لغة التخاطب ولغة الكتابة، هو تمييز منهجي بحث، فإذا تميزتا في حالة الإنجاز فإنها في كنهها تخضعان لنفس القواعد والبناء تقريرا مع مراعاة قواعد الكلام من حذف واختصار وقلب وتقديم وتأخير وإدغام وإعلال وتفخيم واقتصاد في المجهود الأدنى، على أنه ثبت لدى الباحثين في طرق تدريس اللغات أن المنطلق هو لغة التخاطب وأن الغاية هي لغة الكتابة، وعكس ذلك يعتبر جهلا بطبيعة الحدث اللغوي.

6.2. قد يكون من أسباب اعتماد لغة المكتوب في البحث والدراسة والتدريس خاصة ما أشرنا اليه من سهولة الإلمام بأطرافها وتيسر «المرجع» في مفهومه اللساني. فتشؤلد عن ذلك اختيارات تعليمية تتنافى تماما وطبيعة الحدث اللغوي من جهة واهتمامات المتعلم ومستوى إدراكه ومدى قدرته على التجريد والتنظير في المستوى

الذي يعنيننا هنا. وإن أحدث الطرق التربوية اعتبرت أن سنّ المتعلّم واهتماماته هي المنطلق الأساسي في كلّ عملية تعليمية قبل أي اعتبار لاهتمامات المعلّم وقدراته التربوية واللغوية معا.

7.2. فإن كان المنظور هو منظور الكهل وإن كانت الإهتمامات هي اهتماماته والاختيارات اختيارات المعلم والغايات غايات البرامج ووضعها فإن العملية التعليمية في وضعها الحديث تراعي كعس ذلك تقرّيا، انطلاقا ممّا قدّمنا، لا انحلال فيها ولا تفسّخ، وإنما هي تخشى وأشدّ ما تخشاه ذلك الانفصام النفساني الحاصل لدى المتعلّم العربيّ للغة. يتجلّى بوضوح في إقباله على مختلف المواد الدراسية بما فيها اللغات الأجنبية باهتمام وتفوق ما عدا اللغة العربية، اشمئزازا منها وتنكرا لها ولمدرسيها، يتزايد هذا النفور بتزايد الضغوط المسلطة التي من شأنها أن تنفر ولا تشوق، تعقّد ولا تبسط تكبت ولا تحرّر، ومع هذا نريدهم أحرارا غدا !

8.2. وعندما تبرز ظاهرة ثانية طالما أشرنا إليها وطالبنا بحلّ معضلتها وهي تتمثّل في حصر اللغة العربية في مجال يضيق بها فيتضاءل نفعها بانعدام استعمالها في غير بضعة سويّعات في بعض أيام الأسبوع كما أشرنا سلفا، والحال أن جميع الأمم المتقدّمة اعتمدت لغتها القومية في تدريس لغتها وكافة المواد الأخرى ما عدا اللغات الأجنبية بالنسبة إليها. فهي حينئذ لغة تدريس ولغة دراسة فيتسنى بها للتلميذ المتعلّم ممارسة اللغة طيلة يومه بالمدرسة، ويتولّد عن هذا الوضع التربوي الى جانب الإثراء في المكتسب اللغوي تكثيف فكري من شأنه أن يؤمّل ويقضي على كلّ أنواع الإغتراب والإنبتات. وبالتالي تنمو طاقته التعبيرية بلفته الأصلية دون عناء وجهد. فالتعريب في بعض الدول العربية قد أصبح ضرورة علمية وحتمية مصيرية.

9.2. ومن هنا تبرز أهمية الممارسة اليومية للغة الأصلية وقد صدق من قال : «إن اللغة سلوك قبل أن تكون ظاهرة تدرس وتدرّس، وقواعد تستنبط وتحفظ» فما هي مقومات هذه الممارسة علميا وما هي مناهجها عمليا ياترى ؟



فتشكّل هذه الوضعيات جميعها فرصا للممارسة اللغوية تكون نتيجتها بالطبع دربة كلامية فكتابية. وبالتالي فإن دراسة اللغة كظاهرة مستقلة عن السلوك الكلامي والسلوك عامة تبدو وكأنها عملية فصل تعسفية اعتبارية لا مبرر لها في واقع الحدث اللغوي.

5.3. قد يتبادر الى ذهن البعض أن يتساءل عن كيفية التوفيق بين طبيعة الزاد اللغوي لدى المتعلّم للحصول عليه خارج فصل اللغة وحتى خارج المعهد نفسه وبين ما نسعى الى ترويضه عليه. إن طبيعة لغة المحيط لا تختلف كما قلنا اختلافا جوهريا عن طبيعة لغة الفصل، فلا يحتاج الإنطلاق منها الى مبررات حتى لا نكون مصدر ذاك الانفصام المرير الذي أشرنا إليه سلفا. فالمحافظة على هذا الزاد اللغوي المقترن بالسلوك الكلامي العادي هو من مقومات الممارسة اللغوية المنشودة - ودور المعلم في تحقيقها هو دور المنشط الذي يسعى جاهدا الى خلق وضعيات تواصلية تلقائية داخل الفصل، تمارس اللغة خلالها ممارسة عفوية طبيعية لا كلفة فيها ولا تعنت، لا ضغط ولا تعنيف. فتتم عملية الإكتساب أو التحصيل اللغوي وتتمحور حول تلك التمارين الشفوية منها والكتابية وتلك التدريبات التواصلية المستمرة والمحاولات الفردية الجماعية قصد تنمية الزاد اللغوي وصقله وإثراء الرصيد اللساني والمخزون النحوي العفوي والصوتعي التلقائي. ومن شأن هذا السلوك التربوي أن يركّز الإهتمام على التحصيل الفردي في عمليات تواصلية تعاملية فتنشأ لدى المتعلّم الرغبة في الإكتساب وإزاء هذه الرغبة يتمثل في التعبير والإفصاح، إذ يتعدّر عليه فهم الحدث اللغوي خارج السياق والمقام الذي يُنجز فيه ذاك الحدث.

6.3. فيتغير بالطبع شكل الرسالة الكلامية إذ هي قد أصبحت في علاقة جدلية بهذه الطرق التعليمية، فلم تعد مجموعة قوالب جامدة تستعمل وقواعد صرامة تحفظ بل أصبحت وسيلة حية دوما، متطورة أبدا، تمكّن الباحث من تقنيات تعبيرية متنوعة يتصرف فيها ويخترع، يتمكّن بواسطتها الحصول على أطر لغوية يطوّعها كما شاء وأطره الفكرية، وصحت بذلك قول الجاحظ عندما قال : « كلما اشتدت الضرورة الى اللسان اختصرت النفس مسافات الزمان في التهيء لقبوله من أعون الأسباب على

### 3. من مقومات الممارسة اللغوية ومناهجها

1.3. يكفيننا أن نقرأ لابن خلدون قوله الشهيرة «والسمع أبو الملكات اللسانية» لنتصور مدى أهمية السمع في تحصيل الزاد اللغوي على مستوى الوحدات المعجمية والهيكل والبُنى ومنها الدربة الكلامية فالقدرة على التعبير والإفصاح والتواصل والإبلاغ. ولقد حاول الباحثون الوقوف على مختلف العلاقات بين الهيكل الفكرية والهيكل اللسانية.

2.3. كانت تحديدات اللغة سلفا تتضمن دوما مفهوم الوعاء الحاوي والإطار الذي تنصهر فيه الإفرازات الفكرية، فكانت عملية إجلاء مضمون الفكر البشري تنطلق من هذا الوعاء وتتخذ هذا الإطار أرضية لها، فتجلي عندها أبعاد هذه النظرة التي تعتبر اللغة في شكلها المجرد هي الأصل والفكر هو الفرع واستعمال الإنسان لها عملية شكلية لا علاقة فيها بين الدال والمدلول.

3.3. فبالرغم عما في هذه النظرة من وجاهة وصواب فإنها لا تعدو أن تكون نظرة قد انطلقت من الوحدات المعجمية متجاهلة الهيكل اللسانية الأساسية التي هي الأخرى في أمتن العلاقات بالهيكل الفكرية، وقد أكد هذا المنظور «هنري دي لاكروا» ( H. Delacroix ) بقوله : «وما اللغة والفكر سوى مظهرين لحياة معنوية واحدة، وما اللغة سوى الفكر في حالة تكونه»، فبقدر ما نروض المتعلم على اكتساب القدرة الكلامية للإفصاح عن أفكاره ومشاعره بقدر ما نروضه على المسك بزمامها والتحكم في ترتيبها وتنظيمها تنظيما متسلسلا واضحا يدركه المتقبل بدهشة.

4.3. ويتمثل هذا الترويض على التعبير الفصيح في ما يقوم به من ممارسة يومية للغة سواء في فصل اللغة أو غيره من الفصول الأخرى. وفيما يتعلق بفصل اللغة خاصة فإن التمارين الشفوية المكثفة تكون منطلقا لا غاية مهما تنوعت واختلفت أهدافه على صعيد التنمية المعجمية أو البنيوية إذ أن مختلف الدروس الأخرى في فصل اللغة تكون مجالا لمتنوعة لتحقيق وضعيات تسهل فيها عملية التواصل الحقيقي، سواء بين المتعلم والمعلم أو بين المتعلمين أنفسهم، ومنها يفسح المجال للإفصاح والتعبير التلقائي .

تعلّم اللغة فرط الحاجة الى ذلك، وعلى قدر الضرورة إليها في المعاملة يكون البلوغ فيها والتقصير عنها».

### الخاتمة

ونختاما فإن هذه الممارسة وهذه الدربة وهذه التنمية التي تتجاوز جميعها حدود فصل اللغة العربية كما قلنا بل حدود المدرسة تتحدّد أيضا بحاجة المتعلّم وإدراكه وقدرته على التجريد فالتنظير، كلّها رهينة العلاقات التواصلية المقترنة بالوضعيات التربوية والاجتماعية، وبالتالي فارتباط الممارسة بالحاجة الفردية هو ارتباط واع مقصود كما أن الممارسة نفسها هي عن رغبة وإدراك، فإدراك المتعلّم للحدث الواقعي يفترض البحث عن الواقع اللغوي المطابق له، واستخدامه للغة هو استخدام وظيفي يخضع الى التطلّع النفعي، فتصبح اللغة ممارسة لمختلف المواقف المتصلة بحياة المتعلّم.



## رأي في بنية الكلمة العربية

د. عبدالقادر المهيري  
كلية الآداب - تونس

قد يبدو من الخريب الحديث عن «الكلمة» واستعمال هذا المصطلح في بحث. يقدم الى ندوة تعقد في اللسانيات ولناهج اللسانيات بعد أن قيل في هذا المفهوم ما قيل واعتبر تصورا غير ملائم يقتضيه منهج اللسانيات من ضبط ودقة لا يفي بجميع الوحدات الدنيا المفيدة التي تتكون منها الجملة وبصفة أعم سلسلة الكلام.

واستعملنا لهذا المصطلح ولما يحمله من مفهوم ليس تحديا ولا هونا جم عن اعتقاد منا بأنه مفهوم ناجع في كل الحالات يجب التمسك به أداة مثلى في تحليل الكلام. فما لا شك فيه. أن الإلزام في تحليل الجمل لا يسمح باستيفاء كل مقوماتها المفيدة ولا يمكن من استجلاء جانب هام من الوحدات المفيدة فيها. لكن قصور مفهوم «الكلمة» عن مدنا بأداة ناجعة لتحليل الكلام تحليلا يفي بكل مقوماته المفيدة لا يبرر في نظرنا الدعوة الى التخلي عنه تماما وتحريم استعماله له في كل الحالات وحتى في الحالات التي يقدم فيها طريقة عملية للنظر في بنية بعض الوحدات اللغوية وتناولها بالبحث والتحليل على انفراد لا في نطاق الجملة والكلام.

وعلى كل فنحن نفترض لمقتضيات بحثنا أن في اللغة كثيرا من الوحدات التي يمكن أن نطلق عليها مصطلح كلمة ولو بصفة مؤقتة الى أن يظهر البحث بأنها أكثر من وحدة. ونقترح تعريفا مؤقتا ذا صبغة عملية نعتّمده في بحثنا ومفاده أننا نسمي كلمة كل وحدة يمكن وزنها بواسطة أحد الموازين الصرفية التي ضبطها النحاة العرب،

انطلاقاً من الفاء والعين واللام. فكل وحدة ذات معنى يتسنى قياسها بشكل من أشكال هذا الميزان يمكن اعتبارها كلمة وتحليلها على هذا الأساس.

والذي نريده من بحثنا الوجيز هذا هو إبداء رأي في خصائص الكلمة العربية والنظر في إمكانية وجود طريقة لتحليلها أو تحليل صنف منها تحليلًا يوازي بين العناصر البنيوية والمقومات المعنوية فيها.

وأول ما نلاحظ في هذا الصدد هو التزام العربية بعدد محدود من الصيغ في قسمي الأسماء - والأفعال هي بمثابة أنماط لا مفر منها ولا تقبل اللغة إلا نادراً التغافل عنها، يمكن حصرها في غير صعوبة تذكر وقد وفق النحاة منذ أقدم العصور إلى ضبط قوائم لها هي عبارة عن وصف شامل وموجز لأغلب مفردات العربية الموجودة بالفعل وعن نماذج نظرية تحتذى فيما يمكن أن يوجد. وهكذا بفضل الميزات الصرفية أمكن نوع من الإستيعاب الشكلي لكل كلمات العربية أو أغلبيتها الساحقة وضبط مجموعة محدودة من المقاييس لشكلنة الرصيد اللغوي العربي، لا يخرج عن حظيرتها إلا ما نسميه بالكلمات الأدوات أي الحروف والضمائر وأشباه الضمائر وعددها كما هو معلوم محدود جداً، أو عدد محدود أيضاً من الكلمات الدخيلة احتفظت عامة بلامحها الأجنبية واستعصى انسجامها مع النظام الصرفي العربي فتحملت اللغة بدون أن تتبناها أي بدون أن تتخذ من شكلها أمثلة تحتذى تقيس عليها وتوجد كلمات أخرى على غمتها. وبعبارة أخرى فقد ظلت هذه الكلمات دخيلة تستفيد اللغة بذاتها ولكنها لم تتجذر فيها.

وليس من داع لاستغراب هذه الظاهرة فمن المعلوم أن نظام اللغات الصرفية لا يفسح بسهولة المجال لدخول عناصر أجنبية من شأنها أن تشوشه وتدخل الخلل عليه، وهذا ما يفسر التغيرات التي تفرضها اللغات على الكلمات الدخيلة وهذه التغيرات هي غالباً عميقة جداً في العربية بما أنها لا تكتفي بالتكييف الصوتي (من حيث المخرج والصفات) بل تنفذ إن صح التعبير إلى أعماق الكلمة نعني صيغتها.

وزيادة على هذه النزعة العامة في اللغات فصعوبة اندماج الدخيل في العربية راجعة أيضا الى طبيعة هذه اللغة فهي لغة أصول حرفية يضطلع فيها الأصل بدور أساسي في ضبط ملامح الكلمة وتحقيق توازنها، ذلك أن سائر مكونات الكلمة لا تلحق بالأصل عن طريق مجرد الضم في الصدر أو العجز بل تندمج في الأصل فتتخلل عناصره أو تكييفها تكييفاً يحقق الإلتحام بين الأصل والزائد، وهذا يحصل تفاعل بين الأصلي والزائد.

معنى هذا أن كل تصرف في الأصل لبناء كلمات جديدة تترتب عنه عملية معقدة هي بمثابة بناء جديد. ولئن حافظ الأصل الحرفي على كيانه فإن جهازه الحركي يلحقه التغيير غالباً لتحقيق توازن جديد بين مختلف عناصر الكلمة وينتج عن هذه الخاصية إن عدد الكلمات التي يمكن صوغها انطلاقاً من الأصل الواحد محدود نظراً من ناحية الى الضغوط المسلطة عليها من جراء الحركية للكلمة العربية (عدم الإبتداء بالساكين - اجتناب تتابع حركات كثيرة - اجتناب تتابع ساكنين...) أو من ناحية أخرى الى العدد المحدود للأصوات التي يمكن استعمالها في الزيادة.

وهذا ما يفسر في نظرنا المجال المحدود الذي تدور فيه الكلمة العربية و يسر ضبط الصيغ الممكنة أن نستغل كل واحدة منها الى أقصى حد وأن يصاغ على نمطها ما تحتاج إليه اللغة للتعبير عن المفاهيم الجديدة. وهذا يفسر بدوره ما يلاحظ في الصرف العربي من انتظام في الصيغ كما يفسر سعة الصرف في العربية فظاهرة الإطراد في اللغة تسمح باستنتاج الخصائص المشتركة وتؤدي الى وضع قواعد عامة هي موضوع الصرف.

لا شك أن جانباً هاماً من كلمات العربية لا يمكن تقنينه رغم عدم خروجه عن الأوزان التي يستعرضها النحوي. ذلك شأن العديد من الأسماء التي لا يمكن معرفتها إلا بالسماع على حد تعبير النحاة. لكن يبقى جانب هام من الكلمات أسماء وأفعالا تُحتذى في بنائها أوزان معينة وهذا هو الصنف الذي سنخصص له بقية حديثنا. هذا الجانب يشمل ما يسمى عادة بالأسماء المشتقة كما يشغل كل الأفعال المزيدة فـما الطريق في بنية هذا الصنف وكيف يمكن تأويل هذه البنية بالنظر الى ما تفيده من معنى ؟



أو ما نلاحظه هو ما تتميز به هذه الكلمات من اطراد في بنائها يصاغ كل صنف عنها حسب نمط واحد هو وليد تصرف في الحركات او في الحروف غير الأصول وغالبا في الإثنين معا ولذا أمكن تقنينها وأفراد أبواب لها في الصرف. وهذه التجانسية تكسب العربية طاقة خلاقة مرموقة فهذه الكلمات لا تثبت عادة في المعاجم وإنما يُوكَل أمرها الى المتكلم يصوغ منها ما يريد و يستعمل منها ما يستجيب لحاجيات البلاغ.

وظاهرة الإطراد هذه ما كانت ممكنة لولم تقابل مجموعة من المفاهيم يمكن اعتبارها عنصرا معنويا قارا مائلا في كل الكلمات التي على وزن واحد مهما اختلف المعنى المعجمي المقترن بالحروف الأصول.

هذه المفاهيم هي في الأسماء :

- القيام بالفعل بصفة عادية أو مبالغ فيها.

- تحمل وقوع الفعل

- مفهوم الآلة

- مفهوم المكان

- مفهوم الزمان

- التفاوت في الصفة (التفضيل)

- مفهوم العدد (اسم المرة)

- مفهوم الهيئة.

ومنها في الأفعال :

- المبالغة أو التكثير

- المشاركة

- المطاوعة

- الطلب

- الوجود على صفة.

- التظاهر بالشيء

- السلب.

نجد أنفسنا هنا أمام طائفة من المفاهيم تقابلها عادة في اللغة وحدات معجمية ولكنها فيما يتعلق بالكلمات التي تهمننا عوملت كما تعامل المقولات النحوية عادة أي عبر عنها بصيغة الكلمة فكما أن الكلمة تستوعب في صيغتها مفهوم التذكير والتأنيث أو الأفراد والتثنية والجمع استوعبت هنا مفاهيم المكان والزمان والهيئة والطلب والمشاركة الخ... وهكذا انتقلت هذه المفاهيم من ميدان المعجم الى ميدان النحو بالمعنى الواسع إن هذه المفاهيم من شأنها أن تقابلها وحدات معجمية خاصة بكل واحدة منها وهذا يظهر عندما نفكك معاني الكلمات المعنية الى مقوماتها فتستعمل على الأقل وحدتين معجميتين مثل طلب المغفرة (في استغفر) وتظاهر بالمرض (في تمارض) وأزال العجمة (في أعجم) ومكان الجلوس (في مجلس) وزمان الوعد (في موعد) وآلة القص (في مقص) وكثير الكذب (في كذاب)... فالعنصر المعنوي الأول من كل هذه الأمثلة استغنى عنه وعوض بطريقة نحوية تتكفل بالتعبير عنه في نطاق وحدة معجمية مندمجة وأمكن هكذا التخلي عن تعبير تحليلي لفائدة طريقة تأليفية.

وقد يقال لنا أن هذا ليس خاصا بالكلمات المذكورة بل نجد في اللغة الكثير من الكلمات التي يقتضي تحليلها المعنوي أكثر من وحدة معجمية أي أنها هي أيضا تستوعب أكثر من مفهوم : من نوع قلم (آلة الكتابة) وبيت (مكان الإقامة أو السكنى) وحطب المكان (كثر حطبه) الخ... ولا نجادل في هذا الاعتراض ولكن الخاص بالكلمات التي نتحدث عنها من أسماء مشتقة وأفعال مزيدة هو :

- اشتراك وحدات كل طائفة منها في أداء نفس المفهوم مهما اختلفت دلالة الأصل.

- تضمينها خصائص شكلية متماثلة قارة يمكن تقنيها وهي بمثابة القالب الذي تبني على غرارهِ وحدات معجمية جديدة.

فالخاص بها هو في نهاية الأمر هذا التطابق التام الذي يوجد بين المبنى والمعنى فإزاء اتفاق المفهوم نجد اتفاقا في الشكل .

أما الكلمات التي من نوع قلم وبيت وخطب فدلالتها على مفهوم الآلة والمكان والكثرة لا يمكن تبريرها بخصائصها الشكلية وهي في الواقع محض اعتبار بخلاف الصنف الذي ندرسه فهو مشروط إن صح التعبير ولا مجال في شأنه للحديث عن دلالة اعتبارية.

والمهم في هذا المجال هو كيفية تكفل البنية النحوية بما هو عادة من مجال المعجم.

ومن المعلوم أن الكلمة مهما كانت ليست مجرد مادة خام ولا تعرض نفسها على المتكلم عنصراً عقلاً وعلامة خالية من كل تحديد، فهي لا تستقر في اللغة إلا بعد أن تكون قد تحددت ملامحها وتبناها من الأسباب ما يمكنها من القيام بدور معين لا من الناحية المعجمية فحسب بل وكذلك من الناحية النحوية وهذه الأسباب هي في العربية الإنشاء إلى أحد أقسام الكلام واكتساب الطاقة على إفادة ما يمكن أن نسميه بالمقولات النحوية من جنس وعدد وتعريف وتنكير وزمان... فهي في ذلك كالقطعة تستعمل في تركيب جهاز متشعب فتباً قبل أن توضع في مكانها من الجهاز أي تعد بطريقة تكسبها قابلية التركيب مع غيرها فليست هي بعد ذلك مجرد مادة خام خشبية مثلاً أو حديدية بل أصبحت عنصراً له سماته يحمل في نفسه ما يدل على دوره في الجهاز المعني.

كذلك الكلمة فهي تستوعب زيادة على معناها المعجمي قياً دلالية إضافية من إنشاء إلى قسم من أقسام الكلام واستعداد للتعبير عن مقولاته نحوية معينة وتأهلاً للإثتلاف مع غيرها بطريقة أو طرق معينة وحسب علاقات محددة، فالمتكلم يجدها في اللغة جاهزة للإستعمال مما يضيق من حريته في استعمالها كما يريد وفي نفس الوقت ييسر له استعمالها ويوفر له الإقتصاد في المجهود بفضل ما حشد فيها من مفاهيم متعددة وما توفره عليه من أجل ذلك من غناء للبحث عن علامة لكل مفهوم. ويمكن أن نقول أن كل الكلمات في العربية تستوعب هذه المجموعة من المفاهيم المعجمية وغير المعجمية وغير المعجمية أو بعضها.

لكن الأسماء المشتقة والأفعال المزيدة التي تحدثنا عنها تستوعب هذه المفاهيم كغيرها وتستوعب زيادة عليها الدلالات المذكورة من زمان ومكان وهيئة. وطلب مشاركة... ويجري الأمر فيها كما لو أصبحت هذه المفاهيم التي ينتظر أن تقابلها وحدات معجمية خاصة بكل منها من قبيل: «قولات النحوية» أو ما يشابهها وذلك بفضل اطراد الطرق المعبرة عنها وهو اطراد يذكر باطراد الخصائص التي تمكن من التعبير عن المقولات النحوية.

ولا بد من الإشارة هنا أنه قد تراءى لبعض النحاة القدامى شيء من هذا القبيل وذلك عندما عقد ابن جني في خصائصه فصلا لما سماه: «الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية»، واعتبر أن صنفا من الكلمات تعددت فيه الدلالة فاعتبر أن الفعل يدل بلفظه على مصدره (أي معناه) وبنائه على زمانه وبمعناه على فاعله. واعتبر أن إسم الفاعل يدل على الحدث بلفظه وعلى كونه صاحب الفعل بصيغته وأن فعل يدل على الحدث بلفظه بينما، تفيد صورته شيئين الماضي وتكثير الفعل (1). وفي هذه الملاحظات شعور بما يحمله صنف من الكلمات من المفاهيم المتعددة المتداخلة وبتشعب القيمة الدلالية لنوع من العلامات اللغوية.

أما هذا الصنف من الكلمات يحتاج الدارس إلى طريقة تمكنه من تحليلها تحليلا يحاول فيه أن يبحث عن التوازي الموجود بين المبنى والمعنى، ولئن كان هذا النوع من التحليل مستحيلا بالنسبة إلى الأسماء غير المشتقة والأفعال الثلاثية نظرا إلى استحالة التمييز في المبنى بين العناصر المفيدة المكونة له فإنه ينبغي أن يتأتى في الأسماء المشتقة والأفعال المزيدة لما يبدو فيها من خصائص شكلية منعقدة في النوع الأول.

ومن الواضح أنه يجب اجتناب التحليل المقطعي الرامي إلى التمييز بين مجموعات المقاطع المفيدة وتعيين الدلالة التي تفيدها كل مجموعة، فلئن كانت هذه الطريقة ناجعة إلى حد ما في لغة مثل الفرنسية فهي لا تجدي نفعا في العربية لأن

1 - الخصائص. ج 3 ص 98 إلى 101.

الكلمات المعنية لا تحصل بضم عناصر الى أخرى فيتسنى عزل بعضها عن بعض وتقسيمها الى أجزاء مفيدة، والإلتجاء الى هذه الطريقة لا يفضي إلا الى تلاشي الكلمة بدون الفوز بما ننشده من التحليل.

ويجب كذلك التخلي عن الطريقة التقليدية المستعملة في النحو العربي والمتمثلة في عزل حروف الزيادة عن الحروف الأصلية واعتبارها حاملة لمختلف المعاني الإضافية التي تستوعبها هذه الكلمات، كقولنا مثلاً أن الهمزة والسين في استفعل تفيدان الطلب وأن التضعيف في تفعل يفيد التكثير الخ...

ولا مجال لتحليل هذه الكلمات إلا باعتبار أصولها من ناحية ووزنها من ناحية أخرى. فعن طريق تصور الحروف الأصول نعزل المعنى البسيط وليس هو نهاية الأمر سوى الحدث أن معنى المصدر، وعن طريق اعتبار الوزن نتمكن من تشخيص المعنى الإضافي المستوعب، ذلك ان هذا المعنى الإضافي ليس وليد زيادة حرف أو التصرف في حركة أو حذفها وإنما هو وليد العناصر الحرفية والحركية في تعاقبها وتفاعلها لأنه كما سبق أن لاحظنا لا تنشأ هذه الكلمات بوضع حلقات تلو أخرى وإنما بتصرف عميق في العناصر الأصلية والعناصر الإضافية، ومزية استعمال الميزان الصرفي في التحليل أن يبقى على كيان الكلمة بتشخيصها في شكل نظري يرمز الى مفاهيم تستوعبها.

وهذه الطريقة يمكن تقسيم كلمات العربية الى قسمين كبيرين يسيران تقريرا التصنيف القديم الى سماعي وقياسي. وفائدة هذه التقسيم هو التمييز بين صنفين:

- صنف يعسر تحليله على أساس الموازنة بين مقوماته المعنوية ومقوماته البنيوية فلا مجال بالنسبة الى أغلب هذا الصنف لتعيين ما في بنيته يحمل عنصرا من العناصر المكونة لمعناه.

- وصنف يتسنى تفكيك معناه بتعيين ما يوافق في بنيته كل عنصر من عناصر هذا المعنى.

وإذا ما اعتبرنا هذا التصنيف وجيا يجب أن نعتبر أنه يوجد في العربية نوعان من الوحدات مختلفان اختلافا جوهريا ولا يجوز وضعهما على قدم المساواة ولا حشرهما

تحت مصطلح واحد : نوع نعتبره بسيطاً لأنه يستعصي عن كل تحليل بنيوي، ونوع مركب هو وليد عمل واع إن صح التعبير حسب قوانين محددة فلا يمثل بخلافه الوحدة الدنيا المفيدة بل أن الوحدة الدنيا المفيدة فيه هي من ناحية جزء من بنيته ومن ناحية أخرى الصورة التي تتشكل فيها هذه البنية.

واختم ملاحظاتي هذه بالعودة الى مصطلح الكلمة لأعترف بأنه يعسر استعماله ليشمل هذين النوعين المتباينين فإذا كان النوع الأول في نظرنا وحدة دنيا لا نجد فيها وحدة أصغر منها فإن النوع الثاني مركب من وحدتين مفيدتين وهو خلافاً لما يبدو في الظاهر أقل بساطة من النوع الأول.

ولعله يحسن بالباحثين أن يراعوا هذا التنوع في بنية الوحدات المفيدة في العربية وأن يزودوا الجهاز الإصطلاحي الألسني بما يفيد هذا التنوع من التسميات.





## دراسة في المنهج الصوتي عند العرب

د. أكرم عثمان يوسف

كلية التربية - جامعة بغداد

بدأ العرب بدراسة اللغة العربية دراسة منهجية منذ أن استقروا بعد أن نشروا رسالتهم السماوية هادين العالم الى الحرية والإنسانية وبدأوا هذه الدراسة بشكل أعمق يوم أحس العرب وغيرهم من المؤمنين برسالة العرب بخطر الدعوة الشعبية القائمة على الإنتقاص من العرب وفي كل المجالات قادتها فارس ومازالت وتلك حقيقة تاريخية جليلة لذي عينين ترى وودهن يعي.

وكانت البصرة المدينة العراقية المظلة على شط العرب هي المركز الأول في الإشعاع الثقافي العربي وفي كافة صنوف المعرفة العربية، وفيها ظهر علماء العربية وفيها قامت الدراسات واتسعت حلقات العلماء وازدهر التدوين، فكانت بحق مدينة العرب العلمية الأولى بعد الإسلام.

وفي هذه المدينة ظهر العلماء ولا أغالي إذا قلت أن العالم العربي الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري تغمده الله برحمته، كان العالم الأول عند العرب وكانت أبحاثه الإستقرائية الميدان الواسع لإبراز مواهبه وقدرته في علوم شتى كان من أبرزها وضعه علم العروض وكتاب العين ويكفي في مجال النحو أن يقال هنا وهناك ان كتاب سيبويه ما هو إلا كتاب الخليل بن أحمد الفراهيدي، من جهود هذا العالم الجليل انبثقت العلوم العربية في اللسان، وأكبر الظن أن اختلاف لهجات القبائل العربية وتوحيدها على لغة قریش بالقرآن الكريم كان السبب الأول في الدراسات اللسانية

العربية من جهة ولاختلاط العرب بأقوام أخرى من جهة ثانية فقد كان ولازال اللسان العربي أقدر الألسنة على نطق غمارج الحروف العربية وأكثرها قدرة على نطق غيرها من الحروف غير العربية وتلك ظاهرة معروفة ولذلك كان لسان العرب «لسان الطاد» وهذه ميزة لهم يتفردون بها على مساوهم من الأمم.

وقد ظهر هذا الإهتمام باللسان وغمارج الأصوات ليستقيم مع القراءات في القرآن الكريم لما في لفظ من حلاوة وعليه من طلاوة، سهولة من غير تدني وصميمية في العربية من غير تقعر ذلك أسلوب القرآن المعجزة فنه وعليه كانت دراسات العرب وعلوم التربية، أفاض الله عليهم بكرمه علما وعلمهم ما لا يعلمون.

وقد أنصب جلّ اهتمام علماء العربية على دراسات القرآن وتفهم معانيه والخوض في أساليبه، ومن هنا تفرعت الدراسات، لأن من المعلوم، ان بدأ الجهود العربية كان يميزها التداخل وإن تغلب جانب على آخر ويطغى عليه، أما الجانب التخصصي في بحث العلوم وقيام المؤلفات المستقلة من أجل ذلك فبمضي زمن طويل بين عهد التدوين، والتأليف وعهد الاختصاص والإنصراف الى جملة واحدة من العلوم إن ذات الأسباب التي قامت لأجلها العلوم العربية من نحو وصرف و بلاغة هي ذاتها التي قامت من أجلها الدراسات اللسانية العربية، ومن هذا المنحى بدأ تاريخيا، يجد الدارس القول في الحرف والصوت وغمارج الحروف وتسلسلت هذه الدراسات لتقيّد في بناء اللفظ العربي وجعله في الدائرة العامة للمنطق والتلفظ وهذه الدراسات ووضع ضوابطها دفع عن العربية الكثير من الثقيل والمستكره من اللفظ مما لا يستقيم مع القدرة على النطق ومع الذوق وأظن أن جهود أهل البيان قد تتجلى هنا وأثرهم يظهر بشكل واضح من خلال تحديدهم للبيان والفصاحة ونرى أن جهود هؤلاء العلماء تلتقي مع جهود اللسانيين العرب وإن اختلفوا في المنهج فهم يلتقون من حيث المبدأ والنتائج.

إن العرض التاريخي يظهر لنا بشكل واضح تسلسل الجهود التي قام بها الخليل بن أحمد الفراهيدي وأبو عمرو بن العلاء وسيبويه والجاحظ وابن قتيبة وابن سلام والحقاجي وابن جني والعسكري والجرجاني والرازي والسكاكي.

كما نجد المعاجم العربية بدأ بالعين للخليل وانتهاء بجهود اللسان لابن منظور المصري قد قامت على تتبع الكلمة العربية مفردة واشتقاقا ومعنى وكان ذلك حشدا هائلا لشواهد من النثر العربي والقصص تداخلت لبناء صحيح على سلامة الكلمة بناء وعروبة وفصاحة.

هذا العرض التاريخي الموجزي بين لنا أن الدراسات العربية إنما قامت للتعريف بالعربية وللحفاظ عليها يوم احتياج العرب لذلك تبعا للأسباب التي ذكرناها آنفا.

إن التراث العربي المتمثل في ما خلفه العرب من كتب علمية وعمارة هندسية رائعة يمثل صورة العرب العلمية في ميادين الحياة ويعمق الصلة والتواصل الإنساني بين العرب وغيرهم من الأمم كما يظهر أثر العرب وتأثيرهم و يبرز دورهم الرائد في مضمار العلوم والمعرفة والعلاقات الإنسانية.

إن هذا التراث الضخم ما كان ليوجد لولا قدرة العقل العربي أن يبذل ويشق طريقه في عالم التأليف والبناء كغيره من عقول الأمم الأخرى، دونما ثرفع أو عنصرية على عكس غيره من المتشبين بالعنصرية والعنجهية، ذلك لأن العرب وهذا تاريخهم يشهد أنهم قوم إنسانيون، وقال عنهم أعداؤهم : « أرحم الفاتحين العرب ».

والتراث العربي كبير لا زال اسومنا هذا تعج به مكتبات العالم ولا زالت الدراسات تقوم منذ بداية هذا القرن ولم تف إلا بجزء صغير، ومن هذا التراث الضخم تراث علم اللسان العلم الذي حضى باهتمام الباحثين العرب من وضعهم الشروط للخطيب ومن بيان الكلمة وأصالتها وعريبتها واستقامتها مع القواعد والضوابط العربية وصولا الى ضبط مخارج الحروف والبحث في الأصوات ووضع الرسوم التشرحية للسان ووضع الحروف على مخارج تلك الحروف عمليا وعلميا على اللسان بل الفم كله. وذلك لا يمكن أن يحدث بدون الإهتمام الواسع بعلم اللسان والدراية التامة بهذا العلم مع التكامل مع علم التشريح الذي يبين الموطن الحقيقي للحروف دون الإكتفاء بالمسميات النظرية.

وعلم اللسان كان الإهتمام به من عشق العرب للغتهم وحبهم لها والدفاع عنها لأنها لغة القرآن الكتاب المقدس عند العرب والحافظ للغتهم والمؤكد لوحدهم القومية والمميز لهم عن غيرهم من الأمم كان وما زال لغة العرب ولغة المسلمين فمن أحب العرب تم إسلامه وكمل إيمانه ومن كره العرب فهو ليس من الإسلام على شيء، وذلك أن اعلام العربية تنبها لهذا فقال الزعخشري بحمد الله لمعرفته العربية ويراها شرفا ما بعده شرف.

وهذا جانب آخر لاهتمام العلماء المسلمين بالعربية وعلوم اللسان خاصة ففيه ما يعرف العربي بالنطق والقول بلغة عربية سليمة بعيدة عن الأعاجم وما فيه من مخاطر على النطق ما قصة زياد بن أبيه مع غلامه إلا شاهدا على ما لهؤلاء الأعاجم من خطر على العربية الفصيحة وسلامتها، فكيف بعالم يدخله بفضل الإسلام أقوام شتى يحتاج الى وضع ضوابط وحدود نحوية وصرفية وبلاغية تلتقي من جهود لسانية كلها تهدف للحفاظ على العربية والمقارنة بغيرها من اللغات التي اطلع عليها العرب نتيجة لاختلاطهم على سبيل المثال الفارسية والاوردية والهندية والتركية ولغة أهل إسبانيا «الفاندال» واللغة اليونانية التي ترجم عنها العرب علوم كثيرة أهمها كتب المنطق والفلسفة.

ولم يكن هذا الإمتزاج بين الثقافات مبدأ ضياع للأمة العربية وإنما مبدأ خلق وإبداع وتجديد وإرساء قواعد ثابتة للعلوم وإمكانات التقدم العلمي وشهد العصر العباسي الثاني وحاضرتة بغداد مجدا عظيما وعلميا غزيرا وتقدما هائلا تحدثنا بذلك كتب التاريخ وتعطينا الشواهد والأدلة فالجامعة المستنصرية وبيت الحكمة أمثلة قليلة من كثير.

هذا الأمر في التراث - وكما قلنا سابقا - ينسحب على علوم اللسانيات عند العرب والإحصائيات التي يقوم بها الباحث توصله الى تراث ضخم في هذا المضمار تشعبت فيها الآراء واختلفت تناولا وتقريراً.

إن الباحثين العرب القدماء عندما اهتموا بعلم اللسانيات سبقوا غيرهم ووضعوا لذلك القواعد فكانت الحروف عندهم مجهورة ومهموسة والحروف كذلك

عندهم لها تسميات بحسب نماذج أصواتها، وبينوا الفروق الحاصلة عند النطق بها، وأفادوا في ذلك فائدة كبرى وعلى وجه التحديد في قراءة القرآن وتجويده.

هذه الحروف التي انقسمت على ضوء مخارجها، عمل العلماء العرب على استقيانها ووضعوا لها الضوابط التي استدلوا عليها من عملهم هذا فكانت :

**نماذج عامة وتسمى (مواضع المخارج) وهي خمسة :**

- 1- الجوف، وتخرج منه أحرف المد الثلاثة : الواو والياء والألف.
- 2- الحلق : وتخرج منه ستة أحرف جمعها بعضهم بـ همزة فهاء ثم عين حاء ثم غين خاء
- 3- اللسان وتخرج منه ثمانية عشر حرفاً أولها القاف وآخرها الشاء المثلثة.
- 4- الشفتان وتخرج منها ثلاثة أحرف هي الياء والميم والواو المفتوحة.
- 5- الخيشوم : وهو مخرج الغنة في الميم والنون المشددين.

**أما المخارج الخاصة فهي : وهو رأي الخليل**

- 1- الجوف : وهو الألف والواو الساكنة المضموم ما قبلها والياء الساكنة المكسورة ما قبلها وهي حرف المد واللين.
- 2- أقصى الحلق : الهمزة والهاء
- 3- وسط الحلق : العين والحاء
- 4- أدنى الحلق إلى الفم : الغين والحاء.
- 5- أقصى اللسان مما يلي وما فوقه من الحنك وهو للقاف.
- 6- أقصى اللسان من أسفل مخرج القاف من اللسان قليلاً وما يليه من الحنك وهو الكاف.
- 7- من وسط السان بينه وبين وسط الحنك وهي للجيم والشين.
- 8- من أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس من الجانب الأيسر عند الأكثر للضاد.
- 9- من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرفه وما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى مما فوق الضاحك والناب والرابعة الشية اللام.
- 10- من طرف اللسان بينه وبين.
- 11- وهو من مخرج النون من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا العليا الرء.

12 - من طرف اللسان وأصول الشنايا العليا مصعدا الى جهة الخنك للطاء والذال والتاء.

13 - من بين طرف اللسان فوق الشنايا السفلى الصاد والسين والزاي.

14 - من بين طرف اللسان وأطراف الشنايا العليا للطاء والذال والتاء

15 - من باطن الشفة السفلى وأطراف الشنايا العليا للفاء.

16 - من ما بين الشفتين للواو غير المدية للباء والميم.

17 - الخيشوم وهو للغة وهي تكون للنون والميم الساكتين حاله الاخفاء (1) وهذا هو المشهور والمعمول به في بحوثنا اللغوية الصوتية - نحن العرب - وقد قامت في العصر الحديث دراسات جديدة في الدراسات الصوتية وهي علم الفونتيكا ذلك العلم الذي يهتم بالظواهر الصوتية وطبيعة هذه الظواهر على اعتبار أنها ظواهر فيزيائية موضوعية (physique de son) (2) 30/11.

وكذلك علم الفونولوجيا الذي لا يهتم ما يهتم به علم الفونتيكا وإنما ينصب اهتمامه الى العناصر الصوتية (3) 31.

والفونتيكا علم كما بين الأستاذ ريمون طعان أقسام هي :

1 - الفونتيكا الفيزيائية والتشريحية وهي من اختصاص علماء الفيزياء والتشريح والأطباء.

2 - الفونتيكا التجريبية وهي تسعى بواسطة المختبر في تحويل الصوت اللامادي إن صح التعبير الى صورة مسجلة ومكتوبة تبين لها الصوت وطبعه.

3 - الفونتيكا التاريخية وهي تختص بالتحولات والتغيرات التي طرأت على صفات الحروف عبر التاريخ وعلى تطور الأصوات اللغوية وتحققها بصورة معينة في اللهجات القديمة والحديثة.

1 - التثني في القراءات - لابن الجزري - 1 : 199 - 201

2 - 3 - الألسنية - ريمون طعان 20 - 11

4 - الفونتيكا الوصفية وهي تهتم بالجهاز المصوت وتجاويفه ومخارج الحروف وعددها وصفاتها... الخ (1) 33

و يعدد عدد الآلة المصوتة وهي :

- 1 - الرئتين
- 2 - قصبة الرئة 33
- 3 - الحنجرة (2) 34
- 4 - الحلق
- 5 - التجويف الأنفي
- 6 - الحنك والفم (3) 34.

وبحثت فيها استوردت من مفاهيم الغرب ومستحدثاته العلمية ولا بأس من الإطلاع والإفادة ولكن السكّاكي ذلك العالم العربي المعروف الذي كتب مفتاح العلوم والذي ألف في حدود عام 587هـ إلى 590هـ كان قد رسم رسماً تشريحياً للسان ووضع عليه مخارج الأصوات العربية، فكم من باحث عربي أطلع على ذلك وتمعن فيه وأفاد منه، إنني أشك بأن يكون هناك إلا القليل قد اطلع على ذلك.



(1، 2، 3) الألسنية الدينية - رمون طعان 22 - 24



وهذا الرسم الذي عزز مجهودات العلماء العرب في هذا المضمار يؤكد أن هذا الجانب من العلوم قد نعى واستمر في نموه في مجهودات العرب العلمية.

### وصف اللغة العربية :

اللغة الوسيلة الرابطة لأي أمة من الأمم والقاسم المشترك في بناء وجودها وكيانها واللغة العربية تحتل المقام الأول مع غيرها من الأسباب في ربط وشائج أمتنا وبناء كيانها واللغة العربية لغة مطوعة، تضم في حياتها الآلاف من المفردات المعبرة عن الحياة وحاجة الإنسان العربي، لغة للشعر والنثر ولغة للعلم ولغة للإجتتماع، حوت العلوم وحوت المعرفة وآلف بها هذا التراث العربي الضخم، تنوعت وتفننت في إيجاد المفردات، فهي لغة حية بكل ما في هذه الكلمة من معنى، والدارس الباحث لا يستطيع بأن شكل من الأشكال أن يفني ببحثه تعريف هذه اللغة والإمام تماما بكل خواصها وجزئياتها في العلوم وهذا أمر طغى على الباحثين العرب القدماء رحمهم الله فتنوعت بحوثهم وتمايزت اختصاصاتهم فالنحو والصرف علمان واسعان في حياة العرب كما أن علم الأصوات والبحث في اللسان ومخارج الحروف ومواطنها علم قائم بذاته حظى باهتمام الباحثين العرب قديمهم وحديثهم وقد سبق العرب غيرهم (1) في هذا المضمار كسبقهم في غيره من العلوم والمعرفة.

إن لغتنا العربية لما نقول عنها لغة حية فإننا نقول عين الحقيقة وذلك عند بحثنا نجد أمامنا سير تطور اللغة العربية من أصولها حتى يومنا هذا وكل ذلك يفيض عن جهد وعلم وتطور وإيجاد للمصطلحات اللغوية التي تلائم التطور والتقدم كل هذا أُنْتَبِه له علماؤها وسجلوه في بحوثهم وقرروا من خلاله القواعد واستنبطوا الحدود وبذلك تكون اللغة العربية لغة عالمية حية فهي لغة الأئمة ولغة العلم ولغة الحياة، من هذا الفيض الكبير والعلم الواسع نتجه للحديث عن تاريخ اللسانيات عند العرب وجهود علماء اللغة في هذا المضمار.

ونحن نقف كذلك نجد في وصفنا للغة العربية إنها لغة إنسانية ولغة كرعة فهي لغة القرآن ولغة رسالة العرب التي شعت منها أنوار العدالة وسطعت بها شمس العرب. وإنني أعتقد أن أي تجاوز لتراث أمتنا لا يحمل خيرا لأمتنا.

1 - النحو العربي - المستشرق

## المراجع :

- 1 - النشرفي القراءات، لابن الجزري المتوفي 833، 1/199 - 201. طبعة التجارية الكبرى - مصر.
- 2 - الألسنية العربية، ريمون كلمان، دار الكتاب اللبناني، بيروت
- 3 - دراسات في علم أصوات العربية، داود عبده، مؤسسة الصباح، الكويت
- 4 - دراسات الصوت اللغوي د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، الكويت
- 5 - المحيط في أصوات العربية نموها وصفها ج 1، مكتبة دار الشرق، سوريا، بيروت
- 6 - التطور النحوي للغة العربية - سنة 1929 مطبعة السراج - مصر



## الترتيب في تطبيق القواعد الصوتية في اللغة العربية

بفلم : أ. د. داود عبده  
جامعة الكويت

تضم القواعد الصوتية في العربية أنواعا مختلفة من القواعد التي سنشير إليها في  
ثنايا هذا المقال : من هذه القواعد :

### 1 - قواعد المماثلة :

وتشمل :

أ - مماثلة صوت صحيح لصوت صحيح آخر، كما في غُذْتُ أو مُدَّتْ :

عُ دْتُ — عُ تْتُ

مُ تْتُ دْتُ ثُ — رُ — مُ دْتُ ثُ ثُ — رُ

ويمكن صياغة القاعدة التي تنطبق على المثالين السابقين وأشباههما كما يلي :

ص — [مجهور] / — [مجهور] (ص : صحيح)

وتعني أن الصحيح يصحح «ألفا» مجهور إذا وقع قبل صحيح «ألفا» مجهور، حيث

يستعمل [م] «ألفا» للدلالة على أي من العلامتين + و- أي أن القاعدة السابقة

تضم قاعدتين متشابهتين هما :

1 - ص — [مجهور] / — ص

[مجهور]

وتعني أن الصحيح يصحح مجهورا إذا وقع قبل صحيح مجهور

2 - ص — [-مجهور] / — ص

[-مجهور]

وتعني أن الصحيح يصبح غير مجهول إذا وقع قبل صحيح غير مجهول

ب - مماثلة صوت علة (حركة) لصوت صحيح، كما في **يطلب**، حيث تتحول الفتحة الى فتحة مطبقة (مفخمة) مماثلة للطاء (قانون: يكتب) أو عن (حيث تتحول الفتحة الى فتحة أنفية مماثلة للنون :

يَ طَ لُ بَ - يَ طَ لُ بَ (النقطة تحت الرمز علامة الإطباق)  
عَ نَ - عَ نَ (النون الصغيرة الى جانب الفتحة علامة التأنيف، أو «الغنة» المصطلح المستعمل في علم التجويد).

ويمكن صياغة القاعدتين اللتين تنطبقان على المثالين السابقين كما يلي على التوالي :

1- ع ← [ + مطبق ] / — ص (ع : علة، أي حركة)  
[ + مطبق ]

وتعني ان العلة تصبح مطبقة إذا وقعت قبل صحيح مطبق

2- ع ← [ + أنفي ] / — ص  
[ + أنفي ]

وتعني أن العلة تصبح أنفية إذا وقعت قبل صحيح أنفي (نون أو ميم).

ج - مماثلة صوت علة لصوت آخر، كما في **أَكْتُب** (قارن : اجلس) (1) أو الفعل الماضي المجهول **أُخْتِرِم** (قارن الفعل المعلوم : اِخْتَرِم) حيث تتحول الكسرة الى ضمة مماثلة لضمة تالية :

— كُ تَ بَ ← — كُ تَ بَ  
— حَ تَ رَ مَ ← — حَ تَ رَ مَ

ويمكن صياغة هذه القاعدة كما يلي :

— ← [ - أمامي ] / # — ص ص ع ( # = بداية الكلمة أو نهايتها).

(1) أنظر عبده (1979) ص 56 - 58

وتعني أن الكسرة تصبح علة خلفية، أي ضمة، إذا وقعت في بداية الكلمة قبل صحيحين تلها علة خلفية، أي ضمة.

د - مماثلة شبه علة (واو أو ياء) لعله، كما في ميزان أو موقن، حيث تتحول الواو الى ياء مماثلة لكسرة سابقة، وتتحول الياء الى واو مماثلة لضمة سابقة :

م - و ز - ن ← م - ي ز - ن (← م - ز - ن) (← م - ي ق - ن) (← م - و ق - ن)

ويمكن صياغة القاعدة كما يلي :

ش ← [أمامي] / ع - ص (ش = شبه علة، أي واو أو ياء)

[+مرتفع  
#أمامي]

وتعني أن شبه العلة تصبح أمامية أي ياء، إذا وقعت بين علة مرتفعة أمامية (أي كسرة) وصحيح، وتصبح خلفية، أي واو، إذا وقعت بين علة مرتفعة (أي ضمة) وصحيح. أي أن القاعدة السابقة تضم قاعدتين متشابهتين هما :

1- و ← ي / - - ص

2- ي ← و / - - ص

هـ - مماثلة شبه علة لشبه علة، كما في كتي، حيث تتحول الواو الى ياء مماثلة لياء تالية لها :

ك - و ي ← ك - ي ي

ويمكن صياغة هذه القاعدة كما يلي :

ش ← [+أمامي] / - ش

[+أمامي]

أي أن الواو تصبح ياء إذا وقعت قبل ياء. (1)

2 - قاعدة حذف شبه العلة حين تقع بين علتين قصيرتين مثلين، كما في قال (واصلها قول)، وباع (واصلها بيع) ودعا (واصلها دعو) وجري (واصلها جري):  
قَـ وَلَـ قَـ لَـ  
دَـ عَـ وَـ دَـ عَـ

ويمكن صياغة القاعدة السابقة كما يلي :

ش ← ∅ / ع1ع2 (حيث يكون ع1 = ع2)  
وتعني أن شبه العلة تحذف ( ∅ = صفر) إذا وقعت قبل علتين مثلين (أي)  
فتحتين أو ضمتين أو كسرتين. (2)

3 - قاعدة إضافة علة قصيرة (الأصل أن تكون كسرة ولكنها قد تتحول الى ضمة مماثلة لضمة تالية أو واو سابقة) تجنباً لتوالي ثلاثة صحاح («التقاء ساكنين» حسب تعبير القدماء)، كما في ذهبت البنت، أو تجنباً لبدء المنطوق بصحيحين متواليين («البدء بساكن» حسب تعبير القدماء)، كما في احترم، وفي الحالة الأخيرة تضاف همزة (سماها القدماء همزة وصل) لأن النظام الصوتي في العربية لا يسمح بالبدء بعلّة :

ذَـ هَـ بَـ تَـ لَـ بَـ نَـ تَـ ← ذَـ هَـ بَـ تَـ لَـ بَـ نَـ تَـ  
حَـ تَـ رَـ مَـ ← حَـ تَـ رَـ مَـ ← حَـ تَـ رَـ مَـ

(1) يتوقع المرء أن تصبح الياء واوا إذا وقعت قبل واو وبذا تكون القاعدة عامة هكذا : ش ← [أمامي] / - ش  
[أمامي]

غير أن المثال الوحيد المعروف وهو أيام، يخالف هذه القاعدة، فقد تحولت الواو الى ياء بدلاً من حدوث العكس، وهو تحول الياء الى واو (• أوام)

(2) لا تنطبق هذه القاعدة على بعض الكلمات مثل حَوَّلَ وعَوَّزَ (قارن حال (فعل ماض) و حال (مفرد أحوال) حيث تحذف). وكذلك لا تنطبق إلا إذا كانت الواو والعلتان المثلان في كلمة واحدة. قارن (أكل وشرب ألف وفدا، حيث لا تحذف الواو.



ويمكن صياغة القاعدة السابقة كما يلي :

(  $\emptyset$  = صفر أو لا شيء )  
 $\emptyset \leftarrow - / \text{ ص } - \text{ ص ص}$   
 وتعني أن كسرة تضاف (لا شيء يصبح كسرة) قبل صحيحين متوالين إذا وقعاً أما  
 في بداية الكلمة (1) أو بعد صحيح آخر.  
 أي أن القاعدة السابقة تضم فرعين متشابهين :

1-  $\emptyset \leftarrow - / \text{ ص } - \text{ ص ص}$

2-  $\emptyset \leftarrow - / \text{ ص } - \text{ ص ص}$

4- قاعدة تقصير العلة الطويلة حين تقع قبل صحيحين متوالين، كما في بَتَلْنَ (قارن  
 : ينالون) وأَجَبْنَا (قارن : اجابت)، أو حين تقع قبل صحيح («ساكن» في نهاية  
 الكلمة، كما في دَعَتْ (قارن : دعاها) أو عَصَاً (قارن : عصاك) :

ءَ جَ بَ نَ بَ نَ جَ بَ نَ بَ نَ

دَ عَ تَ دَ عَ تَ

ويمكن صياغة هذه القاعدة كما يلي :

ع  $\leftarrow \emptyset / \emptyset \text{ ع } - \text{ ص ص}$  (ع = علة طويلة) (2)

أن أن العلة الثانية من العلتين القصيرتين المتواليتين تحذف إذا وقعت قبل صحيحين  
 متوالين أو قبل صحيح «ساكن» في نهاية الكلمة.

(1) إذا وقعت الكلمة التي تبدأ بصحيحين متوالين في بداية المنطوق. أما إذا وقعت الكلمة في درج  
 الكلام فلا تضاف الكسرة إلا إذا وقع قبلها صحيح «ساكن».

(2) صيغت هذه القاعدة على هذا الشكل باعتبار أن العلة الطويلة تتألف من علتين قصيرتين متواليتين.  
 أما إذا اعتبرت العلة الطويلة واحدة فتصاغ القاعدة كما يلي : ع  $\leftarrow - / \text{ ع } - \text{ ص ص}$  (ع =  
 علة طويلة)

أي أن العلة الطويلة تصبح قصيرة إذا وقعت قبل صحيحين متوالين

5- قاعدة حذف الهمزة إذا وقعت «ساكنة» في بداية الكلمة، أي إذا وقعت في بداية كلمة تبدأ بصحيحين متوالين، كما في فعل الأمر أَخَذْ (وهو مشتق من المضارع المجزوم تَأْخُذُ بحذف حرف المضارعة): (1)

(تَ - عَ - ذُ) ← عَ - ذُ ← خَ - ذُ

ويمكن صياغة هذه القاعدة كما يلي :

ع ← ∅ / # - ص

وبالإضافة إلى القواعد الصوتية العامة، هناك قواعد صوتية خاصة مثل :

1- قاعدة حذف «حركة فاء» الفعل المضارع :

يَ - + فَ - عَ - لَ — يَ - فَ - عَ - لَ (يفعل)

ويمكن صياغة هذه القاعدة كما يلي :

ع ← ∅ / + ص - ص [ = الحد بين السابقة

مضارع أو (اللاحقة) وجذع الكلمة)

وتعني أن العلة تحذف في المضارع بعد الصحيح الأول من جذع الكلمة.

2- قاعدة حذف الواو في المضارع الواوي المجزء عندما تكون «عينه مكسورة» :

يَ - وَ - عَ - دَ ← (يَ - وَ - عَ - دَ) ← يَ - عَ - دَ (يَعِدُ)

ويمكن صياغة هذه القاعدة كما يلي :

و ← ∅ / + — ص - [ مضارع

وتعني أن الواو في المضارع تحذف إذا وقعت بعد سابقة («حرف المضارعة») وصحيح متلو بكسرة.

(1) قارن : (لا) تحاوّن ← حاوّن

(لا) تقمّ ← قمّ

3- قاعدة تحول «حركة عين» المضارع من كسرة الى فتحة في الأفعال التي  
عينها أو لامها من أصوات الحلق :

يَـ قَـ رَـ عَـ ← يَـ قَـ رَـ ءَـ (يقرأ)  
يَـ زَـ رَـ عَـ ← يَـ زَـ رَـ عَـ (يزرع) (1)

ويمكن صياغة القاعدة كما يلي :

← / - + ص 1 ص 2 - ص 3 [3  
مضارع  
حَلَقِي] (2) (حيث يكون ص 2 أو ص 3 +)

4- قاعدة حذف العلة القصيرة بين صحيحين مثلين في الفعل ومشتقاته (3)

حَـ لَـ لَـ لَـ ← حَـ لَـ لَـ لَـ (حَلَّ)  
حَـ لَـ لَـ لَـ نَـ ← حَـ لَـ لَـ لَـ نَـ (حَالٌ)  
مُحَـ تَـ لَـ لَـ لَـ نَـ ← مُحَـ تَـ لَـ لَـ لَـ نَـ (مَحْتَلٌ)

ويمكن صياغة هذه القاعدة كما يلي :

← ع / ع ص 1 - ص 2 ع (4) (حيث ص 1 = ص 2)

(1) الأصل في «حركة عين» المضارع في مثل يقرأ ويزرع وبسبح الخ كسرة لأن «حركة عين»  
الماضي فتحة، ذلك أن القاعدة العامة هي المغايرة كما هو معروف :  
فعل / يفعل، فيعل / يفعل.

(2) [+ حلقي] تلخيص لمجموعة من الملامح المميزة التي تضم الهمزة والماء والعين والحاء.

(3) لا تنطبق هذه القاعدة إلا على الفعل ومشتقاته، كما يلاحظ من كلمات مثل عَدَدٌ وَجَلَلٌ الخ  
(قارن : عَدَدٌ وَجَلَلٌ وَعَادٌ وَجَالَ الخ)

(4) يلاحظ من هذه القاعدة أن العلة القصيرة بين الصحيحين المثلين لا تحذف إلا إذا كان الأول منها  
مسيبوقا بعلّة والثاني متلوا بعلّة، أي إذا كان الحذف لا يؤدي الى توالي ثلاثة صحاح. فإذا كان الصحيح  
الأول من الصحيحين المثليين مسيبوقا بصحيح فإن التخلص من العلة القصيرة يتم بالقلب المكاني بينها  
وبين الصحيح السابق لها («نقل حركة حرف الى الحرف السابق» حسب تعبير القدماء)، كما في يَحْلُلُ  
(واصلها يَحْلُلُ) واستعد (واصلها استعَدَد) : ص ص ع ص — 4231 (حيث 2 = 4)

4321

يَـ حَـ لَـ لَـ لَـ ← يَـ حَـ لَـ لَـ لَـ

أما إذا كان الصحيح الثاني من الصحيحين المثليين متلوا بصحيح فإن كلا من الحذف والقلب ←

5- قاعدة القلب المكاني في وزن افتعل (واصله اتفعل) (1)

ت ف ع ل ← ف ت ع ل

ويمكن صياغة هذه القاعدة - وهي قاعدة تحويلية - كما يلي :

ت ص [ ← 2 1

1 2 افتعل

أي أن تاء وزن افتعل والصحيح الذي يليها يتبادلان موقعيهما.

والسؤال الذي سنحاول الإجابة عنه في هذا المقال هو : ماذا يحدث عندما تنطبق قاعدتان مختلفتان على مثال واحد ؟ هل تطبقان تطبيقاً متزامناً (simultaneously)، أي معا في نفس الوقت كما يرى بعض اللغويين ؟ أم تطبقان على التوالي (sequentially)، أي الواحدة بعد الأخرى بحيث تطبق الثانية على المجال الجديد الذي ينشأ من تطبيق الأولى ؟ وفي مثل هذه الحالة ما الأسس التي يجيء عليها ترتيب هذا التطبيق ؟

لقد لاحظ كثير من اللغويين أن التطبيق المتزامن لا يؤدي إلى النتائج الصحيحة في كثير من الأحيان، وهو أمر يتضح من الأمثلة العربية التالية : لنأخذ أولاً عبارة مثل قد اتخذ. في هذه العبارة هناك مجال لتطبيق قاعدتين الأولى قاعدة

المكاني بين العلة والصحيح السابق لها يؤدي إلى توالي ثلاثة صحاح. ولذا فالكلمة في مثل هذه الحالة تبقى على حالها (قارن : ح ل ل ت ل الخ).

وقد سمى بعض اللغويين مجموعة القواعد التي تشترك في تحقيق هدف واحد مثل جعل الصحيحين المتلين متوالين أو الحيلولة دون توالي ثلاثة صحاح «مؤامرة» conspiracy أنظر Kiparsky (1976) ص 175-176.

وجدير بالذكر أن «المؤامرة» لجعل الصحيحين المتلين متوالين في العربية ليست كاملة. فليس هناك قاعدة قلب مكاني بين العلة والصحيح الثاني من الصحيحين المتلين، وإن كان ذلك ورد في بعض الهجاء القديمة، فقد جاء في الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي (74/1) : «فأما قول بعضهم رَدْتُ ورَدْنَا، يريدون رَدَدْتُ ورَدَدْنَا، فن النادر...»

(1) انظر فصل «القلب المكاني ووزن افتعل» في عبده (1979).

المماثلة، أي تحول الدال الى تاء مماثلة للتاء التي تليها (قارن : قد تعلم — قُتْ تعلم) وقاعدة إضافة علة قصيرة بعد الدال منعاً لتوالي ثلاثة صحاح (قارن : قد انتصر — قُتْ انتصر). إن تطبيق القاعدتين معا يؤدي الى \* قُتْ اتُخذ :  
ق — د ت — خ — ذ — ق — د ت — ت — ت — خ — ذ —

ولكننا نعلم أن اللفظ الصحيح للعبارة السابقة هو قُتْ اتُخذ، مما يدل على أن قاعدة إضافة الكسرة قد طبقت أولاً، وأن تطبيقها قد حال دون تطبيق قاعدة المماثلة (لأن الكسرة التي أضيفت قد فصلت بين الدال والتاء :  
ق — د ت — ت — خ — ذ — ق — د ت — ت — خ — ذ —

ولنأخذ كمثال آخر على عدم صحة التطبيق المتزامن للقواعد كلمة خُذ، وأصلها أُخُذ (بسكون الهمزة) كما أشرنا. هناك مجال لتطبيق قاعدتين على أُخُذ هما قاعدة حذف الهمزة (لوقوعها «ساكنة» في بداية الكلمة) وقاعدة إضافة علة قصيرة منعاً لتوالي صحيحين في بداية الكلمة. إن تطبيق هاتين القاعدتين معا يؤدي الى نتيجة غير صحيحة هي \* أُخُذ :

ء خ — ذ — ء خ — ذ (الهمزة السابقة للضممة المضافة هي «همزة الوصل»)  
أما اللفظ الصحيح خُذ فينتج من تطبيق القاعدة الأولى وحدها :  
ء خ — ذ — خ — ذ

أي أن قاعدة حذف الهمزة قد طبقت أولاً، فأدى تطبيقها الى حذف أحد الصحيحين المتواليين مما حال دون تطبيق قاعدة إضافة العلة القصيرة لأن مجال تطبيقها قد ألغى. ولو حدث العكس لكانت النتيجة \* أُأخُذ ولحال ذلك دون تطبيق قاعدة حذف الهمزة لأنها لم تعد «ساكنة» في أول الكلمة :

ء خ — ذ — ء خ — ذ  
(قارن : ك ت — ب — ء ك ت — ب)

ومن الجدير بالذكر أن فعل الأمر من أهر ورد في الفصحى في صورتين : مُرْ وأُهرْ، وقد نتجت الصورة الأولى من تطبيق قاعدة حذف الهمزة ونتاجت الصورة الثانية من تطبيق قاعدة إضافة العلة القصيرة. وفي كلتا الحالتين حال تطبيق إحدى

\* النجمة تعني أن الكلمة أو العبارة غير صحيحة.



وقبل أن نحاول استقصاء الأسس التي يقوم عليها ترتيب تطبيق قاعدتين بينهما علاقة «تفاعل»، سنلخص باختصار أنواع هذا التفاعل :

1 - هناك أولا النوع الذي لاحظناه في القاعدتين اللتين تنطبقان على مثال مر أو مثال قد اتخذ، وهو ما سمي *bleeding order* وسنطلق عليه إسم «الترتيب المقيّد» (بكسر الياء)، لأن هذا النوع من الترتيب يقيّد تطبيق قاعدة كان يمكن أن يتم تطبيقها، وذلك بإلغاء المجال الذي نطبق فيه وقد يكون التقييد متبادلا كما في مثال مر (حيث يلغي تطبيق أي من القاعدتين مجال تطبيق الأخرى) أو في اتجاه واحد كما في مثال قد اتخذ (حيث يلغي تطبيق إحدى القاعدتين مجال تطبيق الثانية دون أن يكون للترتيب المعاكس تأثير مماثل).

ومن أمثلة التقييد المتبادل بين قاعدتين ما نجده في الفعلين ينال ويؤجل :

في ينال، واصلها يتول (ي \_ ن \_ و \_ ل)، تطبق قاعدة حذف الواو بين علتين مثلين ليحول ذلك دون تطبيق قاعدة حذف «حركة فاء» الفعل (لأنها تصبح واقعة قبل علة قصيرة أخرى) :

ي \_ ن \_ و \_ ل ← ي \_ ن \_ و \_ ل (ينال)  
ولو طبقت القاعدة الأخرى أولا لحال تطبيقها دون تطبيق قاعدة حذف الواو :  
ي \_ ن \_ و \_ ل ← ي \_ ن \_ و \_ ل (ه يتول)

أما في يؤجل، واصلها يؤجل (ي \_ و \_ ج \_ ل) فيحدث العكس :  
تحذف «حركة فاء» الفعل، فيحول ذلك دون تطبيق حذف الواو (لأنها لم تعد واقعة بين علتين مثلين) :

ي \_ و \_ ج \_ ل ← ي \_ و \_ ج \_ ل (يؤجل)  
ولو طبقت القاعدة الأخرى أولا لحال تطبيقها دون تطبيق قاعدة حذف الفتحة :  
ي \_ و \_ ج \_ ل ← ي \_ و \_ ج \_ ل (ياجل)



2 - النوع الثاني من الترتيب سمي counter bleeding «الترتيب المضاد للمقيد» وهو الترتيب المعاكس للنوع السابق. فلو كانت عبارة قد اتخذ، مثلاً، تلفظ ه ق ت اتخذ، لكان الترتيب الذي يؤدي الى هذه النتيجة من نوع مضاد المقيد. ومن أمثلة هذا النوع من الترتيب، عبارة في الإنتظار، حيث تقصر الكسرة الطويلة رغم عدم وجود صحيحين متواليين بعدها في اللفظ (قارن . فيه، حيث لا تقصر) : في عبارة في الإنتظار، واصلها : ف \_ \_ ل ن ت \_ ظ \_ \_ ر، هناك مجال لتطبيق قاعدتين : تقصير العلة الطويلة، لوجود صحيحين متواليين بعدها، وإضافة علة منعاً لتوالي ثلاثة صحاح. ولو كان ترتيب القاعدتين من النوع المقيد لطبقت قاعدة إضافة العلة أولاً :

ف \_ \_ ل ن ت \_ ظ \_ \_ ر ف \_ \_ ل ن ت \_ ظ \_ \_ ر

ولحال ذلك دون تطبيق قاعدة تقصير العلة الطويلة لأن اللام بعدها تكون متلوة بعله. أما اللفظ الصحيح فينتج من ترتيب القاعدتين ترتيباً مضاداً للمقيد (التقصير أولاً ثم إضافة العلة) :

1- ف \_ \_ ل ن ت \_ ظ \_ \_ ر ف \_ \_ ل ن ت \_ ظ \_ \_ ر

2- ف \_ \_ ل ن ت \_ ظ \_ \_ ر ف \_ \_ ل ن ت \_ ظ \_ \_ ر

ومن أمثلة هذا النوع من الترتيب كلمة بضع، واصلها ي \_ \_ و \_ ض \_ ع (بوضع)، بفتح الواو وكسر الضاد (1) :

في هذا المجال هناك مجال لتطبيق ثلاث قواعد، حذف الواو (لوقوعها بين علتين مثلين)، وحذف «حركة فاء» الفعل، وتحول الكسرة الى فتحة مماثلة للعين. أما القاعدتان الأوليان فبينهما علاقة تقييد متبادل كما لاحظنا من كلمة ينال ويوجل ..

وقد طبقت قاعدة حذف «حركة فاء» الفعل فحال ذلك دون تطبيق قاعدة حذف الواو لأنها لم تعد واقعة بين علتين مثلين :

ي \_ \_ و \_ ض \_ ع ← ي \_ \_ و \_ ض \_ ع

(1) نستنتج هذا من قاعدة المغايرة بين الماضي والمضارع : إذا كانت عين الماضي مفتوحة فإن عين المضارع تكون مكسورة. انظر أنيس (1975) ص 6149.

غير أن نتيجة تطبيق القاعدة السابقة فتحت المجال لتطبيق قاعدة رابعة هي حذف الواو (فاء الفعل المضارع) لأن عين الفعل المضارع) مكسورة. إن العلاقة بين قاعدة حذف الواو وقاعدة تحول الكسرة الى فتحة مماثلة للعين هي من نوع مضاد المقيد لأن حذف الواو يتم قبل تحول الكسرة :

1 - يَـ وَضَـ ع ← يَـ ضَـ ع (قارن : يعِد)

2 - يَـ ضَـ ع ← يَـ ضَـ ع (يَضَع)

ولو كانت العلاقة بينها علاقة مقيدة لطبقت قاعدة تحول الكسرة الى فتحة أولا ولحال ذلك دون حذف الواو (قارن : يوجل) :

يَـ وَضَـ ع ← يَـ وَضَـ ع (\* يَوْضَع)

3 - النسوع الثالث من الترتيب هو الترتيب الذي سمي feeding order وسنطلق عليه إسم «الترتيب الممهد» (بكسر الهاء) وهو الترتيب الذي يخلق فيه مجال (لم يكن موجودا) لتطبيق قاعدة ما. ومن أمثلة ذلك قاعدة تقصير العلة الطويلة في بعض الحالات :

لقد سبق أن أشرنا الى قاعدة تقصير العلة الطويلة إذا تلاها صحيحان متواليان، مثل في البيت ← فِلْبَيْت (قارن : فيه)، وأبو العلا ← اِبْلَعْلَاء (قارن : أبوه)، أو إذا تلاها صحيح «ساكن» في آخر الكلمة، مثل

دعا + نَ ← دَعَمْتُ (قارن : دعاك) وعصا + نَ ← عَصَنْ (عَصَا) (قارن : عصاها). إن مجال تقصير العلة الطويلة غير موجود في مثل \* يَقُولُنْ (يقُلْنَ) : ذا \* أَجَوْنْتُ (أَجَبْتُ). ولكن هذا المجال يصبح موجودا بعد تطبيق قاعدتي القلب المكاني (بين الواو والضمّة) ومماثلة الواو للضمّة في المثال الأول، وقاعدة حذف الواو لوقوعها بين علتين مثليتين في المثال الثاني، ومن هنا فإن ترتيب القواعد في هذين المثالين هو من النوع الممهد.

يُقْلَن :

- 1- ي \_ ق \_ و \_ ل \_ ن \_ ← ي \_ ق \_ و \_ ل \_ ن \_ (القلب المكاني)
  - 2- ي \_ ق \_ و \_ ل \_ ن \_ ← ي \_ ق \_ و \_ ل \_ ن \_ (عائلة الواو للضمّة)
  - 3- ي \_ ق \_ و \_ ل \_ ن \_ ← ي \_ ق \_ و \_ ل \_ ن \_ (تقصير الضمة الطويلة)
- القاعدة الأولى مهدت لتطبيق الثانية، والثانية مهدت لتطبيق الثالثة

أَجَبَتْ :

- 1- ع \_ ج \_ و \_ ب \_ ت \_ ← ع \_ ج \_ و \_ ب \_ ت \_ (حذف الواو)
  - 2- ع \_ ج \_ و \_ ب \_ ت \_ ← ع \_ ج \_ و \_ ب \_ ت \_ (تقصير الألف)
- (القاعدة الأولى مهدت لتطبيق الثانية).

4 - أما النوع الرابع والأخير من ترتيب القواعد فهو ما سمي Center feeding «مضاد المهد»، وهو عكس النوع السابق. ففي هذا النوع من الترتيب يحال دون تطبيق قاعدة ما بوضعها بالترتيب المعاكس للترتيب الذي يسمح بتطبيقها، ويكون ذلك بجعل القاعدة التي تخلق مجال تطبيقها تالية لها بدلا من أن تكون سابقة. إن هذا الترتيب يعني أن هذه القاعدة لا تغير شيئا في المثال الذي «طبقت» عليه لأن مجال تطبيقها لم يكن موجودا عندما جاء دورها. ثم يمضي دورها و يأتي دور القاعدة التي توجد ذلك المجال ولكن بعد فوات الأوان. فهذا النوع من الترتيب موجود في الحقيقة لتفسير الحالات الشاذة التي لا تطبق فيها قاعدة كان من المتوقع أن تطبق. ولذا فقد رفضه بعض اللغويين (1)، وطالبوا بتفسير آخر لمثل هذه الحالات الشاذة. ولعل المثال التالي من العربية يوضح هذا النوع من الترتيب. لقد أشرنا في غير موضع من هذا المقال الى قاعدة تقصير العلة الطويلة. إن هذه القاعدة لا تنطبق على كلمات مثل سارّ وحاجّ وتحابّ رغم وجود المجال الملائم لتطبيقها، فكيف نفسر هذا ؟ الذين يقبلون النوع الرابع من ترتيب القواعد، وهو مضاد المهد، يجدون فيه التفسير المطلوب :

(1) أنظر Hooper (1976) ص 59 وما بعدها. وجدير بالذكر أن أصحاب الفونوجيا الطبيعية يدعون الى عدم وضع قيود خارجية على ترتيب القواعد.

بما أن أصل سارَ هو سارر (قارن : كَاتِب) وأصل حَاجَّ هو حَاجَجَ (قارن : سَافَر)، وأصل تحَابَّ هو تحَابَبَ (قارن : تعاوَن)، فإن ترتيب القاعدتين الذي يؤدي الى النتيجة الصحيحة هو :

### أولا : قاعدة تقصير العلة الطويلة :

(لا تغيّر شيئا لأن الألف ليست متلوة بصحيحين متوالين في هذه المرحلة) :

سَ سَ رَ رُ ن ← سَ سَ رَ رُ ن

ثانيا : قاعدة حذف العلة القصيرة لوقوعها بين صحيحين مثلين :

سَ سَ رَ رُ ن ← سَ سَ رَ رُ ن

وبما أن نشوء مجال تقصير الألف، وهو وجود صحيحين متوالين بعدها، قد نشأ بعد فوات دور تطبيق قاعدة التقصير فإن الألف تبقى دون تقصير.

ومثل هذا يقال في عدم تقصير العلة الطويلة قبل صحيح «ساكن» في نهاية الكلمة إذا كان هذا السكون قد نتج عن تطبيق قاعدة حذف العلة القصيرة الأخيرة في الكلمة للوقف، كما في باب (حيث لا تصبح بَب) وسوز (حيث لا تصبح سُز) وفيل (حيث لا تصبح فِل) الخ :

### أولا : قاعدة تقصير العلة الطويلة :

(لا تنطبق لأن الألف ليست متلوة بصحيح «ساكن» في هذه المرحلة) :

بَ بَ رَ رُ ن ← بَ بَ رَ رُ ن

ثانيا : قاعدة الوقف :

بَ بَ رَ رُ ن ← بَ بَ رَ رُ ن

إن هذا النوع من الترتيب مفروض خارجيا extrinsic order ولذا فهو يتناقض مع الدعوة الى الإقتصار على الترتيب الذاتي أو الداخلي intrinsic

Order الذي تفرضه علاقة القواعد بعضها ببعض. فإذا كانت قاعدة ما تخلق المجال الذي تنطبق فيه قاعدة أخرى، فمن الطبيعي أن ترد القاعدة الأخيرة بعد أن يخلق مجال تطبيقها وليس قبل ذلك. المشكلة هي أن الترتيب الذاتي أو الداخلي يؤدي أحيانا الى نتيجة غير صحيحة كما في الأمثلة السابقة. وليس هناك طريقة مقبولة لصياغة القاعدة صياغة تتفق مع آراء الداعين للإقتصار على الترتيب الذاتي (الداخلي) ومنع الترتيب الخارجي. (1)

قد يقال لماذا لا نرد عدم تقصير العلة الطويلة في مثل سار الخ الى أن الصحيحين المتوالين بعد العلة الطويلة صحيحان مثلاً؟ إن هذا الحل مرفوض لأن الأمثلة الأخرى في العربية تدل على أن قاعدة التقصير لا تميز بين الصحيحين المثليين والصحيحين المختلفين. قارن: **قالوا انتصرونا وقالوا اتخذنا**. كما أن القواعد الصوتية الأخرى لا تميز بين الصحيحين المسلين والصحيحين المختلفين. فقاعدة إضافة العلة القصيرة، مثلاً، لا تميز بين **قد انتصروا** و**قد اتخذوا** (2). وقد يقال لماذا لا تنص القاعدة على أن تقصير العلة الطويلة لا يتم إلا إذا كان الصحيحان المتواليان متوالين في أصل الكلمة، أي أنه لا يتم إذا كان توالي الصحيحين قد نشأ عن حذف العلة الواقعة بينهما (3). إن هذا الحل معناه في الواقع الإقرار بأن القواعد الصوتية تستطيع أن تتحرى عن أصل المجال الذي تطبق فيه، أي عن نشأة الأصوات التي تطبق عليها. وقد دعا بعض اللغويين فعلاً الى مثل هذا الحل وسموا القواعد التي تأخذ تاريخ المجال الذي تطبق فيه الاعتبار «قواعد شاملة» global rules (3). وبناء على هذا الرأي تصاغ قاعدة تقصير العلة هكذا :

ع ← ∅ / ع ص ص (شرط : عدم وجود علة بين الصحيحين المتوالين في الأصل)

(1) أنظر أيضاً vago (1977) حيث يذكر أمثلة عدة من اللغة الهنغارية ليس لها حل سوى بالترتيب المفروض على القواعد خارجياً.

(2) أنظر أيضاً فصل «الصحيح المشدد صحيح واحد طويل أم صحيحان متواليان» في عيده (1979).

(3) كان هذا هو الرأي الذي تبنيته في أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، 1973 (ص 48).

(4) Kenstowicz and Kisseberth (1977) ص 202-229

غير أن القاعدة السابقة لا تفسر إعفاء العلة الطويلة من التقصير بعد أن أصبحت متلوة بصحيحين متوالين. وهذا الرأي لا يختلف في جوهره عن رأي قدماء اللغويين العرب الذي يدعو إلى «اغتنار التقاء الساكنين» في مثل سارودابة.

ثم إن «القواعد الشاملة» لا تغني عن القيود التي توضع على ترتيب القواعد كما بين ذلك أصحاب هذا الرأي أنفسهم (1). وهكذا نرى أن البديل الوحيد للنوع الرابع من ترتيب القواعد وهو مضاد الممهد، هو القول أن الأمثلة التي يفسرها ذلك النوع من الترتيب، مثل ساروتحاب وحاج شادة.

وجدير بالذكر أن ظاهرة عدم تطبيق قاعدة معينة على مجال نشأ بعد أن انقضى دور تطبيق تلك القاعدة ظاهرة شائعة في اللغات. وسأكتفي بذكر مثالين من اللهجات العربية المحكية تدلان على أن قاعدة ما تكون فاعلة active في مرحلة ما ثم تصبح غير فاعلة في مرحلة لاحقة :

#### المثال الأول :

هو تحول الجيم إلى ياء في بعض لهجات الخليج :  
الجمعة ← الجمعة

إننا نجد في هذه اللهجات جima لا تتحول إلى ياء، كما في جدر (قدر) وجاسم (قاسم) الخ. والتفسير المعقول الوحيد - فيما أرى - هو أن قاعدة تحول الجيم إلى ياء سبقت قاعدة تحول الجيم المصرية (المنقلبة عن قاف) إلى جيم.

أولاً : ج ← ي (الجمعة ← الجمعة)

ثانياً : ج ← ج (قدر ← جدر)

إلا إذا افترضنا أن القاعدة الأولى تميز بين الجيم الأصلية والجيم المنقلبة عن صوت آخر أي القبول بوجود القواعد الشاملة التي تعني ضمناً أن القواعد الصوتية عندما تنطبق على صوت ما - تستطيع أن تتحرى عن أصله ومنشئه.

(1) المرجع السابق ص 225-229.

## المثال الثاني :

هو عدم تقصير العلة الطويلة في كثير من اللهجات المحكية (1) في الأمثلة التي ينشأ فيها الصحيحان التاليان للعلّة الطويلة من حذف علة قصيرة كانت واقعة بينهما :

|          |   |                                 |
|----------|---|---------------------------------|
| حالتني   | ← | حالتني (وليس * حَلْتَنِي)       |
| دورُكم   | ← | دورُكم (وليس * دُرُكم)          |
| طريقُنَا | ← | طريقُنَا (وليس * طَرِقْنَا) (2) |

والأمثلة السابقة لا تختلف في شيء عن سائر الخ من حيث المبدأ. وجدير بالملاحظة أن الصحيحين المتواليين في الأمثلة السابقة مختلفان، مما يؤيد أن عدم تقصير العلة الطويلة في سائر الخ ليس له علاقة بكون الصحيحين التاليين للعلّة الطويلة مثلين. كما أننا لا نستطيع أن نقول أن قاعدة تقصير العلة الطويلة غير موجودة في اللهجات المحكية التي لا تقصر العلة الطويلة في مثل حالتني ودورُكم وطريقُنَا، فهذه اللهجات تقصر العلة الطويلة في مثل : في البيت وأردت الخ.

لنعد الآن الى السؤال : ما الأسس التي يتم عليها ترتيب القواعد الصوتية في العربية ؟

من ملاحظة ترتيب القاعدتين في ينال و يوجل يتضح أن القاعدة الصوتية التي يكون مجال تطبيقها موجودا داخل جذع الكلمة stem تدبق قبل القاعدة التي يكون مجال تطبيقها عبر اللواحق، أي عبر سابقة prefix أو لاحقة suffix ، ومن هنا حذف الواو في ينول وعدم حذفها في يوجل وتفسير هذا الاختلاف يمكن رده الى أن مجال تطبيق قاعدة حذف الواو يقع داخل الجذع في المثال الأول (الفتحة التي تسبق الواو والفتحة التي تليها تقعان داخل الجذع)، ولكنه يقع عبر السابقة، وهي «حرف المضارعة»، في المثال الثاني (الفتحة السابقة للواو ليست جزءا من الجذع بل

(1) من اللهجات التي لا ينطبق عليها هذا اللهجة القاهرية.

(2) اللهجة القاهرية تطبق قاعدة التقصير، فتصبح حالتني : حَلْتَنِي، ودورُكم : دُرُكم الخ.



جزء من السابقة (ب). ولولم يكن الأمر كذلك لما كان هناك اختلاف في ترتيب القاعدتين، أي لكانت الكلمتان أما ينال وباجل أو ينول وبوجل.

وإذا كان ترتيب القواعد يتجه من داخل نواة الكلمة الى خارجها، فن الطبيعي أن نتوقع أن تطبق القاعدة التي يكون مجال تطبيقها داخل الكلمة قبل التي يكون مجال تطبيقها عبر كلمة تالية. ففي عبارة دعمت البنت، مثلاً، نتوقع أن تطبق قاعدة تقصير الألف (الناجمة عن حذف الواو في دَعَوْتُ) قبل قاعدة إضافة الكسرة بعد التاء منعاً لتوالي ثلاثة صحاح (التاء واللام والباء) وهذا ما يحدث فعلاً :

- 1- دَعَّ - ت ل ب - ن ت ← دَعَّ - ت ل ب - ن ت
- 2- دَعَّ - ت ل ب - ن ت ← دَعَّ - ت ل ب - ن ت

ولو حدث العكس لما قصرت الألف لأن التاء تصبح متلوة بكسرة بعد تطبيق قاعدة إضافة العلة.

ومثل هذا يقال في عبارة في الانتظار. ففي هذا المثال نتوقع أن يتم تقصير الكسرة الطويلة قبل إضافة الكسرة بعد اللام. وهو أمر يتم فعلاً :

- 1- ف - ل ن ت - ظ - ر ← ف - ل ن ت - ظ - ر
- 2- ف - ل ن ت - ظ - ر ← ف - ل ن ت - ظ - ر

وكذلك يحدث مثل هذا الترتيب في عبارة مثل عن الإقتصاد، حيث تضاف أولاً كسرة بعد النون ثم بعد ذلك كسرة بعد اللام :

- 1- ع - ن ل ق ت - ص - د ← ع - ن ل ق ت - ص - د
- 2- ع - ن ل ق ت - ص - د ← ع - ن ل ق ت - ص - د

ولو حدث العكس لحال ذلك دون إضافة كسرة بعد النون (لأنها في تلك الحالة لا تكون متلوة بصحيحين متوالين، وهو أمر يحدث فعلاً في اللهجات المحكية

حيث تلفظ عن الاقتصاد بسكون النون لا بكسرها :

عَ نَ لَ قَ تَ صَ دَ دَ عَ نَ لَ قَ تَ صَ دَ دَ

غير أن هذا الترتيب الذي يبدو طبيعياً لا ينطبق على جميع العبارات. فهناك أمثلة تطبق فيها قاعدة عبر كلمة تالية قبل أن تطبق قاعدة على الكلمة السابقة مما يحول دون تطبيق هذه القاعدة الأخيرة، كما لاحظنا في العبارة السابقة في اللهجات المحكية.

ومثل هذا يقال في مماثلة النون للام أو الراء في مثل أن لم أو من ربك وهو ما سمي في علم التجويد «إدغام بلاغنة»، حيث تتحول النون الى لام أو راء قبل تحول العلة السابقة للنون الى فتحة أنفية مماثلة للنون (قاعدة «الغنة») مما يحول دون تطبيق القاعدة الأخيرة : (1)

عَ نَ لَ مَ مَ عَ نَ لَ لَ مَ

ولو حدث العكس لنتج ما سمي في علم التجويد «إدغام بغنة»، (2)

ثم ان هناك قواعد يكون تطبيقها جميعا داخل الجذع، أو عبر اللواحق (السوابق أو اللواحق)، أو عبر الكلمات، فعلى أي أسس يكون ترتيبها ؟

لقد كانت كلمة ينال مثالا على وجود قاعدتين مجال تطبيقهما داخل الجذع.

---

(1) عندما تلفظ أنْ أو مِنْ وحدهما فإن الفتحة في الكلمة الأولى والكسرة في الثانية تكونان علتين آنفتين، لأننا نتهياً للفظ النون قبل نطق هاتين علتين ففتح المدخل الذي يؤدي الى الأنف في مؤخر الفم فيتسرب منه جزء من الهواء عند نطق علتين. ولكن في عبارة أنْ لم أو مِنْ ربك نتهياً لنطق لام أو راء (بدلاً من النون)، فلا نفتح المدخل المؤدي الى الأنف فتتطرق علتان علتين قويتين.

(2) يحدث «الادغام بغنة» عندما تتحول النون الى ياء أو واو أو ميم (أو تقع قبل نون أخرى) كما في مِنْ يعمل وَمِنْ ولِي وَمِنْ ماء. وتحول العلة الى علة أنفية قبل الياء أو الواو لا يحدث تلقائياً كما هو الحال قبل الميم أو النون، ولكنه يحتاج الى مجهود خاص لأن الناطق يعتمد فتح المدخل الى الأنف رغم عدم توقع نطق صوت أنفي بعد العلة. ومن هنا فإن الادغام بغنة (مع الياء أو الواو) لا يحدث في الكلام العادي.

وقد لاحظنا أن قاعدة حذف الواو قد طبقت قبل قاعدة حذف حركة فاء الفعل،  
والغت بذلك المجال الذي تطبق فيه القاعدة الأخيرة.

أما كلمة **ازدهر**، وأصلها **اتزهر**، فهي مثال على وجود قاعدتين مجال  
تطبيقهما عبر السابقة، ونلاحظ أن قاعدة الماثلة تسبق قاعدة القلب المكاني :

1 - **اتزهر** ← **اذهر**

2 - **اذهر** ← **ازدهر**

ولو حدث العكس لكانت النتيجة \* **استهر** (لأن الماثلة بين الصحاح في  
العربية مماثلة خلفية، أي أن الصحيح الأول هو الذي يتغير مماثلة للذي يليه وليس  
العكس. **قارن** : **فترم** ← **فستم** (1) :

1 - **اتزهر** ← **ازهر**

2 - **ازهر** ← \* **استهر**

وأما عبارة **قد اتخذ** فهي مثال على وجود قاعدتين مجال تطبيقهما عبر  
كلمتين، وقد لاحظنا أن قاعدة إضافة العلة تسبق قاعدة الماثلة بين الدال والتاء  
وتحول دون تطبيقها :

قَدَت تَخَذَ ← قَدَت تَخَذَ

قد يبدو من المثالين الأول والثاني (**ينال** و**ازدهر**) ان القواعد العامة تسبق  
القواعد الخاصة. فقاعدة حذف الواو بين علتين مثلين وقاعدة الماثلة قاعدتان عامتان.  
فالواو تحذف في الماضي المضارع والإسم كما يتضح من الأمثلة التالية : (2)

دَعَّ وَهَ ← دَعَّ (قارن : **دعوتُ**)

يَدْعُو وَهَ ← يَدْعُو (قارن : **لن يدعوا**)

بَوَّهَ ← بَوَّهَ (قارن : **أبواب**)

(1) أنظر «القلب المكاني ووزن الفعل» في عبده (1979).

(2) هنالك حالات قليلة لا تحذف فيها الواو، مثل **حوّل** (قارن : **حال**، **مفرد أحوال**، وأصلها **حوّل**،  
حيث تحذف الواو).

أما قاعدة حذف حركة فاء الكلمة فلا تنطبق على الفعل الماضي ولا على الأسماء وكذلك قاعدة القلب المكاني لا تنطبق إلا على وزن افتعل وعدد محدود من الكلمات المتفرقة.

ولكن ماذا عن قد اتخذ، حيث كلتا القاعدتين عامة ؟ إن مبدأ العمومية لا يفيدنا في تفسير هذا المشال وغيره من الأمثلة التي تتنافس على نفس المجال فيها قاعدتان عامتان، كما في لِكْتَاب في بعض اللهجات المحكية، حيث يوجد مجال لتطبيق قاعدة إضافة علة قبل اللام منعا للبدء بصحيحين متوالين وقاعدة إضافة علة بعد اللام منعا لتوالي ثلاثة صحاح (وهما في الواقع فرعان لقاعدة واحدة) (1) :

ل ك ت \_ \_ ب ← ل \_ ك ت \_ \_ ب (لِكْتَاب)

ولوطبقت القاعدة الأولى قبل الثانية لكأنت النتيجة ٥ الكتاب :

1 - ل ك ت \_ \_ ب ← (ء) ل ك ت \_ \_ ب

2 - (ء) ل ك ت \_ \_ ب ← (ء) ل \_ ك ت \_ \_ ب

وقد يتبادر الى الذهن أن الحل المناسب يتعلق بمواقع مجالات القواعد من حيث قربها من آخر الكلمة أو العبارة أو بعدها عن بداية الكلمة أو العبارة. ففي بعض الأمثلة يتضح أن القاعدة التي يقترب مجاها أكثر من آخر الكلمة أو العبارة تطبق قبل منافستها، وإن التي يقترب مجاها أكثر من بداية الكلمة أو العبارة تطبق بعد منافستها :

في كلمة ينال، مثلاً، تطبق قاعدة حذف الواو قبل قاعدة حذف الفتحة الأولى (حركة فاء الفعل)، ونلاحظ أن مجال تطبيق الأولى أقرب الى نهاية الكلمة أكثر من الثانية :

1 - ي \_ ن \_ و \_ ل

2 - ي \_ ن \_ و \_ ل

(1) هذه القاعدة هي :

∅ — / — ص ص (أنظر: عبده (1979) ص 58.

أما في كلمة **يوجل**، فتطبق أولاً قاعدة حذف الفتحة، ونلاحظ أن مجال ف الواو أقرب الى بداية الكلمة :

1- يَ وَجَ لَ

2- يَ وَجَ لَ

ومثل هذا يقال في عبارة قد اتخذ. قارن مجال تطبيق قاعدة إضافة العلة منعاً لتوالي ثلاثة صحاح بمجال تطبيق قاعدة الماثلة تجد أن مجال تطبيق الأولى أقرب الى آخر الكلمة :

1- قَ دَ تَ خَ ذَ

2- قَ دَ تَ خَ ذَ

وهذا ينطبق أيضاً على أمثلة مثل **الكتاب وقصر الملك** في اللهجات المحكية حيث تضاف الكسرة في المجال الذي يقترب أكثر من نهاية الكلمة :

1- لَ كَ تَ بَ

2- لَ كَ تَ بَ

1- قَ صَ رَ لَ مَ لَ كَ

2- قَ صَ رَ لَ مَ لَ كَ

غير أن هذا المبدأ أيضاً لا يصلح لتفسير جميع الأمثلة. ففي عبارة **في الانتظار**، مثلاً، تقصر الكسرة الطويلة قبل إضافة الكسرة بين اللام والنون

1- فِ لَ نَ تَ ظَ رَ

2- فِ لَ نَ تَ ظَ رَ

كذلك في كلمة **يضع**، نجد أن حذف الواو يتم أولاً ثم تتحول الكسرة الى فتحة رغم أن مجال القاعدة الأخيرة أقرب الى نهاية الكلمة.

1- ي - وض - ع

2- ي - وض - ع

أما في مثل عبارة عن الاقتصاد، فنلاحظ أن هذا المبدأ يصلح لتفسير لفظ هذه العبارة في اللهجات المحكية حيث تلفظ بسكون النون، ولكنه لا يصلح لتفسير لفظها في الفصحى، حيث تلفظ بكسر النون، مع أن قاعدة إضافة العلة القصيرة واحدة ومجال تطبيقها (في موقعين) واحد :

ع - ن - ل - ق - ت - ص - د

ع - ن - ل - ق - ت - ص - د

ففي اللهجات المحكية تطبق القاعدة أولاً على المجال الأقرب الى نهاية العبارة مما يحول دون تطبيقها في المجال الثاني :

ع - ن - ل - ق - ت - ص - د ← ع - ن - ل - ق - ت - ص - د

أما في الفصحى فتطبق القاعدة أولاً على المجال الأبعد عن نهاية العبارة ثم على المجال الأقرب منه :

1- ع - ن - ل - ق - ت - ص - د ← ع - ن - ل - ق - ت - ص - د

2- ع - ن - ل - ق - ت - ص - د ← ع - ن - ل - ق - ت - ص - د

ثم إن هناك قواعد تتطابق بمجالات تطبيقها، فلا يقترب احدها أكثر من غيره من نهاية الكلمة أو بدايتها. ونجد أن إحدى القاعدتين تطبق قبل الأخرى كما في خذ، أو تطبق قبل الأخرى في لهجة وبعدها في لهجة أخرى كما في مروأمر. ولذا فلا بد من البحث عن أسس أخرى لترتيب القواعد.

لقد أشار بعض اللغويين الى عدد من الأسس المختلفة بينها مبدأ الشفافية transparency ، (1) وينص على أن الترتيب المفضل للقواعد هو الذي لا يؤدي الى تناقض بين لفظ الكلمة أو العبارة ومجال تطبيق القواعد التي أدت الى هذا اللفظ. وعندما يحال دون تطبيق قاعدة ما فإن القاعدة التي يحال دون تطبيقها حسب هذا المبدأ تكون تلك التي يوجد تناقض بين ظاهر اللفظ ومجال تطبيقها. بكلام آخر : إن النتيجة الشفافة هي التي تحتفظ بمبرر تطبيق القواعد في ظاهر اللفظ والنتيجة غير الشفافة هي التي لا تحتفظ بمبرر تطبيق القواعد في ظاهر اللفظ، كما يتضح من الأمثلة التالية :

إن لفظ **قد اتخذ** (ق - د - ت - خ - ذ - ) ، مثلاً ، شفاف لأن المماثلة لم تتم ولكن النتيجة تكون غير شفافة لو كان اللفظ **\* ق ت اتخذ** (ق - ت - ت - خ - ذ - ) لأنه لا يبدو من **ظاهر اللفظ** وجود مبرر لتحويل الدال الى تاء (لأنها مفصولة عن التاء بكسرة. قارن : **قد تعلم** ← **ق ت تعلم** ، حيث تكون النتيجة شفافة).

كذلك يؤدي تقصير العلة الطويلة قبل صحيحين متوالين الى نتيجة شفافة إذا ظل الصحيحان متوالين في ظاهر اللفظ كما في عبارة **في البيت** ، ولكنه يؤدي الى نتيجة غير شفافة إذا فصل الصحيحان المتواليان بعلة كما في **الانتظار** (لأنه لا يبدو من ظاهر اللفظ وجود مبرر للتقصير). قارن :

ف - ل - ب - ي - ت ← ف - ل - ب - ي - ت  
ف - ل - ن - ت - ظ - ر ← ف - ل - ن - ت - ظ - ر

وهناك نوع آخر من عدم الشفافية ، وهو عدم وجود التغير الذي تتطلبه القاعدة في ظاهر اللفظ رغم وجود المبرر ، وهو عكس النوع السابق. فعدم تقصير الألف في مثل **سار** هو مثال على عدم الشفافية من النوع الثاني لأن الألف متلوة بصحيحين

(1) Kiparsky و Kenstowicz and Kisseberth (1977) ص 176-168.



متواليين في ظاهر اللفظ ومع ذلك لم تقصر. فكلا المثالين سارّ وفي الإنتظار مثال على عدم الشفافية لأنها يناقضان قاعدة تقصير العلة الطويلة في ظاهر اللفظ، ولكن لسببين مختلفين. فأحدهما لم يقصر حيث كان من المتوقع أن يقصر والآخر قُصر حيث كان من المتوقع ألا يقصر.

ومن الواضح أن المحافظة على الشفافية ليس أساسا كافيا لتفسير ترتيب القواعد بدليل وجود أمثلة مثل سارّ وفي الإنتظار. ولا تقتصر الأمثلة التي تناقض مبدأ الشفافية في العربية على تقصير العلة الطويلة. ففي مثال يضع نلاحظ في ظاهر اللفظ عدم وجود كسرة تبرر سقوط الواو. أي أن قاعدة تحويل الكسرة الى فتحة قد طبقت رغم أنها تؤدي الى عدم الشفافية. ومثل هذا يقال في بعض أمثلة «الادغام بغنة» في علم التجويد، مثل من يعمل ومن ولي، حيث يوجد في ظاهر اللفظ علة أنفية رغم عدم وجود نون أو ميم.

وجدير بالذكر أن تطور اللهجات العربية المحكية يسير بشكل عام في اتجاه عدم الشفافية بعكس ما يرى أصحاب هذا المبدأ (1). فعدم تقصير العلة الطويلة في مثل حالتي وباب، وعدم تحول الجيم الى ياء في مثل جدر في بعض لهجات الخليج مثالان على ذلك. ولكن التطور في هذا الاتجاه ينسجم مع مبدأ آخر ذكره بعض اللغويين هو المحافظة على الصيغة الأصلية للكلمة أو العبارة (paradigm regularity) (2). فحسب هذا المبدأ لم تطبق قاعدة تقصير العلة الطويلة على سارّ أو جازّ حفاظا على صيغة اسم الفاعل (قارن كاتيب، فاتح الخ). غير أن هذا المبدأ - كمابدأ السابق لا يفسر جميع الحالات. فهو لا يفسر، مثلا، حذف الواو في المضارع الواوي مثل يعد ويضع. بل أنه لا يفسر حذف الكسرة بين الصحيحين الممثلين في سارّ وجازّ الخ.

(1) أنظر Kiparsky and Menn (1977) ص 73.

(2) أنظر Kenstowicz and Kisseberth (1977) ص 164.

وقد يقال أن السماح بحذف الكسرة في مثل **جاذ وسارّ** أو حذف الواو في مثل **يعد** ويضع سببه أن هذا الحذف لا يحول دون تمييز هذه الكلمات عن غيرها بخلاف تقصير الألف في مثل **جاذ وسارّ** على التوالي. غير أن هذا القول مرفوض لأن إزالة الفروق بين الكلمات لم يحل دون تغيرات صوتية كثيرة في اللغة، ففي بعض اللهجات المحكية تحولت القاف الى همزة، رغم أن ذلك يؤدي الى عدم التمييز بين **قيّد** و**أَيّد** أو بين **قشّر** و**أشّر**، كما تغيرت الشاء الى سين رغم أن ذلك يلغي الفرق بين كلمات مثل **ثمر وسمر** و**نائر وسائر**. وفي الفصحى تلفظ **يَدْتُ** (بسكون الدال) : **يْتُ**، وتحذف الحركة الأخيرة للوقف في مثل **كُتِبْتُ** (بسكون الباء) فلا يعرف هل المقصود المتكلم أم المخاطب. كما حذفت العلة بين الصحيحين المثليين في مثل **مَحْتَلِل** (إسم فاعل) و**مَحْتَلِل** (إسم مفعول) فأصبح كلاهما **مَحْتَلَّ الخ**.

وفي محاولة لتفسير ترتيب تطبيق القواعد ميز بعض اللغويين بين القواعد (rules) والعمليات (Processes). فالأولى هي التي لا يوجد لها مبررات نظقية كحذف الواو في مثل **يعد**، وأصلها **يوعد** (فجنح نطق الواو دون صعوبة في مثل **موعد**). والثانية هي التي لها مبررات نظقية كتحويل الدال الى تاء في مثل **عَدْتُ**، بسكون الدال (حيث تتحول الدال الى تاء تلقائياً)، أو تحول النون الى ميم في مثل **جَنَّب** (حيث تتحول النون تلقائياً الى ميم) الخ. وقالوا إن القواعد تسبق دائماً العمليات، وأن العمليات المقوية fortition processes مثل إضافة أصوات ليست موجودة في الأصل، وهي العمليات التي تؤدي الى تسهيل الاسماع تسبق دائماً العمليات المضعفة (lenition processes) مثل المماثلة وحذف أصوات موجودة في الأصل، وهي العمليات التي تؤدي الى تسهيل النطق. (1)

وهذا الرأي يفسر أسبقية حذف الواو في مثل **يضع**، وهي قاعدة على مماثلة الكسرة للعين (تحولها الى فتحة)، وهي عملية. كما يفسر أسبقية إضافة العلة في مثل **قد اتخذ**، وهي عملية مقوية، على المماثلة، وهي عملية مضعفة ولكنه يتناقض مع أمثلة **ازدهر** حيث تسبق المماثلة (تحول التاء الى دال)، وهي عملية، القلب المكاني

(1) أنظر Donegan and Stampe (1979) ص 153 - 156.

(بين الدال والزاي)، وهي قاعدة. كما يتناقض مع أمثلة في الانتظار حيث تسبق عملية مضعفة (تقصير العلة الطويلة) عملية مقوية (إضافة العلة). و يتناقض كذلك مع أمثلة مثل خذ حيث تطبق أولا عملية مضعفة (حذف الهمزة) فتحول دون تطبيق عملية مقوية (إضافة علة).

كما أن هذا الرأي لا يفسر أمثلة «الإدغام بغنة» و«الإدغام بلا غنة» حيث توجد عمليتان مضعفتان إحداها تسبق الأخرى في حالة وتليها في حالة. أما إذا اعتبرت مماثلة النون للياء أو الواو قاعدة لا عملية، باعتبار أنها تقتصر الى مبرر نطقي (قارن : انياب، أنوار الخ حيث لا تتحول النون الى ياء أو واو في الكلام العادي)، فإن الإدغام بلاغنة يمكن أن يكون له تفسير لا يتناقض مع الرأي السابق (1) ولكن «الإدغام بغنة» مع الياء والواو يكون مناقضا له (لأن قاعدة تحول النون الى ياء أو واو تلت عملية مماثلة العلة للنون بدل أن تسبقها). كما أن هذا الرأي لا يفسر الفرق بين ينال ويوجل حيث توجد قاعدتان مضعفتان تطبق إحداها في المثال الأول وتطبق الأخرى في المثال الثاني، وبالتالي فإنها تقعان في ترتيبين مختلفين. كما لا يفسر لماذا أضيفت العلة القصيرة (وهي عملية مقوية) بين الصحيحين الثاني والثالث من الصحاح الأربعة المتوالية في مثل قصر الملك ولم تصف بين الصحيح الأول والثاني بدلا من ذلك، رغم أن مجال تطبيقها موجود في الحالتين. ولا يفسر كذلك اختلاف لهجتين في لفظ مصدر كوي، حيث يلفظ كي في إحداها (نتيجة تطبيق عملية مضعفة هي الماثلة)، وتلفظ كوي (ك - و - ي) في الأخرى (نتيجة تطبيق عملية مقوية هي إضافة علة). ولا يفسر أيضا لماذا يطبق التبر قبل إضافة علة في مثل

(1) إن مماثلة النون للراء أو اللام لها مبرر نطقي، فالراء واللام صوتان اسنانيان كالنون، وتحول النون الى راء أو لام، حين تقع قبل راء أو لا شائ. ففي اللغات في الإنجليزية، مثلا، نجد كلمات مثل irregular (من : regular) و illegal (من : in + legal). وفي اللهجات العربية نجد كلمات مثل يلاحظ (بـ+نلاحظ) و يروح (بـ+نروح). ونجد أن عبارة مثل من راسك تلفظ مِرَاسك، ومن لهفته تلفظ مِلَهته الخ (قارن : يَنِيَم (بـ+نِيَم) و يَنُوقِر (بـ+نُوقِر) ومن يومك ومن وقتك الخ حيث لا تتحول النون الى ياء أو واو. ويلاحظ كذلك أن أداة التعريف تتحول الى راء أو نون (الرئيس، النور) ولكنها لا تتحول الى ياء أو واو (اليوم، الوقت).

نفسها وجُرْخُكم في إحدى اللهجات العربية ويحدث العكس في لهجة أخرى رغم عدم وجود أي اختلاف في القواعد ذاتها في اللهجتين :

اللهجات السورية واللبنانية والأردنية والفلسطينية :

#### 1 - قاعدة النبر: (1)

ع ← ع / ص - ص (الحرف البارز يشير إلى أن العلة منبورة) (2)  
نَ فَ سَ هَ ← نَ فَ سَ هَ

#### 2 - قاعدة إضافة العلة :

∅ ← / ص - ص ص (3)  
نَ فَ سَ هَ ← نَ فَ سَ هَ

بعض لهجات الخليج والجزيرة :

#### 1 - قاعدة إضافة العلة :

نَ فَ سَ هَ ← نَ فَ سَ هَ

#### 2 - قاعدة النبر:

نَ فَ سَ هَ ← نَ فَ سَ هَ

وكذلك لا يفسر الرأي السابق اختلاف ترتيب القواعد (أو العمليات في لغتين مختلفتين. فهو يتناقض - كما أشرنا - مع أمثلة في الانتظار في العربية، حيث طبقت أولاً عملية مضعفة هي تقصير العلة الطويلة ثم عملية مقوية هي إضافة علة قصيرة، وهذا عكس الترتيب في لغة Yawelmani (4).

- 
- (1) هذه القاعدة المبسطة للأمثلة التي أشرنا إليها فقط. أنظر تفصيلات قواعد النبر عنده (1979).  
(2) لم استعمل علامة النبر المعروفة فوق العلة لأنها تشبه الفتحة و يصعب وضعها فوق رموز العلال العربية.  
(3) الكسرة تتحول إلى ضمة مماثلة لضمة سابقة في مثل جُرْخُكم. وقاعدة إضافة العلة لا تنطبق إذا كان الصحيحان الأول والثاني من الصحاح الثلاثة المتوالية مثلين، كما في كلهم وستكم الخ.  
(4) أنظر: Kenstowicz and Kisseberth (1977) ص 11.

## العربية :

### 1 - قاعدة التقصير :

ف - ل - ن ت - ظ - ر ← ف - ل - ن ت - ظ - ر

### 2 - قاعدة الإضافة :

ف - ل - ن ت - ظ - ر ← ف - ل - ن ت - ظ - ر

## ياولماني :

### 1 - قاعدة الإضافة :

ء - م - ل - ه - ن ← ء - م - ل - ه - ن «يساعد»

### 2 - قاعدة التقصير :

حيل دون تطبيقها لأن العلة الطويلة لم تعد متلوة بصحيحين.

(قارن : ء - م - ل - ل ← ء - م - ل - ل «قد يساعد». حيث تقصر العلة الطويلة)

وهكذا نستخلص أن ليس من الأسس السابقة أساس واحد يصلح لتفسير ترتيب القواعد في جميع الحالات. ولكن هل يعني هذا أن ليس هناك أسس للترتيب على الإطلاق ؟ مما سبق يبدو أن الأسس التي تفسر جميع الحالات في جميع اللغات لم تكتشف بعد، هذا إذا كانت مثل هذه الأسس موجودة. ولكننا نستطيع أن نقول أن ترتيب القواعد في اللغة العربية يخضع للأمور التالية (مع نوع من التأثير لمبدأ الشفافية في بعض الحالات ولبدأ المحافظة على الصيغة الأصلية في بعض الحالات الأخرى) :

1 - القواعد التي تطبق داخل جذع الكلمة تسبق القواعد التي تطبق عبر اللواحق (السوابق واللواحق).

2 - تقصير العلل الطويلة يسبق إضافة العلل القصيرة

3 - إضافة العلل القصيرة يسبق قواعد المماثلة.

4- الحذف يسبق قواعد المماثلة. (1)

5- مماثلة الصحيح للصحيح تسبق مماثلة العلة للصحيح (2)

ونستخلص من كل ما سبق أيضا أنه لا مفر من قبول الترتيب المفروض خارجيا في بعض الحالات. وقد اتضح هذا من عدم تقصير العلة الطويلة في مثل سار، واختلاف الترتيب في تطبيق القواعد في لهجتين لا تختلف فيها تلك القواعد، كما في مر وأمر (نَـفَ ـ س هـ ـ) و(نَـفَ ـ س هـ ـ) واختلاف الترتيب في تطبيق القواعد في لهجتين رغم عدم وجود اختلاف في تلك القواعد ذاتها (في الإنتظار في العربية و غَـمَ ـ ل هـ ـ ن في يولاني).

(1) قَارَنَ : مُتَذَكِّرٌ — مُذَكِّرٌ، يَتَذَكَّرُ — يَذْكُرُ الخ.

(2) قارن : بـرُوح ← بـرُوح (حيث العلة غير أنفية) مع بـذنا ← بـذنا (حيث العلة انفية). وقارن أيضا : يـشـطـلـب ← (حيث تصحیح العلة مطبقة). أما «الإدغام بغنة»، حيث تسبق مائثلة العلة للصحيح مائثلة الصحيح لشبه العلة (الياء أو الواو) فلا يقع في اللغة العادية. وجدير بالذكر أن «الإدغام بغنة» في الأمثلة التي تتحول فيها النون الى ميم لا يتناقض مع ملاحظتنا أن مائثلة الصحيح تسبق مائثلة العلة للصحيح (لأن الميم كالنون - صوت أنفي. ولهذا نستطيع أن نقول أن النون تحولت الى ميم أولا ثم تحولت العلة السابقة الى علة أنفية مائثلة للميم).

## المراجع :

1 - Danegan, P. and Stampe, D. "the study of Natural Phonology". In D. Dinnsen (Ed.), *Current Approaches to Phonological Theory*, Bloomington, 1979.

2 - Hooper, J. *An Introduction to Natural Generative Phonology*, Academic Press, N. Y., 1976.

3 - Kenstowicz, M. and Kisseberth, C. *Topics in Phonological Theory*, N.Y., 1977.

4 - Kiparsky. P. "Abstractness, Opacity, and Global Rules". In A. Koutsoudas (Ed). *The Application and Ordering of Grammatical Rules*. Mouton, The Hague, 1976.

5 - Kiparsky. P. and Menn, L. "On the Acquisition of Phonology". In J. Macnamara, *Language Learning and Thought*, Academic Press, N. Y. 1977.

6 - Vago, R. "In Support of Extrinsic Ordering", *Journal of Linguistics*, N° 13, 1977.

7 - أنيس، ابراهيم. *من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الخامسة، 1975.*  
8 - عبده، دواد. *دراسات في علم الأصوات العربية، مؤسسة الصباح، الكويت، 1979.*

9 - الفارسي، أبو علي الحسن. *الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة (دون تاريخ).*



# ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية

محمد الشاوش  
دار المعلمين العليا - تونس

1.0 لقد أصبح من الثابت لدينا أن ولوج دراسة لغة من اللغات ينبغي أن يكون من باب دراسة الجملة، وصرنا نعتبر هذا المبحث منطلقاً ضرورياً لا يمكن أن يستغني عنه من يروم وصف اللغة أو من يشتغل بتعليمها، حتى أن الإشارة إلى هذه الضرورة كادت تصبح من فضول القول.

وقد تنالت المدارس والنظريات المتعلقة بالدراسة اللغوية (من بنيوية توزيعة وأخرى وظائفية إلى إنشائية توليدية) وقدمت في غضون حلول متنوعة لدراسة الجملة، وحاول اللاحق منها أن يتمم ما رآه في السابق من نقص أو أن يتناول الجملة من زاوية لم تتناول منها من قبل، أو أن يغلب جانباً لم يكن مغلباً. فكان التجاوز تارة وكان التواجد تارة أخرى.

وواكبت هذه الدراسة النظرية محاولات تطبيقية عديدة، تناولت بالوصف والتحليل لغات شتى وخاصة منها تلك التي ظهرت بها تلك الدراسات (الفرنسية والإنكليزية) وسرعان ما اقتحمت ميدان التدريس فوضعوا الكتب المدرسية بالإعتماد على ما جد في ميدان الألسنية من نظريات، فكان لها في ذلك فرصة للتثبيت من درجة ملائمتها للواقع، وغنم من ذلك المنظر والمتعلم.

2.0 إلا أن الناظر في ما انجز من ذلك في نطاق اللغة العربية يلاحظ شغوراً كبيراً

سواء في مستوى التنظير أو في مستوى التطبيق. ويمكن إرجاع ما جاء متصلا بالجملة  
الى أحد الأصناف التالية :

- إشارات عرضية تمثلت في تناول بعض أنماط الجمل بالتحليل (1) وجاء ذلك في غضون فصول تعرضت الى عَلم أو مدرسة بالتعريف.
- مؤلفات عامة خصصت للجملة بابا أو فصلا.
- مقالات تناولت بالدراسة جانبا خاصا من جوانب الجملة (2).

أما في مجال التطبيق فتجدر الإشارة الى مجموعة من الأعمال الجامعية انجزت في نطاق شهادة الكفاءة في البحث، (3) وقد تناول فيها أصحابها الجملة من خلال آثار أدبية قديمة في معظمها ودرسوها دراسة إحصائية وصفية. إلا أن هذه الأعمال بقيت مرقونة ولم تنشر فحد ذلك من إمكانية الإفادة بها.

وكان من نتائج قلة المؤلفات النظرية والمحاولات التطبيقية إن حدثت شبه قطيعة بين مجال دراسة اللغة ومجال تدريسها، فلم تواكب الكتب المدرسية ما جد في ميدان الدراسة اللغوية من حداثة وتجديد. فما يطالعنا بين الفينة والفينة من مؤلفات جديدة وضعت في النحو اقتصر بعضها على جمع المادة المتصلة بالجملة من كتب التراث، (4) وبعضها الآخر اخرج عناوين مغرية (من قبيل النحو الوظيفي أو النحو التطبيقي) (5) توهم بتجديد في الطريقة أو إضافة في المادة، لكنها في الحقيقة لم تخرج البتة عن نحو المفردات وتغليب ظاهرة الإعراب. أما كتاب «النحو العربي من خلال النصوص : نحو الجمل» فبالرغم من أن مستعمله لا يكاد يشعر فيه بخروج عن النحو العربي فإن مؤلفيه قد جددوا فيه بالتعديل والزيادة والطرح، الشيء الكثير.

---

(1) المرجعان عدد 8 و 12

(2) المرجعان عدد 13 و 14

(3) المراجع عدد 9 و 11 و 15

(4) المراجع عدد 10

(5) المراجع عدد 3 و 5 و 7

## 1. المنهج والطريقة

1.1 ليست دراسة الجملة بالأمر الغريب عن القدامى. فقد أهتم النحاة بهذه الظاهرة وحلّلوا الجملة إلى مختلف مكوناتها وضبطوا وظائفها ووضعوا لها أنواعا الرجوع إليها مختلف الأنماط. لذلك فإننا لن ننطلق من لا شيء، بل سنعتمد على هذه المادة (كمفهوم الإسناد ومختلف الوظائف التي جعلوها لمكونات الجملة)، نعدّل منها تارة ونضيف إليها بحسب ما نراه لازما تارة أخرى.

من ذلك أن القدامى جروا في دراساتهم على تغليب ظاهرة الأعراب فادخلوا بذلك الضم على سائر الجوانب وخاصة منها الوظيفة أو جانب المعنى ويجدر بنا أن لا نرى في الإعراب سوى علامة أو قرينة من جملة قرائن أخرى تدل على الوظيفة.

ومن ذلك أن تحليلهم للجملة كان تحليلا خطيا يقوم على اتباع ترتيب الكلمات وهو تحليل لا يمكن دائما من إدراك العلاقات القائمة بين مكونات الجملة على حقيقتها إذ ليس هناك بالضرورة تناسب بين صور ائتلاف المباني وصور ائتلاف المعاني.

ومن ذلك أيضا ما نلاحظه من تعدد المنطلقات وتداخلها في تحديد وظائف مكونات الجملة، مما أدى إلى الجمع في مستوى واحد بين وظائف راجعة إلى المبنى أو صورة التركيب وأخرى راجعة إلى المعنى. وهما جانبان يحسن الفصل بينهما، ودراستهما بصورة متوازنة باعتبار الأول حاملا للثاني ودالا عليه. إذ ليست اللغة مبنى صرفا ولا هي معنى صرفا إنما هي الشكل الذي بمقتضاه تؤلف بين المبنى والمعنى. (1) وكما أنه لا يتوصل إلى إدراك المعنى إلا بالمبنى فليس للمبنى من وظيفة أو غاية إلا الدلالة على المعنى.

ولتجاوز هذه العقبات أضفنا إلى ما احتفظنا به عن القداسي بعض الطرق والمفاهيم المتصلة بوصف تركيب الجملة وقد استقيناها مما جد في ميدان الدراسة

(1) ف. دي سوسير: «البنية لا مادة» دروس في الألسنية العامة. بايو. باريس 1976 - ص 157 و ص 169.

اللغوية. وأهمها : مفهوم المكونات المباشرة ومفهوم مستويات التركيب. لكننا نعمدنا ترك بعضها الآخر كالالتزام مبدا تقسيم الجملة تقسيما ثنائيا والركون الى القواعد التحويلية (1).

2.1 أما مفهوم المكونات المباشرة والتزام التدرج في مستويات التركيب فهما مبدآن متكاملان بهما نتجنب نقائص التحليل الخطي للكلام فلا نخطيء مفاصل الجملة ولا نعلق عنصرا بتركيب ليس منه ولا نفصل عنصرا عن تركيب هو منه (كعزل الاسم الموصول أو اسم الإشارة أو المضاف... وحصر الوظيفة فيها). ويحل كل مكون مباشر يقع عزله في المستوى الأول من التحليل، بدوره، الى مكوناته المباشرة في المستوى الموالي. وهكذا دواليك إلى أن نصل الى وحدات لا تقبل مزيدا من التجزئة.

ولم يحصر الدارسون عدد المكونات المباشرة في التركيب الواحد في اثنين فقط (2) ولكن لما كان التحليل الذي اختاروه لجميع الجمل (فيما طبق على الإنقلزية والفرنسية خاصة) ذا منطلق ثنائي (ج ← م. اسمي + م، فعلي) ولما كانت معظم التراكيب الأخرى كالإضافة والنعتية قائمة على مكونين اثنين خيل الى بعضهم ان التقسيم الثنائي مبدا ضروري يجب تطبيقه على جميع الجمل في جميع اللغات. (3)

ولم يبدا لنا التزام هذا التقسيم في تحليل الجملة العربية ضرورة متأكدة وذلك لأنه لئن لاءم بعض اللغات التي يمثل فيها تقدم المركب الإسمي على المركب الفعلي قاعدة تكاد تكون مطردة، فإنه أقل ملاءمة للغة العربية التي يمثل فيها تقدم المركب الفعلي (أو جزء منه باعتبار أن المركب الفعلي لا يعني الفعل وحده إنما يمتد الى جميع العناصر التي ليست المركب الإسمي) (4) حالات ليست بالقليلة ولا الثانوية.

---

(1) أنظر الملاحظة عدد 2 هامش ص د

(2) عرف قليسن المكون المباشر بما ترجمته : «هو أحد المكونين (أو أكثر من اثنين) اللذين يصاغ منها تركيب ما» مدخل الى الألسنية ص 109.

(3) أنظر تحليل جملة : رمى الولد الكرة. الفكر العربي عدد 9.8 ص 129

(4) وقريب من مفهوم المركب الفعلي هذا تعريف الفعل المنسوب الى علي بن أبي طالب ، وصورته «الفعل ما أثبات به»، عن أحمد أمين : ضحى الإسلام ج 2 ص 258.

ولقائل أن يقول انه بإمكاننا أن نتجاوز هذه العقبة، وأن نحفظ بالتقسيم الشنائي للجملة وذلك بالإلتجاء الى مفهوم المركب المتقطع، كأن نقول : إن المركب الفعلي قد يرد متقطعا بأن يفصل المركب الإسمي بين عناصره. يبدو هذا الحل مغريا مقبولا. لكن عدم ملائمة التقسيم الشنائي لا يرجع الى مجرد انعدام الإتصال بين أجزاء بعض المكونات، إذ نلاحظ، من ناحية أخرى، أن تقسيم الجملة في المستوى الأول الى مكونين فحسب يوقعنا في حشر عناصر لا تجتمع بالضرورة في مكون واحد (كالظرف، والمفعول به، والحال...) و ينجر عنه طمس العلاقات القائمة بين مكونات الجملة. كما أن هذا التقسيم يضيف، بصورة غير مباشرة، على المركب الإسمي، بجعله مقابلا لجميع المكونات الأخرى مجتمعة في مكون واحد، مكانة وقيمة ليستا له بالضرورة. (1)

3.1 ولم نعتد على ما جاءت به المدرسة الإنشائية وما اقترحت من قواعد سياقية وأخرى تحويلية (2). لأن غايتها أكثر طموحا من تلك التي جعلناها لهذا العمل. فهي ترمي الى تفسير قدرة الإنسان على الكلام أما نحن نريد وصف ما يصدره المتكلم باللغة العربية وما يتلفظ به. وقد بدت لنا بعض منطقاتها غير متماشية مع المنهج الوصفي. (ولا غرابة في ذلك إذ أننا نعلم أن هذه المدرسة قامت على تجاوز مستوى الوصف والتبويب الذي وقفت عنده المدرسة التوزيعية).

من ذلك أن الإنطلاق من البنى العميقة، واستعمال اللغة لتمثيل تلك البنى - يفضيان الى اختلاق أشكال لغوية ليس لها وجود في الواقع (3). ثم أن اعتبار بعض

(1) يلتقي هذا بما يسنده بعضهم الى المسند اليه من قيمة وأهمية.

(2) يجدر بنا أن نغيز بين تلك العمليات التعويضية الإستبدالية التي تقوم على تعويض عنصر بآخر، وبين العمليات التحويلية بالمعنى التي لها في النحو التوزيعي (كالإنتقال من المبنى للمعلوم الى المبنى للمجهول) أنظر دي كرو وتودروف : معجم. ص 308 - 309 وبين القواعد التحويلية بالمعنى الذي لها في النحو الإنشائي وهي القواعد التي تستعمل للإنتقال من البنى العميقة الى البنى السطحية.

(3) أنظر الفكر العربي : ص 126 : دفع المال من زيد.

الحياة الثقافية : ص 19 : أخت علي مضروبة من طرفه.

الحياة الثقافية : ص 24 : تفاحة مأكولة من طرف علي.

مبادئ في الألسنية الفرنسية : ص 26 : Pierre voit le.

\* La mettez dans la voiture!

البنى أصلا تتولد عنه تراكيب أخرى قد يفضي بنا الى مقولة الأصل والفرع في اللغة،  
والى اعتبار بعض التراكيب أهم من غيرها (من ذلك إرجاع صيغة المبنى للمجهول  
ونائب الفاعل الى صيغة المبنى للمعلوم والفاعل في العربية وكذلك إرجاع صيغ  
المطاوعة الى صيغ التعدية **réflexivisation** أو إرجاع بعض المركبات الى  
قسم الأسماء **nominalisation** الخ...).

ثم إن قولنا : إن تعدد المعاني والمبنى واحد يوافق تعددا في مستوى البنى  
العميقة أو قولنا ان اتحاد المعنى والمباني يوافق اتحادا في مستوى البنى العميقة  
هو مجرد ملاحظة قيام تناسب بين هذين الأمرين لكنه لا يمكننا من ترجيح معنى  
على آخر ويظل التأويل موكولا الى اختيارنا أو الى الإستعانة بالمقام والسياق أو  
الى تقدير عنصر ما دون سواه. (1)

## 2. المصطلحات المتعلقة بالجملة ومكوناتها :

إن من يباشر دراسة الجملة في نطاق النحو العربي يلاحظ فقرا في  
المصطلحات المتصلة بهذا المفهوم إذ تطلق كلمة جملة على التراكيب التي يتوفر فيها  
شرط الاستقلال (أي ما يوافق مفهوم **phrase** في الفرنسية و **sentence** في  
الإنكليزية) كما تطلق على تراكيب أخرى لا يتوفر فيها ذلك الشرط كقولنا جملة  
موصولة وجملة شرط وجملة واقعة فاعل الخ (وهو ما يوافق مصطلح **proposition** في  
الفرنسية و **clause** في الإنكليزية). على أنه توجد تفرعات تحد من هذا الشمول  
من ذلك قولنا جملة أصلية (2) وجملة فرعية، وجملة كبرى وجملة صغرى.

(1) إن فهم العبارة التالية : في قاعة المحكمة الكبرى (الطيب صالح : موسم الهجرة الى الشمال ط 2  
بيروت 1969 ص 35) لا يتسنى إلا بمعرفة المكان نفسه أو باختيار أحد التقسيمين : في قاعة المحكمة  
الكبرى - أو في قاعة المحكمة الكبرى. وقريب من ذلك عبارة : خوف الشرطي  
أو قولهم : "Le magistrat juge les enfants coupables"

عن مبادئ في الألسنية الفرنسية ص 28

(2) من قولهم في الفرنسية : **proposition principale**.

وبإزاء هذا التعدد في معنى المصطلح الواحد في مستوى الجملة نلاحظ ترادفا في المصطلحات المتعلقة بنوع آخر من التراكيب يكون أكبر من اللفظ الواحد ودون الجملة. فلنا : التركيب الجزئي ومجموعة الألفاظ وشبه الجملة : ثلاثة مصطلحات تدل على معنى واحد دلالة بدت لنا متفاوتة من حيث الإصابة.

1.2 فأما قولنا «مجموعة ألفاظ» فعبه الإطلاق. إذ يمكن أن يشمل كل ما ليس لفظا واحدا بما في ذلك الجمل بل وحتى ما فوق الجمل. وبالإضافة الى هذا فإن كلمة «مجموعة» لا توحى بمعنى التنسيق والتركيب. على نحو ما إنما توحى بنقيض ذلك أي الإضطراب والفوضى وهي كما لا يخفى اقتباس عن النحو الفرنسي. (1)

2.2 وأما قولنا شبه جملة فإن في إطلاقه على هذا النوع من التركيب كثيرا من التجويز إذ يخشى أن يفهم من هذا المصطلح معنى ليس فيه. وذلك انه لما كان متضمنا لكلمة «جملة» فهذا يقتضي وجوه شبه بينهما ونقاطا مشتركة يلتقيان فيها. فترى ما هي وجوه الشبه بينهما ؟ إن الجملة وما سمي شبه الجملة لا يجتمعان إلا في خاصية واحدة هي قيام كل منهما على أكثر من عنصر واحد. أي أن وجه الشبه هذا كمي. أما فيما عدا ذلك فهما مختلفان، فلا اتحاد في نوع العلاقة القائمة بين عناصر كل منهما ولا اشتراك في توفر شرط الاستقلال أو انعدامه. وليس الجانب الكمي وحده كافيا للتقريب بين الجملة وشبه الجملة من حيث المصطلح.

3.2 وأما قولنا تركيب جزئي فإنه يبدو أشد ملائمة للتعبير عن هذا المفهوم لتضمنه كلمة تركيب المعبرة عن نوع العملية ذاتها ولورود كلمة جزئي التي تجعل منه شيئا تابعا لغيره لا يمكن أن يستقل بذاته هو ما يتوفر دائما في التراكيب الجزئية.

4.2 وإذا قبلنا مبدأ إخراج «شبه الجملة» من حيز التراكيب الجزئية أمكننا أن نقترح الانتقال بها الى صنف آخر من التراكيب ليس له مصطلح مستقل وهو ما يطلق عليه إسم الجملة الصغرى أو الجملة الفرعية ( clause-préposition ) وهذه

(1) من قولهم في الفرنسية : groupe de mots.



العملية لا تضرب بمبرادات شبه الجملة، إذ ستقل عناصر الترادف وستضعف المنافسة وسيختار المتكلم بين مصطلحين لا ثلاثة (قد أشرنا الى يسر الاختيار) ونحن بذلك نوفر لمستوى الجمل متنفسا به نقلال من التعميم والشمول اللذين يكتنفانه. فتكون شبه الجملة تركيبا يتوفر فيه شرط الإسناد ولا يتوفر فيه شرط الإستقلال بخلاف الجملة التي يتوفر فيها الشرطان معا.

وعلى هذا الأساس يكون بيان النوع بالنسبة الى مختلف مكونات الجملة على النحو التالي :

لفظ واحد

تركيب جزئي : التبعية / انعدام الإسناد

شبه جملة : التبعية / وجود الإسناد

جملة : الإستقلال / وجود الإسناد

وتكون الجملة : بسيطة متى خلت من أشباه الجمل (1)

مركبة : متى تضمنت شبه جملة أو أكثر.

كما تكون : إسمية

فعلية

ولا تكون موصولة أبدا،

وتكون شبه الجملة : إسمية

فعلية

موصولة (؟) (2)

ولشبه الجملة في نطاق الجملة وظائف متعددة منها :

شبه جملة فاعل

شبه جملة نائب فاعل

شبه جملة مبتدأ الخ...

---

(1) بهذه الصورة نتجنب التعريف الموالي للجملة المركبة : الجملة المركبة جملة ورد أحد عناصرها جملة.

(2) أنظر آخر الفقرة 5 - 2.

### 3. حد الجملة :

- 1.3 لقد تعددت المنطلقات في تعريف الجملة بتعدد الجوانب التي وقع التركيز عليها، ولعل هذا التعدد راجع الى عر حصر الجملة بتحديد صارم. فقد ذهب بعضهم الى تحديد الجملة انطلاقا من خط النغمة الذي يرافق عملية التلفظ وربطوا بداية الجملة بتصدده ونهايتها بتنزله. وقد أشار بعض الدارسين الى ما في هذه الطريقة من غموض مأتاه عسر إدراك الخصائص النغمية وقيام النغمة بوظيفة التمييز بين أساليب أخرى كالإخبار والاستفهام.
- 2.3 وأشار بعضهم الى أن المتكلم غالبا ما يكون قادرا على فصل الجمل بعضها عن بعض وعلى التمييز بين التام منها والناقص (1) بالفطرة والحدس، إلا أن هذه العملية - وكذلك إعتقاد على النغمة - يدخلان ضمن طرق عزل الجمل بعضها عن بعض وبيان بدايتها ونهايتها لكهما لا يمثلان تعريفا لها.
- 3.3 وصاغ أصحاب معجم المعهد الأمريكي للجملة تحديدا ينطلق من مبدأ مستويات التركيب، فقد عرفوا الجملة بما يلي : «تركيب لغوي لم يكن جزءا من أي تركيب آخر أوسع منه» (2). و يفهم من هذا التعريف أن كون التركيب جملة ليس بالصفة الثابتة فيه إنما هي حالة قد تتوفر في سياق وتنعدم من آخر، فالركب التالي «يجري» منعزلا يمثل جملة، وهو ليس بجملة في سياق آخر من قبيل «جاء الولد يجري»، وإذا فهمنا من النفي المتقدم امتناعا مطلقا غير مقيد بسياق، دلّ التعريف على استحالة وجود تراكيب أخرى أكبر من الجملة وهو التأويل الذي غلبه مارتني (3).

(1) من ذلك ما يروى أن أعرابيا سمع مؤذنا يقول: «أشهد أن محمدا رسول الله» فقال : ويحك، يفعل ماذا. (باعتبار أن نصب «رسول» يجعل العبارة نعتا فتظل الجملة مفتقرة الى خبر. ذكره سعيد الأفغاني: من تاريخ النحوص 11 (عن ابن قتيبة)

(2) ذكر هذا التعريف ا. مارتني في كتابه : La linguistique synchronique

ص 229 وصورته "a linguistic form which is not part of any larger construction"

(3) ترجم مارتني التعريف السابق بقوله : "une construction qui n'entre

jamais dans une construction plus vaste." المرجع السابق ص 229.

4.3 وحدد أصحاب المدرسة البنيوية الوظائفية الجملة اعتماداً على مفهوم الملفوظ الأدنى وعلى توفر شرط الإستقلال، كما رجعوا عند تحديد عناصر الجملة وضبط العلاقات القائمة بينها إلى مفهوم الإسناد وقرنوا وجود الملفوظ الأدنى بتوفر النواة الإسنادية.

5.3 أما المدرسة التوليدية فإنها قد حددت الجملة بكونها «قرناً [يحصل] على نحو خاص بين تمثيل صوتي وبين ضرب معين من البنى المجردة (تسمى البنى العميقة)» (1)، والملاحظ أن صياغة هذا التعريف تعتبر الجملة عملية إنجاز وإنشاء من ناحية ونتيجة لتلك العملية من ناحية أخرى.

6.3 ولما كنا سنباشر من الجملة جانباً خاصاً هو جانب التركيب فإننا نقترح تعريفاً يقترب من ذلك الذي ورد في معجم المعهد الأمريكي فنقول : إن الجملة ملفوظ (أو تركيب) جاء مستقلاً عما قبله وعما بعده استقلالاً صناعياً تركيبياً. فالجملة ملفوظ باعتبارها كلاماً منجزاً وهي تركيب باعتبار الجانب الشكلي الذي يخضع إليه بناؤها وأما عبارة ما قبله وما بعده فإشارة إلى خطية الملفوظ، وأما شرط الإستقلال الصناعي فهو يقتضي علاوة على عدم انضواء العبارة في تركيب أوسع منها استيفاءها لجميع عناصرها وكونها ليست في حاجة إلى ما يتممها.

#### 0.4 مكونات الجملة ومستويات التركيب فيها :

إن استقراء سريعاً لما نجده في النحو العربي من سمات أطلقت على مختلف عناصر الجملة يفضي بنا إلى وضع القائمة التالية :

|           |      |
|-----------|------|
| ناثب فاعل |      |
| فاعل      | فعل  |
| مبتدأ     |      |
| خبر       |      |
| إسم ناسخ  |      |
| مسند إليه | مسند |

(1) شومسكي : الأسنية الذبكرية - طبعة الكلام الشكلية ص 137-138.

- مفعول به أول وثان وثالث، - مفعول معه، - مفعول مطلق، - مفعول لأجله، - مفعول فيه للمكان والزمان، - حال، - تمييز (1)، - توكيد (1).

منعوت { جار { مضاف { مستثنى منه (2) { معطوف عليه { مبدل منه  
نعت { مجرور { مضاف إليه { مستثنى { عطف { بدل

{ مؤكّد (1) { مميّز (1)  
{ توكيد { تمييز

إلا أن هذه التسميات ليس لها نفس المنطلق ولا هي راجعة الى نفس المستوى من التركيب، ويمكن أن نقوم بترتيبها بأن نوزعها الى مجموعات نراعي فيها مستوى التركيب الذي تظهر فيه ونوع العلاقة القائمة بينها وبين سائر العناصر الواردة في الجملة.

#### 1.4 مكونات المستوى الأول من التركيب

تضمّ هذه المجموعة المكونات المباشرة التي تعزل في المستوى الأول من تحليل الجملة. وتشارك هذه المكونات جميعا في كون وظيفتها قائمة على منطلق معنوي منطقي. وهي تنقسم بدورها الى :

##### 1.1.4 مكونات المستوى الأول الضرورية :

عددهما إثنان ووجودهما لازم لقيام الجملة (3)، وتقوم العلاقة الرابطة بينهما على الإسناد. وهما : المسند إليه : وهي تسمية تشمل الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ واسم الناسخ، والمسند : وهي تسمية تشمل الفعل والخبر. ويطلق على هذه المكونات اسم العناصر الأصلية.

(1) تكرر ذكر التمييز والتوكيد لا تصالهما له بنوعين من التراكيب

(2) أنظر الملاحظة المتعلقة بالإستثناء ص 16 .

(3) يخرج عن ذلك بعض الجمل «المقامية» أي التي يحدث فيها اختزال وحذف عناصر يفني السياق عن ذكرها: كجواب الإستفهام والإغراء، والتحذير- الإستغاثة، لكن النداء ليس منها.

و يرجع سبب تعدد تسميات العناصر المتصلة بالمسند اليه والمسند الى اختلاف المنطقات المتعمدة في هذه التسميات وتباينها. فهنا ما يغلب جانب الرتبة كالمبتدأ (1) ومنها ما يغلب جانب المعنى كالفاعل والفعل، ومنها ما يغلب دور العنصر في عملية الإبلاغ كالخبر، ومنها ما يقوم على الإنتاء الى قسم من أقسام الكلام كالفعل واسم الناسخ، ومنها ما يوهم بأنه قائم على المعنى كنائب الفاعل.

إلا أننا نلاحظ أن النحاة لم يلتزموا من هذه المنطقات إلا طرفا واحدا كما أنهم جمعوا بين أزواج من الوظائف لا ترجع بنا الى منطلق موحد. والحال أنه يجب أن ننطلق في تحديد هذه الوظائف من منطلق واحد وأن نلتزم طرفي ذلك المنطلق.

- فاعتماد الاسناد يقتضي التزام وظيفتي المسند اليه والمسند.
- واعتماد دور العنصر في عملية الإبلاغ يعين التزام (المخبر عنه) والخبر.
- واعتماد الرتبة يفرض التزام المبتدأ (أو المقدم) و(المؤخر).
- وأعتما المعنى يعين التزام «الفعل» و«الفاعل» و«المفعول».
- واعتماد أقسام الكلام يحتم التزام : الفعل، الاسم الصفة...
- واعتماد نوع العنصر من حيث البساطة والتركيب يقتضي التزام : اللفظ المفرد والتركيب الجزئي وشبه الجملة.

ومتى عممنا هذا التحليل وحاولنا تطبيقه على جميع النويات الدنيا كانت لدينا انماذج التالية :

---

(1) على أن مفهوم المبتدأ في نظر النحاة لا يتصل بالرتبة فحسب إذ قد يرد متأخرا.

| نوع التركيب            | قسم الكلام | المعنى         | الرتبة        | الاخبار         | الاسناد           |                 |
|------------------------|------------|----------------|---------------|-----------------|-------------------|-----------------|
| لفظ مفرد<br>لفظ مفرد   | فعل<br>إسم | «فعل»<br>فاعل  | مبتدأ<br>مؤخر | خبر<br>مخبر عنه | مسند<br>مسند إليه | جاء زيد :       |
| لفظ مفرد<br>لفظ مفرد   | فعل<br>إسم | «فعل»<br>مفعول | مبتدأ<br>مؤخر | خبر<br>مخبر عنه | مسند<br>مسند إليه | قُتل الإنسان :  |
| لفظ مفرد<br>لفظ مفرد   | إسم<br>فعل | فاعل<br>«فعل»  | مبتدأ<br>مؤخر | مخبر عنه<br>خبر | مسند إليه<br>مسند | زيد جاء :       |
| تركيب جزئي<br>لفظ مفرد | -<br>إسم   | ظرف<br>مظروف   | مبتدأ<br>مؤخر | خبر<br>مخبر عنه | مسند<br>مسند إليه | في القاعة زيد : |

## ملاحظة بشأن «نائب الفاعل».

كثيرا ما خامرتنا فكرة تعويض هذه التسمية بأخرى وذلك نتيجة ما توحى به من لبس وغرابة. وقد سبق أن أشرنا الى أن قولنا «نائب فاعل» يوهم بكون هذه التسمية قائمة على تغليب جانب المعنى ومصدر ذلك الوهم اعتمادنا المعنى اللغوي لهذه العبارة وظننا أن النيابة عن الفاعل تقع في مستوى الوظيفة والمعنى، والحال أن تلك النيابة - إن صح أنها بالفعل نيابة - تتصل بعلامة الإعراب ويمكن أن نلتبس لها وجوها أخرى من حيث التركيب والإسناد.

فما سمي بنائب الفاعل يشترك مع الفاعل في علامة الإعراب وفي كونه مثله مسندا إليه وعنصرا ضروريا به تتم النواة الإسنادية لكهما يفترقان من حيث الوظيفة المعنوية إذ يمثل الأول فاعلا والثاني مفعولا.

فإذا اعتبرنا أن علامة الرفع ووظيفة المسند إليه ليستا مقصورتين على الفاعل وأن الجمل التي تتضمن «نائب فاعل» لها في اللغة وجود حقيقي وتمثل كيانا قائم الذات لا نمطا متفرعا عن أصل أعم، جاز لنا أن نسند الى هذه النواة الإسنادية من الاستقلال والأهمية ما نسند الى سائر النويات وأن نرى فيها نموذجاً من الجمل نلتجىء اليه للتعبير عن تجارب معينة بأسناد الفعل الى المفعول، وعدم التصريح بالفاعل، وقد يكون ذلك لجهله أو لتجاهله. وإذا قبلنا ما تقدم استطعنا أن نقترح لاسم الفاعل اسماً نقنيسه مما أطلقه عليه النحاة الأوائل وهو مفعول المجهول (1)، ونعوض نموذج النواة الإسنادية القائم على الفعل ونائب الفاعل بالنموذج التالي: فعل + مفعول المجهول.

### 2.1.4 مكونات المستوى الأول غير الضرورية:

هي مكونات تتحدد وظيفتها لا بعلاقتها بالمسند أو بالمسند إليه كلي علي حدة، إنما بعلاقتها المباشرة بالنواة الإسنادية. ولذلك يقع عزل هذه المكونات في المستوى

(1) أطلق القدماء على نائب الفاعل عبارات من قبيل «المفعول الذي لم يسم فاعله» المقرب لابن عصفور ص 79 و«المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل» سيويه ص 14.



الأول من التحليل أي في نفس المرحلة التي نعزل فيها المسند والمسند إليه. وما لم تتصل هذه المكونات بنواة إسنادية فإنها لا تكون كلاما مستقلا أي جملة (1). على أنها ليست بالعناصر الضرورية لقيام الجملة. ويدخل بعضها ضمن ما أطلقوا عليه - اقتباسا من النحو الفرنسي - إسم العناصر المتممة. وينطبق عليها مفهوم التوسعة كما ورد عند مارتني : « كل عنصر لم تنل زيادته من العلاقات المتبادلة القائمة بين العناصر الموجودة قبل دخوله، ولا من وظيفتها » (2). وتضم هذه المجموعة سائر الوظائف التي اعتبرها النحاة مفاعيل أي المفعول به الأول والثاني والثالث والمفعول معه والمفعول المطلق والمفعول فيه للزمان وللمكان وكذلك الحال والتمييز والتوكيد متى اتصلت بالنواة الإسنادية. ولما كان اتصال هذه العناصر بالنواة الإسنادية شرطا لازما جاز أن نطلق عليها إسم متممات الإسناد أو توسعاته.

والملاحظ أن كون بعض هذه العناصر من مكونات المستوى الأول من التركيب ليس بالصفة القارة الثابتة فيها إنما هورهن اتصاها بالنواة الإسنادية، ومتى اتصلت بعنصر واحد خرجت من هذه المجموعة. فليس كل مركب دلّ على الظرف أو على الحال أو التمييز من مكونات المستوى الأول. فالظرف في قولنا : « في بيته يوتى الحكم » من مكونات المستوى الأول، وهو ليس كذلك في قولنا : « وصلنا الى قنصلية مصر في مرسيليا »، والحال في قولنا : « جاء الولد ضاحكا » من مكونات المستوى الأول وهي ليست كذلك في قولنا : العسل صافيا دواء لا مثيل له « والتمييز في قوله تعالى : « اشتعل الرأس شيبا » (3) من مكونات المستوى الأول وهو ليس كذلك في قوله تعالى : « إني أرى أحد عشر كوكبا » (4)

#### 4. 1. 3. ملاحظتان بشأن توسعة الإسناد المسماة مفعولا به

- هل المفعول به عنصر أصلي أم توسعة ؟

لقد سبق أن رأينا أن توفر النواة الإسنادية شرط كاف لقيام الجملة. لكننا إذا انطلقنا من أمثلة تتضمن أفعالا من قبيل : « أرغم ولقي ومكن » لاحظنا أن الكلام

(1) باستثناء تلك الجمل المقامية التي سبق أن أشرنا إليها. أنظر الملاحظة عدد 1 هامش ص 12

(2) مارتني : هبائي في الألسنية العامة ص 128

(3) سورة مريم الآية 4

(4) سورة يوسف الآية 4.

ييسقى مفتقرا الى عنصرا لا يتم المعنى إلا به هو المفعول به. فهل يعنى هذا أن المفعول به ليس من العناصر المتممة وأن العناصر الأصلية قد تكون ثلاثة لا إثنين ؟

يجدر بنا أن نشير في البداية الى أن قولنا عنصر متمم أو توسعة لا يعنى بالضرورة ما ليس له قيمة معنوية أو ما كان ذا قيمة ثانوية إذ قد يكون للتوسعة من حيث الكمية الإخبارية قيمة تفوق قيمة النواة الإسنادية كما في قولنا : « ذبح الجزار ابنه » أو في قولنا : « حضر الطبيب بعد فوات الأوان » أو في قوله تعالى : « ويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون » (1).

وإذا انطلقنا من تحديد التوسعة (2) لاحظنا أن انعدام المفعول به أو وجوده لا يغيران من طبيعة العلاقة القائمة بين المسند والمسند إليه ولا من وظيفتها. فهو إذا ليس شرطاً ضروريا لاستقامة الجملة من حيث التركيب ولئن بدا وجوده في بعض الحالات ضروريا لتمام المعنى فذلك راجع الى خصائص معنوية في بعض الأفعال. على أنه ليس من المستحيل، حتى بالنسبة الى أشد الأفعال اقتضاء للمفعول به، وجود سياق يمكن فيه الاستغناء عن هذا العنصر أنظر قولنا : (إن أرغمت أرغمت وإن مكنت مكنت) واستعمال فعل *obliger* في قولهم بالفرنسية : *noblesse oblige* فكأن هذه الضرورة راجعة الى كثرة الاستعمالات التي يرد فيها ذكر مفعول به بعد تلك الأفعال.

- تعدد المفاعيل :

إن الفرق بين المفعول به الأول والثاني والثالث لا يقوم على الموقع والترتيب إنما يقوم على اختلاف في العلاقات بين كل واحد منها وبين سائر عناصر الجملة أي أنه فرق من حيث الوظيفة. وتظل تلك العلاقات هي هي لا يؤثر فيها الترتيب ولا الحذف ولا نوع المركب الذي ترد فيه. وهو ما يتضح من خلال الأمثلة التالية :

(1) سورة الماعون الآية عدد 4

(2) أنظر تعريف التوسعة ص 14

كسا الأمير الشاعر (1) حلة (2)  
خلع الأمير على الشاعر (1) حلة (2)

كسا الأمير جميع من حضر (1) حللا (2)  
كسا الأمير حللا (2) جميع من حضر بين يديه (1)  
وهب الأمير جميع ما لديه من المال (2).  
وهب الأمير جميع الحاضرين (1)

ولعله يحسن تعويض هذه المصطلحات القائمة على مجرد الترتيب (أول وثان وثالث) بأخرى تراعي جانب الاختلاف في الوظيفة لأن الترتيب قد يتغير بالحذف أو بالتقديم والتأخير. أما تعدد المفاعيل الذي من قبيل «إني أترك زوجتي وولدي وكل مالي...» (1) فهو راجع الى باب العطف لا إلى باب المفعول به الأول والثاني والثالث.

#### 2.4 مكونات المستوى الثاني من التركيب

في الجملة عناصر ليست من مكونات الإسناد ولا هي من توسعته أو متمماته المباشرة أي أنها ليست من المكونات المباشرة التي تظهر في المستوى الأول من التحليل إنما هي مكونات لتلك المكونات ولا تظهر إلا في المستوى الثاني من التحليل وتشمل هذه المجموعة العناصر التي تتألف منها التراكيب الجزئية والوظائف التابعة لها وهي :

المنعوت والنعت

المضاف والمضاف إليه

الجار والمجرور

المؤكد والتوكيد

المبدل منه والمبدل

المعطوف عليه والعطف

المستثنى منه والمستثنى (2)

(1) الطيب صالح : موسم الهجرة الى الشمال ط بيروت 1969

(2) يمكن أن نرى في الاستثناء ضربا من ضروب العطف يقوم على الجمع بين عنصرين يتفقان من حيث الوظيفة النحوية ويختلفان من حيث القيمة المعنوية.

المميز والتمييز (متى لم يكن التمييز متصلا بالنواة الإسنادية)  
صاحب الحال والحال (متى لم تكن الحال متصلة بالنواة الإسنادية)  
المظروف والظرف (متى لم يكن الظرف متصلا بالنواة الإسنادية، مع إمكانية  
إرجاعها الى علاقة المنعوت بالنعته).

وهي من قبيل العناصر المتممة وينطبق عليها تعريف التوسعة إلا أنها لما  
كانت لا تتمم النواة الإسنادية من حيث هي كل بل تتم أحد عناصرها أو توسعاتها  
أمكن ان نطلق عليها إسم توسعات الدرجة الثانية من التركيب. والملاحظ أن بين كل  
زوج من هذه المكونات تلازما متبادلا وثيقا فلا يمكن أن يوجد منعوت بدون نعت ولا  
نعت بدون منعوت وكذلك الأمر بالنسبة الى جميع الأزواج، ثم أن جمعنا بين هذه  
المكونات ليس له مبرر سوى عدم ظهورها في المستوى الأول من التحليل وكونها  
توسعات من الدرجة الثانية. أما فيما عدا ذلك فهي تمثل تراكيب شديدة الاختلاف من  
حيث المبنى، غالبا (1) ما تقوم بين عناصرها علاقات شديدة التباين من حيث  
المعنى.

#### 3.4 تعدد المكونات المباشرة بواسطة العطف : التعدد الأفقي.

قد تتضمن المكونات المباشرة عناصر متعددة تجمع بينها علاقة العطف.  
والعطف علاقة نحوية تقوم على الجمع بين عناصر تشترك في نفس الوظيفة أي أن بين  
كل واحد منها وبين بقية مكونات المركب نفس العلاقة (2). و يقتضي اعتماد  
مستويات التركيب في التحليل أن نعتبر كل مركب تعددت وعناصره بواسطة العطف  
تركيبا جزئيا يحلل الى مكوناته في المستوى الموالي من التحليل، لا أن نعتبر كل عنصر

(1) غالبا لا دائما إذ نلاحظ أن بعض المباني المختلفة تشترك في أداء نفس المعنى كالإضافة والنعته  
والجاء والمجرور والتمييز في قولنا : «خاتم فضي» و«خاتم فضية» و«خاتم من فضة» و«خاتم فضة»

(2) على أن التعبير عن التعدد لا يكون بأسلوب العطف إلا متى اختلفت العناصر ذات الوظيفة الواحدة  
من حيث دوالها. أما إذا اتحدت الدوال فإنه يقع التعبير عن التعدد بأساليب أخرى تنصل بالعدد، واختيار  
هذه الطريقة أو تلك - متى كان الاختيار بينها ممكنا - قد تكون له قيمة أسلوبية لا تخفى.  
أنظر قولنا «انتظرت ساعة وساعة وساعة» بإزاء قولنا : «انتظرت ساعات» أو «انتظرت ثلاث  
ساعات».

على حدة ونسند اليه وظيفته منفردا. ولما كانت هذه العملية تقوم على اجتماع عناصر متعددة ذات وظيفة واحدة أمكن أن نطلق عليها اسم التعدد الأفقي. وليس هنالك عدد أقصى تنتهي اليه إمكانيات تعدد العناصر بواسطة العطف. كما أنه يمكن أن يحصل ذلك بين عناصر ليست من نفس النوع من حيث التركيب (أي بين اللفظ المفرد، والتركيب الجزئي وشبه الجملة).

وللعطف قيود تركيبية ودقائق معنوية لا يمكن الإلمام بها وإدراكها على حقيقتها إلا من خلال دراسة هذا الأسلوب، دراسة شاملة نتبع فيها اختلاف وجوه وإمكانياته باختلاف وظيفة العناصر المعطوفة ونوعها ونقارن بينه وبين أساليب أخرى قريبة منه.

من ذلك على سبيل المثال قضية امتناع بعض إمكانيات العطف أو جوازها بالنسبة الى المضاف وقد عده جمهور النحاة ضروية قينية (1) وبالنسبة الى الأفعال المتعلقة بفاعل واحد (قضية التنازع). ومن ذلك أيضا قضية العلاقة بين المنعوت والمنعوت متى تعددت فقد تكون تلك العلاقة قائمة على العطف كما في المثال الموالي : «مسألة شائكة صعبة» وقد تكون قائمة على علاقة نعتية لكن في مستوى آخر من التركيب كما في المثال الموالي :

|       |         |       |
|-------|---------|-------|
| مغمور | إنكليزي | شاعر  |
|       | نعت     | منعوت |
| نعت   | منعوت   |       |

فترتيب المنعوت متى تعددت ليس اعتباطيا كما يبدو في المثال السابق، إنما هو خاضع لمعطيات معنوية (كتقديم النعت الدال على صفة الصق) وأخرى تركيبية (كتقديم النعت الوارد لفظا واحدا على النعت الوارد شبه جملة).

#### 4.4. تكاثر المكونات المباشرة من حيث النوع : التكاثر الرأسي :

قد ترد المكونات في شكل عناصر بسيطة (لفظ مفرد) لكنه ليس من النادر أن ترد في شكل تراكييب جزئية أو اشباه الجمل. وهو ما نقترح التعبير عنه بالتكاثر

(1) أنظر : نهاد الموسى : اللغة العربية بين الثبوت والتطور - حوليات الجامعة التونسية عدد 13 سنة 1976

الرأسي لأن ذلك يقوم على وجود مكّون واحد يحلّل في مستويات لاحقة الى مكونات  
بيها علاقات نحوية مختلفة، نرجع في تحليلها الى تحليل مختلف أنواع التراكيب الجزئية  
وأشباه الجمل.

#### 5.4 التعدد الأفقي والتكاثر الرأسي ظاهرتان تكرر يتان :

سبق أن أشرنا الى أن عدد العناصر القائمة على العطف يمكن أن تتعدد الى ما  
لا نهاية له في نطاق كل مكّون، وبالإضافة الى ذلك فإن هذه العملية يمكن أن تتكرر  
في جميع المكونات وفي جميع مستويات التركيب. وكذلك الشأن بالنسبة الى عملية  
التكاثر الرأسي، إذ يمكن أن يتكرر حدوثها في غير مكونات المستوى الأول. والى صفة  
التكرارية هذه تعزى درجة تشعب المركبات وتعدد مستويات التركيب فيها.

#### 0.5 شبه الجملة

لقد سبق أن عرفنا شبه الجملة بكونها مركبا لفظيا توفر فيه شرط الإسناد ولم  
يتوفر فيه شرط الاستقلال لوروده ضمن تركيب أكبر منه، لذلك لا تحلل شبه الجملة  
في المستوى الأول من التحليل أبدا إنما يقع ذلك في مستوى موال (ثان أو ثالث أو  
غيرهما).

#### 1.5 شبه الجملة والقرائن الدالة على وظيفتها أي علاقتها ببقية العناصر :

تصحب المركبات قرائن سياقية لفظية تدل على وظيفتها، ومن تلك القرائن ما  
يتصل بالموقع ومنها ما يتصل بالتلازم (أو التضام) (1) ومنها ما يتصل بعلامة الإعراب  
ومنها ما يتصل بالمطابقة (من حيث الجنس والعدد والتخصيص والإعراب). وقد  
حظيت هذه الظواهر - وإن بشكل متفاوت - بعناية خاصة في مستوى المركبات القائمة  
على اللفظ المفرد (نحو المفردات) وخاصة منها ظاهرة الإعراب والمطابقة. ويمكن أن  
نتناول هذه القرائن واحدة واحدة لنرى إن كان هناك مبرر للإعتناء بها في مستوى  
أشباه الجمل.

---

(1) تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ص 216 - 217

**علامة الإعراب :** لئن كانت علامة الإعراب قرينة لفظية تعيننا على تبين وظيفة المكونات في الجملة متى كانت لفظا واحدا (أو تركيبا جزئيا) فإننا لا نجد في مستوى اشباه الجمل أثرا لها أو لما يمكن أن يلحق بها إذ لا يصيب شبه الجملة أي تغيير بتغيير وظيفتها. والغريب الطريف أن النحاة القدماء انطلقوا من علامة الإعراب أو بالأحرى من محلّ الاعرابي لاقامة أهم تقسيم طبقوه على الجمل وهو : الجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي ليس لها محل . وهو تقسيم تعددت الإشارات الى وجوب تجاوزه ومن المؤلفات ما تجاوزه بعد في التطبيق ولم تقرأ له حسابا (1)

**التلازم او التّضام :** تتصل هذه الظاهرة بما نلاحظه بين عناصر بعض المركبات من تلازم كالذي بين المضاف والمضاف إليه و بين المنعوت والنعت وليس لظاهرة التّضام بين عناصر بعض المكونات فيما يبدو علاقة بنوع تلك العناصر فالتضام يتواصل سواء ورد العنصر لفظا واحدا أو تركيبا جزئيا أو شبه جملة.

**الموقع :** ينطبق على شبه الجملة من حيث القيود والقواعد الموقعية ما ينطبق على اللفظ الواحد والتراكيب الجزئية. فاجوز تقديمه وتأخير في العناصر الواردة لفظا واحدا أو تركيبا جزئيا يجوز في شبه الجملة وما لا يجوز في الأولى لا يجوز في الثانية.

**المطابقة :** لقد اعتبر بعضهم المطابقة ضربا من الدوال المتقطعة (2) أي هي دوال ذات قيمة واحدة ترد في شكل علامات تتصل بعناصر متعددة، وتكون المطابقة من حيث الجنس (1) والعدد (2) والتخصيص (3) وعلامة الإعراب (4) وهي تجري بين بعض العناصر دوما سواها وتختلف وجوهها باختلاف وظيفة العناصر التي تقوم بينها فهناك مطابقة المسند للمسند اليه (1-2) هنالك مطابقة العطف للمعطوف عليه عطف نسق (4) وهناك مطابقة المنعوت للنعت (1-2-3-4) وسنقتصر على تحليل المطابقة بين المنعوت والنعت واختلاف صورها باختلاف نوع النعت (لفظ مفرد أو شبه جملة) وذلك لتوفر مظاهر المطابقة الأربعة في التركيب النعتي.

(1) النحو العربي من خلال النصوص : نحو الجمل حيث لا نجد أي إشارة الى هذه القضية.

(2) مارتني مبادئ في الألسنية العامة ص 105



أما المطابقة في علامة الاعراب فتعتمد وذلك راجع لانهاء ظهورها على أشباه الجمل، ولئن بدا الجنس والعدد مقولتين لا تنطبقان على الجمل أو أشباه الجمل (إذ ليس هناك جمل مذكرة وأخرى مؤنثة ولا جمل مفردة وأخرى مثناة وأخرى جمع) فإن المطابقة من هاتين الزاويتين تتم بواسطة ما في شبه الجملة النعتية من ضمائر تعود الى المنعوت وبصيغة إسم الموصول، متى تضمنت شبه الجملة النعتية إسمها موصولا.

والتخصيص كذلك مقولة لا تنطبق على الجمل وأشباه الجمل فليس هنالك جمل معرفة وأخرى نكرة. ولكننا نلاحظ أن شبه الجملة النعتية - إسمية كانت أو فعلية - تتصل مباشرة بالمنعوت متى كان نكرة بينما تكون مبدوءة باسم موصول متى كان المنعوت معرفة. ويمكن أن نرى في الإسم الموصول قرينة لفظية تدل على أن المنعوت معرفة أو علامة مطابقة من حيث التخصيص بين المنعوت وشبه الجملة النعتية وهو من هذه الزاوية شبيه بدخول الألف واللام على النعت السببي في مثل قول البحري : «يا من رأى البركة الحسناء رؤيتها».

## 2.5 أنواع أشباه الجمل والربط بينها وبين بقية عناصر الجملة :

انطلاقاً من هذه الملاحظة الخاصة المتعلقة بشبه الجملة النعتية وبالإسم الموصول يمكن أن نبحث عن وظيفة إسم الموصول الحقيقية سواء في نطاق شبه الجملة النعتية أو خارج هذا النطاق وأن نتساءل عن قيمة تقسيمنا أشباه الجمل إلى أنواع ثلاثة : إسمية وفعلية وموصولة، وسننطلق للبحث في هذه النقطة من قضية الربط بين أشباه الجمل وبقية عناصر الجملة. تخضع أداة الربط (1) من حيث نوعها ومن حيث وجودها وانعدامها لوظيفة شبه الجملة ولنوع الكلمة التي تبتدئ بها شبه الجملة (إسم أو فعل).

- (1) ويغون الرابط اللفظي منعدا وجوبا (2) (لا تصدر شبه الجملة أداة ربط) متى وقعت خبرا لمبتدأ أو ناسخ باستثناء خبر أو شك.. أو مفعولا به لفعل قال (3) أو جملة حالية فعلها مضارع غير مسبوق ببعض الأدوات أو نعنا لمنعوت نكرة، أو

(1) لا يهتأ من مظاهر الربط في هذا السياق إلا الأداة التي تصدر شبه الجملة.

(2) الوجوب بمعنى التواتر لا بالمعنى الفلسفي.

(3) أنظرا ما يتعلق بفعل قال ومقول القول ص 24.

مضافة الى بعض أسماء المكان والزمان، أو مسبوقة بلام التعليل وكانت مبدوءة بفعل... .

(2) و يكون الرابط اللفظي موجودا وجوبا متى وقعت شبه الجملة فاعلا أو نائبا فاعل أو مبتدأ أو مفعولا به أو نعتا لمنعوت معرفة أو مسبوقة بأحد حروف الجر التالية : من الى - عن - على - في - ب - ك - ولام التعليل (متى بدئت شبه الجملة باسم)

ومن حيث نوع أداة الربط : تربط الواو على السواء أشباه الجمل المبدوءة بالفعل أو اشباه الجمل المبدوءة باسم أما أنّ فخاصة بأشباه الجمل المبدوءة باسم وأما أنّ فخاصة بأشباه الجمل المبدوءة بفعل.

إن وظيفة هذه الأدوات أنّ وأنّ والواو تتمثل في كونها عناصر لولائها لتعذر اتصال شبه الجملة المبدوءة باسم شبه الجملة المبدوءة بفعل ببقية عناصر الجملة، ويمكن أن نرى في المرور من المركب خاليا من أداة الرابط (الولد جاء) أو (لم يره أحد) الى المركب متضمنا لأداة الربط (أنّ الولد جاء) أو (أن لم يره أحد) (1) عملية تحويلية أو تعديلا تصبح بمقتضاه بعض المركبات صالحة لأن تدخل في تركيب أكبر أو هو عبارة أخرى يمكننا من الانتقال بالعبارة من باب الجمل الى باب أشباه الجمل. و يقترب هذا مما ذهب إليه القدامى لما أسندوا الى الجملة الفعلية المسبوقة بأن قيمة المصدر.

أما أشباه الجملة المبدوءة باسم موصول فإن طرق الربط فيها تختلف عن أشباه الجمل المبدوءة باسم أو بفعل. ويتمثل وجه الاختلاف هذا في إمكانية استغناء الأولى عن الرابط اللفظي المتمثل في أنّ واستحالة ذلك بالنسبة الى الثانية أي أنّ اشباه الجمل الموصولة يمكن أن تكون فاعلا أو نائبا فاعل أو مفعولا به أو مبتدأ أو خبرا أو مسبقة بحرف جربدون أن نقترن (بأداة الربط أنّ) وهما يمكننا أن نسند الى الأسماء الموصولة وظيفة أخرى هي وظيفة الرابط أو أنّ نرى فيها طريقة أخرى في نقل المركبات من باب الجمل الى باب أشباه الجمل. وبالتالي نفهم من عبارة «إسم

(1) من قوله تعالى : «أيحسب أن لم يره أحد» سورة البلد الآية 7

موصول» اتصال هذه الأداة بالجملة التي بعدها لتكونَ منها شبه جملة تدخل في تركيب أوسع.

ومتى قبلنا القول بأن الأسماء الموصولة أدوات ربط أمكن أن نرجع أشباه الجمل لا إلى ثلاثة أنواع بل إلى اثنين وهما : شبه الجملة الفعلية، وشبه الجملة الإسمية وأن نعتبر الأسماء الموصولة أدوات ربط (من قبيل أنْ وأنَّ) تدخل على الجملة الإسمية والفعلية على السواء (بينما تختص أن بالفعلية وأنَّ بالإسمية) فتنتقلها من باب الجمل التي يتوفّر فيها شرط الاستقلال إلى باب أشباه الجمل التي لا تكون إلا جزءا من تركيب آخر.

## 6 الربط بين الجمل

إذا كان المتكلم كما أشرنا في بداية هذا العمل قادرا على تحسّس حدود الجمل فمن باب أولي وأحرى أن يكون الدارس المحلل أكثر استعدادا في هذا المجال لتسلحه بآلات لا تتوفر لدى المتكلم الذي يستعمل اللغة استعمالا عاديا.

1.6 وهذه العملية عملية ضمنية يقتضيها كل تحليل للجمل. إذ لكي نحلل الجملة ينبغي أن نعرف بدايتها ونهايتها. وقد تعرض النحاة إلى هذه المسألة في أبواب الاستئناف والإعتراض والإبتداء خاصة، وليس اعتبارهم للجمل الابتدائية والاستئنافية والإعترافية ضمن الجمل التي لا محل لها من الإعراب من قبيل الصدفة إذ هي توافق جملا يتوفّر فيها شرطا الإسناد والاستقلال، بخلاف الجمل التي لها محل من الإعراب فإنها تفتقر إلى الشرط الثاني أي أنها أشباه جمل. لكن تناوهم لقضية بيان حدود الجمل جاء بصورة عرضية من خلال بحثهم في المحلّ الإعرابي ولم يكن مبحثا في حدّ ذاته.

أما المحدثون فلما كانوا ينطلقون من تلك المسلمة القائلة : «إن الجملة تركيب لا يدخل ضمن تركيب أكبر منه» فقد اعتبروا هذا المبحث أي ما فوق الجملة خارجا عن نطاق التركيبية وارجعوه إلى دراسة الخطاب واللفظ.

وأنت تجد في طريقة كتابة بعض اللغات علامات وقرائن تعين على تعيين حدود الجمل كاستعمال النقط والفواصل وحروف التاج ولثن وجدنا طريقة التنقيط مستعملة في كتابة النصوص العربية الحديثة فهي - كما قال بعضهم - دخيلة عن الكتابة العربية ولا تخضع لقواعد ثابتة يطمئن لها الدارس بل هي راجعة الى ضرب من التخمين والصدفة، هذا إن لم تكن تطبيقاً لقواعد استعمال تلك العلامات في كتابة لغات أخرى. وبالإضافة الى ذلك فإن التنقيط لا يوافق بالضرورة تقسيم الخطاب الى جمل. لذلك وجب علينا أن نعتمد على أسس أخرى نعول عليها لبيان حدود الجمل أهمها مبدأ الاستقلال التركيبي وعدم ورود الملفوظ عنصراً من عناصر مركب أكبر.

2.6 ويمكن أن نرجع الربط بين الجمل الى مبدأ العطف في أعم وجوهه (1) والعطف كما رأينا «ربط بين مكونات لها ببقية العناصر نفس العلاقة ونفس الوظيفة». وأن نقول أن هذه الجملة معطوفة على تلك معناها أنها تشتركان في نفس الوظيفة المتمثلة في كون كل واحدة منها مكوناً مباشراً من مكونات الخطاب. وقد جعل النحاة القدامى للربط بين الجمل المستقلة مصطلحاً خاصاً وهو الإستئناف. ويجدر بنا أن نحتفظ بهذه التسمية للتمييز بين هذا الضرب وضروب أخرى من الربط. فيكون لنا:

- الإستئناف وهو اجتماع جمل مستقلة في مستوى الخطاب ذات وظيفة واحدة تتمثل في كونها مكونات مباشرة للخطاب. ويقع ذلك بواسطة أدوات استئناف.  
- الإعتراض: وهو ضرب من الخروج عن مبدأ الخطية في تسلسل الجمل وهو أن تكون الجملة متقطعة العناصر وذلك بأن يوصل بين مكوناتها مركب أو جملة أخرى ليسا منها.  
- الربط: وهو عملية اجتماع مكونات ذات وظائف مختلفة في نطاق المركب الواحد أو الجملة الواحدة. ويكون ذلك بواسطة أدوات الربط.

(1) يؤيد ذلك اشتراك الإستئناف والعطف في نفس القرائن اللفظية. فأدوات العطف هي أدوات الإستئناف.

- العطف : وهو عملية اجتماع مكونات ذات وظيفة واحدة في نطاق مركب واحد. ويتم ذلك بواسطة أدوات العطف. ويمكن أن نقول أن العطف والاستئناف يجتمعان من حيث اشتراك العناصر في نفس الوظيفة لكهما يختلفان من حيث النطاق الذي تحدث فيه كل عملية. إذ يتصل العطف باجتماع عناصر لها نفس الوظيفة في مستوى الجملة الواحدة بينما يتصل الاستئناف بجمل مستقلة لها نفس الوظيفة في مستوى الخطاب.

إلا أنه قد تعترضنا في ميدان التطبيق بعض المشاكل نذكر منها :

### 3.6 - قضية «الإشتراك في الأدوات»

لئن اختلفت طرق الربط هذه من حيث جوهرها فإنها كثيرا ما تشترك في استعمال نفس القرائن اللفظية أو بعبارة أخرى إن معظم الأدوات مشتركة يستعمل للعطف والاستئناف على السواء وبعضها يستعمل للربط والعطف، وبعضها مشترك بين الربط والعطف والاستئناف (كالواو مثلا). لذلك وجب أن نعتبر تلك الأدوات قرائن لفظية تتحدد وظيفتها بحسب السياق الذي ترد فيه وأن لا نسند إليها في حد ذاتها قيمة ثابتة وأن نتخلى عن طريقة تقديمها في شكل قائمات لأدوات الاستئناف وأخرى للعطف.

### 4.6 - تحليل الملفوظ المبدوء بقال :

ليس من النادر في العربية أن يبدأ الكلام بفعل قال مسندا الى القائل، ووروده على هذا النحو يقتضي اعتبار ما جاء بعد ذلك توسعة أو مفعولا للنواة الإسنادية. فينجز عن ذلك ما يلي :

- اتساع بعض الجمل اتساعا عظيما يعسر معه عمليا تقديم تحليل كامل لها إذ قد تكون الجملة عندئذ سطرا أو فقرة أو فصلا من كتاب أو كتابا.

- يصبح الكلام الذي بعد قال شبه جملة أو أشباه جمل متعددة بينها علاقة عطف لا علاقة استئناف (وذلك لاشتراكها في نفس الوظيفة أي مقول القول).

على أننا إذا انطلقنا من وظيفة فعل قال في هذه السياقات لاحظنا أنها تتصل بالصورة التي يقع بها الأخبار. إذ كل كلام إنما هو مقول قائل، وقد لا تكون ضرورة أو فائدة في نسبة الكلام الى قائله فلا نجد في اللفظ ما يدل على ذلك وقد تكون تلك الضرورة أو تلك الفائدة فيذكر الكلام منسوباً الى قائله. (1) فيكون ذلك بمثابة الإخبار عن الإخبار. ومما يؤكد اختلاف علاقة مقول القول بفعل قال مسنداً الى القائل عن علاقة المفعول به بالمسند والمسند اليه عامة «اختصاص الأول بقرائن لفظية تتوفر في الجمل المستقلة واستحالة دخول تلك القرائن في شبه الجملة الواردة مفعولاً به. فمقول القول يرد جملة إسمية أو فعلية خالية من أدوات الربط. ويمكن أن تدخل عليه أداة التأكيد الخاصة بالجمل المستقلة إنَّ (2) أما شبه الجملة الواردة مفعولاً به فهي تربط دائماً بأداة ربط هي أن متى بدئت باسم أو أن متى بدئت بفعل أو اسم موصول.

#### 5.6 - العلاقة القائمة على الظرفية وبيان حدود الجملة :

لقد سبق أن أرجعنا تعدد المكونات التي لها نفس الوظيفة الى مبدأ العطف بما في ذلك المكونات التي ترد في شكل أشباه جمل وذلك لارتباطها بنواة اسنادية في نطاق جملة واحدة. لكن قد ترد مكونات عديدة توفر فيها مبدأ الإسناد مرتبطة بعنصر واحد هو الظرف كما في المثال الموالي : «لما لم يبق من السير في يده الا يسير أمر متعلماً له فتعلق به وصعد في الهواء...» (3) فهذه المركبات «أمر متعلماً له» و«تعلق به» و«صعد في الهواء» قد توفر فيها شرط الإسناد، لكن الى أي حد توفر فيها شرط الإستقلال المعنوي والتركيبى حتى تعدّ جملاً لا أشباه جمل ؟

لقائل أن يقول إنَّ الظرف لما كان عنصراً مشتركاً حصتلاً بكل مركب من هذه المركبات قد وقع ذكره في البداية مرة واحدة اختزالاً واجتناباً للتكرار فهو توسعة تابعة للجمل الثلاث.

- 
- (1) ومرد ذلك عادة الى خصوصية الكلام أو الى ما فيه من غرابة (أهمية الكمية الإخبارية) أو الى اكساب الكلام قيمة خاصة (كتصديق آيات القرآن بعبارة «قال تعالى» والأحاديث بسندها).
- (2) إنَّ : أداة توكيد لا علاقة لها بالربط تدخل على الجملة المستقلة. أما أنْ فهي أداة ربط لا تدخل إلا على أشباه الجمل (أي الجمل الصغرى) ولا علاقة لها بالتوكيد.
- (3) ابن بطوطة.

لكن يمكن أن نحلل هذا الملفوظ تحليلًا آخر وذلك بأن نعتبر أن المكونات المباشرة في المستوى الأول من التركيب ليست المسند والمسند إليه في كل عبارة على حدة إنما نقسم العبارة بأكملها إلى مكونين مباشرين هما :

لما لم يبق من السير في يده الا سير || أمر متعلما فتعلق به وصعد في الهواء  
(مكون مباشر) (مكون مباشر ثان)

ونعتبر العلاقة الرابطة بينها قائمة على الظرفية فيكون للمكون الأول وظيفة الظرف و يكون للمكون الثاني وظيفة «المظروف» ويحلل كل مكون في مستوى لاحق إلى مكوناته المباشرة، ويفضي ذلك إلى اعتبار العبارات «أمر متعلما له» و«تعلق به» و«صعد في الهواء» مكونات بينها علاقة عطف لا علاقة استئناف. على أنه يمكننا أن نرجع هذه العلاقة القائمة على الظرفية إلى علاقة الإسناد، وذلك باعتبار الظرف مسندا والمظروف مسندا إليه.

7. إننا لم نتناول في هذا العمل جميع الجوانب التي تتصل بتركيب الجملة في اللغة العربية. ومن المعلوم أن دراسة الجملة دراسة تركيبية لا تتسنى إلا بالتمهيد لها بدراسة صوتية صرفية تكون لها بمثابة المنطلق والعماد. كما أن عدم الإنطلاق من المستوى الملفوظ واعتماد المستوى المكتوب قد يفضيان إلى نتائج لا تتصل بالنظام اللغوي إنما بنظام كتابتها وهما أمران متوازيان لكهما ليسا متفقين دائما.

ويجدر بنا أن ننتبه عند مباشرة تراكيب الجملة إلى ما في اللغة العربية من خصوصية تميزها عن سائر اللغات. والخصوصية والاختلاف ظاهرتان طبيعيتان إليهما يرجع تعدد اللغات وتنوعها. فعلى أن نحترز، فلا نطبق على اللغة العربية ما جاءت به المدارس الألسنية الحديثة من نظريات ومناهج في التحليل، تطبيقا يقوم على انتقاء الأمثلة وسلخ الشواهد حتى توافق بعض الأمثلة من لغات أخرى. فبوسعنا أن ندرس تركيب الجملة العربية دراسة يمكن أن تكون بنوية ووظيفية أو توزيعة أو توليدية بشرط أن يكون عملنا شاملا وأن يتناول اللغة العربية بذاتها ولذاتها وإلا كان ما نقوم به ضربا من المسخ للنظرية التي نريد عرضها ولتراكيب اللغة التي نريد وصفها.



## قائمة المراجع :

- 1 - سيويو : الكتاب، ط بولاق 1316 هـ
- 2 - ابن عصفور : المقرب ط بغداد 1971
- 3 - عبدالعليم إبراهيم : النحو الوظيفي ط دار المعارف مصر 1970
- 4 - سعيد الأفغاني : من تاريخ النحو ط دار الفكر بيروت د ت
- 5 - محمد حجي : النحو النموذجي في أحدث الطرق ط 1963
- 6 - تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ط الهيئة المصرية العامة للكتاب 1973
- 7 - عبده الراجحي : التطبيق النحوي ط 1971
- 8 - جون سيرل : شومسكي والثورة اللغوية، مقال صدر بمجلة الفكر العربي عدد 8 - 9، مارس 1979 ص 123-143
- 9 - صلاح الدين الشريف : الجملة عند المسعدي - مرقونة كلية الآداب - تونس 1973
- 10 - فخر الدين قباوة إعراب الجمل وأشباه الجمل ط حلب 1972
- 11 - الباجي القمرتي : الجملة العربية من خلال كليله ودمنة - مرقونة - كلية الآداب تونس 1974.
- 12 - الحبيب اللويزي : إسهام في دراسة شومسكي، مقال صدر بمجلة الحياة الثقافية عدد 2 نوفمبر 1977
- 13 - عبدالقادر المهيري : الجملة في نظر النحاة العرب، مقال صدر بحوليات الجامعة التونسية عدد 3 1966 ص 35-46
- 14 - عبدالقادر المهيري : مساهمة في تحديد الجملة الإسمية، مقال صدر بحوليات الجامعة التونسية عدد 5 1968 ص 7-16
- 15 - مهذب ولد الطيب : الجملة عند ابن المقفع، مرقونة كلية الآداب تونس
- 16 - النحو العربي من خلال النصوص ج 3 «نحو الجمل».

17 - N. CHOMSKY : La linguistique cartésienne, Paris 1969.

18 - J. DUBOIS & F. DUBOIS CHARLIER : Eléments de linguistique française, Paris 1970.

19 - O. DUCROT & T. TODOROV : Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris 1972.

20 - H. A. GLEASON : Introduction à la linguistique, Paris 1969.

21 - M. GROSS : Les bases empiriques de la notion de prédicat sémantique, revue Langage n° 63 Sept. 81, pp 7-52.

22 - A. MARTINET : Eléments de linguistique générale, Paris 1970.

23 - A. MARTINET : La linguistique synchronique, Paris 1965.

## إطار التطبيق في الأسلوبية العربية

د. محمد الهادي الطرابلسي  
كلية الآداب - تونس

دأب الدارسون على الفصل بين ما يسمى بالعلوم الأساسية أو النظرية والعلوم التطبيقية. ولئن كان هذا التقسيم مقبولا من الناحيتين العملية والبيداغوجية فإنه قد يحدث اشكالا من الناحيتين العلمية والتاريخية. ذلك أن بين التنظير والتطبيق جدلية يشهد بها واقع الدرس تجعل الحد بين الوجهتين مرنا والتقسيم مفتعلا. فإذا لم يتوج التطبيق دائما بخلاصة نظرية فإن الاستفادة من نتائجه لا تتم إلا بحد أدنى من التقويم، وإذا لم يعقب الجهاز النظري بعمليات تطبق مبادئه أو تختبر مقرراته في كل حالة فإنه لا يكون إلا بحد أدنى من العمل يسبقه أو يصحبه، بل انه أكثر ما يكون جهازا يتوج حياة طويلة من العمل والممارسة كما هو الشأن في الحضارة العربية.

ومهما كان الأمر فلا غنى عن التطبيق. فهو مطلب عملي أول من يحتاج إليه الباحث نفسه، يطلبه لتعميق المعرفة و يتخذه ميزانا يتثبت به من مدى سداد الفكرة وطاقة الإقناع فيها. وهو مطلب تعليمي أيضا يحتاج إليه المتعلم للترقي في ميدان المعرفة. وهو مطلب حضاري يحرص عليه رواة نشر العلم وترويجه. وهو - علاوة على ذلك - مطلب اقتصادي إن صح التعبير يطالب به الساهرون على حظوظ الأمة المادية المربين والباحثين عموما ولا سيما إذا كان للتطبيق أثر مباشر في الحياة.

والتطبيق في الأسلوبية التي هي ميداننا ربما أكثر مما في غيرها من العلوم مطلب منهجي أيضا. ذلك أنه يرتبط فيها بالنص الأدبي، والنص إجراء عملي لا رصيد

معرفي مخزون ومعرض لاستعمالات محققة لا متصورة، ولأن الهمة متعلقة بوظيفة الظاهرة اللغوية أي بدورها في بناء صورة الجمال في الكلام أكثر مما هي متعلقة بعناصرها المكونة في حد ذاتها

وفي الوقت الذي نلاحظ فيه الأسلوبية في الثقافات الغربية تزداد تبلورا من يوم الى آخر والأسلوبية العربية تتكون شيئا فشيئا يجدر بالباحث في هذا الميدان أن يتساءل عن طبيعة التربة التي سينبت عليها علمه وعمله فيجديه أن يعرف الصور التي خرج فيها النص الأدبي ومدى مساعدتها الباحث على الخوض فيه أسلوبيا وأن يلم بالطابع المميز للطرق التي تؤخاذها العرب في ممارسته.



إن ثقل الماضي في الحضارة العربية الإسلامية كبير. فإذا كان الأدب قد بدأ عندهم - كما تفترض البداية - من ممارسة الكتابة والإنشاء، فإن مقومات الأدب وعتبارات نقده الأولى لم تنشأ من قراءات تقويمية ولا من اعتبارات نظرية بل تولدت عن ممارسة الكتابة والإنشاء أيضا. فقد وعى المتأخر منهم مفهوم الأدب وتعلم صورته من نصوص أديهم الأولى وما خضعت له من ظروف رواية وملابس اختيار وإشارات بيان، وما كانت تحمله هي في نفسها من عناصر مشتركة قارة تنبئ بحقيقة الأدب العربي ضمنية بحيث أمكن للمتأخر أن يمارس الكتابة دون أن تظهر حاجة في نفسه الى رأي ناقد يأمر بصالح وينهى عن فاسد. وقد استمرت هذه الوضعية الى عهد غير بعيد وإن صحبها وأثر في توجيهها في أطوار الأدب العربي المختلفة بعد ذلك نقد النقاد ونظريات العلماء عندما ظهر النقد المنهجي وأمكن الحديث عن نظريات في الأدب.

لقد نشأ العرب على أن الأدب يُتعلّم من الأدب. ولذلك كانت صورة الأدب في أذهانهم إنما هي ما كان منه لا ما يمكن أن يكون. وكانت نقطة الإنطلاق عندهم عهد العربية الزاهر الذي يرجع الى قرن ونصف قبل الإسلام تقريبا.

وقد قوت هذه النزعة في أنفسهم صيغة القداسة التي جاءت تميز الكتاب وطابع الكمال الذي خص به القرآن. وهكذا استقر عند العرب أن للنص حرمة يجب

أن تتقنى وشمل ذلك نص القرآن طبعاً ومختلف نصوص الأدب التي يتوسطها القرآن في التاريخ وتمتد على ثلاثة قرون تنتهي في منتصف القرن الثاني الهجري.

إن الناظر في الحضارة العربية الإسلامية يتبين أن في بدنها كان النص ويقتنع بأن ختامها ينبغي أن يكون النص أيضاً. وهذه المعطيات تؤكد على أهمية النص عند العرب وتفسر الحظ الكبير الذي كان له من عنايتهم وتنبه الباحث عن الصورة المثلى لممارسة النص، إلى أدب العرب وماذجه كما تشهد بأن العرب أهل عمل وتطبيق وأرباب ممارسة وتحقيق. فما تجد الأسلوبية في حظيرة العربية ؟

\* \* \*

تجد الأسلوبية في حظيرة العربية أرضية صالحة تتغذى منها أعراقها وجوا ملائماً تتنفس فيه أعرافها. فالذهنية العربية بمقتضى ما بينا سلفاً متشعبة بروح لتطبيق طبعاً ولم تكن صورة الجمالية التي أفرزتها الحضارة العربية في تاريخها الطويل سوى حصيلة مظاهر تطبيقية مشتركة أثبت صلاحيتها الزمان. ولا يكاد الناظر يعدم أثر التطبيق في أي ميدان من ميادين المعرفة عند العرب. فقد وطن العرب أنفسهم عليه حتى كادت أنفاسهم في إجراء العمل تطول وتطول. فهو لاء شراح القرآن مثلاً يأخذ الشارح منهم في تفسير آخر ما ورد من آياته بنفس الجد والتوسع اللذين يكون فسرهما أوائلها، وبدون أن يلحق عمله ضعف أو فتور. وكذلك شراح الشعر ولا سيما عندما نضجت ظاهرة الشرح وذلك في القرن الخامس الهجري (1) فإن الشارح منهم يعطي مختلف أبيات الديوان الذي يتصدى له نفس الحظ من العناية والتحريض والتنقيب. فطول النفس وحده كاف للتدليل على الأهمية التي يعلقها العرب على تشریح الأثر واستقصاء جزئيات الكلام وتعقبها بالتعليق. فليس علماء العرب ممن يكتفون بالإستشهاد والتثليل وهم حتى فيما ألفوه من كتب ذات صبغة نظرية - لا تهمل في هذا البحث - يتوسعون إذا استشهدوا ويطنبون إذا مثلوا وكثيراً ما يسكتون حيث وجدوا الشاهد ناطقاً بذاته.

---

1 - أنظر «الوعي النقدي في ممارسة النص الأدبي عند العرب» وهو بحث لنا مرقون بالمعهد القومي لعلوم التربية - تونس 1981.

روح التطبيق تظهر أيضا فيما يبدو عندهم من عدم خشية التراكم في الأعمال، على صعيد الآن وعلى صعيد الزمان سواء وإلا فكيف نفسر إقبال الكثيرين منهم على شرح الديوان الواحد في فترات مختلفة وأحيانا في فترة واحدة ؟ نفسر ذلك لا محالة باختلاف مناهجهم وبما يلحظه المتأخر من تقصير في عمل سابقه، ولكننا نفسر ذلك أيضا بنزعتهم الى التراكم، مهما كانت المواد متنوعة معه أو متشابهة، وهذه النزعة أيضا نفسر معارضة بعض القصائد من قبل شعراء متعاصرين كثيرين أو كثير من الشعراء المتعاقبين. ذلك أنه استقر في الذهنية العربية أيضا أن النص مصدر حركة في التحليل والتأويل لا تنقطع وعين لا تنضب.

ولعل روح التطبيق أبين ما تكون عندهم في مظاهر الحوار التي كانوا حريصين على عقدها بين النص والآخر. فإن آثارهم على اختلاف أجناسها تجسم مفهوم تضافر النصوص (2)، وهو مفهوم رئيسي في أسلوبية التطبيق والمقارنة. فنصوص الأدب العربي يستند بعضها الى البعض الآخر ولا قطيعة بين قديمها وحديثها ولا نشرها وشعرها، بل لا قطيعة بين انشائها ونقديها كما لا فرق بين باثها ومتلقيها أيضا.

إن علم العرب تطبيق، ولذلك نرى من الأولى في حظيرة العربية اليوم أن يبسط للبحث مشكل علم التطبيق عند العرب فتدرس مقوماته وموضوعه ونتائجه على أن يمهّد الناس في بسط مشكل تطبيق العلم ومداه ومنهجيته بصورة ليست بالضرورية مهمة لهم بالدرجة الأولى الآن.

\* \* \*

والتطبيق يأخذ عند العرب معنى ممارسة النص للاستفادة منه على صعيد الإنشاء وعلى صعيد التوجيه العلمي والتعليمي معا. فهذا الضرب من التطبيق يأخذ النص منطلقا لمحاكاته أو مجاورته بنص إنشائي مثله أو للرجوع إليه بالبيان والتبيين. أما

2 - Intertextualité ، أنظر جون كوهين ( Jean Cohen ) « الكلام السامي »  
( le haut langage ) ص

التطبيق الذي يتخذ من النص نقطة وصول لاختبار مدى صلاحية المناهج المختلفة في مباشرة النص أو لتحسس مدى مطابقة المواقف النظرية للإجراءات العملية أو لملاحظة ما يحدث عند تعليمها بفصول من النثر أو أبيات من الشعر فإنه يحدث في حظيرة العربية لأن العمل سبق عندهم العلم كما بناه لأن بدء نشاطهم الفكري والفني كان النص كما وضعنا.

فعلى صعيد الإنشاء تمثل تطبيق العرب في جملة من أجناس الأدب لعلها لم تخصب في الحضارة الغربية إخصابها في الحضارة العربية وأبرز هذه الأساليب الإنشائية أو الأجناس الأدبية : النقائص (1) والمعارضات (2) والموازنات (3). في جميع هذه الأجناس كان الإنطلاق من نص إنشائي أصلي وكان الوصول الى نص إنشائي متولد عنه هو الوليد الذي ما كان ليكون لو لم يكن هذا النص الأصلي في البدء. وجملة النصوص الداخلة في هذه الأساليب تكون مدونة تضم نصوصا متقابلة تصلح أن تكون موضوع مقارنة في مستويات عدة : على مستوى المعاني في النقائص التي منطقتها المدلولات وعلى مستوى المباني في المعارضات التي منطقتها الدوال (4) وعلى مختلف المستويات في الموازنات التي منطقتها المفاضلة العامة.

وعلى صعيد التوجيه العلمي تمثل تطبيق العرب في الشروح (5) والمختصرات (6) وهي ضروب من ممارسة النص للإمام بما فيه والوقوف على معانيه

---

1 - الأصل في المناقضة : «أن يتجه شاعر الى آخر بقصيدة هاجيا أو مفتخرا، فيعمد الآخر الى الرد عليه هاجيا أو مفتخرا ملتزما البحر والقافية والروي الذي اختاره الأول» «أحمد الشايب» تاريخ النقائص في الشعر العربي. مصر، ط2 1954 ص 3

2 - «المعارضة في الشعر أن يقول شاعر قصيدة في موضوع ما من أي بحر وقافية فيأتي شاعر آخر فيعجب بهذه القصيدة لجانبها الفني وصياغتها الممتازة، فيقول قصيدة من بحر الأولى وقافيتها، وفي موضوعها أو مع انحراف عنه يسير أو كثير» - المصدر السابق ص 6

3 - الموازنة قريية من المعارضة في هذا المعنى لأن مناطها بنية الكلام، وقد أطلق اللفظ على معنى المقارنة التفاضلية أيضا وهذا المعنى الثاني نجدها في مثل كتاب «الموازنة بين أبي تمام والبحتري» للأمدى - القاهرة 1944، بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

4 - المصدر السابق ص 4 - 6.

5 - نركز حديثا في هذا البحث على شروح الدواوين فحسب.

6 - عملية الاختصار أكثر ما طبقها العرب على النصوص غير الأدبية.



والوقوع على خفائاه رغم طول الطريق وعسر السير كما في الشروح، وبتقصيرها واستصفاء كبريات مسائلها كما في المختصرات

\* \* \*

ويقدم الأدب العربي للأسلوبية التطبيقية مادة من تحليل الجزئيات غزيرة فقد أظهر العرب في مختلف أطوار أدبهم اهتماما بجزئيات الكلام وعناية كبيرة بالتحقيق فيها وتقليب أحوالها حملتهم على ذلك نزعتهم التعليمية ومنهجهم التحليلي ووعيمهم بأن الجزئيات بداية الطريق إلى الكلّيات. فإذا ما صح القول بأن العرب لم ينظروا إلى أدبهم نظرة الجزء من الكل، النظرة التي تنزله منزلة الأدب من آداب أخرى أو التي تدل على أنهم نظروا إليه من موقع خارج عن دائرته دائما، بل نظروا إليه من داخل فشرحوه وعرفوا من عناصر تكونه أكثر مما عرفوا من أطوار حياته فإنهم بذلك توسطوه ونظروا إليه من قلبه وهم فيه. وفي هذا غم كبير لمن يريد أن يحكم استنادا على العمل ويختصر الطريق إلى النظر.

ولقد كانوا إلى جانب ذلك وهم يتفحصون النصوص انتقاء واختيارا شرحا واختصارا يتوقفون في الغالب على مظاهر التجوز للقاعدة النحوية أو البنية الصرفية أو الصورة البلاغية أو الوجهة الدلالية أو للسنة أو الهيئة المنتظرة، بحيث يصح لأسلوبيتهم النعت بأسلوبية التجوز(1).

ويحذر أن نشير إلى أن الوضعية ذاتها التي خرج فيها شعرهم ونثرهم تسهل عملية التطبيق وتشجع على إجرائها. وذلك بفضل الأشكال المحدودة التي خرجت فيها مؤلفاتهم النثرية بحيث بلغنا كل نص منها مشفوعا بسياج محكم: ننظر في كتاب كليله ودمنة لابن المقفع أو في كتاب البخلاء للجاحظ أو في أدب الأيام والأخبار أو في قصص العرب التي تحفل بها مجاميعهم أو في المقامات، بل حتى في مثل رسالة الففران للمعري، فتجدها تمثل مجموعات من فصول الترمستقل كل فصل منها بذاته

1 - شروح المعري للشعر مثلا أساسها مفهوم التجوز.

بحيث يكاد يقدم الفصل منها أو يؤخر عن مرتبته أو يقحم بين فصول أخرى دون أن يحدث ذلك اضطرابا على المؤلف الى حد يجوز معه أن يسقط الفصل أو الفصلين منه من غير إخلال كبير بالهيكل الباقي.

وقد يبسط هذا الاعتبار مشكل مدى قصر النفس في كتابات العرب النثرية القديمة ولكن المشكل يزول إذا علمنا أن العرب برهنوا على طول النفس بفضل الاستطراد الذي كان له شأن كبير في نثرهم و يصبح التفكير منصرفا الى أهمية السياج (1) عندهم ودوره في الإعانة على قراءة نصوص العربية قراءة أسلوبية آمنة من كل حد اعتباطي.

وكذلك الشأن عندهم في الشعر حيث كان للسياج معالم مادية دالة. لم يصلنا جميع الشعر العربي مقطوعات بل جله وصلنا قصائد تتجاوز الأبيات السبعة وهو حد أغلب العروضيين في تصور القصيدة؛ ولكن النظر في مطولاتهم من الشعريين أنها كانت بمثابة السلاسل المتكونة من موضوعات كالحلقات القابلة للانفصال والتغير في الترتيب والحذف والزيادة، ناهيك أن بيت الشعر نفسه كان يمثل وحدة مستقلة بذاتها غالبا في مستوى التركيب النحوي على الأقل. ولم تكن أحكام العرب الماثورة التي خصصوا بها البيت من القصيدة حيث قالوا هذا أشعر بيت قالته العرب أو هذا أهجى بيت... من باب الحكم على جزء مقتطع من كل، وإنما كانت من باب الحكم على الكل اعتمادا على الجزء الذي يمثل مركز الثقل فيه.

والى جانب مفهوم السياج الذي أشرنا اليه ينضاف الى شعرهم في هذا المقام مفهوم الحدة (2) الشعرية ذلك أن أحكامهم وقراءاتهم تبين أنهم واعون بأن الحدة الشعرية لا تظهر في أجزاء النص الواحد المختلفة بنفس المستوى، وأنها لا تبلغ قمتها إلا

1. - la clôture (du texte)، أنظر جون كوهين، المصدر المذكور آنفا، ص

2. - L'Intensité، أنظر جون كوهين، المصدر المذكور آنفا، ص.

مرة واحدة في النص الواحد وذلك في قطعة محدودة منه أو في بيت يكون «بيت القصيد».



وتجد الأسلوبية في حظيرة العربية الى جانب ذلك إطارا خصبا لأعمال التطبيق المقارنة بفضل ترابط آثارها الأدبية متعاصرة كانت أو متعاقبة وانبناء بعضها على البعض الآخر انبناء تسلسل وافضاء وخاصة بفضل الأجناس التي تولدت فيها عن المقابلة أو المطابقة بين النصوص كأجناس النقاظض والمعارضات والموازنات. إلا أنه يتحتم علينا قبل المضي في البحث تحديد المقصود من لفظ المقارنة، لأنه وإن كان واضح المدلول لغة فإنه غير مستعمل اليوم دائما ليفيد معناه اللغوي الموضوع له في الأصل. ولسنا نريد به نحن على كل حال معنى المفاضلة التي يتوصل إليها من معارنة مواطن التشارك بين الأسلوبين المجردين ومواطن الإنفراد وإنما نريد بالمقارنة تتبع الأسلوب المعين في سياقات مختلفة من كتابات المنشئ الواحد ورصد الوظائف المختلفة التي قد تكون له بين سياق وآخر حتى ندرك كيفية عيشه في النصوص أو تتبع الأسلوب المعين في نصوص مختلفة في زمن الكتابة لعديد من الكتاب طبعاً، وتقدير مدى التطور الذي يكون له من عهد الى آخر قصد التعرف على ما في الكلام من ثابت وما فيه من متحول.

فالمشكل بالنسبة اليها يبسط كلياً في نطاق اللغة الواحدة ولا دخل له بما يمكن أن يحصل من مقارنات بين أساليب لغة وأساليب الكلام في لغة أخرى. فالعنصر الأجنبي لا يدخل له في اعتباراتنا بحيث ليس من مشاغلنا هنا الخوض في مثيلات قضايا ما يسمى اليوم بالأدب المقارن. وليس معنى المقارنة الذي نذهب اليه هو المعنى الذي يقول به مقارنو الأدب بالضرورة. ومهما كان الأمر فإذا أمكن للعلماء أن يؤسسوا علماً مقارنيا سموه بالأدب المقارن اعتباراً للعنصر الذي يداخل لغة من أخرى، فإنه يصعب أن نتصور قيام أسلوبية مقارنة انطلاقاً من نفس الاعتبار.

فن الموقع اللساني الذي هو مرقعنا لا نعتبر العنصر الأجنبي يعمل في المباني

ودوال اللغة بالقدر الذي يعمل في المعاني ومدلولات اللغة اللهم إلا أن نوسع مفهوم الدال فنجعلله يشمل التماذج الرمزية والأجناس الأدبية أو أن نعتبر اجتهد المنشئ في الحالات التي تسمح الترجمة خاصة بمعانيها في أن يسمونه المترجم في لغة الى مستوى النص الأصلي في لغة أخرى، من باب الترجمة البحث لا من باب الإنشاء الشخصي. ذلك أننا نعتقد أننا نستطيع أن نترجم كل شيء في النص ما عدا أسلوبه، فالأسلوب عندنا هو ما لا تتسنى ترجمته بحال. والذي يتصور من ترجمة الأسلوب إنما هو في رأينا إنشاء جديد في اللغة المنقول إليها (1). هذا ما بقينا في نطاق النص الأدبي، وقصرنا اهتمامنا على معالجة الأساليب أما إذا أخرجنا الأدبية من اهتماماتنا وشغلنا النفس بغير الأساليب أمكنت الترجمة إذك وأمكن الحديث عن النص المقارن لا الأدب المقارن (2) - إذ نرفض حتى استعمال كلمة الأدب في العنوان الدال على هذا العلم - وما يصح الحديث عن الأسلوبية المقارنة بحال.

نقول هذا اعتبارا منا لعلاقة الدال بالمدلول، فإن هذه العلاقة اعتبارية في النص العادي مبررة في النص الأدبي. فالنص العادي في عملية تحوله من لغة الى أخرى إذا كانت ترجمته أمينة يفارق دواله الأولى و يكتسب دوال جديدة فلا يكون قد خسر شيئا يذكر، أما النص الأدبي فيفارق دواله الأولى ويخسر في نفس الوقت بموجب اكتسابه دوال جديدة ما فيه من تبرير، والتبرير أثنى شيء فيه من حيث هو نص إنشائي. «إن الأسلوب صراع متواصل مستميت ضد اعتبارية الدال» (3). فإذا ترجم النص الأدبي توقف الصراع وإحى الأسلوب. ولقد يعوضه صراع في وضعيته الجديدة في اللغة المنقول إليها ولكنه لا يكون إذك الا على شاكلة جديدة بمقتضى تغير العوامل.

هذه الإعتبارات تضطرننا أن نعود الى معنى المقارنة كما نتصورها للتدقيق ودفع

- 1 - ما ينتمي الى باب دخيل الأساليب من التراكيب الجاهزة لا تختلف وضعيته في نظرنا عن وضعية الألفاظ الدخيلة التي مهما كثرت في لغة من اللغات لا يتسنى الحديث بشأنها عن معجمية مقارنة.
- 2 - إذا تجاوزنا مقولة الشكل والمضمون التي تقسم مكوّنات النص بحسبها وأمکننا أن نقترح بعدها محورا ثلثيا يتكوّن من المضمون والشكل (الجامع للأجناس الأدبية والتماذج البشرية) والأسلوب، كان الشكل محورا يسمّى بالأدب المقارن، والذي قد تحسن له أكثر من هذا العنوان، التسمية بالشكلانية المقارنة.
- 3 - انظر كتابنا «خصائص الأسلوب في الشوقيات» تونس 1981 ص 518.

الالتباس. إنما المقارنة عندنا عملية ربط بين استعمالات الأسلوب المختلفة على صعيد المكان (في النصوص المتنوعة للكاتب الواحد) وعلى صعيد الزمان (في نصوص مختلفة لكتاب عديدين) ورصد حركتها ورسم خط التطور فيها لتبين مدى مساهمتها في بناء النص من الناحية الفنية. وهذا المعنى تستوي المقارنة أخيرا في معنى الانطلاق في البحث من مفهوم تضافر النصوص وتركيزه على مظاهرها، وقد سبق الحديث عن هذا المفهوم ومظاهره في الأدب العربي.

\* \* \*

إن معارف العربية تبين لمتعاطيها المجازفة الكبيرة التي في أحكام من دأب على التأصيل والتفريع في نشأة العلوم وآلى على نفسه أن يسمي هذا العلم محدثا وذاك قديما وهذا أصيلا وذاك دخيلا. وبدون أن يصل الأمر بالباحث الى القول بأن العرب عرفوا كل علم ومارسوا كل معرفة، يستطيع أن يؤكد أن بعض العلوم المحدثه ليست في كثير من الحالات إلا صورة جديدة لما كان قد ظهر من معارف في حظيرة العربية في صورة أخرى. فالعنصر المتغير هو زاوية النظر وطريقة العمل ومدى الاختيار وحد الانتشار، بحيث تتضاءل الحاجة الى معرفة ترتيب العلوم في سلم الزمان وتوزعها في رقعة المكان، حيث تضعف الحجة فيتضح أن مقولة القديم والمحدث ككثير من مقولات الشقافة العامة زائفة إذ تبدو ضعيفة المردود أمام قضايا أخرى أكثر جدوى كقضايا الأشكال التي تتخذها جوانب الإشكال، والصور التي يوضع بها السؤال، والطرق التي تتخذ له في الحل والأساليب التي تتبع في العمل.

وهذا الاقتراح يتجاوز التعديل الشكلي في تحديد العطاء المعرفي الى التغيير الجوهرى في مقومات التفكير وأسس التقدير ذلك أنه يمكننا من إعطاء كل ذي حق حقه مع إدراكنا طبيعة العطاء وحجمه وأثره كما يمكننا - وهذا هو الأهم - من الوقوع على مميزات حضارة اللغة المدروسة والظفر بالملاح التي تحدد شخصيتها والمظاهر التي تنبئ بعقريتها، كما تبين لنا «المحلات الشاغرة» فيها بالنسبة الى حضارات أخرى بما قد يقودنا الى رتق الفتق أو الإعلان - بدون أي مركب - بأن لا حاجة بذلك لأن اللبنة التي تساهم في بناء حضارة قد لا تصلح في بناء حضارة أخرى.

إن خصائص الحضارة التي ندرس لغتها تتحدد بما في غيرها من حضارات وليس فيها، ولكنها تتحدد أيضا بما فيها من مميزات ليست في حضارات أخرى. ولقد يتنا ونحن ندرس الأسلوبية العربية ما فيها من طرافة في التطبيق ومن مؤهلات لتوسيع نطاقه فيها، فإذا لم يكن حظ التنظير فيها على قدر حظ التطبيق فلأن الذهنية العربية عملت بما تقتضيه تقاليد البحث فيها وهذه لا تقل إيجابية عن تقاليد البحث في الآداب الغربية التي توجهت عناية أهلها إلى التنظير أكثر من التطبيق.

فإن ما كان للنص من سلطان عند العرب ظهر في خصوصه به من حرمة وحضور وألوية في مختلف مشاغلهم وما في كتاباتهم من اعتبار لمفاهيم مهمة تهون خطب ممارسته كمفهوم السياج الذي حدوا به مداه ومفهوم الحدة الذي عينوا به مركز الثقل فيه ومفهوم التضافر الذي نبهوا به إلى العلاقات الممكنة بينه وبين غيره من نصوص وما برهنوا عليه في أعمالهم من نزعات اختبارية كنزعاتهم إلى إطالة النفس في شرح النص وتشريحه والاعتناء بمظاهر التجوز فيه واستقصاء جزئياته دون خشية تضخم المادة الحاصلة أو تراكم النتائج، يبين أن إطار التطبيق في الأسلوبية العربية واسع رحب، ثري المادة خصب.

ولذلك ينبغي على الباحث في اللغة العربية وأدبها من زاوية لسانية حديثة وانطلاقا من مناهج في مباشرة النص جديدة أن يراعي الواقع الثقافي العربي حتى لا ينتهي إلى مضاربات غير مجدية. فإذا كانت العربية اليوم مفتقرة إلى كثير من معطيات العلوم الحديثة ولا سيما إلى بعض المستخلصات النظرية فإن فيها من المعطيات الطريفة و«الدروس» التطبيقية ما يجعل هذه العلوم تغنم غنا كبيرا بتعاطي المعارف العربية والاستفادة منها.





# دور الدراسات، المقارنة في عملية تعليم اللغات الأجنبية

مجيد الماشطة

الجامعة المستنصرية - بغداد

من الأمور التي ستواجه عملية تأليف كتب اللغة العربية لغير الناطقين بها وهي في بداية مراحلها - أو ربما بدأت تواجهها - هي موقف المؤلف أو المدرس من مسألة الدراسات المقارنة، أي مقارنة اللغة الأجنبية - العربية في حالتنا هذه - بلغة الطالب الأصلية، لغرض الخروج بنتائج تطبيقية تخدم عملية تدريس العربية للأجانب وتأليف كتبها.

وتهدف هذه الدراسة الى تقييم ثلاثة آراء بشأن مدى الفائدة التطبيقية لهذه الدراسات، رأي يتحمس لها ورأي يرفضها وثالث يتقبلها بعد أن يجري عليها تعديلات جذرية. ورغم أنني أقف مع الرأي الثالث فسأحاول عرض هذه الآراء بشكل موضوعي قدر الإمكان.

وقد اخترت هذا الموضوع للكتابة عنه لأنه يثير اليوم نقاشاً حاداً في مجال تدريس اللغات الإنكليزية والفرنسية والألمانية... كلغات أجنبية. ونظراً لعدم اطلاعي على ما كتب في هذا الميدان في اللغات الأخرى فإني سأقتصر في الحديث عما هو مكتوب في اللغة الإنكليزية.

1 - ظهور الدراسات المقارنة : رغم أن جذور الدراسة المقارنة تمتد الى أواخر القرن

التاسع عشر (52) \* فإن بداية هذه الدراسات بشكلها الحديث تقتزن عادة بظهور كتاب Robert Lado, *Linguistics Across Cultures*, 1957 الذي يكاد يكون أول جهد مبرمج يحدد أهداف الدراسة المقارنة وكيفية اجراءها على أسس علمية دقيقة. يرى لادو ومن معه أن اللغة الأم تتداخل في عملية تعلم اللغة الهدف بشكل لا يمكن إهماله أو إغفال دوره، وأن نقاط الشبه والاختلاف بين اللغتين تحدد مواضع السهولة والصعوبة في تعلم اللغة الهدف :

تكون العناصر المشابهة لمقابلاتها في اللغة الأم سهلة في تعلمها وتكون العناصر المختلفة أصعب مها (72) وللوصول الى هذه النتائج يقترح لادو إجراء المقارنات المفصلة للغتين في كافة المجالات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية :

نبدأ بتحليل اللغة الأجنبية ونقارنها تركيباً بتركيب باللغة الأصلية. ونحتاج لأن نعرف عن كل تركيب فيما إذا كان هناك تركيب في اللغة الأصلية (1) يُرمز إليه بنفس الطريقة، أي يعبر عنه بنفس الصيغة اللغوية (2) له نفس المعنى (3) يتوزع بشكل مشابه في نظام اللغة (66-7)

و يعني لادو بذلك أن الشبه والاختلاف بين التركيب أو العنصر اللغوي وما يقابله في اللغة الأم ليسا مطلقين بل يمكن أن يدرسا من ثلاثة جوانب : 1- الشكل، نلاحظ مثلاً ان الصوت / R / في الإنكليزية يشابه صوت /ر/ في العربية إلا أنها يختلفان في شكلها أي في طريقة نطقها 2- المعنى، أي قد يكون التركيب مشابهاً لما يقابله في الشكل ولكن يختلف عنه في المعنى. فجملة (She gave him a kiss) تشابه جملة (هي أعطته قبلة) في شكلها إلا أنها تعطي معنى معاكساً لمعناها. 3- التوزيع، أي تحديد مواضع ورود العنصر في اللغة إضافة الى التعرف على شكله ومعناه، فنقول أن الصوت الإنكليزي (/ D / قد يظهر في نهاية الكلمة ولكن ليس في بدايتها. وإن اللام المفخم (dark l) موجود في اللغتين العربية والإنكليزية ولكن يتوزع مختلف يتحدد بخصائص كل من اللغتين.

\* يشير الرقم الأول من جهة اليسار في مثل هذه الحالة الى رقم المصدر، ويشير الرقم الثاني الى رقم الصفحة.

وكان لصدور هذا الكتاب وغيره صدق كبير في ميدان تدريس اللغة الإنكليزية - وغيرها - كلغة أجنبية. وانبرى الباحثون لإجراء المقارنات الدقيقة على كافة الأصعدة الصوتية والصرفية والنحوية... وقد لا نغالي إذا قلنا أن أكثر الرسائل الجامعية في ميدان تعليم الإنكليزية كلغة أجنبية والتي كتبت في الستينات بصورة خاصة قد اختارت طريق الدراسة المقارنة... ووصل الحماس في هذا الأمر الى حد أن الباحثين لم يجهدوا أنفسهم في مقدمات إبحارهم لتبرير اختيارهم لهذا الطريق، الذي اعتبر - ولا يزال يعتبر اليوم ولو على نطاق أقل - أسلم أسلوب لتطوير تعليم اللغة الأجنبية. يقول بولتزر:

لم تظهر لعلم اللغة تطبيقات أقل إثارة للجدل والإعراض من نتائج الدراسات المقارنة (9:204) كما يقول هاس:

يبدو أن المطلوب هو عدد كبير من الدراسات المقارنة المتخصصة في الإنكليزية والبنغالية، في الإنكليزية واليابانية، وفي الإنكليزية والهوسية... الخ لمعالجة كل هذه الجوانب بعدد من البحوث: في المجال الصوتي والجانب النغمي والمؤشرات الصوتية وتركيب الكلمات والأنواع الرئيسية للعبارة وهكذا... وهذه الطريقة سنتغلب حتماً على العقبة التي تنجم عن تقديم إنكليزية موحدة لكل الأجانب. ففي الوقت الحالي نميل الى معالجة طلبتنا كما يفعل الطبيب الذي يجد نفسه أمام مريض يتألم من ظهره ومريض يتألم من ساقه وآخر يتألم من رقبته فيعطيم جميعاً نفس القرين العلاجي (1:221).

إن الدراسة المقارنة كما هو واضح لحد الآن طريقة أو أسلوب وهي بحاجة الى نظرية تنير لها دربها وتعتمد عليها في التحليل والإستنتاج والتطبيق التربوي. وقد اصطبغ هذا الأسلوب في مرحلته الأولى أي في الستينات بالنظرية التركيبية Structural Grammar التي كانت سائدة آنذاك، حيث اعتمد الطريقة التركيبية في التحليل اللغوي ومعالجة المشاكل الناجمة عن الاختلافات وحيث اقترن هذا الأسلوب بهذه النظرية وظن البعض على حق أن مصيره قد ارتبط بمصيرها.

وجاءت المدرسة التحولية لتطعن بشكل غير مباشر الدراسات المقارنة ولكن الطعنة لم تكن قتالة بالنسبة لهذه الدراسات كما كانت بالنسبة للمدرسة التركيبية

نفسها. إن انحسار المدرسة التركيبية قد ترك هذه الدراسات لفترة من الزمن أسلوبا بلا نظرية وجسدا بلا رأس. المشكلة الأولى التي ظهرت أن المدرسة الجديدة - أي المدرسة التحويلية - لم يتوفر لها المجال الكافي - وخاصة في مراحلها الأولى - للإلتفاف أساسا الى التطبيقات التربوية لنظرياتها، لذلك فإنها لم تكتثر بالدراسة المقارنة بل ركزت على شرح وتطوير الجانِب النظري من مفاهيمها التي تتميز بشدة التعقيد والتجريد. يقول جومسكي Chomsky رائد هذه المدرسة في مستهل حديثه في مؤتمر تعليم اللغات الأجنبية في أمريكا عام 1966 :

أود أو اوضح منذ البداية بأني أساهم في هذا المؤتمر لا كخبير في أي جانب من جوانب تعليم اللغات ولكن كشخص همّه الأساس تركيب اللغة وبشكل أعم طبيعة العمل الإدراكي هذا وانني بضراحة أشكك الى حد ما بفائدة هذه النتائج والدراسات التي ظهرت في علم اللغة وعلم النفس في مجال تعليم اللغات. من المؤكد أنه يجدر بمدرس اللغة أن يلم بالتقديم والنقاش في هذه الحقول وان جهود اللغويين وعلماء النفس لمعالجة مشاكل تعليم اللغة من وجهة نظر أساسية قيمة جدا من الناحيتين الفكرية والاجتماعية ومع ذلك فمن الصعب الإعتقاد بأن علم اللغة أو علم النفس قد وصل الى مستوى من الفهم النظري الذي يمكنه من أن ينفع في تطوير تعليم اللغة (4234)

أما المشكلة الثانية فهي أن المدرسة التحويلية لم تتمتع بالإستقرار الذي تمتعت به المدرسة التركيبية في الخمسينات حيث استقرت في قالب واضح بلوره لها فريز Fries وترىكر Trager وسمت Smith وسلد Sledd وغيرهم ممن تأثروا كليا بنهج اللغوي المعروف بلومفيلد Bloomfield الذي يعتبر كتابه 1933 Language أهم كتاب يصدر في علم اللغة الإنكليزي في الثلاثينات. أما المدرسة الجديدة فقد بدأت عندما فجر جومسكي قبلته الأولى Syntactic Structures عام 1957 (أي نفس السنة التي صدر فيها كل من كتاب لادو المذكور أعلاه، وكتاب Verbal Behavior للعالم النفسي سكينر Skinner الذي طبق فيه النظرية التركيبية على علم النفس والذي هاجمه جومسكي بعنف عام 1959). وبعمونة بعض اللغويين الذين انطلقوا من كتاب Syntactic Structures ونشروا وألفوا في

السنوات السبع التالية مثل كاتس Katz وفودر Fodor وبوستال Postal ... ألف جومسكي كتابه الخطير الثاني Aspects of the Theory of Syntax 1965 مبتدئاً به الصيغة الثانية من المدرسة التحويلية وجاعلاً منه ما يعتبر إلى اليوم حداً فاصلاً بين ما كتب في علم اللغة قبل صدوره وبعد صدوره pre-Aspects و post - Aspects وجاءت الصيغة الثالثة للنحو التحويلي التي تسمى بعلم الدلالة التوليدي Generative Semantics عندما تمرّد بعض المتشبعين بكتابات جومسكي عليه مثل فلمور Fillmore ومكولي Mc Cawley ولكوف Lakoff وروس Ross ... الذين عاشوا عصرهم الذهبي في بداية السبعينات والذين اختلفوا مع جومسكي في بعض القضايا أهمها العلاقة بين المعنى والنحو (meaning and syntax) و يبدو أن الوقت يسير الآن - ونحن في بداية الثمانيات - لصالح لصيغة الثانية، أي نموذج كتاب Aspects ولا أحد يستطيع أن يتنبأ بما ستسفر عنه الثمانيات، وكل ما نستطيع قوله أن النحو التحويلي وصل إلى درجة من التشعب والفرق إلى الحد الذي يصح أن نسميه بالمدارس التحويلية وأن جومسكي لم يعد سوى أحد رؤوس هذا النحو.

في مثل هذا الجو المحموم، لم تعد تلعب الدراسة المقارنة نفس الدور الذي لعبته أيام احتضان المدرسة التركيبية لها، ومع ذلك فقد ظهرت بعض المحاولات الجدية وجاءت المبادرة هذه المرة من أوروبا، لا من أمريكا (53)، وتميزت بصورة خاصة مؤتمرات الدراسات المقارنة التي تعقد منذ سنوات وبصورة دورية في بوزنان في بولنדה، والتي تغلب عليها الصيغة التحويلية الثالثة التي غيرت الهدف الرئيس من مادة تطبيقية تعمل على تطوير طرق تدريس اللغة إلى حقل نظري يسعى إلى استخدام الدراسة المقارنة بالدرجة الأولى لتطوير البحوث النظرية واستكشاف العموميات اللغوية language universals (53).

وكلمة حق لا بد أن يقال، ليس من العدل أن نقارن بين المدرستين التركيبية والتحويلية في هذا المضمار، بين مدرسة تحليلية analytic اختطت من التطبيقات التربوية هدفاً أساساً لها، وبين مدرسة شمولية synthetic عيّنت بالدرجة الأولى بدراسة مفهوم اللغة وبالعلاقة علم اللغة بالعلوم المجاورة مثل علم النفس والفلسفة

والمنطق والفلسفة... ولم تكثر في إذا كانت لاستنتاجاتها تطبيقات تربوية أم لم تكن، متهمة المدرسة التركيبية بالخلط الساذج بين النحو النظري والنحو التطبيقي، وبالإعتقاد الواهم أن النحو النظري لن يكون مجدياً أو نافعا إلا إذا كانت له تطبيقات تعليمية مباشرة. وبقدرا ما يتعلق الأمر بالدراسة المقارنة فإن الفرق بين المدرستين يتلخص في أن المدرسة التركيبية ركزت على الاختلافات الموجودة بين اللغتين المطلوب مقارنتها لتحديد نقاط السهولة والصعوبة في تعلم اللغة الأخرى. إن مقارنة العربية بالإنكليزية مثلاً تبين أن الصوت العربي /م/ أسهل نطقاً للمتعلم الإنكليزي من الصوت /خ/ نظراً لوجود ما يشبه الأول في الإنكليزية وعدم وجود ما يشبه الثاني فيها. كذلك تبين المقارنات ان المثنى في العربية أصعب لهذا المتعلم من الجمع، مما يجعلنا نتنبأ أنه ربما يقول - وبتأثير من لغته - (رأيت رجالاً اثنين)... بدلاً من (رأيت رجلين) أي سيقول ما يشبه ما هو موجود في اللهجة العامية العراقية ! وانطلاقاً من هذين المثالين تنصح الدراسة المقارنة المدرس باعطاء تمارين أكثر على تلفظ /خ/ وعلى استعمال المثنى.

أما المدرسة التحويلية فإن هدفها الأساس هو العمل على تكوين نظرية شاملة تنظم عموم اللغات والتمييز بين ما يخص لغة معينة *language* *specific* وبين ما يخص اللغات بصورة عامة، لذا فإن هذه المدرسة تركز على نقاط الشبه وليس الاختلاف بين اللغات لتحديد النقاط المشتركة بينها مثل الخطوات اللاشعورية المفصلة التي تمر بها عملية تكوين أو فهم الجملة في ذهن الإنسان والمكونات الثلاثة لقواعد *grammar* كل لغة : المكون النحوي *syntactic component* والمكون الدلالي *semantic component* والمكون الصوتي *phonological component* ودور كل من هذه المكونات الثلاثة في إنتاج أو توليد الجليل في اللغة. يقول جومسكي :

إن المكون الصوتي للقواعد يحدد الشكل الصوتي لجملة تولدها القوانين النحوية، أي أنه يوصل تركيباً ولده المكون النحوي يرمز بمثل صوتياً. ويقرر المكون الدلالي التفسير الدلالي للجملة، أن يوصل تركيباً ولده المكون النحوي بتفسير دلالي



سعين. إن كلا من المكونين الصوتي والدلالي إذن تفسيري بحث، و يستخدم المعلومات التي يهيئها له المكون النحوي بخصوص عناصر التركيب والخواص الكامنة لهذه العناصر وعلاقاتها فيها بينها ضمن جملة ما. ونتيجة لذلك فإن المكون النحوي للقواعد يجب أن يحدد لكل جملة تركيبا عميقا يقرر تفسيرها الدلالي، وتركيبا سطحيا يقرر تفسيرها الصوتي، التركيب الأول يفسره المكون الدلالي والتركيب الثاني يفسره المكون الصوتي (3-16).

و يتلخص الخلاف - على تعقيده - بين جومسكي والدلالين التوليديين في جومسكي يرى القوة التوليدية - الداينمو - في عملية إنتاج الجملة في (معمل) القواعد هي المكون النحوي الذي يبدأ الخطوة الأولى في الإنتاج و يضيف المكونات الآخرا - الدلالي والصوتي - الى ما ينتجه المكون النحوي ما هو ضروري لتحويله من تركيب خام الى جملة بشكلها النهائي أو الإعتيادي. أما الدالليون التوليديون فيذهبون الى أن القوة التوليدية أو الدينامية تكمن في المكون الدلالي الذي يتصرف كنقطة شرارة و يبدأ عمليات تكوين الجملة في ذهن الإنسان ثم يتحرك المكونات النحوي والصوتي لاضفاء السمات الضرورية لتحويل التركيب الخام الذي صنعه المكون الدلالي الى جملة بشكلها النهائي.

وإذا عدنا الى الخلاف بين التحويليين ككل والتركيبين نلاحظ أن المدرسة التركيبية تختار عنصرا لغويا معينا أو تركيبا معينا لتقارنه في كلتا اللغتين، كأن تختار في مقارنتها العربية والإنكليزية أسماء الإشارة مثلا ( this, that, these, ..... ) وتقارنها بـ (هذا وتلك وهؤلاء...) من ناحية الإستعمال والمعنى والإشتقاق والتوزيع. تبدأ المدرسة التركيبية في مقارنتها إذن بتركيب معين أو شكل لغوي معين وتنطلق من هذا الشكل الموجود في كلتا اللغتين أو الذي يفترض وجوده فيها لإجراء المقارنة. والواقع أن المدرسة التركيبية قد أجادت فعلا في تصنيف الاختلافات وتبويب الإستنتاجات وجدولة نقاط السهولة والصعوبة.

وتعيب المدرسة التحويلية - وخاصة في صيغتها الثالثة وهي الصيغة السائدة -اليا في الدراسة المقارنة - على التركيبين انغلاقهم على اللغة أكثر مما ينبغي وعدم



الربط الصحيح بين الخواص اللغوية وغير اللغوية. تقول البولندية ماريا لينسكا :  
 إن تفوق التفكير التحويلي على آراء التركيبين يعود الى طريقته في الربط  
 بين اللغة والظواهر الأخرى المرتبطة باللغة. لقد حلل التركيبون اللغة كظاهرة مجردة  
 ووصفوا وحداتها وأنماطها دون أية إشارة الى أي شيء خارج اللغة. أما النظرية  
 التحويلية فإنها لا تؤكد على الربط بين اللغة والفكر وعلى العلاقة الحتمية بين الإدراك  
 البشري واللغة فحسب، لكنها تحاول أيضا كهدف لها أن تحدد هذه العلاقة بوضوح  
 وموضوعية (847)

لهذا السبب فإن الدالين التوليديين لا يبدأون في مقارنتهم بالتركيب أو  
 الشكل كما يبدأ التركيبون بل يصرون على أن يكون المعنى أساس المقارنة :  
 إن المطلوب هو مقارنة الطرق التي نعبر بها عن نفس المعنى بلغات مختلفة، ونجد  
 التشابه والاختلاف في العمليات الإشتقاقية التي تحول التراكيب الدلالية العامة الى  
 تراكيب سطحية مختلفة. ويمكن التعبير عن الاختلاف والتشابه بتحديد أنواع القوانين  
 المطلوبة لاشتقاق الجمل وأنواع التحديدات المفروضة على هذه القوانين (847).

وتلخص لينسكا الفرق بين المدرستين في هذين الشكلين اللذين أنقلهما  
 بتصريف (851) :

## 1 - المدرسة التركيبية

قواعد اللغة الأجنبية

أسماء الإشارة

الضمائر

.....

قواعد اللغة الأم

← أسماء الإشارة

← الضمائر

← ..... ←

قواعد اللغة الأجنبية

التركيب 2

التركيب 2

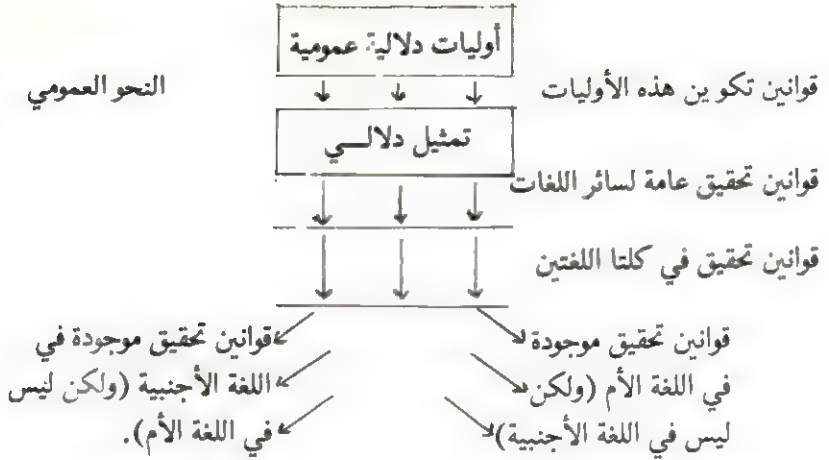
قواعد اللغة الأم

أو التركيب 1 ←

← التركيب 2

(تشير الأسهم الى قوانين التداخل).

## 2 - الصيغة الدلالية التوليدية :



(المقصود بالتحقيق realization هنا تحويل الأوليات الدلالية semantic primes أي الفكرة المجردة الى شكل لغوي أي الى جملة.)

## 2 - سلبيات الدراسات المقارنة : تعاني الدراسة المقارنة من نقاط ضعف عديدة تعيق حركتها واستمراريتها :

1 - إن أغلب الدراسات المقارنة التي أجريت في الستينات والسبعينات لمقارنة العربية والإنكليزية - سواء كان ذلك على شكل رسائل جامعية أو بحوث علمية - قد نفذها باحثون متخصصون بالإنكليزية بهدف تحديد نقاط السهولة والصعوبة في تعلم الناطق بالعربية للغة الإنكليزية. وأول مشكلة عانى منها هؤلاء الباحثون أن قسما منهم لم يكونوا متضلعين بالعربية الى الحد الذي يؤهلهم فعلا لإجراء هذه المقارنات. ولا أريد هنا أن انتقص من جهود زملائي المتخصصين بالإنكليزية - وأنا واحد منهم - ولكن يبدو أن المقارنة تكون أفضل لرأيتها - متخصص بالعربية وآخر بالإنكليزية. أما المشكلة الثانية فإن الدراسات قد كانت بالافتراض بإمكانية إجراء المقارنات في كل المجالات وبالشكل الذي أجريت فيه فعلا. يقول اللغوي الإنكليزي المشهور F. Palmer :

أنا لا أحبذا شخصيا، كما يفعل الكثيرون، إجراء المقارنات بين الإنكليزية

وإحدى اللغات الإفريقية أو الآسيوية، إذ يبدو أنها غير قابلتين للمقارنة (1.221)

لتوضيح ما يقصده بالمرء، نلاحظ أن الكثير من هذه الدراسات قد كتبت النظرية التركيبية التي يختار الباحث بموجبها تركيباً أو جانباً معيناً من اللغة الإنكليزية يقارنه بما يقابله في العربية، أو بما يعتقد أنه مقابل له. ففي دراسة ال indirect object قد يتصور الباحث أنه يقابل، أو أنه يمكن ترجمته إلى المفعول به الأول دون أن ينتبه إلى أنها غير متطابقين دائماً. وفي دراسة اداتي التعريف والتنكير the, a قد يخرج الباحث إلى أن العربية أداة التعريف (ال) المطابقة لـ the وان العربية تخلو من علامة التنكير بدعوى عدم وجود ما يقابل فيها :

الكتاب the book

كتاب a book

مع إغفال علامات التنكير الموجودة في العربية التي ليس لها مقابل في الإنكليزية كالتنوين.

2- إن رواد الدراسة المقارنة يبالغون أحياناً في اعتبارهم تداخل اللغة الأم السبب الرئيس أو الأساسي في ارتكاب الأخطاء في تعلم اللغة الأجنبية. يقول سمث G.Smith عن دراسة أجريت عام 1966 لتحديد مدى تداخل الإسبانية بالإنكليزية : «إن تداخل الإسبانية لم يكن عاملاً رئيساً في طريق تكوين المتعلمين للجمل واستعمالهم للغة». (9.204)

والواقع أن التركيز على عامل التداخل وتحميله مسؤولية أكبر من فعله قد جعل المربين يخلطون عوامل أخرى لا يقل دورها في إعاقة التعلم عن دور التداخل، مثال ذلك أن متعلم اللغة الأجنبية يرتكب أحياناً أخطاء هي أيضاً شائعة - ولو إلى حد أقل - عند متكلمي تلك اللغة أنفسهم، ويمثل أفوليان على ذلك بالكلمات hurt, forty, using (للمزمن الماضي) إذ يغلب على بعض الأطفال الإنكليز كتابتها, hurted) fourty, useing على التوالي (1.222)، مما يميز تسميتها بالمشاكل اللغوية العامة التي تواجه أي متعلم بغض النظر عن طبيعة لغته الخاصة، والتي لا يمكن أن تفسر بقانون التداخل اللغوي. ومثال ثان لهذه المشاكل، الكلمات المشتركة في اللغتين

الأصلية والأجنبية. فصوت العلة في الكلمة cut جديد على المتعلم العربي، وبعد أن ينجح المعلم في تدريب طلبته على نطق هذا الصوت بصورة صحيحة يعودون الى نطقه خطأ عندما ينتقلون من cut الى كلمة bus والسبب في ذلك أن كلمة bus موجودة في العربية بشكل صوتي مختلف، وهي بالتالي أصعب على المتعلم العربي من كلمة cul وهذا ما لا تستطيع المقارنة التنبؤ به.

3 - إن استنتاجات الدراسة المقارنة هي عموماً مطلقة أو جامدة الى حد ما، في أنها لا تراعى الحالات الفردية أو التفسيرات الاستثنائية. فهي تفترض أن الجوانب المتشابهة هي دائماً أسهل من الجوانب المختلفة في حين أن من الممكن أن لا يكون ذلك صحيحاً. يقول بيرد :

من الممكن ان نقول أن صوتين في اللغة الأم واللغة الهدف متشابهان تماماً وأن صوتاً آخر من اللغة الهدف ليس له مقابل في اللغة الأم. فإن هذا لا يعني بالضرورة أن الصوت الأول الموجود في اللغة الهدف سهل في تعلمه وأن الصوت الثاني صعب. إن الصوت الغريب غالباً ما يكون أسهل في تمييزه وتلفظه من الصوت الذي يبدو مألوفاً (213).

نلاحظ مثلاً إن الصوت الإنكليزي /v/ very ليس له ما يشابهه في العربية، بخلاف الصوت /r/ (room) الذي يشابه الصوت /ر/، مما قد يجعل الدراسة المقارنة تتنبأ منطقياً ان الصوت /v/ أصعب على المتعلم العربي من الصوت /r/ في حين أن الواقع يناقض ذلك. إن مثل هذه الحالات تبين أن على الدراسة المقارنة أن تعطي اهتماماً أكبر لمسألة تحديد درجات للشبه ودرجات الاختلاف في المقارنة. كما أن الكثير من نتائج الدراسات المقارنة هي معروفة سلفاً عن المعلم المتمرس وقبل إجراء المقارنة، ففي مجال مقارنة الأسماء الموصولة العربية والإنكليزية قد تستنتج ان whom أصعب في استعمالها على المتعلم العربي من who وأن تداخل العربية قد يجعل المتعلم يضيف خطأ ما نسميه بعائد الموصول أو

الضمير : This is the man whom I saw him yesterday

لكن هذا الاستنتاج لن يفاجيء المعلم ذا الخبرة الكافية الذي يتعرف على مثل هذه

الأخطاء الشائعة عن طريق ممارساته الشخصية. على أن هذا لا يعني طبعاً أن نتاج الخبرة يعوض عن نتاج البحث العلمي الصحيح وأسوأ طعنة توجه للدراسات المقارنة أن مبدأها الأساس نفسه (تحدد نقاط الشبه والاختلاف مواضع السهولة والصعوبة) قد أضحى مشكوكاً فيه وإن التجارب عليه لم تكن على ما يبدو لصالحه ! يقول اللغوي البولندي كرزوسكي :

أجريت المحاولات لربط مستويات الصعوبة ببيانات الدراسات المقارنة بخصوص درجات الاختلاف بين اللغات.. واثبت التجارب بسرعة عدم صحة نسبة كبيرة من مثل هذه التنبؤات... وبدأت تشكك أساساً في جدوى الدراسة المقارنة في تصميم المناهج لتعليم اللغات الأجنبية وقوى هذا التشكك بملاحظة أن التداخل (أو التأثير السلبي) لا يرتبط كلياً بالاختلافات بين اللغات، وأن بالإمكان استعمال نتائج الدراسات المقارنة إلى مستوى محدود جداً في التنبؤ بالأخطاء، مما حل الباحثين على الاعتقاد أن أسلوب تحليل الأخطاء error-analysis هو مصدر أفضل للمعلومات عن الصعوبات في تعلم اللغة الأجنبية. وبالتالي فإن ما قصد به أصلاً وسيلة لاختبار تنبؤات الدراسة المقارنة وتطوير نتائج هذه التنبؤات في التطبيقات التربوية قد أصبح حقلاً خاصاً بنفسه أكثر فائدة في تصميم المناهج وإعداد المواد التدريسية لتعليم اللغة الأجنبية من الدراسات المقارنة نفسها (66)

الغرم إذن هو أسلوب تحليل الأخطاء الذي بعث من جديد في السبعينات ليقم التنبؤات المقارنة وليأتي بنتائج سلبية إلى حد ما في التقييم، الأمر الذي مكّنه من الوقوف على قدميه، وبذلك أصبح حقلاً مستقلاً يتعمق في الدراسة الإحصائية للأخطاء وفي تحليلها وردها إلى أسبابها اللغوية وغير اللغوية، مما شجع بعض المؤلفين الجدد على العودة إلى أسلوب تأليف كتب تعليم اللغة الأجنبية لعموم الناطقين باللغات الأخرى، ووفر عليه عناء تأليف كتب متخصصة بناطقي هذه اللغة أو تلك.

3 - التعديلات المقترحة على الدراسة المقارنة : إن ما ذكره لحد الآن عن مزايا كل من الدراسات المقارنة و«تحليل الأخطاء» قد يعطي الإنطباع بأنها خيارين لا وفاق بينهما. لكن نقاط الضعف المتعددة في الدراسة المقارنة لم تمنع بعض الباحثين من

التوفيق يشكل ما بينها وبين أسلوب تحليل الأخطاء، أو العمل على تطوير الدراسات المقارنة جذريا. فبدلا من مقارنة اللغتين بصورة مجردة أو مطلقة أي بغض النظر عن الأشخاص الذين يتكلمون احديهما و يتعلمون الأخرى، يمكن «جرد الأخطاء الشائعة ومحاولة تفسيرها بقوانين المقارنة (10-151)، أي نبدأ بدراسة مستوى اللغة الأجنبية كما ينطقها أشخاص معينون. يقول أفوليان في حديثه عن ناطقي اليروبا في تعلمهم الإنكليزية :

يمكن للإنكليزية اليروبية أن تكون أساسا للدراسة المقارنة ويمكن لخواصها بالإشارة الى كيفية ومدى انحرافها عن اللغة الإنكليزية الإعتيادية أن تفسر بموجب نظامي وتركيبى اليرويا-والإنكليزية. ومن وصف كامل للإنكليزية اليروبية نستطيع أن نرى أية عوامل غير لغوية تحدد خواصها ... (1-226)

وواضح أن ما يقصده أفوليان هو البدء بمجرد مستوى نوعية اللغة الأجنبية ضمن حالة تعليمية معينة - الإنكليزية كما ينطقها المتعلمون اليرويون، ثم تحليل الاختلافات بين هذه الإنكليزية والإنكليزية الصحيحة ورد الفروقات الى مسبباتها اللغوية - أي تداخل اليروبا - وغير اللغوية كالعوامل الحضارية والنفسية وطبيعة اللغة الإنكليزية نفسها.

ومن التعديلات الأخرى ما يقترحه كرزوسكي في بلورته لآراء نمسر Nemser وسلنكر Selinker وودوسن Widdowson حيث يمكن رؤية عملية تعلم اللغة الأجنبية على شكل مراحل في الكفاءة تقترب تدريجيا من مستوى الناطقين بتلك اللغة ويمكن دراسة كل مرحلة بصورة مستقلة عن اللغة الأم واللغة الهدف. تتميز هذه المراحل بالحركة الدائمة باتجاه اللغة الهدف وبإمكانية تحديد من العوامل التي تشرح شكل هذه المراحل. والعوامل هي :

أ - التداخل اللغوي

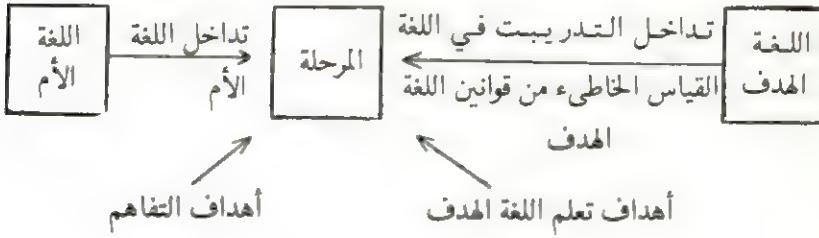
ب - تداخل التدريب

ج - أهداف تعلم اللغة الأجنبية

د - أهداف التفاهم باللغة الأجنبية

## هـ - القياس الخاطيء في المادة اللغوية للغة الأجنبية

و يضع كرزوسكي هذا الشكل لتوضيح العلاقة بين أية مرحلة (أي المرحلة الشخصية التي يمر بها متعلم في فترة معينة) وبين هذه العوامل : (6-11).



وانطلاقاً من الصيغة الثالثة للنحو التحويلي يقترح كرزوسكي أن تأخذ الدراسة المقارنة شكلاً عمودياً بدلاً من الشكل الأفقي المألوف، على أن تبنى على بعض الأسس الدلالية العمومية. ويقوم الباحث بمقارنة العمليات أو التحويلات المطلوبة لنقل نفس الفكرة إلى جملتين متاكفتين في كلتا اللغتين. وهذا يمكن فرز ما يسمى بالصعوبات العمومية أي الصعوبات التي تواجه متعلمي أية لغة أجنبية بصورة عامة والصعوبات الناجمة عن طبيعة تركيب اللغة الهدف أي الصعوبات التي يواجهها عموم متعلمي تلك اللغة بغض النظر عن خصوصيات لغاتهم الأصلية، والصعوبات الناجمة عن طبيعة اللغة الأم، أي الصعوبات التي يواجهها المتعلم نتيجة خصوصيات لغته الأم، وبذلك تكون المقارنة أكثر علمية ودقة من أسلوب المقارنة التقليدية الذي يبالغ في دور تداخل اللغة الأم وينطلق من مقارنة تركيب أو شكل معين، مما يجعله يقلل من القيمة الحقيقية للعوامل الأخرى ويتخبط في عشوائية غير ضرورية.

4 - الخلاصة : قامت هذه الدراسة بتقييم الأسس المتعددة التي اعتمدتها الدراسات المقارنة في مجال تعليم اللغة الإنكليزية كلفة أجنبية منذ نشوئها بشكلها الحديث في أواخر الخمسينات ولحد الآن، وبتعليل المتاعب التي بدأت هذه الدراسات تعاني منها منذ أوائل السبعينات. ولأن تواجه هذه الدراسات اليوم بعض



السلبية والإنكماش في أمريكا بصورة خاصة، فهذا لا يعني بالضرورة أنها لم تعد نافعة، أو أنها أصبحت عقيمة، بقدر ما يعني أن عليها أن تجاري التغيرات السريعة التي ظهرت في ميدان على اللغة وأن تكيف نفسها لهذه التغيرات في أهدافها وأساليبها..

وفيا يخصص ميدان تعليم العربية لغير الناطقين بها، فإن الدراسة الحالية لا تهدف الى تقديم نصيحة معينة أو تزكية أحد الآراء الثلاثة الواردة في البحث، لكنها تأمل في أنها قد حفزت المتخصصين في هذا الميدان على إبداء رأيهم في مدى إمكانية الاستفادة من المقارنات اللغوية، وفي طرق توجيهها بشكل يمكننا من الاستئارة بتجارب اللغات الأخرى دون التعرض لخصوصيات لغتنا ومن ومواكبة التطورات الحديثة في مجال علم اللغة بشكل عام.

## References

1. Afolayan, A., Contrastive Linguistics and the Teaching of English as a Second Language *English Language Teaching*, June 1971.
2. Baird, A., Contrastive Studies and the Language Teacher *English Language Teaching*, January 1967.
3. Chomsky N., *Aspects of the Theory of Syntax* (Massachusetts : The M.I.T. Press, 1965)
4. Chomsky, N. The Utility of Linguistic Theory to the Language Teacher *Readings for Applied Linguistics* Volume One (Oxford : OUP, 1975)
5. Fisiak, J. (ed.) *Theoretical Issues in Contrastive Linguistics* (Amsterdam : John Benjamins, 1980)
6. Krzeszowski, T., Contrastive Analysis in a New Dimension, *Papers and Studies in Contrastive Linguistics* Volume Six (Poznan : Adam Mickiewicz University, 1977), pp. 5-15.
7. Lado, R., *Linguistics Across Cultures* (Ann Arbor : University of Michigan Press, 1964).
8. Lipinska, M., Contrastive Analysis and the Modern Theory of Language, *Papers and Studies in Contrastive Linguistics* Volume Three (Poznan : Adam Mickiewicz University, 1975), pp. 5-62.
9. Richards, J., A Non-Contrastive Approach to Error Analysis *English Language Teaching* June 1971.
10. Rivers W. and Temperley M., *A Practical Guide to the Teaching of English as a Foreign Language* (New York : O.U.P., 1978).

## المحتويات

(1) مقدمة

(2) اللسانيات الحديثة ودراسة اللهجات

أ - نظرية التباين والتطور اللغوي

١ - الأسس النظرية

أ) التباين صفة لازمة للغة

ب) التباين اللغوي محكوم بضوابط لغوية واجتماعية

ج) التطور اللغوي

2 - الأسس المنهجية

أ) جمع المادة اللغوية

ب) تصنيف المادة اللغوية

ج) تحليل المادة اللغوية والقواعد التباينية

- ب - نظرية الإنسياح اللفظي  
ج - نظرية الأمواج  
(3) اللسانيات العربية ودراسة اللهجات  
أ - ابن جني  
ب - الزبيدي وابن مكّي  
ج - إبراهيم أنيس  
(4) الأسس الموضوعية للتوحيد بين اللسانيات الحديثة والعربية  
(5) اللسانيات الحديثة ودراسة اللهجات العربية  
أ - الخصائص المشتركة بين اللهجات  
ب - اتجاه التطور اللفوي  
(6) بعض شروط التوحيد بين اللسانيات الحديثة والعربية  
(7) قائمة المراجع.

# التوحيد بين اللسانيات الحديثة والعربية في دراسة اللهجات

عشاري أحمد محمود  
معهد الخرطوم الدولي للغة العربية

## (1) مقدمة :

إن الموضوع الأساسي الذي نسعى الى تناوله بالتحليل والتقوم في هذه الورقة هو التوحيد بين اللسانيات الحديثة والعربية. وهذه قضية تشغل الباحثين اللغويين والعرب وهم يدرسون شتى الظواهر اللغوية المتعلقة باللغة العربية في أشكالها الفصيحة واللهجة المتباينة. ونختار اللهجات العربية كمحور يدور حوله مشروع التوحيد. فوضع اللهجات يطرح نفسه اليوم كمشكل حيوي في الوطن العربي لتداخله وتشابكه مع مشكلات سياسية - قومية وتعليمية، وتراثية معاصرة. فعلى سبيل المثال، تعرضت الجزائر في العامين السابقين الى أزمة سياسية حادة حينما طرحت بعض الشرائح البربرية اللهجة العربية الجزائرية كلغة رسمية - قومية بدلا عن اللغة العربية الفصحى. وعلى المستوى التعليمي، يشكل التباعد اللغوي بين اللهجات العامية واللهجة الفصحى مشكلة بدافوجية معقدة خاصة في تدريس التلاميذ في المناطق ذات التعدد والتداخل اللغوي حيث تتسارع وتائر التباعد بين اللغة الأم (العامية) ولغة التعليم (الفصحى) بدرجة تكاد تنفصم فيها الصلات اللغوية بين اللهجتين العامية والفصحى. هذه المشكلات وغيرها لا يمكن التصدي إليها واستبصار حلول لها دون اعمال النظرة المنهجية العلمية الصارمة لسرغور الاشكالية اللهجية، وكشف منطقتها الداخلي، ورصد أشكال تفاعلها مع القضايا الملحة في حياة الشعوب العربية.

نحاول في هذه الورقة معالجة قضية المنهج وفق رؤية تقول بضرورة بلورة منهج متجذر في التراث اللغوي العربي ومستشرف لآفاق الاتجاهات الحديثة في اللسانيات

العالمية. فنعرض للخصائص النظرية والمنهجية في اللسانيات الحديثة والعربية، ونناقش الأسس الموضوعية والشروط اللازمة للتوحيد بينهما.

### اللسانيات الحديثة ودراسة اللهجات :

عندما نتحدث عن اللسانيات الحديثة ونحن بصدد تناول الاشكالية النظرية والمنهجية لدراسة اللهجات بالتحليل والتقويم، فإننا نقصد علم اللسانيات الإجتماعية Sociolinguistics ، وبتحديد أكثر دراسات وليام لايوف William Labov ، والذين حذوا حذوه، حول التباين والتطور اللغوي (1). ونضيف نظريات أخرى لا تندرج تحت المدرسة اللابوفية بصفة مباشرة وإن تأثرت ببعض مرتكزاتها الفلسفية والمنهجية.. مثل نظرية الإنسياع اللفظي Lexical Diffusion (2) ونظرية الأمواج Wave Theory (3).

و يأتي انتقاء هذه الدراسات بالذات لعلاقتها المباشرة بموضوع اللهجات والتباين والتطور اللغوي. وسوف أعرض الخصائص النظرية والمنهجية لكل منها ناظرا الى توحيدها مع نظريات اللغويين العرب والإفادة منها في توصيف اللهجات العربية.

### أ - نظرية التباين والتطور اللغوي :

#### 1 - الأسس النظرية :

لقد شكلت دراسات وليام لايوف حول التباين والتطور اللغوي، التي تزامنت مع بوادرعلم اللسانيات الإجتماعية في منتصف الستينات ثورة نظرية ومنهجية تركت آثارا بعيدة المدى في علم اللسانيات الحديثة. فقد رفض لايوف النظريات المهيمنة التي كان قد طورها ناعوم شومسكي حول طبيعة اللغة، وشكل النمو الواجب توصيفه، وأدوات البحث المستخدمة للوصول الى المقدرة اللغوية التي يمتلكها الإنسان. فبينما نظر

(1) William Labov, Sociolinguistic Patterns (University of Pennsylvania Press, 1972)

(2) Matthew Y. Chen and William S-Y Wang "Sound change : A Actuation and Implimentation", Language 51 (1975) : 255-281.

(3) Charle - James Bailey, Variation and Linguistic Theory, (Center of Applied Linguistics, 1973).

شومسكي الى اللغة نظرة سكونية مجردة تم ف الى توصيف لغة منسجمة يتحدثها شخص في ظروف مثالية، طرح لابوف رؤية ديناميكية تنظر الى اللغة كظاهرة اجتماعية وفق الأسس التالية :

- أ - اللغة ظاهرة غير منسجمة وغير مطردة، وتتصف بالتباين كصفة لازمة.
- ب - اللغة في تباينها محكومة بعوامل لغوية واجتماعية
- ج - اللغة ظاهرة متغيرة ومتطورة باستمرار.

وقد تبعت هذه الرؤية الجديدة ضرورة البحث عن أدوات بحثية تمكن من توصيف وتفسير الظاهرة اللغوية المتباينة عوضا عن أدوات البحث المستوحات من النظرية السكونية والمتمثلة في استصدار الباحث لقواعد اللغة ونظامها اعتمادا على حدسه الشخصي أو الحدس اللغوي لشخص منتقى وفق معايير تتصل بإجادته للغة وخلو حديثه من اللحن. وقبل أن أبين طبيعة الأدوات البحثية التي طورها لابوف والباحثون المتأثرون بنظريته، أعرض بالتفصيل للأسس النظرية الثلاث السابق ذكرها.

أ - التباين صفة لازمة في اللغة : لقد لاحظ اللغويون قبل لابوف ظاهرة التباين اللغوي، ولكنهم فسروا هذا التباين على أنه نتيجة للخلط بين لهجتين مختلفتين، ولذا فهو لا يشكل جزءا عن النظام اللغوي الذي كانوا بصدد توصيفه. وحتى في الأحوال التي لم يقدرُوا فيها على رده الى الإختلاط بين لهجتين اعتبروه تباينا حرا ولم يعطوه أهمية خاصة.

والتباين اللغوي الذي نتحدث عنه هو وجود شكلين لغويين أو أكثر للتعبير عن معنى واحد. وقد جعل لابوف رصد هذا التباين وتوصيفه وتفسيره جوهر الإشكالية اللغوية، وذهب الى القول بأنه يستحيل العثور على لغة منسجمة مطردة، وأن التباين حتمي في اللغة وجزء ملازم لها في كل أحوالها. فالمنطق الداخلي لتطور اللغة عن طريق تغير خاصة معينة فيها يفرض بالمثل حدوث تغييرات بنوية أخرى للتعويض عن المعلومات النحوية أو الصرفية التي تضيع نتيجة اكتمال التغير في تلك الخاصة.

ب - التباين اللغوي محكوم بعوامل لغوية واجتماعية : يسعى لابوف الى التأكيد بأن التباين اللغوي الذي نلاحظه في اللغات واللهجات المختلفة ليس حرا، بل يتحدد



وجوده وتوزيعه بالظروف اللغوية المباشرة التي تقع فيها، وبالعوامل الاجتماعية المختلفة كالعمر، والنوع والمرتبة الطبقية، والمجموعة العرقية التي ينتمي إليها المتحدث. وتشكل هذه العوامل اللغوية والاجتماعية ضوابط Constraints محددة لطبيعة ونسبة التكرار الكمي للأشكال المتباينة والتي تدخل في علاقة تبادلية وفق هذه الضوابط.

والنقطة الرئيسية في هذا الشأن هي أهمية توصيف الإتساق بين التباين اللغوي من جهة وبين التباين الإجتماعي من جهة أخرى، وإدراج هذا الإتساق في القواعد اللغوية:

ج - التطور اللغوي : يحدث التطور أو التغير اللغوي عندما تستخدم جماعة لغوية نمطا لغويا جديدا على أحد مستويات اللغة الصوتية أو النحوية أو الدلالية للتفاهم فيما بينها. ويكون هذا الإستخدام باستحداث شكل لغوي وسريانه بين أفراد الجماعة في اتجاه متوقع.

يربط لابوف ربطا وثيقا بين التطور اللغوي والتباين اللغوي ويرفض الفصل التقليدي بين المستوى التزامني Synchronic والمستوى التعاقبي diachronic . فبالنسبة اليه فان التباين اللغوي هو الوجه التزامني للتطور اللغوي، والتطور اللغوي هو الوجه التعاقبي للتباين اللغوي. وهذا يعني أنه بالإمكان تقسيم المتحدثين في وضع لغوي ما الى ثلاث فئات، إحداها تستخدم الشكل اللغوي أفقط، وأخرى تستخدم الشكل اللغوي ب فقط، والثالثة يتعاقب في حديثها الشكلان أ و ب. بالنسبة لهذا الوضع اللغوي التزامني يمكن أن نفترض أن النمط اللغوي الأول أ يمثل مرحلة مبكرة، ويمثل النمط الثاني ب مرحلة متأخرة من تطور اللغة، بينما يمثل النمط الثالث أ و ب المرحلة الإنتقالية التي لا بد من وجودها لاستحالة التطور مباشرة من المرحلة المبكرة الى المرحلة المتأخرة بصورة انقطاعية لا تدريجية (1).

استنادا على هذه الرؤية قدم لابوف مساهمته العلمية الرائدة القائلة

(1) Dereck Beckerton, Dynamics of Creole System, (Cambridge University Press. 1975) P. 16.

بالإمكانية الإجرائية لدراسة التطور اللغوي آنيا عبر الزمن الظاهري « apparent time » المتمثل في متحدثين ذوي أعمار مختلفة. فدراسة الأنماط اللغوية المعاصرة، في مرحلة معينة من مراحل اللغة، للأطفال والشباب ومتوسطي العمر يمكن استقراء التطور اللغوي.

بهذه المساهمة ألقى لابوف الفصل التقليدي بين المستويين التزامني والتعاقبي في الدراسات اللغوية، كما بين خطل النظريات ومناهج البحث السائدة حول الطبيعة الإنقطاعية للتطور اللغوي. والإستحالة المنهجية لمراقبة مباشرة، والسعي الى توصيفه عن طريق المقارنة السكونية لمراحل تزامنية متباعدة.

طرح لابوف في دراسته للتطور اللغوي مسائل منهجية محددة تتصل بإشكاليات ثلاث. أولا : إشكالية الإنتقالية وتدور حول كشف مسار التطور اللغوي والكيفية التي يتم بها انبثاق أو توليد مرحلة من أخرى. ثانيا : إشكالية التأصيل أو التجذير، وهي تتعلق بالقوالب اللغوية والاجتماعية التي تحمل التطور اللغوي. وحل هذه الإشكالية يكمن في كشف الارتباط والإتساق بين الوحدات اللغوية المتباينة وبين العوامل الاجتماعية التي تحكم تغير الظواهر اللغوية. هنا نجد أن كل تغير في المتغيرات الاجتماعية المستقلة يكون مصحوبا بتغير في المتغير اللغوي في اتجاه متوقع يمكن التنبؤ به. ثالثا : إشكالية التقويم، وتتصل باستبصار المعنى الاجتماعي والمعادلات الشعورية الذاتية الكامنة للتغير أو التطور اللغوي الواقع. وهذا يتم بالدراسة المباشرة أو غير المباشرة لاتجاهات ومشاعر المتحدثين حيال الممارسات اللغوية المتباينة.

بعد تبيان طبيعة الإشكاليات النظرية والمنهجية لرصد التطور اللغوي يستخدم لابوف النتائج المستقراء لكشف الميكانيزمات التي يتم عن طريقها التطور اللغوي. ثم يعرض لتفسير العوامل التي تخلق التطور اللغوي بالرجوع الى الظروف الاجتماعية والديمقراطية التي تميز المتحدثين عن بعضهم البعض.

## 2- الأسس المنهجية :

إن المحور الأساسي لمنهج لابوف هو التقييس، ومن جاءت تسميته بالمنهج الكمي. فبالتقييس حول لابوف دراسة اللهجة أو اللغة من الطابع الكيفي الى طابع

إحصائي دقيق، وبدل استراتيجية اكتشاف كنه اللغة من النهج السجالي الغالب على المدرسة الشومسكية الى نهج اثباتي النزعة.

يستند المنهج الكمي لدراسة التباين اللغوي على جمع المادة اللغوية من عينة تمثل المتغيرات اللغوية والأسلوبية والاجتماعية الأساسية وتصنيف هذه المادة عن طريق التقييس بتحديد المتغيرات اللغوية ونسب تكرارها. ثم التحليل وكتابة القواعد اللغوية التباينية.

أ- جمع المادة اللغوية : إن خطوة منهجية لدراسة التباين هي جمع مادة لغوية تمثل السلوك اللغوي للجماعة اللغوية المراد دراستها ويتم ذلك عن طريق إنجاز مجموعة من التسجيلات اللغوية تشمل على عناصر التباين اللغوي الموجودة في حديث الجماعة اللغوية.

وأول ما يقدم عليه الباحث في جمع المادة اللغوية هو تحديد العينة وفق الأساليب العلمية المتبعة في علوم الاجتماع. فيقوم بتعيين الحدود الجغرافية والاجتماعية للمجتمع اللغوي الذي ينوي دراسته. ثم يعزل المحاور الديمغرافية والاجتماعية ذات الصلة بالتباين اللغوي في المجتمع : كالطبقات الاجتماعية، والخلفيات العرقية، والعمر، والنوع والمجال الأسلوبي. وبعدها حجم العينة بحجم المادة اللغوية المقرر جمعها. وقد أضحت القاعدة في مثل هذه الدراسات أن يتم تسجيل ساعة واحدة على الأقل لكل متحدث على حدة.

ركز لابوف على حل الإشكالية المنهجية الدائرة حول التناقض بين محاولته تسجيل اللهجة الحقيقية الخالصة التي يتحدثها الشخص دون الإحساس بأن حديثه تحت المراقبة وبين استخدام المراقبة كأداة بحث أساسية لرصد هذه اللهجة الخالية من التأثيرات التي قد يخلقها جو المراقبة والمراقبة وحضور أجهزة التسجيل. هذه الاشكالية المنهجية، بين لابوف أن حلها عن طريق التسجيل دون معرفة الشخص الذي ندرس حديثه عمل لا أخلاقي، وأنه يستوجب على الباحث ابتداء طرق ووسائل أخرى تجعل المتحدث ينسى، نسبياً، أن حديثه تحت المراقبة والرصد. ويكون ذلك بخلق نوع من

الألفة بين الباحث والمتحدث المختبر، و بطرح أسئلة ذات طبيعة مثيرة للمشاعر الشخصية كالأسئلة عن المواقف الصعبة التي كاد المتحدث أن يتعرض فيها الى الموت، وبإجراء التسجيل في بيئة طبيعية بعيدا عن المختبرات ذات الجدران العازلة للصوت.

ب - تصنيف المادة اللغوية : تُستند الدراسات التباينية على فهم يقول بأن أي معنى أو مفهوم لغوي واحد قد يتم تمثيله عن طريق شكلين لغويين، أو أكثر، وإن مجموعة من الضوابط والظروف اللغوية والاجتماعية تتدخل لتحديد درجات تواتر أو تكرار أي من هذه الأشكال اللغوية. و يعتبر هذا الوضع المتعلق بالضوابط اللغوية وغير اللغوية خاصية أساسية في اللغة أو اللهجة يتوجب توصيفها كجزء من عملية كتابة وانتظام القواعد اللغوية في النظام النحوي لتلك اللغة أو اللهجة.

والخطوة الأولى في تصنيف المادة اللغوية هي عزل واستخلاص أمثلة متعددة للمتغيرات اللغوية ذات الشكلين اللغويين أو أكثر. وهذا يعني بالطبع أن تكون كل المادة المسجلة قد كتبت كتابة صوتية مفصلة. ويرصد الباحث كل أمثلة ورود الأشكال اللغوية للمتغير اللغوي ويحصى عدد المرات التي كان يمكن أن يرد فيها كل منها على حدة ولكن دون أن يحدث ذلك. وهكذا حتى يكتمل إحصاء تكرار الأشكال اللغوية المغايرة ونسبة هذا التكرار من مجموع عدد المرات التي كان يمكن أن ترد فيها.

ج - التحليل باستخدام القواعد اللغوية التباينية : إن الأداة النظرية - المنهجية الرئيسية في دراسات لابوف هي القاعدة التباينية « Variable rule » وبحكم الاختلاف النظري والمنهجي بين المشروع اللابوفي والمدرسة التحويلية التوليدية (شومسكي) فقد جاءت القواعد الجديدة مختلفة بشكل أساسي عن القواعد التقليدية وإن أخذت منها بعض الرموز وطرق التمثيل.

لتبيين الفرق بين القواعد اللغوية التباينية وبين القواعد الاختيارية « Optional rule » التي كانت تستخدمها المدرسة التحويلية التوليدية لتمثيل

- 1 (الزمان 2) المكان 3) المتحدثون والمستمعون 4) الأصوات المتصارعة 5)  
الظروف الفونولوجية والنحوية التي تحكم التغير الصوتي.  
6) الظروف الاجتماعية التي تحكم التغير الصوتي  
7) الألفاظ التي تتوفر فيها الظروف الفونولوجية والنحوية والاجتماعية التي تحكم التغير الصوتي.

وبما أن التطور الصوتي ذا طبيعة تدريجية فإنه يمكن أن يستمر بصفة مستقلة في اللهجات المختلفة بعد أن تنفصل عن بعضها البعض.. بشرط أن يكون هذا التطور أو التغير قد بدأ في اللهجة الأم. فإذا اختلفت لهجتان، يمكن أن نستخلص بأن التطور الصوتي قد بدأ مشتركا ونفذ بصفة مستقلة في كل منهما.

إن الإسهام الحقيقي لنظرية الانسياح اللفظي بالنسبة لمشروع دراسة اللهجات العربية القديمة والمعاصرة يكمن في إمكاناتها الإجرائية لتنميط الظواهر اللغوية المتباينة التي لاحظها وسجلها اللغويون العرب الأوائل في مسارات تطورية تعكس الحياة التاريخية للغة العربية. وسوف نعرض لهذا في موقع آخر من هذه الورقة.

#### ج) نظرية الأمواج :

إن نظرية الأمواج التي ارتبطت باسم العالم قد تم تطويرها من قبل شارلس جيمس بيلي بهدف توصيف التباين اللغوي ليس في لهجة بعينها ولكن في مجموع اللهجات المندرجة تحت لغة واحدة. والرأي الأساسي الذي تنادي به هذه النظرية في حدودها الأساسية كما بينها شمدت في دراسته للغات الهندوأوربية هي «أن كل ظاهرة لغوية، تمتد على سطح القطر امتداد الأمواج، وأن كل موجة في تقدمها التدريجي غير المحسوس، ليس لها حد معين» (1). وقد حدد بيلي المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها نظرية الأمواج كالاتي :

- 1) ينتج التطور اللغوي من استحداث شكل لغوي واستخدامه بدرجة تكرار

---

(1) أنظر رمضان عبدالنواب في فقه اللغة. (مكتبة الخانجي، القاهرة - الطبعة الثانية) ص 71

التباين اللغوي، يعطي لآبوف مثالا لظاهرة تباينية في اللهجة الانجليزية التي يتحدثها السود في أمريكا، وهذه الظاهرة هي حذف الصامت الأخير في الكلمة إذا جاء بعد صامت آخر دون أن يفصل بينهما صائت (أو حركة) : - **consonant cluster simplification** وتتبدى هذه الظاهرة على الشاكلة التالية بالنسبة للفرد أو الجماعة على السواء من مجموعة السود في أمريكا :

- (1) لا يوجد متحدثون تنعدم في حديثهم هذه الظاهرة - ظاهرة حذف الصامات الأخير الذي يعقب صامتا ساكنا. كذلك لا يوجد متحدثون يحافظون دائما على هذا الصامت الأخير. فهذه حالة تباين لازم.
- (2) بالنسبة لكل متحدث ولكل شريحة اجتماعية يرد حذف الصامت الأخير بنسبة تكرار أكبر إذا بدأت الكلمة التالية بصامت مما إذا بدأت بصائت.

هذه الظاهرة يتم تمثيلها في المدرسة التحويلية التوليدية عن طريق كتابة قاعدة اختيارية كالآتي :

(أ) قاعدة اختيارية : (+ صامت) → صفر / (+ صامت) → وهذا يعني أن الصامات الأخير في الكلمة يحذف اختياريًا إذا ورد بعد صامت ساكن. وكل ما تشير إليه القاعدة هو أن حالات حذف الصامت الأخير وإبقائه تعتبر اشكالا متعاقبة (أو متبادلة) للتعبير عن نفس المعنى. فالقاعدة يمكن أن تطبق أو لا تطبق.

و يرفض لآبوف هذه القاعدة باعتبارها لا تمثل الواقع اللغوي ففكرة «الإختيارية» قاصرة عن تمثيل واقع التباين المنتظم الذي يتواجد حتى في حديث شخص واحد. وهي لا تسمح بإدخال النسبية أو الارتباط المتبادل بين وجود ظواهر معينة في البيئة اللغوية لتطبيق القاعدة وبين تكرار تطبيق القاعدة. ففقولة «الإختيارية» التي تستند عليها القاعدة تهمل الضوابط الفونولوجية التي يكثر أو يقل في حالة وجودها، حذف الصامات الأخير. وإذا استبرنا القواعد اللغوية بصفة عامة تمثيلا للمقدرة اللغوية، فإن هذه القواعد الإختيارية تشمل ضمينا الفهم بأن الضوابط اللغوية ليست جزءا من المقدرة اللغوية لدى الشخص.



ويقترح لابوف تحويل القواعد الاختيارية الى قواعد تباينية وذلك بالحاقها دالة كمية تمثل نسبة الحالات التي تطبق فيها القاعدة من عدد كل الحالات التي كان يمكن أن تطبق فيها. وإذا كانت هذه الدالة الكمية تتأثر بوجود أو غياب خاصية لغوية مجاورة، فهذه الخاصية تشكل ضابطا تباينيا variable constraint يخلق القاعدة

(+ صامت) — < صفر > / (+ صامت) — ## — صانت

وتوضح هذه القاعدة التباينية أن الصامت الأخير المجاور لصامت ساكن يتم حذفه بصفة تباينية (تشير الأقواس المعقوفة لظاهرة التباينية) بدرجة أكبر إذا لم تبدأ الكلمة التالية بصانت مما إذا بدأت بصانت.

ولكن لا تقف القاعدة التباينية عند هذا الحد. فالتباين ليس لغويا فحسب، ولكنه اجتماعي فوق ذلك. ويسعى لابوف الى أن تشمل القاعدة العوامل المؤثرة مثل الوضع الطبقي، الخلفية العرقية، العمر، النوع، الموقع الجغرافي، ومجال الحديث : كضوابط اجتماعية « social constraint ». وهكذا تذوب الحدود الفاصلة بين اللسانيات والاجتماعيات في الطبيعة الصياغية للضوابط التباينية.. وهي بالطبع حدود لا وجود لها في واقع الأمر، وإنما جاءت نتيجة لعملية التجريد التي تصاحب التنظير في اللغة واستخلاص قواعدها.

ولقد تم تطوير القواعد التباينية من قبل الباحثين في كندا مثل جيليان سانكوف وديفد سانكوف وهتريتا سدرقرين في اتجاه تحويل النسب التكرارية التي تشمل عليها هذا القواعد الى توقعات أو ميول احتمالية. كذلك تم تطوير القواعد باستخدام الرتبة في استخلاص وترتيب النسب التكرارية ودلالاتها الاحتمالية.

### ب) نظرية الإنسياع اللفظي :

في محاولاتها الإجابة على السؤال الملح عن الكيفية التي تم بها إنجاز التطور الصوتي في 21 لهجة صينية، طور الباحثان ماثيوشين Mathewy chen ووليام وانج William S-Y wang نظرية الإنسياع اللفظي



« Lexical Diffusion » وتذهب هذه النظرية الى أن التطور الصوتي ينداح تدريجيا عبر الفاظ اللغة من مورفيم الى مورفيم. فالقاعدة الفونولوجية المستحدثة تشرع في التأثير على أعداد متزايدة من ألفاظ اللغة بصفة تدريجية حتى يتم تغيير كل هذه الألفاظ عبر الزمن. وأحيانا يتوقف مفعول القاعدة بعد أن تكون قد أثرت على أغلب الألفاظ أو إذا تم إجهاض مفعولها بقاعدة فونولوجية أخرى معاكسة. و يذهب الكاتبان الى أن الإنسياح اللفظي هو الميكانيزم الأساسي لتحقيق التطور اللغوي.

والفرق الأساسي بين نظرية لابوف حول التباين والتطور اللغوي من جهة وبين نظرية الإنسياح اللفظي من جهة أخرى هي أن التباين، من منظور النظرية الأخيرة، يقع ويتم توصيفه في الألفاظ بينما يكون موقعه، وفق نظرية لابوف، في القواعد التباينية. كذلك يفارق شين ووانج لابوف حينما يصران على أن التطور الصوتي ذو طبيعة انقطاعية من الناحية الصوتية « Phonetic » ولكنه تدريجي فيها يتعلق بانسياحه وسريانه في الفاظ اللغة. ولكن النظريتان تلتقيان في تصورهما لطبيعة التطور اللغوي إذ تفترض نظرية الإنسياح اللفظي وجود التباين كصفة لازمة للغة في كل المراحل التزامنية في حياتها نتيجة لعملية التطور اللغوي المستمرة.

وهذا التباين يتبدى في اللغة في مرحلة ما كالاتي :

(1) وجود ألفاظ ذات أشكال فونولوجية مستقرة. فهي لم تتعرض للتغيير بعد أو تغيرت بعد أن شملتها القاعدة الفونولوجية.

(2) وجود ألفاظ ذات أشكال متصارعة.

وانطلاقا من هذا الفهم نجد أن مسار التطور الصوتي للفظ معين يشتمل على النمط الأصلي للنطق، والنمط المستحدث، والنمط التبايني المتزامن. وفي هذا يتفق شين ووانج مع نظرية لابوف حول التطور اللغوي.

لقد ربط كرشنامورتي « Khrishnamurti » بين نظريات لابوف ونظرية الإنسياح اللفظي في دراسته عن تطور اللغات واللهجات الدرايفية، وحدد سبعة متغيرات ترتبط بصفة أساسية بالتطور الصوتي :

منخفضة من نقطة زمانية ومكانية محددة. و ينداح هذا الشكل اللغوي المستحدث الى نقاط جديدة عبر المجالين الجغرافي والاجتماعي على نفس وتاثر درجات التكرار المنخفضة في هذه النقاط الجديدة، ولكن تزداد نسبة وروده في النقاط التي احتلها لفترة زمنية أطول.

(2) للتطور اللغوي اتجاه يسير من الأشكال اللغوية المعقدة الى نظائرها المبسطة.

(3) التباين اللغوي التزامني نتيجة لاختلاف وتاثر التطور اللغوي الزمنية.. وهي اختلافات تنتج بدورها عن طبيعة الضوابط الديمغرافية واللغوية للتطور اللغوي.

تختلف نظرية الأمواج عن نظريات لا بوف في أنها تهدف لكتابة قواعد كلية موحدة للغة المعنية بكل لهجاتها المنتشرة في أرجاء العالم بينما تستند دراسات لا بوف على كتابة قواعد تباينية لمجتمعات محدودة جغرافيا واجتماعيا ولهجيا. والقواعد الكلية التي يقترحها بيلي تنتظم في نسق تدرجي في الزمان والمكان. فإذا وجدت القاعدة ج، فإننا نجد القاعدة ب بصفة ضمنية، وإذا وجدنا القاعدة ب فكذلك نجد القاعدة أ. ذلك أن القاعدة أ تسبق زمنيا القاعدة ب، والقاعدة ب تسبق القاعدة ج.

وفي حالة انتشار هذه القواعد الثلاث بصفة تباينية، فإن الخطوة التالية هي أن يكتمل مفعول القاعدة الأولى أو تصبح قطعية. نخلص إلى أن نظرية الأمواج تنطلق من رؤية لغوية مشابهة ومتأثرة برؤية لا بوف ولكنها تختلف عنها في بعض المفاهيم كما أنها لا تقدم إجراءات منهجية مفصلة مثلما نجد في دراسات لا بوف.

وتأتي ملازمة هذه النظرية لدراسة واقع اللهجات العربية في أنها، كما بينا، تسعى لكتابة قواعد شاملة لتوصيف اللغة بشتى لهجاتها. وفي إطار الرؤية المحدوية التي تصبغ أهداف الدراسات اللهجية العربية، فإن نظرية الأمواج تكون لها قوة جذب متميزة بالنسبة للباحث العربي. كما أن استبصار هذه النظرية للكيفية التي يتم بها التطور اللغوي على طريق اندياح الموجات اللغوية.. هذه أيضا تجعلها مثيرة لاهتمام اللغوي العربي الذي يبقى فهم وتفسير تأثير الحواجز السياسية في خلق لهجة

عربيّه موحدة عن طريق ماير الحواجز السياسية في خلق لهجة عربية موحدة عن طريق موجات لغوية تفرق الظواهر اللغوية الإقليمية وتحل محلها ظواهر لغوية موحدة.

### 3) اللسانيات العربية ودراسة اللهجات :

في هذا الجزء من الورقة أعرض الأسس النظرية والمنهجية لدراسة التباين والتطور اللغوي في أعمال بعض اللغويين العرب القدامى والمحدثين منهم. وحتى أعطي صورة أكثر عمقا لهذه الأسس فسوف لا أتعرض للكثير من الدراسات اللهجية العربية. بل أختار عينات منها لأبين خصائصها النظرية والمنهجية. وقد اخترت من اللغويين العرب الأوائل ابن جني، ومن فترة متقدمة نسبيا على فترته اخترت الزبيدي وابن مكّي في توصيفها للحن العامة. ومن الفترة المعاصرة اخترت الدكتور إبراهيم أنيس ودراساته حول اللهجات العربية، هذه الصيغة تفي بالغرض الأساسي، والمحدود، لهذه الورقة... وهو محاولة استكشاف محاور للتلاقح والتوحيد بين اللسانيات الحديثة واللسانيات العربية بهدف اللهجات العربية.

#### أ) التباين والتطور اللغوي عند ابن جني :

يشتمل كتاب **الخصائص** لأبي الفتح عثمان ابن جني (المتوفي سنة 392هـ) على إشارات متعددة للتباين والتطور اللغوي تماثل تلك التي تحتوي عليها الدراسات اللسانية الحديثة التي بينهاها في الأجزاء الأولى من هذه الورقة. وإذ نعرض لهذه الإشارات بالتحليل والتقوم فذلك لنبين استشراف ابن جني لآفاق اللسانيات الحديثة... الأمر الذي يشكل الأساس الموضوعي لإمكانية التوحيد والتلاقح النظري والمنهجي بين اللسانيات الاجتماعية من جهة وبين اللسانيات العربية في بعدها التراثي التاريخي من جهة أخرى.

لقد كان ابن جني في زمانه واعيا بوجود فهم اطرادي السجامي النزعة نظاهرة اللغة، لا من منطلق المعيارية وتقعيد قواعد النحو العربي فحسب، ولكن أيضا من منطلق فلسفي وتجريبي (قاصر) ينكر وجود التباين في اللهجة الواحدة ولا يعترف بوجوده إلا بين اللهجات العربية المختلفة.

فلما ركز لا بوف على كون التباين ظاهرة لازمة للغة في كل مراحل تطورها، سبقه آبن جنى الى نفس الفهم المنبنى على ملاحظة تجربة دقية انكرت الانسجام والاطراد حتى على لغة البدو: «لا نكاد نرى بدو يا فصيحاً. وان نحن أنسنا منه فصاحة في كلامه، لم نكد نعدم ما يفسح ذلك و يقدر فيه و ينال منه» (1).

وكذلك اشار ابن جنى الى وجود التباين اللغوي حتى في حديث «انسان واحد»: :

واذا كثر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة، فسمعت في لغة إنسان واحد، فعلى ما ذكرناه، كما جاء عنهم في أسماء الأسد، والسيف، والخمر، وغير ذلك، وكما تنحرف الصيغة واللفظ واحد كقولهم رغبة اللبن، ورغوته، ورغاوته كذلك مثلنا. وكقولهم جث من عل ومن عل ومن علا وعلو ومن علو ومن علو ومن عال ومن مُعال. فكل ذلك لغات لجماعات وقد تجتمع لانسان واحد (2).

لاحظ ابن جنى أن التباين اللغوي (أكثر من شكل لغوي لمعنى واحد) منتشر بدرجة كبيرة في اللغة وأنه يتوجب تقبله كظاهرة طبيعية ملازمة للغة ومؤشر الى حيويتها :

ووجدت في اللغة من هذا الفن (التباين) شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به، ولعله لوجع أكثره (لا جميعه) لجاء كتاباً ضخماً، وقد عرفت طريقه. فإذا مر بك شيء منه فتقبله وأنس به، فإنه فصل من العربية لطيف، حسن يدعو الى الأتس بها والفقاهاة فيها. وفيه أيضاً موضع يشهد على من أنكر أن يكون في اللغة لفظان بمعنى واحد، حتى تكلف لذلك أن يوجد فرقا بين قعد وحبس، وبين زراع وساعد (3).

وهنا نلاحظ العلاقة التنبؤية بين كلمات ابن جنى من جهة وتركيز لا بوف على وجود التباين اللغوي كظاهرة حتمية في اللغة حينما يقول أن غياب التباين، لا

(1) ابن جنى، الخصائص : الجزء ص 5

(2) نفس المصدر

(3) ابن جنى الخصائص : الجزء الثاني ص

وجوده، هو الذي يعتبر ظاهرة غير طبيعية، وأن هذا الغياب يعيق إمكانية الإتصال والتفاهم (1). ويتبدى عمق إدراك ابن جني للتباين اللغوي حينما يقول «إن اختلاف لغات العرب إنما أتتها من قبل أن أول ما وضع منها وضع على خلاف...» (2).

وكما فعل لابوف بتحديد الضوابط اللغوية التي تحكم استخدام شكل لغوي دون آخر للمعنى الواحد، اتخذ ابن جني نفس 'المنحى حين رفض فكرة التباين الحر أو العشوائي. وأورد في باب «استعمال الحروف بعضها محل بعض» أمثلة للتباين اللغوي بين الحروف كما في الآية «ولأصلبنكم في جذوع النخل».. يريد على جذوع النخل. و يفسر ابن جني هذه الظاهرة بالنسبة لهذين الحرفين وللحروف الى ومع، وب وعلى بردها الى طبيعة الفعل وتأثيره في اختيار حرف دون آخر رغم إمكانية النحوية لاستخدام الحرف الآخر. وإن كان في تحليل ابن جني بعض المغالاة والتعقيد في هذا الجانب إلا أن نظر العیامة صحيحة وتتفق مع نتائج دراسات لابوف :

إنه (الحرف) يكون في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا... (3)

لقد كانت الروايات التي يتلقاها اللغويون من الرواة مادة أساسية اعتمدوا عليها في كتابة قواعد اللغة. ولكن ابن جني بنظرته الثاقبة أدرك الثغرة المنهجية والمترتبات النظرية في هذا المنحى. ونادى ضمناً بانتهاج أسلوب بحثي تجريبي يجمع المادة اللغوية مباشرة في سياق استخدامها في الحياة اليومية وذلك عوضاً عن، أو بالإضافة الى، الحكايات والروايات :

فليت شعري اذا شاهد أبو عمرو وابن أبي اسحق، و يونس، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه، وأبو الحسن، وأبو زيد، وخلف الأحمر، والأحمص، ومن في الطبقة والوقت من علماء البلدين، وجود العرب فيما تتعاطاه من كلامها وتقصد له من

(1) William Labov, Sociolinguistic Patterns P. 203

(2) الخصائص الجزء الثاني ص

(3) ابن جني الخصائص الجزء ص 306.

أغراضها، ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤديه الحكايات، ولا تضبطه الروايات... (1).

و يذهب ابن جني هنا الى أن «قصد» المتحدث «وغوامض ما في نفسه، تدل عليها إشارات لغوية يصعب تفسيرها خارج المجال الموقف المحدد. وفي هذا الرأي يقترب ابن جني من نظرية الدلالة التوليدية في منحها المنحاز الى استقراء المعاني من السياق والمعرفة المسبقة بالشخص والمعرفة المشتركة بين المتحدث والمستمع، وهي النظرية التي أوضحت تعرف بالبراجماتيكا «Pragmation» وان اختلفت هذه النظرية عن نظريات التباين اللابوية في بعض النواحي الفلسفية والإجرائية البحثية، إلا أنها تلتقي معها في تحديد طبيعة المادة اللغوية التي يكون الأساس الموضوعي للدراسة اللغوية... المادة المستخلصة من الحديث اليومي ذي الوظيفة الاجتماعية المباشرة.

هذا ما كان من أمر التباين اللغوي، أما فيما يتعلق بموضوع التطور اللغوي فقد شكل أحد اهتمامات ابن جني أيضا. فهو يلتقي مع أسس نظريات التطور اللغوي والإنسياح اللفظي في إشاراته الى الطبيعة التدريجية للتطور الصوتي. وفي حديثه عن هذا «التدريج» يورد ابن جني المسار التطوري اللفظي «صبيان» و«صبية». فقد كانتا صُبان وصُبية، ثم كسرت الصياد الى «صبان» و«صوبة»، وبعد أن ألف هذا واستمر تدرجوا منه الى أن أقروا قلب الواو ياء بحاله وأن زالت الكسرة، وذلك قولهم أيضا «صبيان» و«صُبية» (2).

واهتم ابن جني بارجاع الألفاظ الحالية الى أصولها. وفي هذا الجانب انتهج مسارا علميا بحيث رفض أعمال قواعد الإشتقاق إذا أوردت أصلا لكلمة يصعب نطقها مثلا. وفي هذا يستشرف ابن جني جانبا نظريا أساسيا في البحث اللغوي الحديث وهو الواقع السيكلوجي «Psychological reality» للفظة الأصل من حيث إمكانية اكتسابها ونطقها.

(1) ابن جني، الخصائص : الجزء الأول ص

(2) ابن جني الخصائص الجزء ص 297.



ولكن على الرغم من ملاحظاته الدقيقة وآرائه الجريئة حول التطور اللغوي، فإن جنسي لم يطور رؤية كاملة للكيفية التي يتم بها هذا التطور اللغوي، كما لم يجدد أو يفسر اتجاه التغيير اللغوي.

### ب) الزبيدي وابن مكي :

إن من أهم الآثار اللغوية العربية التي عاجلت الظواهر اللهجية العربية هي كتب لحن العامة التي انتشرت في فترة حركة «تنقية اللغة العربية» بهدف التنبيه إلى خطورة تفشي اللحن في اللغة العربية. وقد اخترت كتابين من هذه الكتب نالتا حظاً طيباً من الإهتمام والتحقيق من جانب الدكتور عبدالعزيز مطر (1). وهما لحن العامة لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الإشبيلي (ت 379 هـ)، وثقيف اللسان وتلقيح الجنان لأبي حفص عمر ابن خلف بن مكي الصقلي (ت 501 هـ)، ويعرضان الخصائص اللغوية لهجة الأندلس في القرن الرابع ولهجة صقلية في القرن الخامس.

يمكن القول بأن المنطلق النظري الأساسي لكتاب الزبيدي وكتاب ابن مكي هو اعتماد مقاييس صوابية محددة للغة العربية يتم على ضوءها تحديد اللحن، أو الخطأ في اللغة، والصواب. وقد أثر هذا الأخذ بالمقاييس الصوابية على طبيعة المنهج المتبع في جمع المادة وعلى تحليلها، كما أثر بصفة أولية على المفاهيم النظرية حيال طبيعة اللغة.

سوف أعرض بقدر من الإيجاز للخصائص النظرية والمنهجية وطريقة تحليل المادة اللغوية في كتابي الزبيدي وابن مكي من منظور معطيات المدارس والنظريات اللسانية الحديثة التي بينتها في فصل سابق في هذه الورقة.

ولقد أثر الأخذ من جانب كل من الزبيدي وابن مكي بمستوى صوابي معين للغة العربية، أثر في اتباع نظرة معيارية تجاه ظاهرة التباين اللغوي. فقد اعتبرا كل ما

---

(1) عبدالعزيز مطر، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر 1967.



حاد عن هذا المقياس الصوابي لحنا أو خطأ لغويا. هذا الإتجاه المعياري، بالإضافة الى محدودية أدوات البحث المتوفرة آنذاك، أدبا الى خلق مشكلات نظرية ومنهجية معقدة أمام إنجاز توصيف متكامل ودقيق للهجتي الأندلس وصقلية.

فالمقياس الصوابي للغة العربية لم يكن موضع اتفاق تام بين اللغويين كما لم يكن محمدا بصفة قطعية ثابتة. وقد اختلف اللغويون والنحويون حول حدوده. وأدى هذا الى أن الخصائص اللهجية التي تعتبر أخطاء قد تختلف من لغوي الى آخر وفق تصوره لحدود المقياس الصوابي. فعند المتشددین نجد توصيفا لقدر أكبر من الخصائص اللغوية في اللهجة المعنية، بينما يميل المتساهلون عدة خصائص باعتبارها صوابا لا داعي للإشارة اليه.

ومن جهة أخرى، فإن المعيارية وأعمال مقياس صوابي محدد جعلنا من إهمال الكثير من الظواهر اللغوية شيئا ختميا باعتبار أن هذه الظواهر تقع خارج نطاق البحث. أي أنها ليست أخطاء لغوية.

كذلك يأتي عدم اكتمال الصورة عن الوضع اللهجي من أن الإحساس بوجود الخطأ اللغوي، وبالتالي ملاحظته يحددهما تقوم الجماعة اللغوية لهذا الخطأ. فهناك خصائص لهجية يلاحظها الناس مباشرة لأن المجتمع عامة يستقبلها. وهذه تكثر في المستوى الصوتي للغة بالذات. ومن ناحية أخرى نجد خصائص لهجية تحيد عن المقياس الصوابي ولكن لا يعي بها المتحدثون أو السامعون ولا تتعرض لأي نوع من التقويم. وهذه تتصل في أغلب الأحيان بالمستوى الدلالي للغة وبالتراكيب. ويتعذر رصدها عن طريق الملاحظة الشخصية المباشرة دون استخدام أجهزة التسجيل والكتابة الصوتية ثم البحث الدقيق في النص. وبما أن هذه الأدوات البحثية لم تكن متوفرة للزبيدي وابن مكي ولغيرهم من اللغويين المهتمين باللحن آنذاك، فقد كان حتميا انفلات بعض الظواهر اللغوية من ملاحظاتهم.

لهذه الأسباب لا نأمل في صورة مكتملة لطبيعة لهجة الأندلس ولهجة صقلية. وفي هذا تفارق الدراسات اللهجية العربية القديمة الدراسات اللهجية الحديثة التي تركز على تناول الظاهرة اللغوية كلها في المجتمع اللغوي بالتوصيف والتفسير.

ومن الناحية المنهجية، بني الزبيدي وابن مكّي دراستهما على ملاحظة وتسجيل اللغة المستعملة في المجتمع اللغوي. ولكنها اختلفا في أن الزبيدي كان انتقائيا في منهجه حين اهتم بمحدث الخاصة وتجاهل حديث «الدهماء والسقاط» كما سماهم. أما ابن مكّي فقد التقى مع اللغويين المحدثين في منهجه لجمع المادة اللغوية إذ تمثلت مادته اللغوية في «الأغاليط التي وقع فيها أهل صقلية على اختلاف طبقاتهم من العامة، والخاصة، والفقهاء، والقراء، والمحدثين، وأهل الوثائق، وأهل السماع، وأهل الطب» (1). فجاءت دراسته أقرب الى إعطاء صورة أكثر تفصيلا وواقعية عن الوضع اللهجي في صقلية، مقارنة مع دراسة الزبيدي عن لهجة الأندلس.

أما فيما يتعلق بمسار تحليل المادة اللغوية، نجد أن كلا من الزبيدي وابن مكّي قد انتهجا طريقة وصفية. فاستنادا على المقياس الصوابي التي افترضه، تناول الزبيدي الظواهر اللغوية المختلفة في لهجة الأندلس بالوصف، ثم حاول وضع قواعد مطردة لصياغة هذه الظواهر مثل : «يقولون فيما كان على فُعل مسكنا إذا وقفوا عليه، بتحريك وسطه بالفتح، نحو أمر وقصر وحفص ورمل» (2). ويمكن أن نفترض أن هذه القاعدة تطبق فقط على أغلب الأسماء لا كلها من هذا النوع. هناك عددا من الأسماء لا تشملها القاعدة. ونحن في هذا الافتراض ننطلق من فهم سبق يقول بأن هذه الظواهر الغوية تميل إلى أن تكون تباينية في توزيعها ولا تكون قطعية أو نهائية. وإن كثرتها، والوعي بها، وتوقعها على أساس أنها لحن. كل هذه العوامل تجعلها ظاهرة بارزة للملاحظة ولذا قد يظن المرء أنها مطردة بصفة شاملة. كذلك، نجد أن الدراسات اللغوية الحديثة قد بينت أن التطور اللغوي في أغلب الحالات لا يشمل كل الحالات المرشحة للتأثر به نتيجة مفعول قاعدة فونولوجية معينة. بل في نهاية التطور اللغوي يضعف مفعول القاعدة و يبقى جزء قليل نسبيا من الحالات المرشحة دون أن يصله ذلك التأثير الفونولوجي.

ومن هذا المنطلق يمكن أن ننظر الى القواعد التي يستخلصها الزبيدي وابن

(1) ابن مكّي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص

(2) الزبيدي، لحن العوام. ص 26.

مكي بأنها ليست بالإطار الذي يدعيه لها المؤلفان. ذلك أنه إذا كانت هذه الظواهر اللهجية نتيجة تطور لغوي مستمر أو مكتمل فإنه لا بد من وجود تباين لغوي تزامني. لأن التطور اللغوي لا يحدث فجأة ولا يكتمل بصفة شاملة.

إن المنهج القطعي في تحليل المادة الغوية عند الزبيدي وابن مكي يأتي نتيجة للنظرة السكونية الإنسجامية النزعة للغة. وهي نظرة لا ترى أن التطور اللغوي ظاهرة حتمية وآنية الوجود في كل مراحل اللغة التزامنية. ولذا نجد أن ابن مكي في تحليله للمادة اللغوية حول لهجة صقلية يقطع الظاهرة اللغوية الى مراحل أو أنواع سكونية دون أن يحاول الربط بينها في نسق ديناميكي. فهو يورد الأنواع التالية من الأخطاء على كل حدة :

- (1) ما العامة فيه على صواب والخاصة على خطأ.
- (2) ما تنكره الخاصة على العامة وليس بمنكر.
- (3) ما خالفت العامة فيه الخاصة وجميعهم على غلط.

فإذا أمعنا النظر في هذه الأنواع في ضوء نظريات التباين والتطور اللغوي كما فصلها لابوف، ووانج وشين، وبيلى نجد أنها تندرج في ظاهرة واحدة متصلة الحلقات. إذ بالإمكان دمج النوعين 1 و2 من هذه الأخطاء على أساس أن الخاصة قد استخدموا شكلا لغويا جديدا يعد لحنا وفق المعايير الصوابية، وإن موجة هذا الإستحداث لم تصل بعد الى العامة الذين لا زالوا مستمرين في استخدام الشكل اللغوي القديم «الصحيح». فهنا العامة على صواب والخاصة على خطأ (النوع 1). ولذا «تنكر» الخاصة على العامة هذا الإستخدام (النوع 2). وتحت ضغط هذا الإنكار والإستقبح من جانب الخاصة، قد يضطر العامة الى تغيير الشكل اللغوي القديم الصحيح في اتجاه الشكل المستحدث عند الخاصة، أو استحداث شكل لغوي مغاير لذلك الذي تستخدمه الخاصة. وهذا الإحتمال الأخير قد يكون نتيجة قياس خاطيء. وإذا حدث هذا نجد النوع الثالث من الخطأ.

### ج) إبراهيم أنيس :

يبين كتاب الدكتور ابراهيم أنيس في اللهجات العربية أنه ينطلق من مسلمات نظرية مسبقة تقول باطراد وانسجام اللهجة وتوحد خصائصها (1). وإذا اعترف الفوارق اللغوية بين اللهجات المختلفة فهو يرفض وجود التباين اللغوي كصفة لازمة في اللهجة الواحدة. وفي هذا المنحي يأخذ إبراهيم أنيس مسارا نظريا انكفائيا بالمقارنة مع رؤية ابن جني المستندة على الملاحظة التجريبية حول وجود وحتمية التباين في كل لهجة. بل يعيب إبراهيم أنيس على ابن جني «زعمه» في «أن الفصح قد يجمع بين لهجتين في كلامه» و يقول : «ونحن نؤثر أن ننسب لكل لهجة صفات خاصة بها وليس من المرجح أن يجتمع في اللهجة الواحدة صفتان مختلفتان في أمر واحد» (2).

وأيضا لتأكيد دعواه بأن الأشكال اللغوية المتبادلة للدلالة على معنى واحد يجب أن تكون منتمية الى أكثر من لهجة من لهجات العرب، يرفض الدكتور ابراهيم أنيس انتفاء الروايات العشر لكلمة «أصبع» الى لهجة واحدة : إضبع، إضبع، أضبع، أضبع، أضبع، أضبع، أضبع... الخ.

و يقول بأن «ما صح من هذه اللهجات العشر (إذ أن بعضها من اختراع الرواة) ينتمي الى لهجات مختلفة بعضها أفصح من بعض» (3). و يسوق حديث الأستاذ علي الجارم بأنه «لا يصح في الرأي أن قبيلة واحدة تنطق بكلمة الأصبع إلا على صورة واحدة» (4) .

هذا الموقف الرافض لوجود التباين اللغوي في اللهجة الواحدة انعكاس للفلسفة اللغوية لإبراهيم أنيس الذين يفترض «أن شرط اللغة الإطراد والتوحد في الخصائص» (5)، وهي التي تجعله يرفض، بصفة تعسفية أحيانا، الأمثلة التجريبية

(1) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية. القاهرة : مكتبة الانجلو - امريكية

(2) المصدر السابق ص

(3) المصدر السابق الهامش ص 16

(4) المصدر السابق الهامش ص 159

(5) المصدر السابق ص 48

التي تؤكد وجود التباين في اللهجة الواحدة إذ يقول بأن أمثلة أبن جني حول بغداد وبغدان ومغدان، وأيم وأين - يقول بأنها «إنما تنتمي الى لهجات متعددة» (1). ولكن إبراهيم أنيس يعود و يعدل ذلك بالقول بأنها «قد تنتمي الى لهجة واحدة، ولكن في جيلين مختلفين من أبناء هذه اللهجة».

وهنا يقع الدكتور إبراهيم أنيس في مشكل نظري ومنهجي أشد خطلا. فهو في هذه العبارة الأخيرة حينما يعترف بالتطور اللغوي إن هو إلا الوجه التعاقبي لتباين تزامني واقع. كما أن التطور اللغوي عبر جيلين لا يحدث بطريقة انقطاعية وإنما عن طريق انسياج استحداث لغوي عبر الحواجز الاجتماعية والديموغرافية (المتعلقة بالعمر مثلا) داخل الجماعة اللغوية الواحدة. ففي حاضر كل لهجة نجد تمثيلا تزامنيا لمراحل تطورها عبر الأجيال المختلفة.

وفي نظريته القطعية تجاه النظام الداخلي للهجة الواحدة يفارق الدكتور إبراهيم أنيس أبن جني، كما يفارق المنحى النظري الميمن في الدراسات اللهجية الحديثة المستندة على فهم تبايني للغة.

هذه النظرة الإنسجامية النزعة للهجة بالإضافة الى المشكل النظري الذي وقع فيه إبراهيم أنيس حول طبيعة التطور اللغوي وعلاقته بالتباين اللغوي - انعكستا على مسار تصنيفه للمادة اللغوية بصدد استقراء أو استنتاج قواعد لغوية منها. فقد جاءت قواعده اللغوية سكونية ومجافية للطبيعة المعقدة للواقع اللغوي الذي يسعى الى توصيفه. إذ يورد إبراهيم أنيس عشرات الأشكال اللغوية المتباينة تحت عناوين مثل «الهمزة والهاء، والهمزة والعين»، و«الباء والميم»، و«الزاي والسين» و«الطاء والثاء» الخ... وتحت كل باب يورد أمثلة لنطق الكلمة المعنية بهذا الصوت أو ذاك، فتحت باب «الراء واللام» نرى :

الرخف الزيد : اللحف. رمقه لحظة : اللمق النظر  
ربكه خلطه : اللبك الخلط. الرمز واللمز الإشارة.

---

(1) المصدر السابق ص

رَعَلْ : لعل. تَبَرَّص : تَبَلَّص (1).

هذا المسار التحليلي المتسم بالسكونية لا يلائم تصنيف مادة لغوية ذات طبيعة ديناميكية متغيرة ومتباينة في كل أشكالها. كما أنه يحجب اتجاه التغيير اللغوي. فالعلاقة بين الراء واللام جزء من تغيير فونولوجي يحول أحدهما إلى الأخرى تحت تأثير ظروف لغوية وغير لغوية محددة. ولا بد أن تكون أحدهما الأصل (الراء ؟) والثانية الإستحداث الجديد (اللام ؟). وسوف نرى في جزء آخر من هذه الورقة إمكانية تمثيل مثل هذه الأشكال اللغوية في نسق تطوري اتجاهي.

نخلص إلى أن مساهمة الدكتور إبراهيم أنيس تستند على فهم نظري يرفض وجود التباين في اللهجة الواحدة. وينجم عن هذا الفهم خلط نظري حول طبيعة التطور اللغوي وتصوره كعملية انقطاعية. وقد انعكست هذه النظرة الإنسجامية للغة وخطت النظرة إلى التطور اللغوي على مسار تحليل المادة اللغوية بطريقة سكونية، تحجب الطبيعة التباينية للغة وتحمل المنحى الإتجاهي الكامن من كل تباين لغوي تزامني.

وقد صبغت هذه الخصائص النظرية والتحليلية التي بينها عدة دراسات حول اللهجات العربية تم إنجازها تحت إشراف أو تأثير الدكتور إبراهيم أنيس (2).

#### 4- الأسس الموضوعية للتوحيد بين اللسانيات الحديثة والعربية :

في هذا الجزء من الورقة نتناول بالتحليل الأسس الموضوعية والمحاور الرئيسية لمشروع التوحيد والتلاقح بين معطيات اللسانيات - الاجتماعية الحديثة وبين مساهمات اللغويين العرب القدامى والمحدثين في دراسة اللهجات. ولكن قبل تبين طبيعة هذه الأسس والمحاور نورد مشكلات ينطوي عليها هذا المشروع التوحيدي، فمن جهة نجد أن اللسانيات الحديثة ليست وحدها متماسكة متناسقة، ولكن تدور فيها صراعات نظرية ومنهجية حادة. ومن جهة أخرى، تتسم اللسانيات الحديثة بالتطور على وتائر سريعة بصفة أكبر مما نجد في أي علم آخر من العلوم الإنسانية. وفي خضم هذه الصراعات

(1) المصدر السابق ص 184 - 192

(2) أنظر دراسة عبدالعزیز مطر حول لهجة ساحل مريوط، ودراسة عبدالمنعم سيد عبد العال لهجة شمال المغرب (دار الكاتب العربي للطباعة والنشر 1968).



ووتأثر التطور السريعة تتبدل المناهج المعرفية أحيانا بصورة جذرية. كذلك نلاحظ أن أحدث النظريات والإستحداثات المنهجية في اللسانيات الحديثة يصل من الغرب الى الأقطار العربية (كجزء من العالم الثالث) بعد فترات زمنية تطول أحيانا.

إن الوعي بهذه المشكلات يعين على الحذر من مغبة الأخذ بنظريات أو أساليب بحثية ربما تم دحضها أو بينت مواطن ضعف نظري أو منهجي فيها من قبل اللغويين في الغرب. وعلى سبيل المثال، فإن منهج لا بوف في دراسة التباين والتطور اللغوي، والذي ندعو الى الإفادة منه في دراسة اللهجات العربية - هذا المنهج يتعرض لتبديل وتطور نظري مستمر على أيدي الباحثين في الكثير من الجامعات الأمر يكية وفي جامعة مونتريال بكندا بالذات.

تدور الأسس الموضوعية لإمكانية الإفادة من اللسانيات الحديثة وتوحيدها مع اللسانيات العربية حول مسائل ثلاث : التباين اللغوي، التطور اللغوي، ومنهج جمع المادة اللغوية. إذ تتوفر أرضية مشتركة بين اللسانيات الحديثة والعربية حيال هذه المسائل الأساسية.

أولا، يلتقي اللغويون العرب، بصفة عامة، مع اللغويين الغربيين مثل لا بوف، ووانج وشين، وبيلي في رؤيتهم للتباين اللغوي كظاهرة لازمة للغة أو اللهجة في كل مستوياتها. ورغم أن الدكتور إبراهيم أنيس يرفض وجود التباين اللغوي في اللهجة الواحدة إلا أن رفضه لم ينبع على نظرية متماسكة وصلبة كنظرية شومسكي مثلا. ولذا تشكل نظرياته ودراساته حاجزا هشا أمام إمكانية الإفادة من نظرية لا بوف. فهذه النظرية التي قدمها لا بوف بديلا للنظريات المهيمنة القائلة باطراد وانسجام اللغة تجدد صدقيا مباشرة في أعمال اللغويين والنحويين العرب القدامى أمثال ابن جني والشعالبي وابن فارس وسيبويه والبيدي والجوزي وابن مكي وغيرهم. فهؤلاء، وإن سعوا الى تقعيد وقولبة اللغة بصورة منطقية واطرادية، رصدوا طبيعتها التباينية وحاولوا تفسيرها.

ثانيا، إن دراسة التطور اللغوي التي هي جوهر الدراسات اللهجية في اللسانيات الحديثة تشكل بالمثل اهتماما رئيسيا عند اللغويين العرب القدامى



والمحدثين. فبينما شكل البحث عن الأصل شاغلا كبيرا عند النحويين العرب القدامى، جاء السعي للبحث والكشف عن الجسور التي تربط عن اللهجات القديمة والمعاصرة ليكون السمة الأساسية للبحث اللهجي العربي الحديث. وإذا لا ترقى دراسات التطور اللغوي عند اللغويين العرب الى مشارف النظريات والمناهج في اللسانيات الحديثة، فإن ذلك قد اشترطته أدوات البحث القاصرة المتوفرة آنذاك. ولكن اللغويين العرب سبقوا اللسانيات الحديثة حينما تنبها الى الطبيعة التدريجية لسريان التطور اللغوي.

ثالثا، يشارك اللغويون العرب القدامى اللغويين الغربيين المحدثين (مثل لابوف) في انتهاجهم منحى شموليا تجاه جمع المادة اللغوية. فقد ركز اللغويون العرب على شتى المصادر اللغوية : القرآن الكريم، القراءات القرآنية، الحديث، الشعر، النثر، اللغات المتخصصة، والحديث اليومي. وفي الدراسات اللهجية القديمة، جمع اللغويون العرب مادتهم اللغوية وفق إدراك منهجي للعلاقة التي تربط بين اللغة من جهة وبين النظام الاجتماعي والبيئة الجغرافية من جهة أخرى. فكتاب المقدسي أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم الذي يحاول تمييز أقاليم العالم الإسلامي من الوجهة اللغوية قد انبنى على منهجية بحثية ميدانية لرصد جغرافية الكلمات وتوزعها الاجتماعي داخل المنطقة الجغرافية الواحدة. كما أن بعض كتب لحن العامة استندت في جمعها للمادة اللغوية على تصور واقعي للعلاقة بين اللحن والمرتبة الاجتماعية للمتحدث.

إن اشتراك اللسانيات الحديثة واللسانيات العربية في إطار المسائل الثلاث التي بينهاها يجعل استيعاب اللسانيات العربية للتقنيات التي أصبحت ملازمة للسانيات العالمية، مثل التقييس الكمي واستخدام الرقابة، أمرا سهلا جذريا في النظريات والمناهج اللغوية العربية. ذلك أن هذه التقنيات قد مهدت الى استخدامها طبيعة النظريات اللغوية ذاتها التي تعترف بوجود التباين ونسبيته وبتساقفه مع الضوابط اللغوية والاجتماعية. وقد بينا أن هذه الطبيعة قد صبغت بالمثل النظريات اللسانية العربية.

## اللسانيات ودراسة تطور اللهجات العربية :

بعد أن تناولنا الأسس الموضوعية للتوحيد بين اللسانيات الحديثة والعربية، نبين إمكانية الإفادة من النظريات اللهجية الحديثة كما حددها لابوف، ووانج وشين، وببيلي في دراسة العلاقات اللغوية التي تربط بين اللهجات العربية القديمة، وبين هذه اللهجات القديمة واللهجات العربية المعاصرة.

### أ- الخصائص المشتركة بين اللهجات العربية :

يقول لابوف أن التطور اللغوي التزامني الذي نلاحظه في اللهجات المعاصرة تميل نتائجها إلى التطابق والإتساق مع نتائج التطور اللغوي التاريخي الذي تظهره اللهجات القديمة في تعاقبها عبر الزمن. لذا تتشابه اللهجات القديمة والمعاصرة في كثير من الخصائص اللغوية. وعند ملاحظتهم لهذا التشابه في اللهجات العربية، يتوهم كثيرون من اللغويين العرب أن هناك علاقة تاريخية تربط بين هذه الخصائص. ويفسرون وجود خاصية لغوية مشتركة بين لهجة العراق ولهجة تميم، على سبيل المثال، بأن الأولى تنجذر بصفة عضوية في الثانية. ولكن لابوف يفسر هذا الإشتراك أو التطابق في الخواص اللغوية على أنه ينتج، لا من علاقة تاريخية عضوية بين اللهجتين القديمة والمعاصرة، ولكن من كون العوامل المسببة للتطور اللغوي في اللهجة المعاصرة اليوم هي من نوع وحجم العوامل التي تفاعلت قبل آلاف السنين لتخلق التغيير اللغوي في ذلك الوقت.

إن نظرة خاطفة للمعاجم العربية القديمة وكتب اللغويين العرب الأوائل وكتب لحن العامة ومعاجم وتوصيف اللهجات العربية المعاصرة - نظرة كهذه تبين لنا أن العمليات الفونولوجية التي كانت سارية في اللهجات العربية القديمة هي نفس العمليات الفونولوجية التي نلاحظ اليوم مفعولها في اللهجات العربية المعاصرة : كقلب العين ألفاء هاء، والراء لاماً، والحاء كافاً، الطاء تاءاً، والصاد سيناً... الخ.

هذا التماثل ناتج من أن العمليات والقواعد الفونولوجية محكومة بضوابط فيزيولوجية تتعلق بتركيب جهاز النطق، وبضوابط نحوية - أعصابية تتصل بالعلاقة العضوية بين النظام الصوتي والبنية النحوية الأعصابية التي تتحكم في هذا النظام

والقدرة على اكتساب جزئياته المختلفة، وهناك ضوابط أخرى متعلقة بطبيعة التكوين الاكوستيكي للأصوات المختلفة مما يؤثر في إمكانية وكيفية إدراكها سمعياً - هذه الضوابط تجعل العمليات الفونولوجية تعمل في أطر محددة يمكن التنبؤ بها. فعلى سبيل المثال، تتفاعل الخصائص النطقية والاكوستكية والسمعية والحنفية - الأعصائية لصوت الصاد وتجعله يتحول في وجهة متوقعة هي السين، ولكن لا يمكن أن نتصور أو نتوقع تحول الصاد الى باء.

انطلاقاً من هذه النظرة لطبيعة العمليات الفونولوجية وإعادة توليد مفعولها كلما توفرت الظروف الإجتماعية التي تخلق التطور اللغوي نخلص الى أن اشتراك اللهجات القديمة والمعاصرة في بعض الخصائص الصوتية لا يعني وجود علاقة تاريخية خاصة بين هذه الخصائص خارج إطار العلاقة العامة التي تربط اللهجات العربية القديمة والمعاصرة مع بعضها البعض.

### ب - اتجاه التطور اللغوي :

تتفق معظم الدراسات اللغوية والمعاجم العربية، قديمها وحديثها، التي ترصد التباين اللغوي - تتفق في أنها لا تسعى الى توصيف وتنميط التباين اللغوي التزامني في مسارات تطورية اتجاهية. وفي أغلب الأحيان لا يفرق اللغويون تفرقاً تعاقبياً بين الأصل وبين الشكل اللغوي المستحدث ونصادف كثيراً عبارة «يقلبون الصاد سيناً..» ويقلبون السين صاداً» وأحياناً تعطي الأشكال الأشكال اللغوية دون إشارة الى اتجاه القلب.

هنا يمكن الاستفادة من نظرية الأمواج التي تقول بأن اتجاه التغير الطبيعي (أي غير المتأثر بعوامل جذب من لهجة نموذجية) يسير من الصعب أو المعقد **marked** الى السهل أو البسيط «**unmarked**». فعندما نرى تبايناً أو تعاقباً بين العين والهمزة، أو بين الصاد والسين يمكننا أن نتبأ بأن اتجاه التغير يسير من العين الى الهمزة ومن الصاد الى السين. هذا إذا كان التغير من النوع الطبيعي. أما إذا كان التغير أو التطور يتم تحت تأثير الجذب من قبل اللهجة الفصحى (غير طبيعي) فإن اتجاه التطور اللغوي بالنسبة لتلك الأصوات يكون معكوساً ويسير من الهمزة الى العين ومن السين الى

الصاد وبما أن هذين الإتجاهين موجودان في اللهجات العربية، يجب أن تتوفر لدينا المعلومات الإجتماعية حول طبيعة العوامل التي تخلق التطور اللغوي في كل حالة على حدة.

في سعينا لاستنباط مسارات التغير واتجاهات التطور اللغوي من أمثلة التباين المتفرقة في الكتب والمعاجم العربية التي تصف الظواهر اللهجية القديمة - في هذا السعي يمكننا الاستفادة أيضا من نظرية الإنسياح اللفظي لوانق وشين. فنحن نجد، على سبيل المثال، كلمات كانت تنطق بالصاد مرة وبالسین مرة أخرى وأخيرا استقرت على النطق بالسین : صراط - سراط، صعوط - سعوط وصنط - سنط. وسوف نستخدم هذه الحالة لتبيين كيفية تطبيق نظرية الإنسياح اللفظي لإعادة تركيب مسار التطور اللغوي وكيفية تمييط الأشكال اللغوية المتباينة في نسق تطوري ذي اتجاه عبر الزمن.

'إن النقطة الأساسية في نظرية الإنسياح اللفظي هي أن العملية الفونولوجية (ص - س) تعمل تدريجيا وتنتقل عبر الزمن من لفظ الى آخر. وتكون أسبقية اختيار الألفاظ وفق كثرة ورودها ومعناها الإجتماعي، وحقلها الدلالي، ووظيفتها النحوية، وموقع الصوت المتغير فيها... الخ.

يبين الجدول التالي، بصفة افتراضية مسار التطور اللغوي ص - ص في الألفاظ صراط، وصعوط، وصنط عبر الزمن :

| الزمن<br>4 | الزمن<br>3 | الزمن<br>2  | الزمن<br>1  | الزمن<br>صفر |      |
|------------|------------|-------------|-------------|--------------|------|
| سراط       | سراط       | سراط        | صراط - سراط | صراط         | صراط |
| سعوط       | سعوط       | صعوط - سراط | صعوط        | صعوط         | صعوط |
| سنط        | صنط - سنط  | صنط         | صنط         | صنط          | صنط  |

- ففي الزمن صفر، نجد أن كل الكلمات صراط، صعوط، صنط ثابتة على نطقها الأصلي بالصاد.

- في الزمن (تبدأ كلمة صراط في التغير باتخاذ شكل نطقي جديد : سراط، ولكن يظل نطق الكلمة بالصاد موجودا، وهذه مرحلة التباين التزامني لهذه الكلمة - صراط - سراط.

- في الزمن 2 يسقط عن الإستخدام الشكل النطقي بالصاد الموجود في مرحلة التباين التزامني و يبقى فقط الشكل النطقي المستحدث : سراط.

- في نفس هذا الوقت تبدأ الكلمة الثانية «صعوط» في دخول مرحلة التباين التزامني : صعوط - سعوط.

- في الزمن 3 تتطور مرحلة التباين التزامني الى مرحلة الشكل النطقي الجديد فقط : سعوط.

في هذا الوقت تبدأ الكلمة الثالثة «صنط» في دخول مرحلة التباين التزامني.

- في الوقت 4 يكون التطور الصوتي ص - س قد اكتمل بالنسبة للألفاظ الثلاثة.

فبمحاولة تطبيق نظريات لابوف ونظرية الأمواج ونظرية الإنسياج اللفظي يمكننا إعادة تركيب وكشف ميكانيزمات تطور اللهجات العربية من المادة اللغوية والأوصاف اللهجية العربية القديمة. وبما أنه لا يمكن إخضاع المادة اللغوية من اللهجات العربية القديمة للتقييس الكمي، كما يفعل لابوف وبيلي ووانج وشين، وكذلك يتعذر التحديد بدقة للظروف والضوابط الاجتماعية التي صاحبت هذا التطور اللغوي فإنه ينبغي الحذر في تطبيق هذه النظريات الحديثة على المادة اللغوية العربية القديمة. كما يصبح ضروريا البحث عن مؤشرات وأدلة خارجية أخرى، وهذه نجدها في معطيات علم الفونولوجيا الطبيعي (Stampe ستامب و Hooper هوپر) وعلم النفس اللغوي ودراسات اللغات المهجن. إذ تبحث هذه العلوم في مسارات التطور اللغوي في عملية اكتساب الطفل للغة، وفي فقدان واستعادة اللغة تدريجيا من

قبل المصابين بعطب في المخ، وفي عملية تهجين اللغات المعاصرة ثم تطور المهجين المولد في اتجاه اللغة الأصل. فهذه الدراسات قد بينت مسارات حتمية يأخذها التطور اللغوي محكوماً بالمكونات الصوتية للأشكال اللغوية المتعرضة للتغيير والتطور وبالكيفية التي تنوع فيها هذه الأصوات داخل النسق الفونولوجي للغة.

### بعض شروط التوحيد بين اللسانيات العربية والحديثة :

في هذا الجزء الأخير من الورقة نطرح ثلاث شروط لإنجاز التوحيد والتلاقح بين نظريات ومناهج اللسانيات الحديثة وبين النظريات والمناهج اللغوية العربية. وتتعلق هذه الشروط بتدريب جيل جديد من اللغويين العرب، وبتوسيع دائرة أهداف دراسة اللهجات العربية، وبالتخلي عن نهج تقديس اللغة العربية في مجال البحث العلمي.

أولاً : تدريب جيل جديد من اللغويين العرب متجذرة في معرفته المنهجية باللسانيات العربية القديمة ومستشرف لآفاق اللسانيات الحديثة في غياب هذا النوع من التدريب يتعذر إنجاز مشروع التلاقح والتوحيد و يتكرس بقاء ثنائية معرفة انقطاعية تتمثل في وجود مجموعة من اللغويين العرب متمكنة من التراث اللغوي العربي فقط، ومجموعة أخرى تدربت على مدارس اللسانيات العالمية الحديثة وتنقصها المعرفة المتمكنة بالتراث العربي في مجال اللسانيات. وتوجد قناعة تامة في المؤسسات العلمية العربية بضرورة التخلص من هذا الوضع وإنجاز تدريب متكامل. ولكن تبقى الخطوات الإجرائية لتحويل القناعة الى واقع ملموس - وتغيير مقررات اللسانيات في الجامعات والمعاهد العربية، تنشيط حركة الترجمة في مجال اللسانيات وتكثيف اللقاءات العلمية بين اللغويين العرب ورصفائهم في الدول الأخرى. وهذا في حد ذاته لا يمكن أن يتم إلا في حضور نوع من التماثل النسبي في موضوعات ونظريات ومناهج البحث اللغوي عند هؤلاء اللغويين العرب وغير العرب.

ثانياً : توسيع دائرة أهداف دراسة اللهجات العربية. إن الصراع بين العامة



والفصحى في العالم العربي والأحاسيس والمشاعر التي يثيرها هذا الصراع قد آلت الى نوع من التحديد المعرفي لهدف وحيد (يتفرع أحيانا) لدراسة اللهجات العربية : الارتداد بها الى أصولها القديمة في الفصحى أو في اللهجات القديمة. هذا التحديد ضار من الناحية المعرفية ومن الناحية التطبيقية. فاللهجات العربية المتباينة هي اللغات الأم للسود الأعظم من الأطفال في الوطن العربي، وأحيانا تشكل لغات ثانية لعدد كبير من الأطفال المنحدرين من المجموعات العرقية غير العربية في السودان وموريتانيا والجزائر والمغرب وجيبوتي والعراق. وهذه اللهجات، في أوضاعها كلفات أم أو كلفات ثانية تبتعد بدرجات متفاوتة من الفصحى المستخدمة في التعليم العام. وتنجم عن هذا الإبتعاد والإختلاف مشكلات بدافوجية حادة أمام تدريس هؤلاء الأطفال باللهجة الفصحى. وهنا لا يكون المشكل البحثي هو الارتداد بهذه العاميات الى الفصحى كحل للمشكلة الطارئة. ولكن يتوجب إخضاع الظاهرة نفسها في حدودها اللغوية والبدافوجية المباشرة لا الإيديولوجية التراثية للتوصيف والتفسير.

كذلك يمكن توسيع نطاق البحث العلمي في اللهجات العربية المعاصرة بمحاولة استبصار علاقتها بالتركيب الاجتماعي في الأقطار المختلفة و بدراسة أوضاعها التناقضية مع اللغات المحلية في الدول العربية ذات الأوضاع الثقافية الخاصة و بتقصي استخداماتها الوظيفية المتباينة وفق علاقات القوى بين المتحدثين وتباين أشكال مجالات الإستعمال اللغوي.

ثالثا : التخلي عن تقديس اللغة العربية. ولا نقصد بهذا التخلي عن تقديس اللغة العربية من حيث هي وعاء للفكر الإسلامي وحاملة لرسالة القرآن الكريم. بل نتحدث عن تقديس منهجي معرفي وغرضي يتمثل في تحزب تعسفي مطلق للغة العربية. ويتبدى هذا التحزب في أكثر أشكاله عمقا وشوفينية في الدول العربية ذات الأوضاع الثقافية الخاصة حيث تتداخل المسألة اللغوية بصورة معقدة مع مشكل القوميات غير العربية (الأفارقة السود في موريتانيا، البربر في الجزائر والمغرب التركمان والأكراد في العراق، القبائل غير العربية في السودان). فبينما تكون ل طرح مسألة اللغة العربية في هذه الدول أبعاد سياسية واقتصادية بالدرجة الأولى تجد أن



التحزبين للغة العربية يقحمون القدسية الدينية في تناول هذا المشكل . هذا الإقحام من منطلق تقديسي لا يتفق ومبدأ مساواتية اللغة الذي يشكل ركيزة أساسية في علم اللسانيات - الإجتماعية الذي نزمع توحيده مع اللسانيات العربية في مشروع دراسة اللهجات العربية. خاصة أن دراسات لا بوف حول لهجة السود في أمريكا مستوحاة في خطوطها النظرية والمنهجية العريضة من مبدأ مساواتية اللغة ورفض تقديس اللهجة النموذجية.

## المراجع العربية :

- (1) القاسم بن علي الحريري. درة الغواص في أوهام الخواص تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة : دار نهضة مصر للطبع والنشر : 1975.
- (2) إبراهيم أنيس. في اللهجات العربية. القاهرة : مكتبة الانجلوأمريكية. الطبعة الرابعة 1973.
- (3) أبو الفتح عثمان بن جني. الخصائص. تحقيق محمد علي النجار. بيروت : دار الهدى للطباعة والنشر.
- (4) أبو الحسين أحمد بن فارس. الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. تحقيق وتقوم مصطفى الشومي. بيروت : بدران للطباعة والنشر 1963.
- (5) أبو العباس ثعلب. فصح الكلام
- (6) الزبيدي. لحن العوام
- (7) أبو إبراهيم الفراهي. الألفاظ والحروف
- (8) أنيس فريجه. معجم الألفاظ العربية. بيروت : مكتبة لبنان 1973م
- (9) ابن مكي. تنقيف اللسان وتلقيح الجنان
- (10) ابن دريد. الجمهرة.
- (11) ابن سيدة الأندلسي. المخصص
- (12) المقدسي. أحسن التقاسيم في دراسة الأقاليم
- (13) جلال الدين السيوطي. المزهرفي علوم اللغة وأنواعها.
- (14) رمضان عبدالتواب. فصول في فقه اللغة العربية. القاهرة : مكتبة الخانجي - الطبعة الثانية 1980.
- (15) عبد العزيز مطر. لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة القاهرة : دار الكاتب العربي للطباعة والنشر 1967.

16) عبد المنعم سيد عبدالعال. لهجة اشمال المغرب «نطوان وما حولها» القاهرة : دار الكاتب العربي للطباعة والنشر 1968.

17) يوهان فك. العربية : دراسات في اللغة واللهجات والأساليب. القاهرة : مكتبة الخانجي بمصر- 1980.

### المراجع الأجنبية :

1 - Dailey, C - J.N. Variation and Linguistic Theory - Arlington; center for Applied Linguistics, 1973.

2 - Berdan, Robert Homer. "On the Nature of Linguistic Variation" unpublished Ph. D. Dissertation. Austin : University of Texas at Autin, 1975.

3 - Bickerton Derek, "Inherent Variability and Variable Rules Foundations of Language 7 (1971) : 457-492.

4 - Bickerton, Derek. Dynamic of a Creole System. Cambridge : Cambridge University Press, 1975.

5 - Chambers, J.K. and Trudgill, Peter. Dialectology. Cambridge : Cambridge University Press. 1980.

6 - Chen, M.Y. and Wang. W.S.Y. "Sound Change : Actuation and implimentation" Language 51, N°2 (1975) : 255-281

7 - Khrishnamurti, BH. "Areal and Lexical Diffusion of Sound change Evidence from Dravidian", Language 54, N°1 (1978).

8 - Labov, William. The Quantitative Study of Linguistic Variation. Pennsylvania Working Papers, Vol. 1. 3. Philadelphia; n. d.

9 - Labov, William. Socilolinguistic patterns Philadelphia : Pennsylvania University Press, 1972.

10 - Sankoff, David. ed. Linguistic Variation : Models and Methods. New York : Academic Press, 1978.

11 - Sandoff, Gillian. "Quantitative Paradigm for the Study of Communicative Competence". In Explorations in the Ethnography of speaking. Edited by Richard Bauman and Joel Sherzer. London, New York : Cambridge University Press.

# الدراسات اللغوية بكلية الآداب (قسم العربية)

د جعة شيخة  
كلية الآداب - تونس

مقدمة :

كتبنا قد قدمنا في الملتقى الأول للدراسات الألسنية المنعقد بتونس سنة 1978 القسم الأول من البحوث اللغوية. وكانت جلها ان لم نقل كلها قدمت في نطاق شهادة الكفاءة للبحث العلمي.

وسنحاول في هذا الملتقى الثاني التعريف بهذا الصنف من البحوث وقد أصبحت من حيث الدرجة العلمية المسندة إليها، على ثلاثة أنواع

- 1 - شهادات الكفاءة للبحث العلمي.
- 2 - شهادات التعمق في البحث
- 3 - أطروحات دولة.

## النوع الأول

وهي البحوث المقدمة في نطاق شهادة الكفاءة للبحث العلمي. وكان عددها . 24 بحثا من بين حوالي 100 بحث قدمت في الفترة المتراوحة بين 1975 و 1980. وهذا يدل على تراجع نسبي في هذا الصنف من الدراسات، إذ أن عدد البحوث اللغوية في القسم الأول كان 33 بحثا من بين 100 بحث قدمت فيها بين 1970-1975.

والبحوث في القسم الثاني على صنفين - أ - دراسات، - ب - تحقيق وقد تغيرت النسبة بين الصنفين : كانت في القسم الأول 19% دراسات مقابل 14%

تحقيق، فأصبحت في هذا القسم 22% دراسات مقابل 2% تحقيق. وهذه الأرقام تدل بوضوح على تغير جذري في اتجاه الدراسات اللغوية بقسم العربية، فقد أصبحت أميل إلى المعاصرة والنظريات الحديثة منها إلى دراسة التراث وتحقيقه.

واحتفظت بحوث القسم الثاني بنفس المحاور التقليدية تقريرا فكانت موزعة كالآتي :

- نحو 9% مقابل 13% في القسم الأول.
- صرف 7% مقابل 6% في القسم الأول.
- صوتيات 1% مقابل 3% في القسم الأول.
- معجمات 4% مقابل 5% في القسم الأول.
- بلاغة 1% وكانت 1% أيضا في القسم الأول.
- مشاكل عامة 2% مقابل 5% في القسم الأول.

وهذا تعريف موجز بمحتوى كل بحث منها مرتبة حسب تاريخ مناقشتها :

- (1) الباحث : الطاهر المتاعي
- (2) عنوان البحث : ابن عباس وقضية الغريب
- (3) نوعه : معجمات
- (4) الأستاذ المشرف : رشاد الحمازي
- (5) تاريخ تقديم البحث : 1975
- (6) التعريف بمحتوى البحث.

يرى الباحث أن ما نسب لابن عباس (3 قبل الهجرة - 68هـ) في العديد من كتب التفسير والحديث من آراء في اللغة عامة وفي الغريب خاصة جاءت متضاربة متناقضة فهي بالتالي في حاجة إلى دراسة علمية موضوعية قصد المساهمة في ضبط مراحل المعجم العربي. ولهذا السبب قام بهذا البحث وقسمه إلى 4 فصول :

- (1) الفصل الأول : ترجم فيه لابن عباس
- (2) الفصل الثاني : عرف فيه بآثاره
- (3) الفصل الثالث : درس فيه مظاهر الغريب

(4) الفصل الرابع : حاول فيه أن يجد مكانة ابن عباس في المعاجم اللغوية حتى يتضح هل كانت تلك المكانة زمنية محدودة وملققة أو أنها حقيقة واكبت تطور التفسير اللغوي ( ؟ +).

- 2 -

- (1) الباحث : إبراهيم بن مراد.
  - (2) عنوان البحث : طرق العلماء المغاربة المسلمين القدامى في نقل الأصوات الأعجمية الى العربية.
  - (3) نوعه : معجميات
  - (4) تاريخه : 1975
  - (5) الأستاذ المشرف : رشاد الحمزاوي
  - (6) التعريف بمحتوى البحث.
- بدأ الباحث عمله بمقدمة تعرض فيها لطرق المحدثين في معالجة قضية المعرب ثم ترجم فيها للأعلام المغاربة الثلاثة الذين اختارهم في دراسته مع وصف لكتبهم وهم :
- (1) ابن الجزار في سياسة الصبيان وتدريبهم
  - (2) الشريف الإدريسي في نزهة المشتاق.
  - (3) ابن البيطار في الجامع لمفردات الأدوية والأغذية
- ثم قسم بحثه الى قسمين :
- (1) القسم الأول : نظريه في الطرق التي كان يتبعها المغاربة الثلاثة في نقل الأصوات الأعجمية الى العربية.
  - (2) أما القسم الثاني : ففيه وصف وتحليل لتلك الطرق التي اتبعها ابن الجزار والأدريسي وابن البيطار في كتبهم.

- 3 -

- (1) الباحث : منصف الجزار
- (2) عنوان البحث : التظم والمصطلحات في أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني ت 471هـ

(3) نوعه : بلاغة.

(4) الأستاذ المشرف : عبدالقادر المهيري

(5) تاريخ تقديم البحث : سبتمبر 1976.

(6) التعريف بمحتوى البحث :

اعتمد الباحث في دراسته على كتاب (أسرار البلاغة) ط 1954 باسطنبول تحقيق المستشرق هلموت ريتز وأقامها على تجريد المصطلحات الواردة في الكتاب وتبويبها حسب أغراض معينة ثم دراستها دراسة تفصيلية وذلك ليبين مدى علاقتها بفلسفة التنظيم التي يدين بها عبدالقاهر والتي شرحها في كتاب كامل وضعه تحت عنوان (إعجاز القرآن) وقسم عمله الى خمسة فصول :

- (1) الفصل الأول : قضية التنظيم.
- (2) الفصل الثاني : علاقة التنظيم بالمصطلحات التحوية.
- (3) الفصل الثالث : علاقة التنظيم بالمصطلحات البلاغية.
- (4) الفصل الرابع : علاقة التنظيم بالمصطلحات النقدية.
- (5) الفصل الخامس : علاقة المصطلحات الفلسفية والمنطقية بفكرة التنظيم.

وختم بحشه بمحاولة تأليفية بين مختلف الفصول وناقش فكرة التنظيم مبيناً مدى قيمتها في العصر الحديث.

- 4 -

(1) الباحث : الهادي الجطلاوي

(2) عنوان البحث : الجملة من خلال كتاب البخلاء

(3) نوعه : نحو

(4) الأستاذ المشرف : عبدالقادر المهيري

(5) تاريخ تقديم البحث : جوان 1976

(6) التعريف بمحتوى البحث :

اختار الباحث أن يدرس الجملة من خلال جزء من كتاب البخلاء المتمثل

في :



- (1) نوادر أهل خراسان
- (2) قصّة أهل البصرة من المسجدين.
- (3) قصّة الحزامي.
- (4) قصّة الكندي.

واختياره للجاحظ راجع الى أن هذا الكاتب يعدّ من أقدم النثرين في الأدب العربي ويمثّل مرحلة أساسية في تاريخ النثر العربي وتطوره.

وقد عمد الى تجريد هذه النصوص وتشرّيحها الى جمل فكان مجموعها 1327 جملة. وكان مقياسه في استخراج الجمل هو الإفادة بانتها المعنى وقام بتقسيم عمله الى قسمين كبيرين درس في الأول الجملة البسيطة بنوعها الإسمية والفعلية. ودرس في القسم الثاني الجملة المركّبة بنصفها الإسمية والفعلية.

وكان منطلقه في تحديد الجملة هو وجود فعل أو انعدامه خلافاً لنظرية التحاة القدامى، فلا تعتبر الجملة إسمية إلا إذا خلت من الفعل أما الجملة الفعلية فهي كلّ جملة تضمّنت فعلاً بقطع النظر عن مرتبته.

- 5 -

- (1) الباحث : علي السعداوي
- (2) عنوان البحث : لغة الإشهار من خلال بعض الصحف في المشرق والمغرب العربيين.
- (3) نوعه : لغوي (مشاكل عاقمة)
- (4) الأستاذ المشرف : محمد رشاد الحمزاوي
- (5) تاريخ تقديم البحث : أكتوبر 1976
- (6) التعريف بمحتوى البحث.

بدأ الباحث عمله بمقدمة تعرّض فيها لتاريخ الصحافة العربية منذ دخول

الطباعة الى البلاد العربية في القرن التاسع عشر الى اليوم. كما أشار في هذه المقدمة الى مشكل رئيسي في لغة الصحافة وهو الدخيل وقضية العرب.

ثم تولى دراسة لغة الإشهار بالنظر في خصائصها الصوتية والصرفية والتحويلية والبلاغية والفنية من خلال بعض الصحف كالصباح والعمل من تونس والشعب من الجزائر والرياض والندوة والجزيرة والمدينة والبلاد من السعودية والأنوار من لبنان وأخبار اليوم والأهرام من مصر وأخيرا الأنباء والعلم من المغرب.

وقد توخى في ذلك منهجا يقوم في مرحلة أولى على جمع التصوص الإشهارية وترتيبها حسب مواضيعها من آلات وعطورات وسيارات وألبسة مسجلا مصدرها وتاريخها وفي مرحلة ثانية على ترتيب المواد وإحصائها وفي مرحلة أخيرة على الوصف والتحليل.

- 6 -

- (1) الباحث : المنصف عاشور
- (2) عنوان البحث : دراسة التركيب عند ابن المقفع في مقدمات كتاب 'كليلة ودمنة'.
- (3) نوعه : نحو
- (4) الأستاذ المشرف : عبدالقادر المهيري
- (5) تاريخ تقديم البحث : أكتوبر 1976.
- (6) التعريف بمحتوى البحث

اعتمد الدّارس في بحثه على مقدمات كتاب (كليلة ودمنة) لعبدالله بن المقفع وقد رأى الباحث في لغة ابن المقفع وطرافة تعبيره ما يبرّر هذا الاختيار. وهي دراسة وصفية إحصائية تنصبّ أساسا على الجملة العربية وتأخذ بعين الاعتبار نظرية النحاة القدماء في الجملة ولكنها لا تغفل ما أضفته الدراسات الألسنية ونظريات الإبلاغ من تطور وتجديد في هذا الميدان.

- وقد قسم الدارس عمله الى قسمين :
- (1) خصص الأول لدراسة الجملة البسيطة بنوعها الفعلية والإسمية.
  - (2) ودرس في القسم الثاني : التراكيب الفعلية ذات عمليات إسنادية متعددة وهي الجملة المركبة كما نظر في التراكيب الإسنادية المبدوءة باسم وختم بحته بالتعرض للتراكيب المتلازمة.

- 7 -

- (1) الباحثة : دلندة الفقي.
- (2) عنوان البحث : كتاب سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني (حرفا الألف والياء)
- (3) نوعه : صوتيات.
- (4) الأستاذ المشرف : عبدالقادر المهيري
- (5) تاريخ تقديم البحث : سبتمبر 1976
- (6) التعريف بمحتوى البحث.

هذا العمل هو تمة لما قامت به لجنة من الأساتذة تحت إشراف وزارة المعارف العمومية بمصر، من تحقيق قسم من الكتاب يحتوي على المقدمة الصوتية ووصف لعدد من الحروف من حرف الهمة الى الكاف. وقد طبع هذا الجزء المحقق سنة 1954 بمصر. وقامت الباحثة بتحقيق ما تبقى من الحروف وهما : الألف الساكنة والياء.

واعتمدت الباحثة على نسختين مصورتين أمدها بها الأستاذ عبدالقادر المهيري :

- (1) النسخة الأولى مصورة لمخطوط تركيا
- (2) النسخة الثانية : مصورة لمخطوط باريس الموجود تحت رقم 3988.

- 8 -

- (1) الباحث : مصطفى مدائني

(2) عنوان البحث : الجملة المركبة في نثر سهل بن هارون من خلال كتاب التمر والتعلب.

(3) نوعه : نحو

(4) الأستاذ المشرف : عبدالسلام المسدي

(5) تاريخ تقديم البحث : نوفمبر 1976.

(6) التعريف بمحتوى البحث.

لقد ركّز الباحث دراسته على الجملة المركبة في نثر سهل بن هارون من خلال كتاب (التمر والتعلب) الذي تولّى تحقيقه وترجمته الأستاذ عبدالقادر المهيري.

ويحتوي البحث على قسمين كبيرين :

(1) القسم الأول : درس فيه الجملة المركبة ذات الفرع الواحد فنظر في الجملة التي ورد عنصراها الأساسي جملة وفي الجملة التي ورد عنصراها الأساسيان جملتين. وفي الجملة التي ورد بها عنصر أو عناصر متممة جملا. وأخيرا في الجملة التي ورد بها عنصر أساسي جملة مع عنصر متمم جملة.

(2) القسم الثاني : خصصه للجملة المركبة ذات الفرعين فدرس أولا الجملة الشرطية وثانيا الجملة الظرفية.

- 9 -

(1) الباحث : الصبادق الميساوي

(2) عنوان البحث : دراسة إحصائية لصيغ الفعل المزیدة

(3) نوعه : صرف

(4) الأستاذ المشرف : عبدالقادر المهيري

(5) تاريخ تقديم البحث : 1977

(6) التعريف بمحتوى البحث

بدأ الدارس بحثه بمقدمة نقد فيها واضعي (المنجد) من ناحيتين :

- (1) أنهم لم يضيفوا شيئاً في طبعات كتابهم المتعددة سوى إعادة تكرار النص بكل ما فيه من عيوب.
  - (2) أنهم ضبطوا أول الأمر منها ليُتبعوه ولكنهم عند التطبيق أخلوا بذلك.
- ففي كتابهم من الإضطراب والتفكك ومن الإسراف والتعسف ما يجعلك تشك حتى توقن أنه عمل يكاد يكون بلا منهج.

(ولهذه الهنات - كما يقول الدارس في مقدمته ص 10 - وغيرها نقول أننا اعتزمنا طريقاً مغايرة لحظة المنجد حيث أخذنا النفس بتجريد المادة ملتزمين منها بقر بتجميع الصيغ الثلاثة دون الأخذ بمعانيها وحيثما اتفقت صيغ الثلاثي بين ماضيها ومضارعها اعتبرناها واحدة وحملنا الفروق المعنوية حمل المجازي) وقد قسم بحثه لتحقيق هذا الغرض الى 4 أبواب :

- (1) الباب الأول : خصصه لصيغ الثلاثي المجرد.
- (2) الباب الثاني : درس فيه المزيد الثلاثي.
- (3) الباب الثالث : نظر فيه في الرباعي المجرد
- (4) الباب الرابع : تعرض فيه للمزيد الرباعي

- 10 -

- (1) الباحث : خالد ميلاد
- (2) عنوان البحث : المصدر في اللغة العربية - دراسة إحصائية من خلال نصوص للجاحظ مع مقارنة بين الإستعمال والقواعد.
- (3) نوعه : (صرف)
- (4) الأستاذ المشرف : الطيب العاش
- (5) تاريخ تقديم البحث : 1977
- (6) التعريف بمحتوى البحث.

اعتمد الدارس في بحثه على عينات من كتابي الجاحظ (رسالة الجذ والهزل وكتاب الحيوان) تبلغ في مجملها 100 صفحة. وركزه على مصادر الثلاثي المجرد بصفة خاصة لأن سائر أنواع الصيغ المصدرية توضح للقياس إلا في حالات صوتية تعاملية.

وقسّم بحثه الى 4 فصول : تناول في الفصل الأول منها علاقة الصيغ المصدرية بعضها ببعض.

وفي الفصل الثاني تطرّق الى علاقة الصيغ المصدرية بالصيغ الفعلية. وخصّص الفصل الثالث لعلاقة الصيغ المصدرية بالتضعيف والهمزة وحروف العلة. أما الفصل الرابع فقد عرض فيه علاقة الصيغ المصدرية بمدلول الأفعال.

- 11 -

- (1) الباحث : الظاهر بوهلال
- (2) عنوان البحث : جوع القلّة وجوع الكثرة : مقارنة القواعد بالإستعمال (دراسة إحصائية)
- (3) نوع البحث : لغوي
- (4) الأستاذ المشرف : محمّد الهادي الطرابلسي
- (5) تاريخ تقديم البحث : 1977
- (6) التعريف بمحتوى البحث

قام الباحث في مرحلة أولى بعرض موجز للقواعد الكلاسيكية المتعلقة بموضوع البحث وحاول نقدها داخليا لبيان ما فيها من نقص وبيان أسباب ذلك التقصّ محاولا تفهّم الأسباب الموضوعية التي جعلت النحاة يسلكون هذا المسلك أو ذاك رغم ما فيه من عيوب

وفي مرحلة ثانية قام بدراسة استعمال الجموع لمقارنة ذلك الإستعمال بالقواعد وقد قسم المادّة الى قسمين : قسم قديم يتمثّل في جزء من رسالة الغفران وقسم حديث يتمثّل في جزء من كتاب (سبعون) لنعيمه ثم قابل بين النتائج المستخرجة من التّصنيف بعضها ببعض بحثا عن خطوط التطوّر اللغوي إن وجد ثم قابل ذلك كلّّه بالقواعد.

- 12 -

- (1) الباحث : نور الدين الجربي

(2) الموضوع : التركيب الظرفي في القرآن

(3) نوعه : نحو

(4) الأستاذ المشرف : عبدالسلام المسدي

(5) التاريخ : 1977

(6) التعريف بمحتوى البحث.

ذكر الباحث في مقدمته أنه قسم عمله الى قسمين :

(1) القسم الأول : (الدراسة البنيوية) ويخص دراسة مظاهر بنية التركيب الظرفي وفي هذا المجال اعتمد أساسا على كتابي (شرح المفصل) لابن يعيش و(مغنى اللبيب) لابن هشام في التعريف بالأدوات وتقديمها تقديما ضافيا ومركزا وقد استقرأ النص القرآني الذي اعتمده كأرضية للبحث فنظر في الأدوات : ما - كلما - بعدما - لما - إذا - إذ.

(2) القسم الثاني : خصصه للدراسة الوظيفية وهو جانب يمكن اعتباره مستحدثا بالنسبة الى تراث العرب التحوي. وقد اعتمد على الاستقراء في ضبط نسب الوظائف التي قام بها التركيب الظرفي كالإبتداء والإستئناف والمسند ومقول القول الخ.

وقد يتولى الباحث أحيانا القيام بتمهيدات نظرية أو استطرادات تعريفية في التمهيد لكل وظيفة ومعتمدا في ذلك على نفس المراجع.

- 13 -

الباحث : عامر الحلواني

الموضوع : التركيب التلازمي في قصة (قرية ظالمه) لمحمد كامل حسين

(1901 - 1977)

الأستاذ المشرف : محمد الهادي الطرابلسي

التاريخ : 1978

نوعه : نحو

محتوى البحث :



جعل الدارس بحثه في ثلاثة أقسام :

(1) خصص القسم الأول للدراسة البنيوية وتتعلق بدراسة مظاهر بنية التركيب الشرطي في مرحلة أولى وبنية التركيب الظرفي في مرحلة ثانية، وانطلق الباحث في هذا المجال من كتابي (شرح المفصل) لابن يعيش و(مغني اللبيب) لابن هشام في التعريف بالأدوات واستقرأ المدونة التي اعتمدها كأرضية للبحث.

(2) أما القسم الثاني فوضعه تحت عنوان (الدراسة الوظيفية) وهو قسم مستحدث في الحقيقة بالنسبة الى تراث العرب التحوي. وقد اعتمد الدارس على الاستقراء في ضبط نسب الوظائف التي قام بها كل من التركيب الشرطي والتركيب الظرفي.

(3) وفي القسم الثالث قام بمقارنة، سعيا وراء تبين مسالك التطور اللغوي في صلب التراكيب التحويلية نوعية وتواترا انطلاقا من هذين النوعين من التراكيب التلازمية وهما التركيب الشرطي والتركيب الظرفي وذلك بمقارنة النتائج التي وصل إليها الأستاذان عبدالسلام المسدي ومحمد الهادي الطرابلسي في كتابها الشرط والظرف في القرآن والنتائج التي وصل إليها هو من خلال هذه الدراسة.

- 14 -

الطالب : محمد البحري

البحث : لغة التفكير السياسي في كتاب الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي.

نوعه : لغة (مشاكل عامة)

الأستاذ المشرف : محمد الهادي الطرابلسي

التاريخ : جوان 1978

التعريف بالبحث :

يتناول هذا البحث دراسة المصطلحات السياسية في اللغة العربية في القرن الرابع الهجري من خلال كتاب (الإمتاع والمؤانسة) الجزء الثالث لأبي حيان.

وقد بدأ الباحث بمقدمة حدد فيها هدفه من هذه الدراسة نظرا الى تطور العلوم اللغوية وكثرة تفرعها، ثم قسم عمله الى مراحل ثلاث :

(1) تجريد المصطلحات واعتمد في هذا القسم على الترتيب الأبجدي للمصطلحات فقام أولا بذكر المصطلح كما ورد وثانيا بذكر المادة التي اشتق منها المصطلح.

ثالثا بذكر مواضع ورود المصطلح برقين : الأول رقم الصفحة والثاني رقم السطر ثم معانيه والسياقات التي ورد فيها كاملة.

ورابعا بضبط المعاني التي يفيدها المصطلح في المعجم الوسيط وخامسا بالتعقيب على المصطلح عاقة ومقارنة معانيه بما ورد في المعجم الوسيط.

(2) دراسة للمصطلحات : نظر في هذا القسم في المصطلح من حيث المعنى كدلالة المصطلح على معان متعددة ودلالة عدة مصطلحات على معنى واحد. ثم تطرق الى الغموض الذي يحيط ببعض المصطلحات كما نظر في المصطلح واللغة فبحث عن مصادر المصطلحات السياسية في كتاب الإمتناع وفي آخر هذا القسم حاول أن يدرس نفسية المؤلف من خلال مصطلحاته.

(3) الجداول : ثم وضع في نهاية بحثه جدولين الأول للمصطلحات السياسية عند التوحيد وما يناسبها من المصطلحات الحديثة. والجدول الثاني لتوزيع المصطلحات حسب محاور تنتمي إليها وبه نتبين جوانب من الحياة السياسية في عصر أبي حيان.

وفي الخاتمة انتهى الى أن لغة السياسة عند أبي حيان شبه هطحية إذ هي تقريرية فقط وهي مصطلحات لم تخرج عن دائرة مصطلحات الإسلام السياسية الأولى فهو في نهاية الأمر يعتبر عن مفاهيم سياسية معاصرة بلغة قديمة.

- 15 -

الباحث : الطاهر شعيري

عنوان البحث : صيغ الفعل المزيد في استعمال الصحافة

الأستاذ المشرف : عبد القادر المهيري

التاريخ : سبتمبر 1978

نوعه : صرف

التعريف بمحتوى البحث :

ذكر الباحث في مقدمته أنه اعتمد في دراسته على صحيفة العمل التونسية فرجع الى السداسية الأولى من سنة 1975 في المقال الإفتتاحي والتعليق السياسي والتقرير الرياضي والاجتماعي. وهي أبواب كتبها عدد من الصحفيين يزيد على العشرة. وقسم عمله الى 3 أبواب :

**الباب الأول :** اعتنى في الفصل الأول من هذا الباب بإحصائية عامة ومقارنة لصيغ الفعل الثلاثي المزيدة واعتنى في الفصل الثاني بكل صيغ المزيّد على حدة فأحصى جذورها واستعمالاتها وقارنها بمجذور واستعمالات القرآن واستعمالات المنجد وخصّص الفصل الثالث لبعض الإحصائيات المقارنة الأخرى التي تبين بعض خصائص الفعل الثلاثي المزيّد. واعتنى في الفصل الرابع بإحصائيات الرباعي ومزیده.

وقد عمد في كلّ فصول الباب الأول الى المقارنة بين الصيغ المزيّدة في الصحافة وفي القرآن وفي المنجد ورجع في ذلك الى مدوّنته والى نتائج عمليّن : 1- دراسة لمصطفى السّويسي بالفرنسية بعنوان (الفعل في القرآن) - 2- بحث للمصادق الميساوي بعنوان (دراسة إحصائية لصيغ الفعل المزيّد من خلال المنجد)

**الباب الثاني :** خصّصه لمعاني المزيّد وأفرد الفصل الأول منه لمفهوم الزيادة واعتنى في الفصل الثاني بمعاني الصيغ المزيّدة في استعمال الصحافة مع التقديم لكل صيغة. ورجع ليبين معاني المزيّد الى المنجد فتحقّق من المعنى اللغوي لكل فعل ثم رده الى أحد معاني صيغته.

**الباب الثالث :** أفرده للغة الصحافة وركّز الحديث فيه على الإستعمالات الجديدة للصيغ المزيّدة في مبناها ومعناها..

ولقد أردف لكل إحصائية قام بها في هذه الأبواب بملاحظات واستنتاجات  
وقدم لأغلبها (الأبواب) وخصص لها خاتمة.

الباحثة : فاطمة الذريدي  
الموضوع : الأسس النظرية في تحديد الظاهرة اللغوية عند بعض الألسنيين  
من العرب المعاصرين

نوعه : مشاكل عامة.  
الأستاذ : عبدالسلام المسدي  
التاريخ : سبتمبر 1978.  
محتوى البحث :  
قسمت الدراسة بحثها الى أبواب :

**الباب الأول :** وقع التعرف فيه على مفهوم الظاهرة اللغوية كتمهيد الى  
تعاريفها المختلفة وما يتصل في ذلك بين اللغة واللهجة، ثم تعرضت الى علاقة اللغة  
بالفكر وتطورها ودلالاتها وأخيرا كيفية اكتسابها معتمدة في بحثها أحيانا على بعض ما  
يوضح في علم اللغة الحديث في الغرب.

**الباب الثاني :** فيه وصف للأسس التي اعتمدها علماء الغرب في تحديد  
الظاهرة اللغوية وحصرتها في خمس أسس :  
- أساس وظيفي فيه بيان سبب وجود اللغة والغاية منه، ثم بيان انقساماتها  
وروابطها.

- أساس أصولي : وفيه بيان اختلاف آراء الألسنيين حول اللغة وضبط تلك  
الآراء.

- أساس نفسياني : ويختص بعلاقة اللغة بنفسية الإنسان.  
- أساس اجتماعي : ويطرح فيه خاصة مشكل اللغة في خدمة المجتمع.  
- أساس حضاري : فيه العناية أولا بدور اللغة في الربط بين الحضارات آتيا  
وزمانيا ثم العلاقة بين اللغة والحضارة.

الخاتمة : فيها تقييم لما جاء في التمهيد وفي المرحلة الوصفية إذ تطرح مدى مواكبة الألسنيين العرب للتقدم اللغوي في العصر الحديث.

- 17 -

الطالب : يوسف العثماني  
البحث : تأثير الفقه في المنهج النحوي من خلال كتاب الخصائص لابن جني.

الأستاذ : عبد القادر المهيري

التاريخ : 1978

نوعه : نحو

محتوى البحث :

بدأ الباحث في مقدمته بتبيان السبب الذي جعله يهتم بهذا الموضوع فهو يرى أن ابن جني بالرغم من طرافة بحوثه واستنتاجاته اللغوية فإن عمله في كتاب الخصائص لم يخل من هنات ناتجة أساسا عن استعماله منهج أصحاب الدراسات في أصول الفقه وما يتصل به من مصطلحات وهو منهج يبدو أنه قد أغرى ابن جني فاعتمده في عمله اللغوي واستغله استغلالا واسعا دون مراعاته للخصائص التوعية لهذا المنهج الدخيل على العمل اللغوي الذي يختلف مادة وأسلوبا عن الفقه وأصوله وقضاياه.

فاعتمده في عمله اللغوي واستغله استغلالا واسعا الذي يختلف مادة وأسلوبا عن الفقه وأصوله وقضاياه.

وقسم بحثه الى عدة فصول خصص بعضها للنظر في :

(1) علاقة التحو بالدين

(2) الفقه ومصادره

(3) التحو وأصوله

(4) السماع والقياس

(5) تكوين ابن جني الفقهي

- (6) تأثر ابن جني بالفقه في مستوى المصطلحات.  
 فنظر في كثرة تواتر المصطلحات، وفي المصطلحات التي دخلت في عرف  
 التحو والمصطلحات التي ما زالت خاصة بالفقه.  
 (7) التزام ابن جني بمنهجية الفقه، ومحاكاته لعلماء الأصول وذكره لبعض  
 مشاهير الفقهاء، وأصحاب المذاهب ومحاولته تعريف التحو بالإعتماد على الفقه.  
 (8) الأهمية التي يوليها ابن جني للعلل : كيفية تناول العلل عند الفقهاء،  
 كيفية تناول العلل عند ابن جني.

- 18 -

- الطالب : تيجاني بوريقة  
 الموضوع : اسم الإشارة في القرآن  
 الأستاذ : عبدالقادر المهيري  
 التاريخ : 1978  
 نوعه : نحو  
 محتوى البحث :  
 هذا البحث يتعلّق باسم الإشارة في القرآن الكريم. وقد اختاره الباحث  
 لأسباب من أهمّها :  
 (1) أن هذا الموضوع لم يحظ - حسب علمه - بدراسة خاصة به.  
 (2) تشعب اسم الإشارة من حيث الصيغ وتنوع استعمالها من حيث التركيب  
 والوظيفة وقسم بحثه الى ثلاثة فصول :  
 (1) الفصل الأول : اسم الإشارة وبيان التّاحية التّظرية فيه واعتمد فيه على  
 التراث النحوي باستغلال ما قرره النحاة من قواعد في استعمال اسم الإشارة.  
 (2) الفصل الثاني : اسم الإشارة في القرآن الكريم وإحصائه وبيان صيغه،  
 وقام الباحث بتجريد كلّ أسماء الإشارة في القرآن الكريم لاتخاذها مادة أساسية  
 يستخرج منها خصائصها في القرآن لمقارنتها بالأحكام التّظرية الواردة في كتب التحو.  
 (3) الفصل الثالث : وظيفة اسم الإشارة وعلاقته بالسياق وحكم المشار اليه  
 وتنوعه.

الباحث : حامد المهيري

الموضوع : تحقيق قسم من غريب المصنف لأبي عبيد القاسم الهروي  
837/223 - 770/154.

الأستاذ : رشاد الحمزاوي

التاريخ : 1979

محتوى الكتاب :

هذا العمل هو تمة لعمل السادة الهادي عياد والمختار العبيدي ومحمد البرهمي الذين قاموا بتحقيق بعض الأجزاء من الغريب المصنف.

وتولى السيد حامد المهيري تحقيق جزء رابع يشمل كتاب المياه وكتاب التحل وكتاب السحاب والأمطار وكتاب الأزمنة والرياح وكتاب أمثلة السماء وهي الأبواب الممتدة من ص 118 ط الى 155 ط أي ما يساوي 37 ورقة بين المخطوطة المحفوظة بالمكتبة الوطنية بتونس رقم 18728.

ولم يكتف الباحث بهذه المخطوطة الأصلية بل اعتمد على نسخة ثانية مخطوطة كذلك بالمكتبة الوطنية بتونس تحت عدد 15365.

الباحثة : لطيفة زينب الشريف

الموضوع : الجملة الموصولة مقارنة بين أثرين الامتاع والموانسة لأبي حيان التوحيدي وزقاق المذق لنجيب محفوظ.

الأستاذ : حمادي صمود

التاريخ : 1979

نوعه : نحو

محتوى البحث :

اعتمدت الباحثة في عملها على أثرين قديم من القرن الرابع الهجري العاشر



مسيحي وهو الجزء الأول من الإمتاع والمؤانسة لأبي حيّان التوحيدني والثاني حديث من القرن العشرين وهو (زقاق المدق) لنجيب محفوظ.

ونظرا إلى جمع الدراسة بين أديبين متباعدين زمنيا فإن دراستها للجملة الموصولة ستكون آنية وتاريخية في نفس الوقت. وقسمت بحثها الى ثلاث أبواب :

الباب الأول : درشت فيه اسم الموصول

الباب الثاني : نظرت فيه في الصلة

الباب الثالث : خصصته للتأحية الوظائفية للجملة الموصولة هذا وقد

جعلت الباحثة كلّ باب يشتمل على ثلاثة فصول :

- فصل في وصف المدونة القديمة

- فصل في وصف المدونة الحديثة

- فصل في المقارنة بين المدونتين.

- 21 -

الطالب : زهير المرزغني

الموضوع : دراسة نحوية للجملة في مقامات بديع الزمان الهمذاني

الأستاذ : عبدالقادر المهيري

التاريخ : سبتمبر 1979

نوعه : نحو

التعريف بالبحث :

تتمثل هذه الدراسة في استخراج كل الجمل من مقامات بديع الزمان الهمذاني وفي تفكيكها وتبويبها انطلاقا من أبسط عناصرها الى مختلف تراكيبها المعقدة والمركبة - وذلك بمحاولة تحديد مفهوم الجملة في القسم الأول من البحث والتّظّهر في الجملة البسيطة في القسم الثاني منه ودراسة الجملة المركبة في القسم الثالث والأخير.

- 22 -

الطالب : علي الغيضاوي

الموضوع : معاني الأفعال المزيدة في الحيوان ج 1 و2.

الأستاذ : المهيري

التاريخ : 1979

نوعه : صرف.

التعريف بالبحث :

بدأت الدراسات - المعاصرة - حسب الباحث - تميل الى التخصيص والحصر في دراسة الفعل فحاولت جمع كل ما يتعلق به في نطاق عمل مستقل واحد.

وأهم هذه الدراسات هي التي تخصصت لتدرس أبنية الفعل ومعانيه انطلاقاً من نصوص متنوعة. وهذا البحث يندرج في هذا النطاق إذ اعتمد فيه الباحث على نص قديم هو كتاب الحيوان في جزئيه الأول والثاني طبعه عبدالسلام هارون، وخصص الباحث الفصل الأول من بحثه للأفعال المزيدة الواردة (في الحيوان) ثم نظر في الفصل الثاني في معاني الأوزان المزيدة حسب بعض النحاة القدماء.

- 23 -

الباحث : عبداللطيف قاسم

الموضوع : حركة العين في الأفعال ذات الأصل الواحد.

الأستاذ المشرف : عبدالقادر المهيري

التاريخ : 1979

نوعه : صرف

التعريف بالبحث :

هي محاولة التعرف على رأي النحاة في اختلاف عين الفعل وهل هناك إشارات الى هذا الصنف من الأفعال.

ثم تصنيف هذه الإمكانات السالفة الذكر وإحصاء عددها من حيث المعنى ومن حيث التنوع أي اللزوم والتعدية والتعليق عليها وهذا التصنيف وهذا الإحصاء يتمثلان في جداول تتضمن عدة تفاصيل خصوصاً فيما يتعلق بمسألة اللزوم والتعدية مع

محاولة التعرف على نزعة كل حركة من الحركات الثلاث سواء الى اللزوم أو الى التعدية أو الى الانتقال من اللزوم الى التعدية.

- 24 -

الباحث : عبد الوهاب الحمري  
الموضوع : شرح لامية الأفعال لمحمد بن أحمد الزهوني عن المنظومة المشهورة :  
بلامية الأفعال لابن مالك.  
الأستاذ : عبد السلام المستدي  
التاريخ : 80 - 1979  
نوعه : صرف  
التعريف بالبحث :

بدأ بالتعريف بمؤلف اللامية ابن مالك وهو أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الجياني (600/672 - 1203/1274) المشهور بتعمقه في الدراسات النحوية والصرفية.

ثم عرّف بشارحها وهو محمد بن أحمد بن محمد بن يوسف الزهوني المغربي المالكي (أبو عبد الله) فقيه متكلم ت 1230/1815.

واعتمد في تحقيقه على مخطوطات المكتبة الوطنية بتونس رقم 253 ورقم 8346 ورقم 876.

ولامية الأفعال : هي منظومة في فنّ الصرف ذات روي واحد هو اللأم حاول فيها الناظم التعرّض للمسائل الصرفية المعهودة. والغاية من ذلك بالدرجة الأولى تعليمية.

وقام الباحث بعد ضبطه للنص بتخريج الأمثلة المعتمدة وتسمية قائلها قدر المستطاع مع تخريج الآيات القرآنية والأحاديث والتعريف بأعلام المتن.

## النوع الثاني

وهي البحوث المقدّمة في نطاق شهادة التعمّق في البحث العلمي. وقد وجدنا دراستين من بين 4 دراسات قدّمت الى حدّ الآن ونوقشت. وهاتان الدراستان تبدوان لأول وهلة وكأنّهما تخرجان عن نطاق الدراسات اللغوية. ولكن مع ذلك أدرجناهما ضمن هذا الصنف من البحوث لما لهما من صلة به. فالأولى تهتمّ بالترجمة، وفي الترجمة مظهر حضاري ولكنّه لغوي بالدرجة الأولى. ودارت الثانية حول تاريخ الأدب مفهومًا ومنهجًا. ولا شكّ أن لتاريخ الأدب صلة وثيقة بالتقدّد الأدبي وبدراسة النصّ الأدبي بصفة خاصّة.

### شهادة التعمّق في البحث الأولي

قام الأستاذ محمّد مواعده بتقديم أول دراسة لنيل شهادة التعمّق في البحث. وكانت حول حركة الترجمة في تونس وأبرز مظاهرها في الأدب (1840-1955). وقد أشرف على إعدادها الأستاذ المنجي الشّملّي ونوقش البحث في 1979/2/7 وتركّبت لجنة المناقشة من الأستاذ محمّد سويسي (رئيس) والأستاذين : المنصف الشّتوفي والمنجي الشّملّي (عضوين) وتحقّل الممتحن على هذه الشهادة بملاحظة حسن جدًا.

#### التعريف بمحتوى البحث :

ذكر السيّد مواعده في مقدمته سببين لاهتمامه بموضوع الترجمة أولهما الإنشغال المتزايد بها وبقيمتها الفكرية والحضارية في عالم تقاربت أبعاده وتعقدت علاقاته.

ثانيهما : دور التونسيين الإيجابي في هذا الميدان فقد شعروا كغيرهم من المفكرين العرب في القرنين 19م و20م بوجوب الاستفادة من أدب الغرب وحضارته..

ولم يكن تحديد الباحث لسنتي 1840 و1955 في دراسته اعتباطًا فسنة البداية 1840 هي السنة التي تأسست فيها مدرسة باردو العسكرية وهي أول مؤسسة تعليمية رسميّة تعني بترجمة التّصوص والمؤلّفات الأوروبية الى اللغة العربية وأما سنة 1955

فقد ظهرت فيها مجلّة تونسية جديدة أولت ترجمة النصوص الأدبية شيئاً من اهتمامها زيادة على أن العلاقة بين اللغة العربية والفرنسية قد تغيّرت خلال هذه السنة نتيجة لتغيّر العلاقة السياسية بين تونس وفرنسا.

وجعل الأستاذ مواعدة بحثه في ثلاثة أقسام يشتمل كلّ واحد منها على مجموعة من الفصول، وراعى المزج بين المستويين الزمّني والموضوعي في هذا التقسيم حتّى يتعدّ عمّا قد يسببه المستوى الأول من غموض وتكرار وما يفرضه الثاني من إطالة في بعض الموضوعات.

(1) القسم الأول : حلّل فيه نشأة حركة الترجمة وتطوّرها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبين العوامل الممهّدة لبروز هذه الحركة ودور رجال الإصلاح والمؤسسات الصحافية والتعليمية والثقافية والإدارية في تطورها ودعمها. كما عرّف بأبرز المترجمين وبالأثار المترجمة في مختلف الميادين وصلتها بواقع تونس في ذلك العهد ثمّ قيّم ما تمّ في هذا المجال ومدى تأثيره في الفكر واللغة العربيين بتونس في الفترة نفسها.

(2) القسم الثاني : وخصّص القسم الثاني من هذا البحث للترجمة الأدبية وقد أشار في البداية الى ظهور عوامل جديدة أدّت الى انتشار هذه الحركة وشمولها لميادين عديدة قانونية وتقنية وإدارية وسياسية ممّا يجعل من الصعب على الباحث الإحاطة بها جميعاً بصورة دقيقة شاملة. ثمّ عرّف في هذا القسم بالمترجمين وبآثارهم والموضوعات التي تناولتها هذه المترجمات. وبين في فصل خاصّ الصلة المتينة التي تربطها بواقع المجتمع التونسي الفكري والأدبي في النصف الأول من القرن العشرين.

(3) القسم الثالث : حلّل فيه أبرز مظاهر التأثير والتأثير في الميدان الأدبي سواء في مستوى المضامين أو في مستوى الأشكال والأجناس الأدبية وأساليب الكتابة والتعبير، وفي الفصل الأخير من هذا القسم حاول الإجابة عن السؤال التالي : هل توصّل التونسيون الى ضبط نظرية للترجمة خلال الفترة الزمانية التي حدّدها إطاراً لهذا البحث ؟

ثم الحق الأقسام الثلاثة التي سبقت ببعض التصوص المؤكدة لاهتمام التونسيين بالترجمة منذ القرن الماضي. وكذلك مجموعة من الجداول ضمتها كشفا شاملا للتصوص التي توصل الى معرفتها ولترجمها ولغاتا الأصلية وموضوعاتها ومصادر نشرها، والغرض من هذه الجداول هو تمكين الباحثين من كلّ المعلومات المتعلقة بالترجمات وخاصة الأدبية منها لعلها تساعدهم على مواصلة التعمق في هذا الموضوع والمزيد من دراساته ليستخرجوا ما لم يتوصل الى استخراجه منه سواء في الميدان الفكري والحضاري أو في الميدان الألسني.

وهذا البحث وإن اهتم بمحركة الترجمة بصفة عامة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فإنه أولى اهتماما جليًا بالميدان الأدبي وخاصة في النصف الأول من القرن العشرين وإن استفاد ببعض المعلومات والمناهج المتعلقة بالأدب المقارن وكذلك بالميدانين الألسني والأسلوبي فإنه لم يستفد من كل ما يمكن الإستفادة منه في هذا المجال.

### شاهدة التعمق في البحث الثانية :

وتتقدم السيد حسين الواد يوم 13/4/1979 بموضوعه حول (تاريخ الأدب بمفهومه ومناهجه) لنيل شهادة التعمق في البحث الثانية وكان الأستاذ توفيق بكار قد أشرف على إعداد هذا العمل (-) وتركت لجنة المناقشة من الأستاذ محمد عبدالسلام (رئيس) والأستاذين المنجي الشملي وتوفيق بكار (عضوين) ونال المترشح شهادته بملاحظة حسن جدًا.

التعريف بمحتوى البحث :

اعتمد الباحث في عمله هذا على أربعة كتب هي :

- 1) تاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان
- 2) تاريخ آداب العرب لمصطفى صادق الرافعي.
- 3) تاريخ الأدب العربي لأحمد حسن الزيات.
- 4) في الأدب الجاهلي لطلح حسين

وبدأ الأستاذ الواد في مقدمته بتقديم الإطار الذي يتنزل فيه موضوعه، فلاحظ أن عدد المؤلفات في تاريخ الأدب العربي عدد لا يستهان به وبعض هذه الكتب راج راجا كبيرا حتى أن كتاب الزيات طبع 26 مرة في حوالي 50 عاما وعلى العكس من ذلك نجد أن التأليف في (مادة تاريخ الأدب) قليلة (-) فهناك عملان عالج فيها مؤلفاهما بعضا من مشاكل الكتابة في تاريخ الأدب العربي علاجا يبدو (إذا أمعنا النظر فيه متسا بالإنجاز المحلّ والإستعراض المنقوص) وهما :

1 - بحث السيد شكري فيصل من سوريا (مناهج الدراسة الأدبية في الأدب العربي) : عرض ونقد واقتراح - ط بيروت 1973.

2) بحث السيد عبدالسلام محمد الشاذلي (الاتجاه العلمي في مناهج تاريخ الأدب الحديث في مصر حتى بداية الحرب العالمية الثانية) (مخطوط بقاعة الرسائل بكلية الآداب بالقاهرة رقم 1105).

و يرى الباحث أن هذه الأعمال لا تفي بالمطلوب - ولهذا فإن التأليف في مادة تاريخ الأدب العربي في حاجة الى دراسة مستقلة تتناول قضايا منهجية وخاصة وإن الدراسات الأدبية - على النطاق العالمي - بدأت تتجه الى العناية بالظاهرة الأدبية من حيث عملها واستعمالها في المجتمعات.

وقام الأستاذ الواد في نفس هذه المقدمة - تفاديا للبس في حصر موضوعه وبسط طريقته وتحديد اتجاهه - باستعراض أهم الاتجاهات في دراسة النص الأدبي في العصر الحديث :

أ - اتجه يقوم على دراسة النص الأدبي درسا يتجهون به الى البحث عن حياة المؤلف الشخصية لأنهم رأوا أن النصوص الأدبية تعبر عن أصحابها تعبيرا مباشرا.

ب - اتجه نفسي ينفي أن يكون الأدب صورة لحياة المؤلف الشخصية فذهبوا الى أنه مرآة للاوعي منشئه. فالأحاسيس الباطنة والعقد النفسية هي التي يجب أن تلتبس في النصوص الأدبية.



ج - اتجاه إجتماعي : ينفي أن يكون الأدب صورة لحياة المؤلف الشخصية ولا صورة لحياته الباطنية النفسية. فالأديب كائن اجتماعي منغمس في طبقته الاجتماعية يحمل طابعها و ينطق بلسانها لذلك اعتبروه صورة لايدولوجية مؤلفة ولقيم الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها.

د - اتجاه هيكلي ينفي الاتجاهات السابقة الثلاثة و يؤكد على أن النص الأدبي لا يعني غير نفسه ولا يعبر عن غير ذاته فهو مغلّق تام لا ينطق إلا بما فيه ولا يصوّر إلا نفسه فهو مجرد كائن من كلام وهو عمل في اللغة أو تلاعب بها لذا رأى الهيكليون أن الإكتفاء في درسه بالتعرّف على هيكله ووصف خصائص البناء الذي ورد عليه يفي بالحاجة منه.

ثم ظهرت بعد ذلك أعمال تساءل فيها مؤلفوها عن مدى الصواب في حصر معنى الأدب في النصوص الأدبية والإكتفاء في درسه بتحليلها (-) والفاية من هذا التساؤل هو محاولة الخروج بدرس الأدب من الإقتصار على النظر في النصوص الأدبية الى العناية بالظاهرة الأدبية في شتى مظاهرها أعمالها واستعمالها. والباحث لم يختار الكتب الأربعة المعتمدة في دراسته اعتباطا بل رأى أنّها تمثل ثلاثة مناهج في تاريخ الأدب : فزيدان والزيات يدرسان تاريخ الأدب العربي حسب عصوره والرافعي يدرسه حسب أغراضه وطه حسين حسب مدارس. وبعد هذه المقدمة قسم الأستاذ الواد أعماله الى ثلاثة أقسام رئيسية وهي :

(1) المفاهيم.

(2) المناهج.

(3) الأعمال.

وقد اعتنى في القسم الأول بالمفاهيم :

- لأنه ليس من عمل في درس الأدب أو نقده أو تاريخه إلا وهو يقوم على فهم معين للأدب والأديب.

- ولأن هذه المؤلفات التي نظرفها تطرح مسألة المفاهيم بشيء من الإلحاح فقد عرّف أصحابها بالأدب و - عوا أقسامه وشرحوا المصطلحات الدالة على فنونه وقدموا تصوّرهم للأديب ولعملية انتاج النصوص الأدبية ووقفوا على صلة الأدب بالحياة

الإجتماعية وعلى علاقته بشتى المعارف الأخرى ويبحثوا في مفهوم تاريخ الأدب وفي منزلته من التاريخ العام.

- ولأنه كان لهذه المفاهيم أثرها القوي في تصوّر هؤلاء المؤلفين لأعمالهم فتعريف الأدب عندهم مثلا هو تعريف الموضوع الذي عالجوا تاريخه وتعريف تاريخ الأدب هو تعريف لطريقة العمل التي تناولوا بها ذلك الموضوع. ودرس الباحث في القسم الثاني من دراسته المناهج :

- لأن المؤلفين الأربعة وقف كل منهم على مسألة المناهج في تاريخ الأدب. وكان لكل منهم موقفه في معالجتها بل أنه قام بينهم الجدل حول أي المناهج أجدى وأنفع في التاريخ للأدب العربي.

- ولأن المناهج هي التي تكيف الأعمال وتمدها بأبرز الخصائص التي تظهر فيها فمسألة التأليف في تاريخ الأدب هي أولا وقبل كل شيء مسألة المناهج فالمنهج هو الذي تتميز به أعمال عن أعمال أخرى وهو الذي تتم به سيطرة الكاتب على موضوعه أولا تتم.

وفي القسم الثالث نظر الباحث في أعمال هؤلاء المؤلفين فدرس خصائصها العامة لأنه من المنطقي أن يتساءل الإنسان عن النتائج التي وصلوا إليها بتلك المفاهيم وهذه المناهج ثم أن هذه الأعمال هي التي راجت بين القراء وأثرت فيهم زمنا وبالتالي فإن التعرف على هذه الأعمال هو تعرف على طبيعة التكوين الذي يتلقاه القارئ إن هو أدام النظر في هذه الكتب.

وكانت غاية الأستاذ الواد من البحث هو أن يدرس تجربة في تاريخ الأدب قامت أساسا على البحث في نشأة التصوص الأدبية ونشأة الإعلام ونشأة الأغراض والمدارس والاتجاهات فوقف على أوجه الخلل والتقص في مؤملا السعي الى التماس مفاهيم أخرى يؤرخ بها للأدب تاريخا لا يعني بتلك المظاهر السابقة فحسب وإنما يعني أيضا بالأدب من حيث هو ظاهرة اجتماعية لها حياتها وعملها في المجتمع البشري.

## النوع الثالث

وهي الدراسات المقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة. وكانت ثلاثا تندرج جميعها في نطاق البحوث اللغوية :

### الأطروحة الأولى :

نوقشت أطروحة الأستاذ عبدالسلام المسدي يوم 12 جانفي 1979 بكلية الآداب تونس، وكانت بعنوان (أهم قضايا التفكير اللغوي عند العرب الى ابن خلدون) وقد أشرف على إعدادها الأستاذ عبدالقادر المهيري. وتركبت لجنة المناقشة من الأستاذ : أحمد عبدالسلام (رئيس) والأساتذة : الشاذلي بويحي وعبدالقادر المهيري ورشاد الحمزاوي وعبد الوهاب بوحديبة (أعضاء) وتحصل الممتحن على دكتوراه الدولة بملاحظة مشرف جدا.

### التعريف بمحتوى الأطروحة.

تقع الأطروحة في 560 صفحة مرقونة منها 60 صفحة احتوت ملاحق فيها كشف الأعلام وثبت المراجع وجرى للمصطلحات وقائمة مفصلة لمضامين البحث. والجدير بالملاحظة أن هذه الأطروحة صدرت عن الدار العربية للكتاب (ليبيا تونس) بعنوان (التفكير اللساني في الحضارة العربية).

أما مدارها فيتمثل أساسا في قراءة لسانية للتراث العربي. وحيث أن هذا المنهج مستحدث فإن الباحث قد استهل مصنفه بمقدمة طويلة (58ص) بسط فيها أسس البحث ومنطلقاته وقد عنونها فعلا بمخاظر البحث وغاياته).

ولقد تناول الأستاذ المسدي في منطلق التقديم علاقة علم اللسان الحديث بالمعرفة المعاصرة ثم تطرق الى تكامل مقولتي الحداثة والتراث ليخلص الى ربط البحث اللساني المعاصر بالتراث الإنساني وهكذا يتطرق الى علاقة اللسانيات المعاصرة بالحضارة العربية فيبين بالتحليل المستفيض والإحتجاج المتواصل كيف أن اللسانيات الحديثة قد انطلقت من استثمار خلاصة الفكر البشري عموما ما عدا خلاصة الفكر العربي وهو ما يمثل قطيعة في تواصل الفكر اللغوي عند البشرية جمعاء.

ثم استطرد الباحث في تفسير أسباب هذه (الثغرة العربية) تاريخيا وعقائديا ليصل الى ما نتج عن هذه (القفرة الإعتباطية) فيقول : (أما النتيجة المبدئية التي آل إليها نسيان تراث العرب في اللغويات العامة فهي حصول قطع في تسلسل التفكير اللساني عبر الحضارات الإنسانية فنهضت الحضارة الغربية على حصيلة التراث اليوناني أساسا ولكن في معزل عن مستخلصات ثمانية قرون من مخاض التفكير اللغوي عند العرب وإذا جاز لنا أن نبسط مصادرة في البحث أمكننا أن نقرر افتراضا أن أهل الغرب لو انتبهوا الى نظرية العرب في اللغويات العامة عند نقلهم لعلومهم في فجر النهضة لكانت اللسانيات المعاصرة على غير ما هي عليه اليوم بل لعلها كانت تكون قد أدركت ما قد لا تدركه إلا بعد أمد...

وهكذا تقوم أطروحة الأستاذ المسدي بأكملها (-) أساس سده هذه الثغرة بمحاولة استكشاف المسخلصات اللغوية في نظرية العرب بغية تقديم عطاء جديد يفيد اللسانيات المعاصرة من حيث يبين حظ العرب من استكمال حقائق الظاهرة اللغوية.

و يأتي صلب البحث في ثلاثة فصول اشتمل على كل فصل على ست مسائل ففي الفصل الأول يثير الباحث مشكل علاقة الإنسان باللغة فيستنتج التراث العربي مستخرجا منه نظريات خمس حول نشأة الظاهرة اللغوية. فأما الأربع الأولى منها فيسميها بأنها عرضية اقتضتها املاءات عقائدية أو تاريخية هي نظرية التوقيف الالاهي ونظرية التشريع الوضعي ونظرية المحاكاة الطبيعية ونظرية النشوء والتناسل.

أما النظرية الخامسة فيعدها أساس التفكير اللغوي في كامل التراث العربي وهي النظرية الأم، ولذلك خصصها بكامل الفصل الثاني وسمّاها نظرية المواضعة. ودرس ضمنها قضايا متعددة منها اعتبار الحدث اللساني ومشكل العقد وقضية التلازم ثم توليد المواضعات واكتساب اللغة. وفي صميم كل قضية مطروقة يعالج الأستاذ المسدي الموضوع من جوانب مختلفة أهمّها تسليط متصورات اللسانيات الحديثة ثم استكشاف مقولات التراث وأخيرا إبراز ما أدركه الفكر العربي مما يظن أنه استكشاف معاصر وكذلك بيان ما بلوره منظرو الفكر العربي مما لم يدركه رواد الفكر المعاصر بعد.

وفي الفصل الثالث تطرق الباحث إلى مقومات الكلام فعالج علاقته بالمكان وبالزّمان وبفاعله ومتقبله ليستنبط أخيرا هوية الحدث اللغوي في مخزون الميراث العربي. وقد وقف الباحث على جملة من الخصائص يصرّح بأنها غائبة تمام الغياب في نظريات اللسانيين المعاصرين لذلك اضطرّ إلى أن يصنع لها مصطلحات بالعربية مردفا إليها في الهوامش مصطلحات أجنبية ابتكرها هو بنفسه بعضها من سجل الرياضيات وبعضها من قاموس الفيزياء.

ومن بين هذه الخصائص المستنبطة شكلا ومضمونا :

|                        |                     |
|------------------------|---------------------|
| le caractère attractif | - الطابع الإستقطابي |
| le caractère expansif  | - الطابع الإنتشاري  |
| le caractère explosif  | - الطابع الانفجاري  |
| le caractère gazeux    | - الطابع الغازي     |
| le caractère fluide    | - الطابع السيّال    |

ومن سمات الظاهرة اللغوية أيضا في استنباطات الأستاذ المسدي :

|                   |                   |
|-------------------|-------------------|
| la reflexivité    | - الإنعكاسيّة     |
| l'inéluctabilité  | - الإضطرارية      |
| l'irréversibilité | - اللاتراجع       |
| l'irrévocabilité  | - الطابع الإبرامي |
|                   | وغيرها كثير       |

إن أهم ما يميّز أطروحة الأستاذ المسدي هو أنه تعامل فيها مع التراث باعتباره مقصودا بذاته ولذاته حتى إذا ما تجلّت خصائصه نطق بنفسه عن مضامينه النوعية. لذلك احتسّر الباحث من مزالق هذا المنهج الجديد فصّرّح منذ البداية قائلا : (إننا قد حرصنا - ما وسعنا الحرص - على تحاشي التعسف في الإستنتاج والإعتباط في التأويل، فأعرضنا جوهريا عن كلّ مقارنة مرتجلة أو تقرّيب تخميني بين نظريات العرب ونظريات اللسانيين المحدثين حتّى إذا ما قرئ بحثنا - في نقبه أو منقولا - لم يلتبس أمره على قارئه : أهو فكر الحضارة العربية خالصة أم هو اصطناع لها وتقول عليها أملاهما جوح الحداثة) ؟

و يعود الأستاذ المسدي في آخر مطاف بحثه لذكر بحياته المنهجية تجاه هذه البدعة المباركة في أساليب البحث والاستكشاف فيقيم بنفسه ما أنجزه متخاطبا مع اللسانيات المعاصرة فيقول (إذا سلّمنا بأننا مدينون بهذا العمل لجوهر الثقافة اللسانية المعاصرة فإن الذي تبرأ ذمتنا مما نحن مدينون به إنما هو هذا العمل نفسه لأنه - على ما نرتضي - كفيل بأن يرجع للسانيات فوائض دينه لما قد يفتحها من منافذ على مخزون التراث العربي الذي هو في حقيقة أمره ملك مشاع للإنسانية بحيث يكون من الحيف، بل من الخور ألا تفتح أبوابه أمام تطالع الفكر اللساني المعاصر قاطبة).

غير أن أطروحة الأستاذ المسدي تبقى مستعصية على التقييم إلا في مستوى نغمة الاختصاص، لأن ميزان كلّ فكرة من فكرها يستوجب المأما بقضايا علم اللسان الحديث واطلاعا واسعا على ما جدّ فيه من مبتكرات نظرية، كما يستوجب قدرة على التعامل مع نصوص التراث العربي، وإلى جانب هذا وذاك يقتضي مساهمة الباحث في نزعته إلى تجريد المفاهيم وصلل الصياغة التأليفية الضاربة في الرؤى الشمولية المتنوعة حتى ليحار القارئ كيف يتجول به الباحث من سياق اللغة إلى حقل الفلسفة إلى مجال التفكير الایبستمولوجي الذي يطلق عليه هو نفسه مصطلحا طريفا هو مصطلح (الفكر الأصولي).

وقد لا نتبين بسهولة هل ممّا يخفّف عليك - أيها القارئ - قراءة هذه الأطروحة أم ممّا يعسرّها عليك أن صاحبها يكتب بأسلوب الأدباء من حيث يلتزم صرامة الباحثين المنقّبين عن مؤسسات الموضوعية.

### الأطروحة الثانية :

ونوقشت الأطروحة الثانية وهي أطروحة الأستاذ محمد الهادي الطرابلسي يوم 26 ماي 1979 بكلية الآداب بتونس، وكانت بعنوان (خصائص الأسلوب في الشوقيات) وقد أشرف على إعدادها الأستاذ عبد القادر المهيري وتركت لجنة المناقشة من الأستاذ محمد سويسي (رئيس) والأساتذة : محمد عبد السلام وعبد القادر المهيري ورشاد الحمزاوي وحمادي بن حليمة (أعضاء) وتحصل السيد الطرابلسي على دكتوراه الدولة بملاحظة مشرف جدًا.

التعريف بمحتوى الأطروحة :

ذكر الأستاذ الطرابلسي في مقدمته أسبابا ثلاثة رئيسية أملت عليه طرق موضوع (خصائص الأسلوب في الشوقيات) فقد شغله أولا أمر شرح النص الأدبي كيف يعد وكيف يقدم لطالب المعرفة بصورة موضوعية مفيدة وشغله ثانيا أمر البحث في قضايا اللغة فكان لا يرتاح كثيرا لغلبة الجفاف عليها وكثرة التجريد التي في قضايا اللغة مع قلة التطبيق على استعمالاتها. وشغله ثالثا أمر التحجّر الذي تنهى إليه درس البلاغة والذي يعكس تحجّر البلاغة نفسها فبقي النقد الأدبي لذلك مفتقرا الى شيء من الاستحكام والموضوعية في مقاييسه.

وغاية الباحث القصوى أن يقدم لنا بحثا علميا تعليميا ودراسة أسلوبية تطبيقية وقوام هذا التطبيق هو الإنطلاق من البحث من مادة الدرس نفسها لفهمها وفهم مثيلاتها من المواد التي لم تدرس والبحث في أسبابها ونتائجها مستعينا في ذلك أولا بالتراث العربي ولكن بكلّ تمعّن وتمحيص وثانيا بالتزعات الجديدة من اللسانيات الحديثة والأسلوبية ولكن بكلّ احتراز وحذر.

ويرى الأستاذ الطرابلسي أن عمله إن جاء يعكس ثروة التراث العربي أكثر مما يعكس غزو اللسانيات الحديثة والأسلوبية فراجع ذلك سببان :

(1) أن ما استحكم في الدراسات الحديثة من القواعد أقلّ ممّا لم يستحكم وما اتفق فيه من قضايا أقلّ ممّا لم يتفق فيه.

(2) أن الطريق ما زالت أمام الدارسين ليقرؤوا التراث العربي قراءة وافية و يبرزوا العطاء الثمين الذي قدّمه للإنسانية في هذا الميدان.

وتقع أطروحة الأستاذ الطرابلسي في 701 ص مرقونة وتتضمّن 3 أقسام كبرى يضمّ كلّ منها مجموعة من الأبواب والفصول :

1 - القسم الأول : أساليب مستويات الكلام (294ص) ويتضمّن 3 أبواب خصص المؤلف الباب الأول منها لدراسة (مستوى المسموعات) واعتنى فيه بظاهرة



الموسيقى في الشعر. فدرس موسيقى الإطار الذي تكوّنه البحور والقوافي فبدأ بوصف البحور الشعرية المستخدمة في الشوقيات وصفا يعتمد أنواعها وخصائص البنية المقطعية فيها وحدّ التواتر الذي كان لها في شعر الشاعر ومدى التمام والجزء فيها ثم تناول القوافي بالدرس بالاعتماد على أنواع المجزئ ثم بالاعتماد على منزلة الروي ثم بالاعتماد على الأشكال الصوتية العامة. ثم بحث في حفظ أصوات العربية من الإستخدام رويًا في (الشوقيات) كما درس قوافي الأراجيز ونظائرها ثم قوافي الموشحات وختم بدراسة مظاهر القافية العامة ثم انتقل الباحث الى دراسة (موسيقى الحشو) فبدأ بدراسة المظاهر الموسيقية العامة التي تمثلها في نظره : موسيقى الصوت المعزول عن الإطار الدلالي الأدنى (اللفظ) من ناحية وموسيقى الأصوات المحصورة في الإطار الدلالي الأدنى من ناحية أخرى وموسيقى الإطار الدلالي الموسع (التقطيع) من ناحية ثالثة. ثم تطرّق الى دراسة المظاهر الموسيقية الخاصة وتمثلها في نظره : القافية الداخلية والترصيع والتدوير والتصرّيع في أشباه الطوالع وموسيقى المقاطع والمطالع (التصدير والتذيل).

وخصّص الباحث الباب الثاني (58ص) من القسم الأول لدراسة (مستوى الملموسات) حيث درس ما أسماه بالحركة في الكلام وبدأ بالبحث في المقابلة وهي عنده أبرز أساليب التعبير عن الحركة في الكلام. فقد بحث أولاً في فنّ المقابلة بالتظر الى أنواع المقابلات وقد أرجعها الى نوعين المقابلة اللغوية والمقابلة السياقية ثم بالنظر الى منزلة المتقابلين وتوزيعهما في البيت الشعري، ثم تطرّق الى البحث في دلالة المقابلة واثّر ذلك انصرف الى دراسة الأساليب الباقية للتعبير عن الحركة وهي عنده العكس والتناظر وقلب الوضعيات والتدرج والإطراد.

أما الباب الثالث من القسم الأول فخصّصه الدارس للبحث في (مستوى المراتيات) أو الصور. فقد بدأ بدراسة الصور التي تقوم على علاقات التشابه ويدخل فيها - عنده - التشبيه بمختلف أنواعه وقد توسّع فيما يطرأ على عناصر التشبيه من حذف وما يتولّد عن بعض أنواعه من عمق كما تدخّل فيه الإستعارة بمختلف أنواعها ثم تطرّق الى البحث في دلالة الصور في علاقات التشابه بالتظر الى مصادر التصوير التجريبيّة والثقافية وبالنظر في دور التصوير المتمشّ في التعويض والتحويل ثم بحث في الصور التي تقوم على علاقات التداعي المبنية على المجاز (المرسل والعقلي) منها والمبنية على

الحقيقة (الكنائية) والمبنية على الوهم (الثورية).

2- القسم الثاني : أساليب هياكل الكلام (176ص) و يتضمن باين :

خصص الأستاذ الطرابلسي الباب الأول منها لدراسة الهيكل الخارجي فبحث أولاً في معارضات شوقي فحلل خصائصها العامة ثم عمد بعد ذلك الى المقارنة الأسلوبية بين بعضها البعض بتقليب النظر فيها من الوجوه العديدة الممكنة ثم بحث في حكايات الشاعر فدرس مصادر الرواية فيها وبنية الحكاية وإطارها العام وخصص الباب الثاني من القسم الثاني لدراسة الهيكل الداخلي حيث درس التراتيب وخصائصها من تقديم وتأخير واعتراض وزيادة وحذف. ثم درس التعابير مبتدئاً بدرس المظاهر العامة كأثر الثقافة وأثر الخلق الشخصي في التعابير وتوسع في تعبير خاص هو التعبير الحكيم فتناول بالدرس فنَّ ضرب الحكمة عند شوقي ودور الحكمة في بناء القصيدة في (الشوقيات) ثم درس الأساليب الإنشائية البارزة كالإستفهام من حيث فته ودلالته والأمر في الطالع وفي غير الطالع من أبيات القصيدة والتداء.

3- القسم الثالث : أساليب أقسام الكلام (159ص) ويتضمن 10 فصول

خصص الفصل الأول منها لدراسة أساليب التنكير والتعريف في (الشوقيات) فتناول - في مستهلّه - بالبحث مجموعة من القضايا العامة ثم درس بصفة خاصة ظاهرة تعريف الاسم بوسيلتين معاً. ودرس في الفصل الثاني دلالة الاعلام فبحث منزع الاعلام وأشكالها في شعر الشاعر وخصص الثالث لدراسة الضمير فحلل ظاهرة الضمير العائد على لاحق. وبحث قضايا ضمير الفصل والتصرف في المطابقة ووفرة الضمائر في السياق. وتناول في الفصل الرابع بالدرس الجمع والتثنية حيث بحث قضايا المطابقة بين الجمع والمجموع والتصرف في المجموع والتثنية من حيث هي طابع قديم ومن حيث هي وسيلة تضعيف ودرس في الفصل الخامس دلالة المبنى بالإعتماد على استعمال الصيغ النادرة من ناحية استعمال صيغ في غير ما وضعت له في الأصل ودلالة المعاني بالإعتماد على دواعي النزعة التقليدية في استعمال الألفاظ من ناحية أخرى ودلالة لفظ (فتى) في الشوقيات وخصص الفصل السادس لظاهرتي النبؤ والتكهن وخصص الفصل السابع لظاهرتي التخصص والتعميم حيث بحث في تخصيص العموم وتعميم الخصوص. ودرس في الفصل الثامن ظاهرة الدخيل بالإعتماد على دخيل

الأهمية البالغة التي أصبحت لوجهين من وجوه البلاغة وهما نقل الإستعارة ودلالة الجزء على الكل « Metaphore et Metonymie » ولجاكوبسون « Jakobson » محاولات في اللسانيات العامة حيث نجد دراسة هامة ومعتمقة لهذين الوجهين، ولا أدل على اقتناع الناس بجدوى هذين الوجهين ومن ثم جدوى البلاغة عامة من استعمالها في مجالات غير الأدب كتحليل الأنماط السكانية.

ولا بدّ من الإشارة أخيرا الى المكانة الخاصة التي تحظى بها الإستعارة في مجال التحليل، ويمكن القول مع جماعة (مو) إنّ البلاغة كنظرية للصورة أعيد اكتشافها اليوم بفضل الألسنية البنيوية ونحن نرى اليوم فترة عودة الوعي بأهمية البلاغة.



## الدلالة النظرية لبعض الظواهر الاحالية في اللغة العربية

عبد القادر الفاسي الفهري  
كلية الآداب والعلوم الإنسانية  
بالمرباط

نتوخى من هذا العرض هدفين أساسا :

- الهدف الأول استكشافي « heuristique » ، إذ نشوق بمقاربة لغة طبيعية بمنهج محدد أن  
نكشف عن معطيات وتعميمات جديدة، كما نشوق الى أن نمحور خطابنا وسط النهج  
الرابط بين النظرية والتجربة.

- الهدف الثاني وصفي هو تقديم مجموعة قواعد تمثل جزءا من نحو جديد للغة العربية.

على أن هذين الهدفين لا يقومان إلا في إطار نظرية للغات الطبيعية، وفي  
إطار تحديد الإجراءات العملية التي تستند الى النمذجة الواضحة لهذه المبادئ النظرية  
والمنهجية (modélisation) .

فهذا البحث يندرج بصفة خاصة في إطار النموذج الوظيفي المعجمي (lexical)  
(functional grammar) الذي سأعود للحديث عنه قليلا، (1) وبصفة أعم فيما يمكن أن  
نعتقه بالنموذج الشومسكاوي في البحث اللغوي (the choskeyan paradigm in  
linguistic research) هذا النموذج الذي يركز على عدة مبادئ نظرية ومنهجية نذكر  
من بينها :

- (1) ان الهدف الأساسي من البحث اللغوي هو اعطاء مضمون لمفهوم اللغة الطبيعية  
(natural language) بوضع قيود على الانحاء التي تصف اللغات الممكنة.
- (2) الشرط الضروري المفاضلة بين الانحاء (grammars) باعتبارها نظريات للغات

الموصوفة هو **الوضوح** (explicitness) ، وهذا يعني فيما يعنيه أن كل قاعدة أو كل مبدأ نظري مقترح يجب أن يصاغ صياغة صورية واضحة لا تقبل التأويل أو التخمين. (3) انجع الوسائل لمعرفة اللغات، ومن ثم اللسانيات، هو بناء أجزاء كبيرة من أنحاء هذه اللغات، ولا يمكن المفاصلة بين النظريات إلا على هذا الأساس.

والموضوع الذي نقاربه اليوم يتعلق ببعض الظواهر الاحالية في اللغة العربية، وعلى الأخص الظواهر المتصلة بالمركبات الوصفية (adjectival phrases) ، ومن خلال هذه المقاربة نريد أن نبين ما يلي :

(1) ان الظواهر الاحالية تقتضي اللجوء الى مفاهيم وظيفية للتمثيل لها وصياغة المبادئ التي تضبطها.

(2) ان هناك تصنيفا اجرائيا للإحالة الى إحالة وظيفية وإحالة غير وظيفية، وهذا التصنيف يمكن أن يفسر الخصائص المختلفة التي نجدها لكل نوع من نوعي الاحالة المذكورين.

(3) ان خصائص تبعية الصفة للموصوف (agreement) او عدم تبعيتها تختلف تبعا للتصنيف المذكور، مما يؤكد على الصلة الوثيقة بين الاحالة والتبعية.

ولضيق الوقت نقف عند ظاهرة خاصة فقط من ظواهر الاحالة هي المراقبة (control) ، (2) ونقف عند صنفها الوظيفي وغير الوظيفي.

### بعض خصائص المراقبة غير الوظيفية :

في كل مراقبة احالية لا بد من عنصر مراقب (controller) وهو الضمير، ويسمى أحيانا Consequent، وعنصر مراقب (controller) يسميه النحاة مفسر الضمير، ويسمى أحيانا antecedent .

الملاحظة الأولى حول المراقبة غير الوظيفية هي أن الضمير فيما قد يكون مراقبه داخل الجملة أو الكلام بصفة أعم، فتكون المراقبة لغوية (linguistic) ، وقد يكون غير مراقب داخل السياق اللغوي، وإنما مراقبه أو مفسره خارج الكلام. فالمراقبة هنا مقامية (pragmatic) . فإذا قلنا مثلا :

(1) زعم زيد أنه غبي

فهذا التركيب يحتمل تأويلين أو قراءتين على الأقل : تأويل أول يكون زيد فيه هو الغسبي، وتأويل ثان يحتمل أن يكون الضمير فيه راجعا الى غير زيد. وهذا ما جعل بعضهم يصف هذا النوع من الاضمار احالة مطلقة أو حرة (free anaphora) .  
نفس الملاحظة تنطبق على جملة مثل :  
(2) دخل زيد مكتبه  
فالهاء هنا لا تعود بالضرورة على زيد.

الملاحظة الثانية حول الاحالة غير الوظيفية هي أن المراقب (بالكسر) قد يلتبس في هذا النوع من المراقبة. ففي جملة مثل (3) :  
(3) أخبر زيد عمرا أنه مطرود  
يحتمل في الهاء أن ترجع الى زيد وإلى عمرو.  
وتجد الحال من الأوصاف يختص بنفس الخاصة تقول :  
(4) لقي زيد عمرا راكبا  
فيحتمل الكلام أن يكون زيد هو الراكب كما يحتمل أن يكون عمرو.

الخاصية الثالثة من خصائص المراقبة غير الوظيفية هو إمكان تعدد المراقب والمراقب. تقول :  
(5) طلب زيد من عمرو أن يذهب معه الى السينا  
فيرجع الضمير في ذهب الى زيد والهاء في معه الى عمرو. وتقول في الحال :  
(6) لقي زيد عمرا راكبا وراجلا.  
فينطبق أحد الأحوال على زيد والآخر على عمرو.  
الخاصية الرابعة هي أنه قد يتعدد المراقب (بالكسر)، والمراقب (بالفتح) مفرد تقول :  
(7) أخبر زيد عمرا أنها مجبران على التراجع  
فيرجع الضمير الواحد الى المكونين معا. وتجد نفس الظاهرة في الحال :  
(8) لقي زيد عمرا راكبين.  
فصاحب الحال هنا متعدد وإن كان الحال مفردا.

لاحظوا أن الحال له خاصية تقارب الخاصية الأولى التي ذكرناها.



فالجملة (6) جائز فيها قراءتان : القراءة التي ذكرنا وقراءة ثانية يكون صاحب الحال فيها غير محدد، فلا نعرف من الراكب ومن الراجل. هذه الظاهرة تعرف باسم الاحالة الإعتباطية (arbitrary reference) .

### خصائص المراقبة الوظيفية

في مقابل الاحالة المطلقة أو غير المقيدة لغويا، نجد احالة مقيدة (bound anaphora) وهذه الاحالة لها مظاهر كثيرة (3). فن جملة هذه المظاهر ضمير النفس الذي يجب أن يكون مراقبا داخل الجملة الواحدة ولا يمكن أن يكون مراقبه خارجها : (9) انتقد زيد نفسه .

(10) ظن زيد أن نفسه غبي.

وسأقف هنا عند مظهر خاص من مظاهر هذه الاحالة المقيدة هو المراقبة الوظيفية (functional control) .

أهم خصائص هذه المراقبة أن المراقب والمراقب فيها محددان، وهذا التحديد مرتبط بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها كل من المراقب والمراقب. فالعنصر المراقب دائما فاعل، والعنصر المراقب أما مفعول ان كان الفعل متعديا، أو فاعل ان كان لازما. فع افعال المقارنة مثلا نجد أن فاعل الناسخ يجب أن يكون هو فاعل على الخبر. قارن بين (11) و(12) :

(11) كاد زيد يسقط .

(12) • كاد زيد تسقط اخته .

فالتركيب (12) لاحق لأن المراقب (بالفتح) ليس فاعلا. كذلك مع أفعال القلوب يكون المراقب هو المفعول والمراقب هو الفاعل. إذا قلت :

(13) ظن زيد عمرا غبيا.

فزيد لا يمكن أن يكون موصوف غبيا، وهذا ممكن طبعا في المراقبة غير الوظيفية كما أسلفنا.

### النحاة والمراقبة الوظيفية

إذا رجعنا الى الد القدامى لا نجد عندهم الكثير في هذا الفرق بين نوعي المراقبة، وذلك لأسباب متعدد

فالنحاة استعملوا عدة مفاهيم وصفية اضطرتهم الى عدم الوقوف عند هذه الظاهرة في العربية القديمة. من جملة هذه المفاهيم الجملة الاسمية ومفهوم الإبتداء، ومفاهيم أخرى متولدة كمفهوم الناسخ. فقد اعتبروا أن جملة بسيطة مثل (14) لها أساسا نفس البنية الوظيفية التي نجدها لجمال كبرى مثل (15) و(16)، وهذه الجملة بالتالي لها نفس الخصائص الاحالية :

(14) زيد قائم

(15) زيد ضربته

(16) زيد أبوه قائم

التسوية بين هذه الجملة تخلق مشاكل على المستوى الوصفي والنظري (4).

بالإضافة الى مفهوم الجملة الاسمية، لجأ النحاة الى مفهوم الناسخ، فاعتبروا أن بعض الأدوات والأفعال ناسخة، أي أنها تغير في الأحكام الاعرابية للمبتدأ والخبر اللذين تدخل عليهما. واعتبروا كذلك أن هذه النواسخ تدخل على الجملة الاسمية بفرعيها البسيط والمركب. هذا المفهوم قد تتولد عنه معطيات كثيرة لا ندرى هل هي معطيات فعلية، أم أن المفهوم يؤدي الى تعميمات خاطئة، وافترض وجود تراكيب لا توجد في اللغة. من ذلك تراكيب ك (17) :

(17) \* كان زيد أعرفه

ومع كل هذا نجد عند النحاة ما يدل على وجود تلك الفروق بين المراقبة الوظيفية والمراقبة غير الوظيفية. فقد ذكر الاسترابادي مثلاً في شرح الكافية (ج 2، ص 304) انه يتعين في جميع أفعال المقاربة أن يكون فاعل اخبارها ضميراً عائداً الى إسمها. فلا تقول : كاد زيد يخرج غلامه...، هذه الملاحظة تبطل أن تكون كاد وأخواتها نواسخ بخصائص إحالية مماثلة للجمال الاسمية. بدليل أنك تقول :

(18) زيد انتقده .

(19) زيد سقطت اخته .

ولا تقول :

(20) \* كاد زيد انتقده

(21) \* كاد زيد سقطت اخته

هناك أيضا غياب بعض الأمثلة عند النحاة. فهذا الغياب يدل إما على عدم وجودها في اللغة، وإما أنهم اعتبروا أنها موجودة باعتبار أصل من الأصول التي وضعها، دون أن يعود في ذلك الى المسموع. فلا نجد في كتبهم تراكيب من هذا النوع :  
(22) كان زيد أعرفه .

(23) ظننت زيدا ضربته أخته .

فهذه التراكيب في العربية الحالية غير طبيعية، بل قد تكون لاحنة. وبالإضافة الى عدم وجود هذه التراكيب في لغة اليوم، لا نجد تراكيب فيها سببي مثل :

(24) كان زيد مرضا أبوه

(25) كان زيد مريضة أمه

فلربما كانت هذه التراكيب شاذة أيضا في اللغة القديمة.

هناك قضايا أخرى أشار إليها النحاة في هذا الباب. يذكر صاحب الانصاف مثلا أن هناك خلافا بين البصريين والكوفيين في ضرورة إبراز الضمير مع الوصف حين يجري الوصف على غير من هوله. فالمشكل هو معرفة هل التركيب (26) مثلا مقبول أم لا :

(26) زيد هند ضاربها

الكوفيون اعتبروا أن هذا التركيب جائز والبصريون نفوا ذلك، واشتروا ظهور الضمير فقالوا إن الأصح هو :

(27) زيد هند ضاربها هو

احتج الكوفيون ببعض الأبيات الشعرية، ولا حجة في ذلك كما هو معلوم. أما البصريون فرفضوا (26) باعتبار الصفة فرع عن الفعل فكانت أضعف منه في تحمل الضمير، ولذلك وجب إبرازه معها إذا ما جرت على غير موصوفها. فهذا خلاف بالرجوع الى أصل قد نقول به أو لا نقول، ولكننا لا نعرف هل (27) من قبيل التمثيل أم من قبيل الكلام. فقد نجد كثيرا من هذا في كتبهم، تمثيلا لا كلاما.

### النقد وبعض خصائص المراقبة غير الوظيفية

المركبات الوصفية التي تكون نعتا لها خصائص إحالية وخصائص تبعية تماثل خصائص الحال. فكما أن الصفة الحال لا تتبع الموصوف في التذكير والتأنيث

- بالضرورة، فكذلك النعت، قارن بين (28) الى (30) وبين (31) الى (32) :
- (28) لقيت زيدا متوتر الأعصاب .
- (29) لقيت زيدا متوترة أعصابه .
- (30) \* لقيت زيدا متوترة .
- (31) مررت برجل مريض .
- (32) مررت برجل مريضة أمه .
- (33) \* مررت برجل مريضة .
- وكذلك قد يكون الموصوف المراقب مفردا والمراقب الموجود في الوصف متعددا :
- (34) مررت بالرجلين الكريم والبخل
- وقد يتعدد المراقب، والمراقب واحد :
- (35) ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان .
- هذه الخصائص وخصائص أخرى تجعل من المراقبة في النعت مراقبة غير وظيفية .

#### اشتقاق المركبات الوصفية ذات المراقبة غير الوظيفية

نفترض أن المركبات الوصفية ذات الوظائف الحالية والنعتية أو الخبرية تراكيب تشمل بالضرورة مراقبة لغوية .

فبالنسبة للحال والنعت نعتبر أن هذه المراقبة غير وظيفية وكنتيجة لهذا النوع من المراقبة هناك تبعية أو مطابقة في الصفات (agreement) من نوع خاص . ونحتاج الى صياغة المبدأ أو الشرطي الذي يجعل النعت أو الحال مراقبا بالضرورة . وهذا القيد نعتبر أنه قيد لاستقامة البنية المنطقية للحال أو النعت . هذا القيد يمكن صياغته بطريقة مبسطة كما يلي :

- (36) لا بد في كل بنية وظيفية للحال أو النعت من مراقب مراقبه الموصوف .
- هذا القيد لا يقول شيئا عن وظيفة ولا عن طبيعة الضمير المراقب . فالضمير قد يكون بارزا أما منفصلا أو متصلا، وقد يكون مستترا، وإذا استتر كان فاعلا بالضرورة فتظهر علاماته على الصفة أو على الفعل . تقول :
- (37) كاد الأولاد يسقطون .
- (38) كان الأولاد واقفين .

فحينما يكون المراقب فاعلا يبدو وكأن هناك تبعية وحينما يكون متصلا بأحد معمولات الوصف لا تكون هناك تبعية.

### بعض الإيضاحات حول النموذج الوظيفي المعجمي

الاشكال الأساسي بالنسبة لكل نظرية لغوية هو تعريف نوع العلاقة التي تربط بين لفظ ومعنى جملة معينة في لغة ما، وبالضبط تحديد العلاقة بين البنية المحمولية للجملة (predicate argument structure) وبين بنية المكونات (constituents) (ent structure) أو البنية الشجرية التي تمثل المكونات بالطريقة التي تنتظم بها في السطح.

هذا الربط يتم في النموذج المعجمي الوظيفي عن طريق الوظائف اللغوية، والبنية الوظيفية (Functional structure) في هذه النظرية الجديدة للتمثيل النحوي هي واسطة بين البنية الشجرية السطحية للمكونات وبين البنية المحمولية. الخصائص الوظيفية تنسب الى المكونات (constituents) عن طريق القواعد المركبية (phare structure rules) والى المحمولات (arguments) عن طريق القواعد المعجمية. وهذه النسبة تم صوريا عن طريق المعادلات الوظيفية (Functional equations) كما هو مبين أسفله.

تعتبر الوظائف النحوية كليات (universals) في النظرية المعجمية الوظيفية. لائحة الوظائف محدودة منها : فاعل (subject)، مفعول 1 (object 1)، مفعول 2 (object 2)، فاعل (complement)، فاعل (predicate complement)، موضوع (topic) ...

تأثف المعلومات الواردة من المعجم أو من القواعد التركيبية عن طريق المعادلات الوظيفية لبناء البنية الوظيفية. هذه البنية هي التي تؤول دلاليا بينما تؤول بنية المكونات صوتيا. فبالنسبة لجملة مثل ضرب زيد عمرا نخلص الى بنية شجرية مثل (44) والى بنية وظيفية مثل (45) باعتبار القواعد والمداخل المعجمية الموجودة في (40) الى (43) 5 : (39) ضرب زيد عمرا

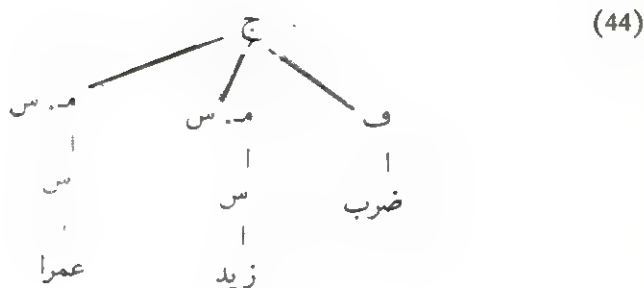
(40) ج ← ف  
 م.س. م.س. م.س.  
 ↓ = (فأ ↑) ↓ = (فأ ↑) ↓ = ↑  
 (اع ↑) = نص (اع ↑) = رف  
 ...

(41) ضرب : ف  
 (فأ) (مف)  
 (حم) = ضرب  
 (فأ) (مف)

ooo

(42) زدي : س  
 (عدد ↑) = مفرد  
 (جنس ↑) = مذ  
 (اع ↑) = رف  
 (حم ↑) = زید

(43) عمرا : س  
 (عدد ↑) = مفرد  
 (جنس ↑) = مذ  
 (اع ↑) = نص  
 (حم ↑) = عمرو



|      |  |   |
|------|--|---|
| (45) | <div> <div>زم</div> <div>حم</div> </div> | <div> <div>ماض</div> <div>ضرب</div> </div> <div> <div>(زيد)</div> <div>(عمرو)</div> </div>  |
|      | <div> <div>فا</div> </div>               | <div> <div>عدد</div> <div>جنس</div> <div>اع</div> <div>حم</div> </div> <div> <div>مف</div> <div>مذ</div> <div>رف</div> <div>زيد</div> </div>  |
|      | <div> <div>مف</div> </div>               | <div> <div>عدد</div> <div>جنس</div> <div>اع</div> <div>حم</div> </div> <div> <div>مف</div> <div>مذ</div> <div>نص</div> <div>عمرو</div> </div> |

هناك خوارزم (algorithm) لبناء البنية الوظيفية انطلاقاً من المعلومات التركيبية والمعجمية (6). وهذا البناء يخضع لعدة قيود لسلامة أو استقامة هذه البنية (well-formedness conditions) . من جملة هذه القيود قيد الإنسجام (consistency condition) الذي يمنع أن تكون للصفة الوظيفية أكثر من قيمة واحدة. فقيد الإنسجام يمنع تركيباً من هذا النوع :

(46) • قاموا الأولاد

هذا التركيب مرفوض باعتبار أن المحمول الفاعل لا يمكن أن يكون له قيمتان : الضمير والإسم الظاهر. ومن جملة هذه القيود كذلك قيد التمام (completeness condition) الذي يمنع تراكيب مثل (47) بنفس تأويل التراكيب (48) :

(47) أ) • أصبح زيد

ب) • رأيت



(48) أ) أصبح زيد رئيسا

ب) رأيت زيدا

### البنية الشجرية والبنية الوظيفية :

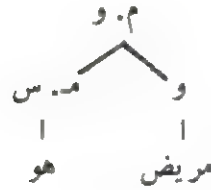
نظرية التمثيل النحوي التي وراء النموذج المعجمي الوظيفي تتيح لنا التمييز بين الوحدات اللغوية التي تلعب دورا في بنية المكونات (c-structure) وفي البنية الوظيفية (f-structure) على السواء، وبين الوحدات اللغوية التي لا تلعب دورا إلا في البنية الوظيفية ولا وجود لها في بنية المكونات. فالأولى تؤول دلاليا وصوتيا بينما الثانية تؤول دلاليا فقط. فالمركبات الوصفية في (49) و(50) لها نفس البنية الوظيفية أساسا أي (51)، لكن بنيتها المكونية مختلفة (أنظر (52) و(53) :

(49) زيد مريض

(50) زيد مريض هو

(51) مريض (فا)

(52)



(53)

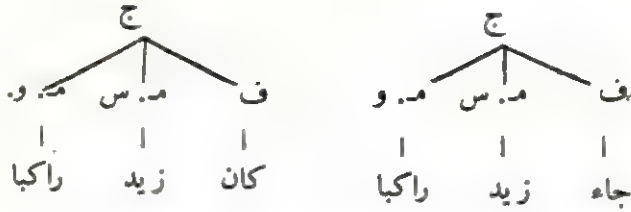


على العكس من هذا نجد تراكيب لها بنية شجرية مماثلة ولكن بنيتها الوظيفية مختلفة :

(54) جاء زيد راكباً

(55) كان زيد ركبا

(56)



فالبنية الشجرية في هذين المثالين مماثلة لكن المركب الوصفي في (54) حال (adjunct) وفي (55) بفضل حلية (Predicate Complement). المركب الوصفي في (54) غير ضروري لاستقامة البنية بينما هو ضروري في (55).

#### البنية المحمولى والبنية الوظيفية

إسناد وظيفة ما الى محمول معين تخضع للشرط التالي :

(57) هب أن نح : نح 1 ... نح ع مجموعة وظائف نحوية وحـم (1...م) مجموعة محمولات. يكون إسناد وظيفة نحوية ممكناً إذا كانت العلاقة بين حم ونح احادية (injective).

ففي جملة مثل ضرب زيد عمراً يتم الإسناد بربط المحمول الأول بوظيفة الفاعل والمحمول الثاني بوظيفة المفعول، كما يظهر ذلك في (58) :

(58) ضرب : ((حم1)) (حم2))

(فا) (مف)

على أن الربط بين البنية الوظيفية والبنية المحمولى ليس ثنائي الجهة (bijective) كما يتبادر الى الذهن من هذا المثال، بل هو أحادي كما يبين ذلك مثال كان :

(59) كان زيد مريضاً

(60) كان : (خـم 1)  
(فا) (فضـ حم)

### مبادئ المراقبة الوظيفية

المراقبة الوظيفية خاصة من خصائص الفضلات الحملية. هذه الخاصة تمثل لها عن طريق معادلات المراقبة الموجودة في المداخل المعجمية. فالمدخل المعجمي لكان مثلا يحتوي على معلومات محمولة ووظيفية من هذا النوع :

(61) كان : حم = كان «فضـ حم»

((فا) (فض))

فافض حم) = ((فا))

فهذه المعادلة الوظيفية الموجودة في آخر المدخل المعجمي نسميها بمعادلة المراقبة (control equation). هذه المعادلات خاضعة للمبادئ التالية :

(62) كل معادلة مراقبة يجب ان تكون طبيعية (natural)

(63) تكون المعادلة طبيعية إذا وفقط إذا :

أ) المراقب (بافتح) فاعل

ب) المراقب (بالكسر) مفعول إذا كان الفعل متعديا، وفاعل في غير هذه الحال.

نعتبر أن تراكيب المراقبة الوظيفية هي أفعال المقاربة والأفعال الناقصة وأفعال الشروع وأفعال القلوب، كما نعتبر أن الجمل الاسمية البسيطة هي بنى مراقبة كذلك. فهذه التراكيب يكون الفاعل فيها هو مراقب فاعل المفعول وتنتج عن ذلك التبعية المرجوة :

(64) كاد الأولاد يسقطون

(65) بدأت هند ترقص

(66) الأولاد واقفون

(67) ظن زيد عمرا انتحر

## الهوامش

- (1) لمزيد من التفصيل عن هذا النموذج انظر بر يزنان (1982) وكابلان وبر يزنان (1981) وكذلك الفاسي الفهري (1981 و 1982)
- (2) أنظر في ذلك بر يزنان (1981) وشومسكي (1981)
- (3) بين بعض اللغويين ان هذا الاصطلاح قائم على فكرة خاطئة، كما بينوا أن ما سمي بالإحالة المطلقة نوع مقيد كذلك. إلا أن القيود على كل نوع مختلفة (انظر مثلاً بر يزنان في نفس المصدر).
- (4) أنظر في ذلك فاسي فهري (1981)
- (5) نفس المصدر
- (6) أنظر كابلان وبر يزنان (1981).

## المراجع

- الانباري، الانصاف، مطبعة السعادة القاهرة 1961.  
الاسترابادي، شرح الكافية، دار الكتاب العلمية بيروت 1976  
ابن عقيل، شرح الفقيه ابن مالك، القاهرة.  
ابن هشام، مغنى اللبيب، القاهرة  
ابن يعيش، شرح المفصل، دار الطباعة المنيرية القاهرة  
سيبويه، الكتاب، بولاق 1898.  
عبدالمقادر الفاسي الفهري، لسانيات الظواهر وباب التعليق، أعمال ندوة البحث اللساني والسيميائي 1981 - الرباط كلية الآداب.

Bresnam J.W. 1981 : Control and Complementation, *Linguistic Inquiry* 13.3

Bresnam J. W. ed. 1982 *The Mental Representation of Grammatical Relations*, M I T Press Cambridge Mass.

Chowsky N. 1981 : *Lectures on Government and Binding*, Foris Publications Dordrecht.

Fassi Fehri A. 1981 : Théorie lexicale fonctionnelle, contrôle et accord en arabe moderne, *Arabica* fasc. 2 et 3.

Fassi Fehri A. 1982 : *Linguistique arabe : Forme et interprétation* Publication de la Faculté des Lettres de Rabat.

Kaplan R. and Bresnam J. W. 1981 : A. Formal System for grammatical Representation, in Bresnam (1982).



## الشعر والمرجع

ملاحظات حول المرجع في الشعر  
ومدى مساهمته في تحديد الخطاب الشعري

محمد عجينة

دار المعلمين العليا - تونس

يدلّ العنوان الأول، وهو الذي ارتأيناه في بداية هذا العمل، على كثير من الطموح، ولعله يحسن بنا بادیء ذي بدء أن نردّه الى ما لا بدّ منه من التواضع فقول : إنه يتعلق ببعض الملاحظات التي حصلت لنا أثناء ممارستنا لبعض النصوص النظرية (في تنظير الشعر) والشعرية (أثناء تعرضنا إليها بالدرس والتحليل في سياق تدريسا بالجامعة التونسية) عن الوظيفة المرجعية (1) ومدى قابليتها لأن تكون عنصرا يعتمد في تحديد الخطاب الشعري، ضمن سائر العناصر التي يقوم عليها «الكلام» language، وفي عملية القراءة.

إن اختيارنا للموضوع نابع من اهتمام خاص بالشعر، و«الخطاب الشعري» عامة، - وإن كان القول بوجود «خطاب شعري» هو نفسه فرضية من الفرضيات، ولذلك ترى بعضهم يفضل الحديث عن «البلاغ الشعري» message poetique -، وهو نابع أيضا من إيماننا بضرورة البحث عما يميز البلاغ الشعري عن سائر البلاغات، وبضرورة الجدل الدائم المستمر بين العمل التنظيري والعمل التطبيقي العيني والاستفادة من المكتسبات الألسنية. وجعلها في خدمة اللغة العربية والثقافة عامة، وتوظيفها من جملة ذلك، في تحليل الشعر، رغم أن بعض الألسنيين يحترزون من

---

(1) سنفصل القول في ذلك أثناء تذكيرنا بأركان الكلام ومختلف الوظائف التي ينهض بها. وتفصيلها في فصل شهير لـ «رومان جاكسون» Romand Jakobson : «الألسنية والإنشائية» من كتابه : «بحوث في الألسنية العامة»



الحديث عن الخطاب عامة لأن في ذلك انتقالا الى «مستوى فوق مستوى الجملة والى تركيب لا يدخل في تركيب أكبر منه» ولأسباب أخرى أهمها :

أ - أن الحديث عن الشعر معناه الحديث عن المدلول، وهو من المعطيات التي اسقطها كثير من الألسنيين من اعتباراتهم ومن مجال اهتماماتهم. ولئن كان ذلك في وقت ما، مكسبا مكن الألسنية من أن تتقدم أشواطا في بعض المجالات (خاصة منها الصوتيات والصرفيات)، فلعله كان حاجزا أمام تقدمها في دراسة التركيبة syntaxe يصح هذا على الأقل بالنسبة الى الألسنية الوصفية، وهو لا شك موقف ينبغي مراجعته وتجاوزه، وقد استوت الألسنية على ساقها علما واضح المعالم والحدود لا خوف عليه من الذوبان في مجالات أخرى.

ب - أن المدلول يحيل الى ما وراءه أي الى المرجع، وفي ذلك ما فيه من «الذهنية» mentalisme ومن العودة في نظرهم الى ضرب من الرؤية الساذجة لعلاقة اللغة بالتفكير يتم فيها الربط بين اللغة والواقع على نحو بسيط تجاوزناه اليوم، بعد أن بين «فردينان دي سوسير» «أن المدلول.. signifié ليس الشيء، وأن الدليل signe بوجهيه (أي الدال والمدلول) لا يتقوم من اقتران اسم بشيء وإنما من اقتران مُتصور ذهني بصورة أكوستيكية (1)».

إلا أن تلك الإحترازات وغيرها لم تمنع الألسنيين من الاهتمام بالشعر تنظيرا ودراسة عينية تطبيقية أو ميدانية، مع ما لها وما عليها. فما هو وضع البلاغ الشعري في الدراسات الألسنية والأسلوبية ؟

نحن نطرح هذا السؤال منذ البداية لنعرف نصيب الشعر من تلك الدراسات، مع بعض الاحتراز من تطبيق الألسنية على البلاغ الشعري، خاصة بعض الاتجاهات منها. ولا مناص من القول هنا أن تعريفات الألسنيين للشعري إما مغرضة، لخلط

---

(1) اخترنا في ترجمة جاعية لكتاب ف. د. سوسير : دروس في الألسنية العامة (وهو تحت الطبع) ترجمة الثلاثي الشهير : signifié signifiant signe تباعا بـ الدليل - الدال - المدلول.

أصحابها بين الطابع الشعري الإنشائي *poétique* بالمعنى اليوناني للكلمة، وبين النظم. أو هي جزئية لأن أصحابها لا يرون من البلاغ الشعري إلا جانباً من جوانبه أو بعضاً من تلك الجوانب فيتركز عملهم على عزل العناصر المعلقة *elements* *marqués* ، أو الحاملة لسمة ما، أو على ما يسمى بالتأثيرات الأسلوبية *effets stylistiques* وتظل تلك التأثيرات هي الأخرى محل جدل، وهي تصنف في باب الترقب الخائب والمفاجأة والغربة وغيرها مما يقع في نفس قارئ أو متقبل نموذجي *Architecteur*.

كما أن من عيوب تلك المقاربة للنصوص الشعرية بحثهم فيما عن مطلق ينحصر فيه «جوهر الشعر» والحال أن كلمة شعر كلمة «فَحَّ» ظل الدال فيها هو هو على مدى قرون، بينما ليس من الثابت أن مدلولها هو هو زمانياً *Diachroniquement* بل وحتى آنياً *Synchroniquement* كما سنحاول إقامة البرهان عليه في القسم الثاني من هذا البحث انطلاقاً من نماذج شعرية تراثية وأخرى حديثة وكيفية تقبل قراء مختلفين لتلك النصوص.

هذا بالإضافة الى أن البحث عن ذلك «الجوهر» يتم في صلب البلاغ الشعري، دون متعلقاته الأخرى. ان الخطأ الأساسي في رأينا كامن في جازم الاعتقاد في مزية التحليل الألسني الصرف، أي ذاك الذي يروم أصحابه تحديد خصائص الخطاب الشعري (1) انطلاقاً من مكوناته اللغوية لا غير. صحيح أن التركيز على النص والاهتمام به قبل أي شيء آخر هو تقدم بالنسبة الى ما كان سائداً قديماً من الاكتفاء أحياناً ببعض الانطباعات، والخوف من تفكيك النص كمن يخشى أن ينتهك «قدسيته» أو حرمة.

واعتقادنا رغم ذلك أن الألسنية يمكن أن تفيد في دراسة الشعر، على أن لا تقتصر على وصف الخطاب الشعري وصفاً سنياً ولكن أن تنزل الخطاب الشعري منزلته التي يستحق في نطاق نظرة أشمل تضع البلاغ الشعري و- البلاغ عامة - في سياقه اللغوي اللساني، وفي سياقه العام بما في ذلك البحث عن علاقته أو على الأصح

---

(1) نطلق عبارة «الخطاب الشعري» على كل خطاب يدرك على أنه كذلك أي شعري

عن مدى علاقته بالمرجع. ونعتقد أن لا صَبْرَ في ذلك على العلم. فالألسنية في بداية أمرها وأول نشأتها قد عُزلت عن كل ما هو نفسي أو ذهني أو اجتماعي، ثم عادت فأنشأت صلات أخرى، بعد ما تمكن أصحابها من ضبط حدودها فنشأت الألسنية النفسية والألسنية الاجتماعية. كذلك يمكن أن يكون الأمر بالنسبة الى الاهتمام بالشعر، ويمدّ صلاته بالمرجع. ولعل من المفارقات أن نقول أن ذهاب بعض الدراسين الى القول بأن خاصية البلاغ الشعري تكمن في النص ذاته هو الذي حفزهم الى الخروج عن المألوف من الأسس في دراسة الشعر قديما (أي الحاقه بنوع أدبي معين أو اعتماد معايير معنوية أو أسلوبية أو جمالية) والبحث عن «كيفية عمل» الكلام في النص الأدبي عامة والشعري خاصة. نخص بالذكر منهم إسهامات جاكبسون في تحديد أركان الكلام، والتي هي :

5 المصطلح أو القانون code

6 الصلة contact

1 الباث destinataire 3 البلاغ message 2 المتقبل destinataire

4 السياق contexte

والتي تناسبها وظائف ست توافق كل طرف من هذه الأطراف المذكورة. هي :

1 - الوظيفة التأثيرية العاطفية\* (وتتعلق بالمتكلم، من تعجب واستفهام وما

إليها)

2 - الوظيفة الخطابية (وما يتصل بالمخاطب من أمر ونهي... وهلم جرا)

3 - الوظيفة الفنية أو الإنشائية أو الشعرية (والمقصود منها هو الكلام ذاته)

4 - الوظيفة المرجعية (ما يتصل بالسياق عامة)

5 - الوظيفة الاتصالية أو التأكيدية (والقصد منها التأكد من أحكام ربط

الصلة بين طرفي عملية البلاغ.

6 - الوظيفة الماوراء لغوية (ما تعلق باكتساب اللغة وقوانينها)

- referentielle 4  
- phatique 5  
- metalinguistique 6

fonction "expressive" ou émotive  
fonction conative  
fonction poétique

1 \*  
2  
3

لقد كان هذا التحديد لوظائف الكلام مفيدا لأنه وضع مقولات تمكن من وصفه، وهو الذي اعتمد لتحديد خصائص الكلام «العادي» والكلام الشعري، وضبط ما بينهما من فروق.

وعليه «فالشعري» حسب نظرية من النظريات (1) هو الذي تقل فيه الوظيفة المرجعية وتعظم فيه الوظيفة الفنية الإنشائية. وعلى هذا الأساس يكون مرجع الكلام «العادي» متوجها الى الخارج، خارج النص، بينما ترى الكلام الشعري يدور على الكلام ذاته. هذا مع العلم بأن البلاغ الواحد قد يجمع بل ويجمع فعلا بين الوظائف العديدة رغم إمكانية تغلب إحداها أو بعضها على ما سواها. لكن ينبغي أن نشير منذ البداية الى بعض الإحترازاات ينبغي أن نحتزرها وبعض المزالق ينبغي لنا أن نجتنبها، حول تحديد المرجع، وعلاقته بالشعر حتى يمكن أن ننطلق من فهم واضح لماهية المرجع ننظر بعد ذلك في مدى إمكانية اعتماده لتحديد الخطاب الشعري.

#### الشعر ومتعلقاته :

##### (1) المرجع :

إن العلاقة بين الكلام والواقع هي من مشمولات الاستيمولوجيا لا اللسانية، وهي علاقة متغيرة حسب تصورنا للغة تاريخيا وفلسفيا (لأن تصورنا للأشياء تابع أيضا لاكتسابنا للغة أو لغات). إلا أن هذا الأمر لم يمنع أصحاب «قاموس علوم اللغة الموسوعي» (2) من إدراج لفظ مرجع ضمن «المفاهيم الوصفية». ولا بد لنا من توضيحه لأن مدلوله ليس واضحا وضوح البدييات، ولأن هذا العمل متعلق به من أساسه.

إنه لما كان موضوع التواصل اللغوي Communication linguistique قائما في أغلب

(1) على سبيل المثال كتاب Anne Marie Pelletier : fonctions poétiques

أو العدد الثالث من مجلة Langue française 1969

ويذهب فيه M. Arrive الى حد القول بأن ليس للنص الأدبي من مرجع

(2) Oswald Ducrot / Tzvetan Todorov : Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage (Points-Seuil) P. 317.

الأحياء على تعين وقائع أو حقائق خارجة عن نطاق الألسنية فيتعين على المتكلمين أن يشيروا الى تلك الأشياء أو يقصّدا إليها. فالشيء أو الأشياء المشار إليها أو التي يتعلق بها الحديث هي المرجع. لكن المرجع ليس بالضرورة الواقع أو الحقيقة، ولا العالم الحسي فقط، إنما هو كذلك وبنفس الدرجة، المتصورات الذهنية التي لنا عن العالم. وإذن فالمرجع ليس فقط ما يقع عليه الحس، إنما هو أيضا ما يدركه الذهن. فهو مدينة تونس مثلا وهو بلاد الواقع واق الخرافية (أو الحقيقية) وشهرزاد وشهر يار في ألف ليلة وليلة.

ولو كان الأول فقط (أي ما يدركه الحس) لآل بنا ذلك الى اعتبار البلاغات المرجعية منحصرة في البلاغات السردية والوصفية لغير (أي ما أسماه البلاغيون العرب بالخبر، أي ما يمكن نعتة بالصدق والكذب). ولخرج من هذا قسم من النصوص الشعرية أو التي يمكن أن تدرك على أنها شعرية مثل هذا النص :

«لقد خرجت من المنزل. فبادرني هو السكر وكل نظرة منه تخبيء وراءها  
مئات المنازل وحنائق الورد.»\*

ثم لو كان الأمر كذلك لدخل في باب البلاغات الشعرية نوع ثان من البلاغات تحيلك الى نفسها لا إلى مرجع محسوس (كما في الأمر والنفي والاستفهام، وهي ما يسميه العرب بالإنشاء) والحال أن نسبتها في التخاطب اليومي تكاد تعادل نسبة البلاغات التي من الصنف الأول.

وعليه، أفلا يكون تحديدنا هذا للمرجع متداخلا مع المدلول.

## 2) الشعر والمرجع والمدلول :

إن المدلول حسب ف. دي سوسير هو «شطر الدليل، وهو المتصور. لأن الدليل يُؤخذ بين متصور ذهني وصورة أكوستيكية لا بين شيء واسم». لكنه قد عرّف

---

\* صدر به عبد الوهاب البياتي إحدى مجموعاته الشعرية.

«قيمة» المدلولات بأنها «خلافية محض، لا تتحدد إيجاباً بمضمونها ولكن سلباً بما لها من علاقات مع سائر عناصر النظام» (دروس، في الألسنية العامة القسم الأول الفصل الأول). إن هذا التحديد للمدلول، هو الذي يمكّن من التفريق بينه وبين المرجع. فالمدلول إذن ليس وصفاً لما يشير إليه أو لما يرجع إليه إنما هو قيمة خلافية في صلب اللغة. فضلاً عن أن عدداً من خصائص المرجع، لا تظهر في المدلول. فكلمة إنسان تتقابل في صلب اللغة مع حيوان مثلاً لا مع طائر، رغم تقرب الجاحظ بينهما تقرب إبعاد في قوله: «وجعفر بن أبي طالب له جناحان يطير بهما في الجنة إن شاء الله وليس جعفر من الطير».

وبناء على ما تقدم، فإن البلاغ المرجعي هو البلاغ الذي يتوجه إلى ظواهر أو أحداث، خارجة عن الألسنية والبلاغ الإنشائي أو الشعري الفني هو الذي يتوجه أكثر إلى داخل النص، وما أحالك إلى نفسه ولم يكن القصد منه هو المدلول بقدر ما هو المدال. إن القول بهذا هو من باب الفرضيات المغرية نظرياً على الأقل فلنحاول الانطلاق منه والنظر في أمثلة من الشعر العربي متنوعة بقدر الإمكان.

وننظر أولاً في عينة من الشعر العربي الجاهلي، لأبي ذؤيب الهذلي. وهو بيت استشهد به ابن قتيبة في مقدمة كتابه الشعر والشعراء في أثناء تصنيف ضروب الشعر، واستحسنه.

والنفس راغبة إذا رغبتها وإذا تسرد إلى قليل تقنع

إن هذا البيت، على ما حددنا آنفاً، كلام مرجعي. فهو أقرب إلى الخطاب اليومي منه إلى الشعر وإن دخل في إطار الشعر أو في إطار تصور للشعري يقوم على أنه الكلام الموزون المقفي. ولعل ابن قتيبة الفقيه، قد تقبل هذا البلاغ ووقع من نفسه موقفاً حسناً انطلاقاً من قانون (code) الأخلاق.

من هذا الباب أيضاً ذلك البيت المنسوب إلى حسان ابن ثابت والذي هو من باب «تنظير الشعر» إن صح التعبير وهو قوله :



وان أشعر بيت أنت قائله      بيت يقال إذا انشدته صدقا

أفلا يكون ذهابنا الى أن البيت المنسوب الى أبي ذؤيب الهذلي ليس «شعريا» مصداقا لقولهم «خير الشعر اكذبه» (أي خيره أبعدَه عن الحقيقة أو عن المرجع واقربه الى المجاز) وتكذبا لقول حسان بن ثابت شاعر النبي، الذي لم تمنع صفته تلك أهل زمانه من الحكم بأن شعره قد ضعف في الإسلام.

ثم لننظر في هذه الأبيات التي استشهد بها ابن قتيبة، ثم استحسناها الجرجاني بعده وأوردها في أسرار البلاغة :

ولمّا قضينا من مئى كلّ حاجة      ومسّح بالاركان من هو ماسح  
وشدّت على دُهم المَهاري رحالنا      ولم ينظر الغادي الذي هو رائح  
أخذنا باطراف الأحاديث بيتنا      وسالت بأعناق المطيّ الأباطح (1)

لقد أورد الجرجاني هذه الأبيات على أنها «من الأشعار التي أثنوا عليها من جهة الألفاظ ووصفوها بلسلاسة ونسبوها الى الدمثة». ولا يهمنّا في هذه المرحلة الحكم التفصيلي إنما يهمنّا الحكم الإجمالي أي الإدراك الإجمالي للنص بصفته نصا شعريا فهو «من الأشعار» أولا، ثم أن جمهورا معينا، في زمن معين قد أثنى عليه.

ولو عرضناه على جمهور آخر من غير جمهور زمانه، لربما عدّه من النصوص المرجعية ومن عاديّ الكلام خاصة إذا ما انطلق من ذلك المنطلق الذي يعتبر النص شعريا بقدر ابتعاده عن المرجع وعاريا عن تلك الصفة إذا كان معمولا هذا المحمل.

بعد بيت جاهلي، وآخر إسلامي أو مخضرم وهذه الأبيات الأخيرة التي لا شك في أنها إسلامية لنحاول أن نأخذ عينة أخرى من شعر شاعر إسلامي ولكن من طور آخر الا وهو أبو نواس. يقول :

(1) أسرار البلاغة : ص 21 - 22 - ط. هـ. رتق



يا قرأ أبصرت في ماتم      يندب شجوا بين أتراب  
يبكي فيذري الذر من نرجس      ويلطم الورد بعقاب

لقد قضى نقاد الأدب القدامى في هذا النص بأنه نص شعري، ونعت صاحبه في سياقه بأنه «أشعر الجن والإنس» (1) وإذا حللناه تبيننا فعلا أن الكلام فيه موجه الى نفسه، وأنه تغلب فيه الوظيفة الإنشائية الفنية، ولكنه قائم أيضا على الوظيفة الخطابية لأنه موجه الى مخاطب ولأن النص يحمل سمة الخطاب، وتبرز الوظيفة الفنية أساسا في البيت الثاني، حيث لا يحيلك النص الى مدلول القمر أو الى مدلولاته المتعددة، ولا الى مرجعه وكذلك الدر والنرجس، والورد والعقاب، بقدر ما يرجعك الى قانون ثقافي بني عليه النص هو النموذج الأدبي السائد في زمان ظهور النص، وتصور الكتابة الشعرية كيف تكون (تشبيه الوجه بالبدر وتشبيه الفم بالنرجس والحد بالورد والأطراف بالعقاب) كما أنه من باب تشبيه ثلاثة بثلاثة، وهو في عرف القرن الرابع (زمن القارئ الذي استحسن) من السنن والاعراف الأدبية.

ورغم ما ذكرنا من أن الخطاب مقصود لذاته وأنه تغلب عليه مبدئيا الوظيفة الفنية الإنشائية، فإننا قد ندرك هذا النص إدراكا آخرًا يكون فيه هذا النص، وفي مرحلة زمنية أخرى (باعتبار تعاقب القراء عليه)، نصا مرجعيا لأنه قد يدخل بالنسبة الى قارئ حديث في سياق يتقاطع فيه مع نصوص أخرى من قبيل قول القائل :

فأسطرت لؤلؤا وسقت وردا      وعصفت على العتاب بالبرد

نصوص أخرى تكون له بدورها مرجعا وتحيله الى نص مرجعي لا غير «يبطل موضع التعجب منه» على حد قول الجرجاني.

هكذا إذن إذا نظرنا الى النص نظرة جدلية، وجدنا أنه قد يكون في آن واحد، إنشائيا إذا نظرنا إليه نظرة آنية *synchronique* ومرجعيا إذا نظرنا إليه نظرة

(1) ابن رشيق : المصلة ط يحيى الدين عبد الحميد 1 ص 293

زمانية *diachronique*. وقد يصح ذلك بالنسبة الى القارئ الواحد في الأوقات المتعاقبة أو بالنسبة الى الجماهير المتعاقبة أيضا عندما تُخرج النص من حال كونه الى حيز الوجود الحقيقي بالقراءة. وهو في رأينا ما قد يفسر سر «اكتشاف» بعض النصوص أو إهمال بعض النصوص الأخرى، مع تغير السنن الأدبية والفنية.

ولنختم هذه النماذج بمقتطفات أخرى من شعر شاعر حديث هو عبد الوهاب البياتي.

لقد لفت انتباهنا فيما لفت في مجموعته «قصائد حبّ على بوابات العالم السبع»، تفاوت أحيانا كبير بين النص والنص بل وأحيانا بين المقطع والمقطع من حيث طغيان الوظيفة المرجعية أو انحسارها.

يمكننا أن نستشهد بنصوص شعرية لعبد الوهاب البياتي تدل على خلق وإنشاء وإبداع ولكن حسبنا أن نرجع الى قصيدته «مجنون عائشة». ولكن الذي يقرأ هذا المقطع :

هاجني اللصوص في باريس  
وانتزعوا دفاتري وخضبوا بالدم  
مكعبات النور والاسفلت  
وتركوني ميت

لا يجد فيها إلا نصا موصفيا مرجعيا قد لا يكون له من دلالة إلا بوضعه في سياق العام والحق يقال ولكنه نص مرجعي مباشر.

بعض الإستنتاجات : النص والقراءة

إن الأمثلة السابقة، وما تعلق منها بكيفية إدراكنا وإدراكهم لبعض النصوص تدل على أن الاهتمام بالمرجع مدخل من المداخل المفيدة في مقارنة النصوص الشعرية إلا أن الاقتصار عليه يؤدي الى تلك النظرة المجزأة التي أشرنا إليها في نقدنا

لا اعتماد بعضهم الألسنية الوصفية والوقوف في دراسة النص الشعري عند وصف مكوناته.

وكما سلف أن رأينا من خلال نص أبي نواس، فإن البلاغ لا يقوم بوظيفة واحدة - وقد يكون هذا من تحصيل الحاصل، - إلا أن اعتبار النص الشعري هو النص الذي يخرج عن التعيين وعن الإحالة الى مرجع، أمر صحيح الى حد ما.

وإذن فالصبغة الشعرية في البلاغ الشعري لا تتجلى من خلال النص فقط، وهو ما قد يهدم ما قلناه في البداية بشأن الاستعانة بالألسنية في تحديد خصائص البلاغ الشعري وإن كان ذلك لا ينال من صحة الاعتماد على المقولات الألسنية لوصف البلاغات وتحليلها، (1) إنما تتجلى أساسا من خلال العلاقة بين البلاغ والمتقبل واعتباره طرفا في العملية الشعرية وطرفا متغيرا كذلك مع تغير السن والأعراف الثقافية التي تكون هي نفسها مرجعا من مراجع الكاتب إذ يكتب والقارئ إذ يقرأ.

إن اختلاف القراء في كيفية تقبلهم لنص من النصوص - وهو ما نلاحظه مثلا في مدى صعوبة تقبل القراء لظاهرة الشعر الحديث - مثال بين واضح. فهل نجد له تفسيراً في مدى إحالة النصوص الشعرية الى مرجع أو على وجه أدق في ابتعادها عن التعلق بمرجع الى حد أن القارئ يقف أحيانا موقف الحائر المتسائل عن مدلول الشعر الحديث أمام نص كثيف مثقل بالرموز والدلالات، وحقه ربما أن يبحث عن دلالاته فيكون مثله في ذلك مثل الرجل الذي سأل أبا تمام «يا أبا تمام، لم لا تقول من الشعر ما يفهم؟ فقال له وأنت لم لا تفهم من الشعر ما يقال».

وإذن فخصائص الشعر، وصعوبة إدراكها أمر غير منفصل عن عملية القراءة. وإولى الإدارة الإدراكية *mécanisme de la perception* وهي عملية ينبغي أن تكون قائمة على اعتبار النص نظاما يحيل الى نفسه، هذا صحيح ولكن لا ينبغي التفاضي عن ربط النص بالخارج. فليست علاقة النص بالخارج وبالمرجع، مجرد علاقة إشارة أو إحالة

(1) خاصة منها ما نتوسمه في فروع أخرى من الألسنية مثل علم العلامات *sémiologie* وعلم الدلالة *sémantique*

بل هي علاقة جدلية. فلا المرجع ولا المستقبل من المعطيات القارة أو الثابتة أو المنعزلة، بل تربط بينها شبكات من العلاقات، تدخل من بينها وضعية المستقبل الإجتماعية وصورة العلم في زمانه والقوانين الثقافية السائدة.

وكذلك النص من الداخل. فبناؤه الجدولي والسياقي ليس منعزلا عن الخارج، عن اللغة باعتبارها هي الأخرى مرجعا من المراجع تحمل رؤية للعالم وتصنيفا لجميع الموجودات ووصفا لها وتنظيها.

واذن فينسبغني، وهذا مطمح قد يتجاوز ما قصدنا إليه من خلال هذا العمل المتواضع، أن نقرأ النص الشعري قراءة متعددة نستفرغ من خلالها، بقدر الإمكان احتمالاته الدلالية، قراءة في اتجاهات متعددة لا نستثني منها قراءة ولا نحتكر فيها.

## توصيات ملتقى «اللسانيات في خدمة اللغة العربية»

أعدته لجنة الصياغة المتكونة من الدكاترة

- محمد الهادي الطرابلسي
- نهاد الموسي
- عبد القادر الفاسي الفهري
- سالم الغزالي

نظم مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية التابع للجامعة التونسية من 23 الى 28 نوفمبر 1981 ملتقى في موضوع «اللسانيات في خدمة اللغة العربية» شارك فيه 27 (سبعة وعشرون) باحثا ينتمون الى المؤسسات التالية :

- الجامعة التونسية
- الجامعة الأردنية
- الجامعة المستنصرية
- الجامعة السودانية
- الجامعة المغربية بالرباط
- جامعة الرياض بالعربية السعودية
- جامعة بغداد
- الجامعة الكويتية
- جامعة ليون بفرنسا
- جامعة المانيا الفيديرالية

وقد كان هذا الملتقى ثاني مهرجان من نوعه بعد ملتقى «اللسانيات واللغة العربية» الذي نظمته المركز نفسه بتونس في ديسمبر 1978. ولكنه أكثر سعة من الملتقى الأول : إذا ارتفع فيه عدد المشاركين من ناحية وسجلت فيه بصفة خاصة مشاركة باحثين من بعض الأقطار الأوروبية الى جانب الباحثين العرب من ناحية أخرى.

ولئن سُجلت من الجانب التونسي مشاركات جديدة ولوحظ عدم مشاركة بعض الزملاء ممن ساهموا بالبحث في الملتقى الأول بحيث تجددت روح المشاركة نسبياً، فإن مشاركة الزملاء العرب تجددت كلياً.

وهذه المناسبة يعبر المشاركون عن ابتهاجهم بهذا التوجه النشط المستمر نحو الدرس اللساني ولا سيما عند الشباب مما يبعث الإطمئنان في النفوس على مستقبل الدراسات اللسانية في حظيرة اللغة العربية.

ولقد كان هذا الملتقى نتجية طبيعية للملتقى الأول وخطوة أخرى في نفس الطريق لأنه بسط قضية توظيف المعرفة اللسانية في خدمة اللغة العربية في مجموعة من المحاور العامة ومجموعة أخرى من المحاور النوعية والتطبيقية :

### المحاور العامة :

فقد اشتركت مجموعة من البحوث في معالجتها قضايا منهجية من حيث رامت تحسّس الحصيلة التي توفرها اللسانيات للباحث الذي يُقدم على وصف اللغة العربية وللدارس الذي يعنى بإعادة قراءة التفكير اللغوي عند العرب وللمجتهد الذي همّه إثراء رصيدها وتوسيع آفاقها وللمربي الذي يطمح الى الإستفادة منها لتدريس اللغة العربية.

ولقد تبين أن اللسانيات بفضل ما في إطارها من سعة وبفضل المؤلفات التي أسستها والمدارس التي تعاقبت فيها والجهود التي بذلت في مسائلها شرقا وغربا بحثا وتدرّسا نظرا وتطبيقا، كفيلا لجابة عن مختلف الأسئلة التي تعبر عن حيرة اللغوي اليوم ولا سيما المختص في العربية.

ولقد تبين من جهة أخرى أن الطريق مازالت طويلة أمام الدارسين لإعادة قراءة اللغة العربية ولا سيما لإبراز ما يمكن أن تقدمه هذه اللغة للسانيات من عطاء مفيد.

### المحاور النوعية والتطبيقية :

واشتركت بقية البحوث في دراستها قضايا نوعية وتطبيقية تدخل في صميم اللسانيات : من أثر العناصر التاريخية في الظواهر المعنوية الى علاقة اللسانيات بعلم المصطلح وعلم الأصوات وعلم التركيب وعلم الدلالة والعلامية والأسلوبية.

فبرزت ضرورة المراجعة في العمل بين التنظير والتطبيق، ذلك أن التنظير يضيء سبل الممارسة والتطبيق يقضي على شبح المجازفة.

وفي ختام هذا الملتقى يتقدم المشاركون بالمقترحات التالية :

### القضايا الجوهرية :

- 1 - تواصل سنة عقد مثل هذه المهرجانات العلمية دوريا :
  - + في ملتقيات موسعة شاملة.
  - + وفي ندوات نوعية مختصة.
- 2 - توجه اهتمام المنظمين في المستقبل الى مشكل المصطلح اللساني ومشكل توحيده وتعريبه ومشكل كتابة الرموز الصوتية بالأحرف العربية.
- 3 - توجه العناية الى استصفاء ما تقدمه الدراسات اللسانية وتوظيفه توظيفا مباشرا في قضايا تطبيقية وخاصة على مستوى التأليف والتعليم المدرسين.
- 4 - صرف الإهتمام الى اللسانيات الاجتماعية والنفسية واللغة في مستوياتها المختلفة والخطاب بأغماطه المتعددة.

و يلاحظ المشاركون ما يقع من تباين في منطلقات النظر اللساني من جهة ومشكلات التوفيق بين اللسانيات العامة والعربية من جهة أخرى. وهم إذ يرون أن هذه ظاهرة مرحلية طبيعية يتطلعون الى تأصيل لسانية عربية منسجمة ممتدة في اللسانيات العالمية.



## القضايا الإجرائية :

- 1 - التفكير خلال الملتقى القادم في بعث اتحاد اللسانيين العرب.
  - 2 - تولي الجامعات ومؤسسات البحث العلمي عقد ندوات لسانية بصفة دورية مع التنسيق بين هذه الندوات.
  - 3 - تضافر جهود اللسانيين العرب على تنسيق أعمالهم وتوحيد مصطلحاتهم وتبدال خبراتهم العلمية.
  - 4 - اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصدار مجلة لسانية دورية تستوعب أعمال اللسانيين العرب.
  - 5 - الدعوة الى انعقاد الملتقى القادم في وقت مبكر مناسب والرسم للمشاركين بأن يوافقوا المؤسسة المنظمة ببحوثهم قبل وقت كاف من انعقاد الملتقى ليتمكن إعداد الأبحاث وتوزيعها على نحو يضمن الفائدة العلمية.
  - 6 - سعي جميع المشاركين الى وضع بحوثهم باللغة العربية.
- و يتوجه المشاركون الى مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بتونس بعبارات الشكر والإمتنان على مبادرته بعقد مثل هذه المهرجانات العلمية وعلى ما بذله مديره من جهد في سبيل إنجاح هذا الملتقى ودعمه ماديا ومعنويا وعلى ما برهن عليه مساعدوه من حكمة في التنظيم وحرص على حسن السير في الأعمال.



Université de Tunis  
Centre d'Etudes et de Recherches  
Economiques et Sociales

**LA LINGUISTIQUE  
APPLIQUÉE  
A LA LANGUE ARABE**

Serie Linguistique N° 5



Imprimerie AL ASRIA - TUNIS

**Université de Tunis**  
**Centre d'Etudes et de Recherches**  
**Economiques et Sociales**

***Actes du Seminaire***  
***La linguistique appliquée***  
***à la langue arabe***

**TUNIS - 23 - 28 Nov. 1981**

**Série Linguistique N° 5**

**1983**





## SOMMAIRE

|  | Pages |
|--|-------|
| <b>Norbert TAPIERO</b> : Méhode d'analyse semiologique<br>du discours arabe moderne . . . . .      | 7     |
| <b>Salem GHAZELI</b> : Règles Phonologiques et dialectes<br>arabes . . . . .                       | 17    |
| <b>André ROMAN</b> : La Genèse de la langue arabe et la<br>constitution de ses formes verbales . . | 29    |
| <b>Badreddine BELHASSEN</b> : Quelques experiences sur la per-<br>ception de l'emphase . . . . .   | 47    |



# MÉTHODE D'ANALYSE SEMIOLOGIQUE DU DISCOURS ARABE MODERNE \*

Norbert TAPIERO

Université Lyon II

## I - Introduction :

La *sémiologie* étant la science des signes, plus exactement des "significations" dont ceux-ci sont porteurs, il faut tout d'abord préciser qu'un texte écrit ou sonore qui est soumis à l'analyse, est la résultante de deux sortes de signes :

- signes linguistiques ou *intratextuels*, c'est-à-dire tout le langage employé par ce texte et touchant à toutes les branches de la linguistique descriptive.

- signes non linguistiques ou *extratextuels*, c'est-à-dire ce qui, en dehors du langage employé, renseigne sur les destinataires, le lieu (ou le décor), le moment et, quand cela est possible, l'énonciation par l'auteur.

Quand on peut disposer de tous ces signes dans l'analyse, en suivant une méthode rigoureuse, on doit pouvoir parvenir à détecter certains traits pertinents de la personnalité de l'auteur, à préciser aussi les structures sociales, c'est-à-dire les circonstances historiques, psychologiques et sociologiques, dans lesquelles le texte a été écrit et/ou prononcé.

---

\* Résumé de la communication de M. Norbert TAPIERO, Professeur de linguistique appliquée à l'Université Lyon II. (Colloque du CERES à Tunis du 23 au 28 novembre 1981).

Mais, en plus, la part du lecteur ou de l'auditeur ne doit pas être négligée. Nous avons parlé de *destinataires*, mais ceux-ci sont souvent différents les uns des autres et peuvent avoir une "lecture" ou une "audition" différente pour un même texte, en tirer des "significations" et non pas une "signification"

En bref, un texte recèle, à travers les deux sortes de signes dont nous avons parlé, les données présupposées du discours, c'est-à-dire une sorte d'instance créatrice (personnalité de l'auteur) qui s'exprime dans des circonstances données (structures sociales), en aménageant le passage de la langue (outil théorique et abstrait avec ses multiples virtualités) à une réalisation de telle et/ou telle virtualité (diversité de "significations" possibles en fonction du lecteur ou de l'auditeur)

Chaque catégorie de récepteur (lecteur ou auditeur) obéit donc à un certain nombre de facteurs psychologiques, sociologiques, philosophiques ou autres, pour attribuer à un même texte une "signification" qui n'est pas forcément la "signification" voulue par l'auteur. C'est la raison pour laquelle on peut parler de "sémiotiques" (au pluriel) pour un même texte. C'est un terme scientifique commode et qui fait mieux prendre conscience des facteurs qui entrent en jeu, que les anciens mots employés : interprétation, exégèse, commentaire, explication de texte, lecture, ou simplement critique, comme dit Tzvetan TODOROV dans "*Qu'est-ce que le structuralisme?*" - 2e partie-Poétique (p.16).

Précisément, la méthode d'analyse dont nous allons exposer les modalités se propose d'éviter dans toute la mesure du possible les sémiotiques des différentes catégories de récepteurs, pour tenter d'atteindre la *sémiotique* de l'auteur et par conséquent les traits pertinents de cette personnalité.

Une méthode d'analyse beaucoup plus complexe, au fil directeur rationnel, mais aux modalités et aux interprétations non exemptes de subjectivité, a été appliquée par A.J. Greimas à une nouvelle de Maupassant (1976), en se référant à une théorie du discours qui s'inspire des principes irréfutables que nous venons d'exposer, et qu'il avait décrite dans "*Sémiotique et sciences sociales*", paru la même année. Auparavant, W. Bright avait proposé dans "*Sociolinguistics*" (1971), une méthode d'analyse systématique du discours en général qui réduisait à une faible marge, la part de l'initiative et de

l'appréciation extérieures. C'est en me fondant sur la théorie du discours de A.J. Greimas et en empruntant les grandes lignes de la méthode d'analyse de W. Bright, que j'ai adapté au discours arabe moderne, la méthode d'analyse que nous avons expérimentée pendant 5 ans avec les étudiants de Licence et de Maîtrise d'arabe à l'Université Lyon II. Mais avant de l'exposer, il est bon de se demander à quels types de discours peut-elle le mieux s'appliquer, du moins au stade d'investigation où nous nous trouvons actuellement.

## **II - Quels types de discours arabe moderne?**

Pour pouvoir appréhender l'ensemble des signes intratextuels et extratextuels d'un discours, l'idéal serait que le chercheur puisse disposer en même temps que du texte écrit, de l'énonciation de ce texte par l'auteur lui-même. Mais, comme dans l'immense majorité des cas, cela est impossible, il vaut mieux que l'analyse porte sur des types de discours (au sens large) dont on peut connaître les circonstances de création, (lieu, moment, en vue de quels destinataires et autres données historiques). De plus, il est préférable de choisir des types de discours qui soient l'occasion pour l'auteur d'exprimer ses sentiments, ses idées, sa pensée, même d'une manière voilée ou indirecte.

On se rend compte que l'expérience de cette analyse doit porter de préférence, pour nous qui nous intéressons aux textes arabes, sur des types de discours modernes, écrits ou prononcés par des auteurs dont on peut connaître un certain nombre de données biographiques précises relatives à la création de ces discours et qui ont eu à exprimer "quelque chose".

En dehors du discours politique qui s'impose ici, le chercheur est attiré par les essais de grands auteurs, comme les réformistes musulmans ou autres penseurs, les œuvres autobiographiques ou biographiques, les poésies de référence d'auteurs engagés, les éditoriaux de grands journalistes, enfin le roman, la nouvelle ou le théâtre où l'on décèle de la part de l'auteur, un "message" idéologique, ce qui est souvent le cas dans la littérature arabe moderne.

## **III - Objectifs de cette méthode d'analyse :**

Ainsi que nous l'avons dit, le premier objectif de cette méthode est d'essayer d'atteindre la *sémiotique* de l'auteur dans le passage analysé

c'est-à-dire *la signification* qu'il donne à son langage, c'est-à-dire la "réalité" globale et profonde (politique, sociale, économique, philosophique, etc.) qu'il attribue à la manifestation de la langue qu'il a choisie en composant ce passage (comportement verbal).

Mais cette *sémiotique* dépend en grande partie de la personnalité de l'auteur, c'est-à-dire de son psychisme, de son idéologie et même de son subconscient (comportement non verbal). Le deuxième objectif de cette méthode qui découle logiquement du premier est donc d'explorer aussi profondément que possible la personnalité de l'auteur, à travers le comportement verbal dans le passage analysé.

La *sémiologie* qui est l'étude de cette "réalité" globale et profonde qu'est la *sémiotique* de l'auteur, se propose donc de dépasser ce stade et de rechercher la correspondance entre le comportement verbal et le comportement non verbal, donc de mieux connaître les traits pertinents de l'auteur et par contre-coup de son milieu. On perçoit là les apports que la psychologie et même la psychanalyse peuvent conférer à cette méthode d'investigation des textes. Au lieu de parler de méthode d'analyse sémiologique, on pourrait aller jusqu'à dire "méthode de psychanalyse sémiologique du discours". Mais notre objectif est ici plus modeste dans cette recherche, c'est la connaissance psychologique et idéologique de l'auteur.

#### IV - Le choix du texte à analyser :

L'objectif suprême étant l'approfondissement de la connaissance psychologique et idéologique de l'auteur, il paraît évident que, plus le texte analysé est long, plus le chercheur aura la possibilité d'arriver à son but. Mais la méthode comparative s'impose ici encore plus qu'ailleurs.

Elle peut être *intracomparative*, c'est-à-dire que l'on peut choisir des passages d'égale longueur à travers un même ouvrage ou une même œuvre. Naturellement, dans ce dernier cas, la datation et l'échelonnement chronologique avec tout ce que cela comporte de circonstances sociohistoriques ne doivent jamais être perdus de vue au cours de l'analyse.

Elle peut être *extracomparative*, c'est-à-dire que l'on peut choisir des passages d'égale longueur chez deux ou même plusieurs auteurs contemporains ayant traité sensiblement le même sujet, qui est



souvent l'une des préoccupations fondamentales de l'époque considérée (ex : le pouvoir politique, la misère du peuple en ville ou en campagne, les méfaits du colonialisme, l'oppression sioniste, les carcans de la tradition, etc...)

Quant à la longueur du texte, il est bien sûr difficile de la fixer. Mais, il faut surtout que celui-ci présente une unité suffisante et cohérente pour refléter, d'abord en apparence et à simple lecture, la pensée de l'auteur. Mais, pratiquement, 2 ou 3 pages peuvent suffire à présenter un champ d'investigations intéressantes, surtout dans la méthode extracomparative.

Pour le choix du texte à analyser avec les objectifs définis ci-dessus, il faut éviter les passages où l'auteur se laisse entraîner à des excès qui peuvent provoquer la jubilation du discours, ce que R. Barthes a appelé ce ("babil" écume de langage qui se forme sous l'effet d'un simple besoin). Ces excès peuvent se trouver, même dans un discours arabe moderne, et ne peuvent être représentatifs ici.

## V - La méthode d'analyse :

Elle comporte 3 volets et une conclusion.

**A) Les 3 volets :** Il s'agit d'appliquer une recherche sur les signes intratextuels, en tenant compte des signes extratextuels dont peut disposer le chercheur (connaissance de toutes les circonstances dans lesquelles le texte a été composé ou prononcé), et ce, dans 3 domaines : la lexicologie appliquée, la syntaxe formelle et la phraséologie expressive.

**1) La lexicologie appliquée :** Il s'agit avant tout d'un inventaire et d'une classification des unités lexicales par la méthode distributionnelle; c'est-à-dire qu'il faut détacher chaque mot ou groupe de mots, *porteur d'une signification*, et de le classer dans un premier temps selon les références sémantiques qui sont déterminées en fonction de chaque texte.

Pour les textes arabes que nous avons choisis à analyser, ces références sémantiques ont été variables, mais en voici quelques-unes des plus fréquentes : religieuse, politique, socio-économique, documentaire, historico-géographique et psychodialectique. Cette dernière référence groupera les unités lexicales qui reflètent directement les sentiments, les idées et le raisonnement de l'auteur.



Cet inventaire en listes de références sémantiques et dans l'ordre du déroulement du discours de toutes les unités lexicales, permet ensuite d'évaluer les fréquences, les synonymes, les types morphologiques prédominants, voire les coexistences ou même les incompatibilités. La place de certaines unités lexicales à travers le discours n'en apparaîtra que mieux, avec cet inventaire. Insistons sur le fait que la signification qui permet à chaque unité d'être classée sous telle ou telle référence (parfois sous 2 références à la fois) doit être estimée en fonction de tout l'environnement extratextuel, pour être valable ici.

En résumé, ce sont les résultats quantitatifs et qualitatifs de cet inventaire, qui seront pris en compte.

**2) La syntaxe formelle :** Il s'agit de répertorier dans le texte analysé, d'une part les types de phrases et de tournures les plus fréquemment utilisés par l'auteur (s'il y a une prédominance) et d'autre part les énoncés ou les accords particuliers. En un mot, tous les faits de construction de phrase (longueur, rythme, structure), ceux de syntaxe interne (ordre des mots) ou de syntaxe externe (accords) qui présentent un caractère particulier, doivent être relevés et ont une signification, c'est-à-dire constituent un renseignement sur la personnalité de l'auteur. Cette collecte se fait en ayant pour point de comparaison la tournure d'arabe classique ou celle qui est couramment employée par les auteurs contemporains; d'où le concept de syntaxe *formelle*, et non de syntaxe structurelle.

**3) La phraséologie expressive :** il s'agit de relever dans le langage utilisé tout ce qui est imaginaire ou allusif. Pour l'imaginaire, nous citerons les comparaisons, métaphores, métonymies, en dégagant s'il y a lieu les images originales. Quant au langage allusif, il se compose des clichés, des mythes et des symboles connus, mais aussi des calques phraséologiques ou imagés.

Ce domaine de l'analyse est celui qui met le mieux en lumière le conformisme, les contraintes sociales ou culturelles auxquels se trouve soumis l'auteur, mais aussi et en contre-partie, les traits spécifiques de sa culture et de son tempérament, s'il y a lieu.

**B) La conclusion :** des résultats quantitatifs et qualitatifs de l'analyse lexicale, il va de soi que la préoccupation où les préoccupations dominantes de l'auteur comme homme, doivent bien

apparaître, et avec quelle orientation, religieuse, politique, socio-économique etc..., cette préoccupation se dessine. De plus, les répétitions, les synonymes, la répartition de certains termes laissent forcément apparaître aussi et même inconsciemment les aspirations profondes de l'auteur. Ce volet est le plus important pour cerner la *sémiotique* de l'auteur.

Les indications fournies par la syntaxe peuvent renseigner sur son caractère, ferme, énergique ou conciliant, apaisant, mais aussi sur sa culture (souvent double chez les auteurs arabes), sur les influences qui jouent en lui; parfois ce sont des indications de non conformisme linguistique ou intellectuel.

Enfin ce que la phraséologie expressive apporte comme indication est à la fois culturel et psychologique et vient compléter les enseignements donnés par la syntaxe formelle.

En somme, le premier volet vient nous éclairer sur la sémiotique de l'auteur, en mettant en lumière ses préoccupations et la nature de ses orientations, tandis que les deux autres volets nous renseignent sur la psychologie et la personnalité de l'auteur.

## VI - Conclusion :

Cette méthode mérite d'être expérimentée sur les textes arabes; elle pourra à l'expérience, être affinée, modifiée, mieux adaptée à ces textes, mais le schéma est maintenant tracé. Le plus difficile ce sont les conclusions à tirer des différents volets de l'analyse.

Mais cette méthode présente au moins deux grands avantages sur l'analyse traditionnelle du texte : elle a d'abord le mérite de ne rien laisser passer au crible de l'analyse et en plus, au cours de l'analyse, dans ses 3 volets tout au moins, l'opinion du chercheur n'intervient pas (1). Il n'y a une marge d'interprétation, qui peut être faible et être réduite encore par l'expérimentation, qu'au moment de la conclusion relative à cette analyse.

A nous de réduire cette marge le plus possible.

---

(1) A.J. Greimas, écrit, à juste raison : « Certaines recherches littéraires visent souvent à concilier l'enquête sémiotique avec les exigences du siècle (ce qui est à la mode), d'où recherche de nouveaux concepts et l'on débouche sur un essai de critique littéraire où s'insèrent des "points de vue" sur le texte, ce qui éloigne, de ce fait, de la spécificité sémiotique. » (Maupassant - *La sémiotique du texte : exercices pratiques*, p.9).

## **Bibliographie relative à la Sémiologie**

- BARTHES (R.)** : *Eléments de sémiologie*, Ed. Seuil, Paris, 1964.  
id : *Le plaisir du texte*, Ed. Seuil, Paris, 1973.
- BRIGHT (W.)** : *Sociolinguistics*, Ed. Mouton et Cie, La Haye - Paris, 1971.
- CHOMSKY (N.)** : *Essais sur la forme et le sens*, Ed. Seuil, Paris, 1980.
- COURTES (J.)** : *Introduction à la sémiotique narrative et discursive. Méthodologie et application*, Ed. Hachette, Paris 1976.  
id : Voir GREIMAS
- GARDIN (B.)** : Voir MARCELLESI
- GREIMAS (A.J.)** : *Du sens*, Ed. Seuil, Paris 1970.  
id : *Sémiotique et sciences sociales*, Ed. Seuil, Paris, 1976.  
id : *Maupassant - La sémiotique du texte : exercices pratiques*, Ed. Seuil, Paris, 1976.
- id et **COURTES (J.)** : *Sémiotique. Dictionnaire raisonné de la théorie du langage*, Ed. Hachette, Paris, 1979.
- HELBO (A.)** (Sous la direction de) : *Le champ sémiologique - Perspectives internationales*, Collection "Complexe", Ed. P.U.F., Paris, 1979.
- HÉNAULT (Anne)** : *Les enjeux de la sémiotique - Introduction à la sémiotique générale - Avant propos de A.J. GREIMAS* - Ed. P.U.F., Paris, 1979.
- HÖRMANN (H.)** : *Introduction à la psycholinguistique*, traduit par Fr. DUBOIS-CHARLIER, Coll. "Langue et langage", Ed. Larousse, Paris, 1970.
- MARCELLESI (J.B) et GARDIN (B.)** : *Introduction à la sociolinguistique : la linguistique sociale*, Coll. "Langue et langage", Ed. Larousse, Paris, 1974.
- MITTERAND (H.)** (Sorbonne nouvelle) : *Le discours du roman*, Coll. "Ecriture", Ed. P.U.F., Paris, 1980.

SLAMA - CAZACU (Tatiana) : la psycholinguistique, Ed. Klincksieck, Paris, 1972.

TODOROV (Tzvetan) : Littérature et signification, Coll "Langue et langage", Ed. Larousse, Paris, 1972.

Id : Qu'est-ce que le structuralisme? 2 - Poétique, Coll. "Points", Edit. Seuil, Paris, 1973.



## **RÈGLES PHONOLOGIQUES ET DIALECTES ARABES**

**Salem GHAZELI**

I.B.L.V. Tunis

Nous considérons que la tâche d'une théorie linguistique est essentiellement d'expliquer les phénomènes de la production et de la perception des langues naturelles. Compte-tenu de ce fait, nous supposons que le but d'une théorie phonologique est de découvrir les principes qui déterminent la prononciation des mots et des phrases d'une langue et de déterminer à quel point ces principes peuvent être généralisés aux langues humaines.

L'attribution d'une telle tâche à la linguistique présuppose qu'elle est une science. Elle est bien sûr dans la majorité des cas une science sociale, mais elle est une science quand même.

Dans la pensée contemporaine la science n'est pas tout simplement un ensemble de connaissances qui sont précises, vérifiables et organisées d'une façon donnée, car nous serions ainsi obligés de considérer les informations qui se trouvent dans l'annuaire du téléphone comme des connaissances scientifiques, l'essence de la science est la méthode. C'est au niveau de cette méthode, et plus précisément au niveau de la façon dont on rend compte de certains "processus phonologiques" dans le cadre de la théorie générative que se situe notre réflexion.

Tous ceux parmi nous qui ont essayé d'analyser un corpus d'une langue donnée et d'en tirer des règles phonologiques se sont heurtés à certains cas recalcitrants. C'est-à-dire, ils ont découvert qu'une règle qui semble être productive et générale refuse parfois de s'appliquer à une forme et ce, malgré la présence de toutes les conditions favorables à son application, ou que des modifications exceptionnelles et non



motivées d'un point de vue phonétique s'effectuent au niveau des séquences segmentales pour empêcher cette règle de s'appliquer. Le phonologue travaillant dans un cadre théorique bien déterminé et qui se voit donc contraint à se limiter aux méthodes d'analyse que ce cadre lui offre peut, et selon le cas :

1 - Marquer les formes x et y comme [ -RN ] où [ RN ] peut être Règle 1, 2, 3,...n et peut se référer à un processus phonologique d'accentuation, de syncope ou autre. Dans ce cas le phonologue s'est contenté de noter que certaines formes sont irrégulières. Il s'est donc limité à faire une observation; or l'observation à elle seule est bien en deçà du but que la théorie s'est fixée, et qui est l'explication.

2 - Se servir de règles d'épellation (dans la composante de rajustement), ou noter que les formes x et y sont irrégulières, par exemple, vis-à-vis de la règle d'accent parce qu'elles sont accentuées dans le lexique. Cela revient plus ou moins à dire que ces formes ne nous intéressent pas directement car elles sortent du cadre de la phonologie proprement dite.

3 - Formuler, puisque la théorie le permet, des règles phonologiques ad hoc, parfois monstrueuses. Il n'est pas difficile de reconnaître une règle ad hoc lorsqu'on en voit une. Elles sont assez souvent complexes, elles ne sont pas phonériquement plausibles. Bref, elles ne sont pas naturelles et n'intéressent qu'une ou très peu de formes du système.

4 - "Inconsciemment" oublier de mentionner les exceptions dans l'analyse.

Dans tous ces cas, que nous avons cités à titre d'exemples, car il y en a d'autres, le phonologue a pu satisfaire les exigences méthodologiques de la théorie, à savoir l'emploi d'un dispositif formel pour rendre compte d'une irrégularité, mais il a aussi et dans chaque cas, manqué ce que nous considérons comme la cible principale de la théorie, c'est-à-dire de tenter d'expliquer pourquoi ces formes sont irrégulières.

Nous pensons que la contribution de la phonologie générative à l'étude de l'organisation des sons est considérable. Elle nous a permis de passer d'un cadre où l'on cherchait à connaître les traits, dans une langue donnée ou dans les langues naturelles, capables de distinguer



entre les mots, à un cadre où on essaye de découvrir les principes généraux déterminant l'organisation des langues humaines. Cependant, cette théorie dispose de méthodes qui sont à la fois très puissantes et très limitées.

Elles sont puissantes parce que nous pouvons pratiquement tout faire à l'aide de règles phonologiques. Les contraintes sur ces règles sont très rares.

Elles sont limitées parce qu'elles ne nous permettent de nous exprimer qu'à l'aide de règles formelles.

Passons maintenant à des exemples concrets. Puisque le thème de notre conférence est la linguistique arabe, essayons de tirer des exemples des dialectes que nous connaissons.

Les formes verbales contenant le suffixe *it* ou *at* (3ème personne du Féminin) sont parmi les formes les plus problématiques en phonologie arabe. Leur comportement vis-à-vis des règles d'accentuation et de syncope est assez exceptionnel.

### 1 -Le Parler du Caire :

Il existe dans le parler du Caire une règle de syncope qui efface les voyelles brèves fermées quand elles se trouvent dans une syllabe ouverte précédée par une autre syllabe ouverte. Cette règle qui s'applique aussi à travers une frontière de mot peut être formulée comme suit :

$$\begin{array}{c} \boxed{\begin{array}{l} + \text{ haut} \\ - \text{ long} \\ - \text{ accent} \end{array}} \quad V \longrightarrow \emptyset \quad / \quad V \left( \begin{array}{c} 2 \\ \neq \\ 1 \end{array} \right) \quad C-CV \quad (\text{Welden, 1977}) \end{array}$$

Les formes phonologiques

/fihim + *it* / , / 'andāha # # kitaab /

donnent après l'application de cette règle les formes phonétiques suivantes :

[fihmit]

"Elle a compris"

['andāha ktaab]

"Elle a un livre"

Le deuxième / de fihim et le premier / de kitaab ont donc été effacés. Comme la règle l'indique la voyelle ne s'efface que lorsqu'elle n'est pas accentuée ([*-accent*]), d'où les formes suivantes :

|                   |                 |                   |
|-------------------|-----------------|-------------------|
| [zarītu]          | [ramītu]        | [darabītak]       |
| "Elle l'a visité" | "Elle l'a jeté" | "Elle t'a frappé" |

Or, ces formes sont curieusement des exceptions aux règles qui assignent l'accent dans ce parler.

Nous ne revenons pas sur les règles d'accentuation dans le parler du Caire ici. Elles ont été longuement discutées dans les travaux de Abdo (1969), Broselow (1976), Welden (1977), McCarthy (1979b), Bohas et Kouloughli (1981) pour ne citer que des travaux récents. Notons seulement que, d'après les règles d'accentuation du parler du Caire, les formes qui ont la même structure syllabique que zarītu (c'est-à-dire composées de 3 syllabes légères) telles que baʔara, kātabu reçoivent l'accent sur l'anté-pénultième. 2.

Pour décrire comment ces formes sont accentuées on trouve dans les descriptions du parler du Caire une variété d'amendements aux règles principales d'accent sous formes de règles formelles de protraction de l'accent (Abdo, 1969), d'exception à la retraction d'accent (Broselow 1977), ou des règles morphophonologiques formulées uniquement pour accentuer correctement les formes contenant *it* (Welden 1977) 3.

Il existe donc un dispositif qui nous permet d'expliquer formellement comment certaines formes se comportent vis-à-vis d'un processus donné. Ce que ce dispositif ne nous permet pas c'est de tenter d'expliquer pourquoi ces formes se comportent de cette façon. La théorie phonologique, faisant partie d'une théorie plus générale qui vise l'explication des phénomènes linguistiques, doit nous permettre de nous poser de telles questions et de tenter d'y répondre.

Nous supposons qu'il est raisonnable de croire, et ceci n'est qu'une hypothèse capable d'être réfutée, que dans le cas des formes citées plus haut, le locuteur natif essaie par tous les moyens de préserver l'intégrité du suffixe *it*. En d'autres termes, si *it* n'est pas

accentué le *i* risque de s'effacer, et s'il s'efface une importante distinction morphologique risque de disparaître. La préservation de *it* semble d'ailleurs être si importante que même lorsqu'il ne reçoit pas l'accent et que le *i* de *it* est en position de syncope le *i* ne s'efface pas.

Par exemple dans *makatabitūs* où l'accent tombe sur la dernière syllabe le *i* se trouve dans une syllabe ouverte précédée par une syllabe ouverte, mais il n'est pas effacé. C'est comme si le locuteur natif préférerait prononcer des formes opaques plutôt que de perdre des distinctions morphologiques. Ce phénomène n'est d'ailleurs pas limité au parler du Caire.

### Le Parler de Tunis

La règle de syncope dans le parler de Tunis peut-être formulée comme suit :

$V \rightarrow \emptyset \quad / - CV$  (Ghazali 1976)

[ - long ]

Son contexte est moins limité que celui de la règle de syncope dans le parler du Caire. Toute voyelle brève est effacée lorsqu'elle se trouve dans une syllabe ouverte.

Ex.

/ *maktib* + *i* /  $\rightarrow$  [ *maktbi* ] "mon école"

/ *kalba(t)* + *ik* /  $\rightarrow$  [ *kalbtik* ] "ta chienne"

On remarque, cependant, que lorsqu'une forme verbale contient *it* où la voyelle *i* de *it* est en syllabe ouverte - comme dans le parler du Caire, Cela a lieu lorsque *it* est suivi d'un pronom clitique à cette initiale vocalique - le *t* de *it* devient géminé *itt*. Cette modification au niveau de la structure syllabique permet la fermeture de la syllabe contenant *it* et explique pourquoi le *i* de *it* ne s'efface pas.

Ex.

*kitbit* + *u*  $\rightarrow$  [ *kitbittu* ] "Elle l'a écrit"

Dans d'autres dialectes tunisiens c'est la voyelle de *it* qui s'allonge. La règle de syncope, n'étant applicable qu'aux voyelles brèves, ne pourra plus effacer la voyelle de *it*. Ex : [ *kitbāta* ] 4

Kouloughli (1978) a remarqué les mêmes stratégies dans le parler du srāwi (Algérie), c'est-à-dire, un allongement de la consonne chez certains et un allongement de la voyelle chez d'autres.

Nous ne reprenons pas les analyses proposées pour le parler de Tunis (Angoujard 1978) ni celles de Kouloughli (1978) concernant le parler du srāwi. Nous voulons simplement rappeler que, quel que soit leur élégance ou leur complexité, les règles exceptionnelles ne nous offrent pas d'explications. Dans les parlers maghrebins cités ici, comme dans le parler du Caire, nous remarquons l'emploi par le locuteur natif de stratégies différentes visant à préserver l'intégrité de *it* (at). Si la théorie ne nous permet pas d'exprimer ces généralités c'est qu'elle est inadéquate.

Le comportement irrégulier des formes verbales contenant *it* ne se limite pas, bien sûr, aux dialectes cités plus haut (voir Bohas 1978-1 pour le Parler de Damas).

De même, ces formes ne constituent pas les seuls exemples de ce genre de processus "pseudo-phonologiques". Examinons le corpus suivant du parler de Ghomrassen (Sud Tunisien).

| A           |                      | B         |                       | C       |              |
|-------------|----------------------|-----------|-----------------------|---------|--------------|
| 1. Klā      | Il a mangé           | hazz      | il a pris             | ktab    | il a écrit   |
| 2. Klāh     | il l'a mangé         | hazza     | il l'a pris           | kitba   | il l'a écrit |
| 3. Klēna    | nous avons...        | hazzēna   | nous avons...         | ktabna  | nous avons.  |
| 4. Klenāh   | nous l'avons...      | hazzenāh  | nous l'avons...       | ktabnāh | nous l'avons |
| D           |                      | E         |                       |         |              |
| 1. xalla    | "il a laissé         | kammil    | il a terminé          |         |              |
| 2. xallāh   | il l'a ...           | kammla    | il l'a ...            |         |              |
| 3. xallēna  | nous avons ...       | kammilna  | nous avons...         |         |              |
| 4. xallenāh | nous l'avons...      | kammilnāh | nous l'avons...       |         |              |
| F           |                      | G         |                       |         |              |
| 1. xalli    | laisse ! (mas. sing) | kūl       | mange! (mas. sing)    |         |              |
| 2. xallīh   | laisse le!           | kūla      | mange le! (mas. sing) |         |              |
| 3. xalli    | laisse! (fem. sing)  | kūli      | mange (fem. sing)     |         |              |
| 4. xallīh   | laisse le!           | kulīh     | mange le (fem. sing)  |         |              |

Les formes (2) et (4) de A B C D E F et G comprennent un suffixe (pronom clitique, 3e personne masculin, singulier). La nature exacte des voyelles dont se compose ce pronom au niveau des représentations phonologiques n'est pas très claire, mais il est certain qu'il comporte toujours un *h*. Cependant, le *h* qui se manifeste au niveau des représentations phonétiques des formes (4) n'est présent que dans les formes (2) seulement de A, D et F. Dans les formes phonétiques (2) de B C E et G le *h* du pronom clitique n'est pas présent. Si nous considérons que les formes phonétiques

[ hazza ] [ kitba ] [ kammla ] et [ kula ]

sont dérivées à partir de formes sous-jacentes contenant un *h* en position finale par un processus qui efface *h* en fin de mot, nous serons obligés de rendre compte des formes (4) et des formes (2) de A D et F où le *h* n'a pas été effacé.

Il y a toutefois une bonne raison de croire que la règle qui efface *h* en fin de mot est motivée. Le *h* est une consonne faible qui se trouve en même temps dans une position faible. Son effacement dans une telle position est un processus naturel.

Si nous partions de cette hypothèse, qui nous semble la plus plausible, comment pourrions-nous donc expliquer sa présence dans certaines formes?

Si nous nous limitons aux solutions que la théorie nous offre, nous serions peut être obligés de recourir à des représentations phonologiques suffisamment abstraites et, ou à un ordonnancement de règles phonologiques assez sophistiqué. On pourrait ainsi dériver correctement toutes les formes mais on n'aurait pas expliqué les raisons derrière ces alternances.

Par contre, on serait peut être en mesure d'expliquer pourquoi la règle d'effacement du *h* ne s'applique pas à toutes les formes si l'on comparait les formes (4) aux formes (3) qui les précèdent, et les formes (2) aux formes (1). C'est-à-dire, sans le *h* final les formes (4) seront identiques aux formes (3). Ceci est aussi valable pour les formes (2) de A D et F qui, en perdant le *h* seront identiques aux formes (1). Dans les formes (2) de B C E et G, par contre, l'effacement du *h* ne créera pas d'homonymes. Il est par conséquent plausible de supposer qu'une règle telle que celle qui efface *h* serait bloquée si son application, bien que phonétiquement naturelle, en résultait dans



la dérivation d'homonymes. La théorie, rappelons-le ne nous permet pas de formuler de telles hypothèses.

Dans notre théorie nous sommes donc sensés rendre compte de tous les phénomènes de prononciation à l'aide de règles phonologiques. Seulement, aucune distinction n'est faite au niveau de l'importance théorique de ces règles entre celles qui se basent sur des informations phonétiques, et celles qui se basent sur des informations grammaticales ou autres. On parle, bien sûr, de règles morpho-phonologiques, de règles phonétiques tardives etc... mais le statut de ces règles, comme celui des notions de "règles globales" et de "conspirations" reste vague et assez souvent contesté.

Comme nous l'avons constaté, ce que nous avons appelé ici "règles exceptionnelles" ne représentent pas de processus phonétiquement plausibles. C'est-à-dire, ces règles sont sensibles à des informations morphologiques, syntaxiques, ou même sémantiques, plutôt qu'à la chaîne phonique pure et simple. Il ne faut pas, toutefois, déduire de ce fait que tous les processus phonétiques peuvent être clairement exprimés par règles phonologiques. Si dans la majorité des cas les règles phonologiques peuvent traduire les processus phonologiques d'une façon correcte, simple, économique et élégante, il y a bien des cas où des processus phonétiques ne peuvent pas être adéquatement exprimés par règles phonologiques. Cette inadéquation provient en premier lieu du fait que les règles utilisent un système binaire où un trait est ou bien présent ou bien absent, mais il ne peut pas être présent ou absent à des degrés variés.

Par exemple, en Arabe, une consonne pharyngalisée (emphatique) exerce un effet de postériorisation sur les segments avoisinants (Ghazeli 1977, 1981 a, 1981b). La coarticulation de la pharyngalisation dans un mot est conditionnée, entre autres, par la qualité des voyelles qui interviennent entre la consonne pharyngalisée et les autres segments du mot. Une voyelle ouverte facilite la coarticulation de la pharyngalisation, une voyelle antérieure fermée la diminue. Le degré de pharyngalisation d'un segment, dans un mot qui comprend des voyelles fermées, est inversement proportionnel au nombre de voyelles antérieures fermées qui séparent ce segment de la pharyngale, leur durée, et la distance qui le sépare de la pharyngale. Ce fait ne peut pas, à notre avis, être exprimé par les règles phonologiques telles que nous les connaissons. Les règles qui ont été

proposées jusqu'à maintenant ne sont pas compatibles avec les faits physiologiques et acoustiques observés.

Si nous avons évoqué l'incapacité des règles phonologiques de rendre compte adéquatement de certains phénomènes linguistiques ce n'est pas pour les écarter totalement, bien au contraire. L'importance du rôle que jouent les règles en théorie phonologique n'a plus besoin d'être démontrée. Nous avons simplement voulu souligner les faits suivants :

1. Nous ne pouvons pas à présent formuler de règles phonologiques capables d'expliquer adéquatement tous les phénomènes de prononciation.

2. Compte-tenu de ce fait, la théorie doit être souple, permettant l'adoption d'hypothèse multiples et ne se limitant pas à une seule méthode ou une seule technique.

3. Comme toutes les sciences sociales, la linguistique n'est pas une science exacte. La tâche du chercheur en sciences sociales est difficile car les pièges y sont multiples. Si nous voulons faire progresser notre science nous devons éviter les excès suivants, qui sont du reste connus par les philosophes des sciences, à savoir :

a - Un engagement prématurée vis-à-vis d'une "grande théorie" ou une "grande méthode". Nous risquerions ainsi d'être orientés vers notre méthode plutôt que vers le problème que nous essayons de résoudre. Nous risquerions aussi de ne plus faire la différence entre prouver et découvrir quelque chose.

b - Maintenir des méthodes ou des théories quand tous les faits semblent les rejeter.

c - Oublier ce que nous sommes en train de faire, et ce à cause du plaisir que nous tirons à partir du système que nous utilisons. (ex : l'ordonnancement des règles peut constituer un jeu fascinant). Dans ce cas non seulement nous oublions le problème à résoudre, mais nous oublions parfois même d'examiner les données. Le résultat est une science bâtie sur des futilités.



**d - Maintenir que si une théorie stimule les autres à faire de la recherche c'est qu'elle est la bonne. Cette logique peut conduire à une énorme perte d'effort à lutter contre un feu de paille.**

**e - Traiter les exceptions ou les différences individuelles, comme des variables gênantes qu'il faut réduire par un contrôle adéquat ou les considérer comme une variance d'erreur dans la recherche de lois générales.**

Cela a pour effet la création d'une image très simplifiée de l'homme. A l'autre extrémité il y a, bien sûr, ceux qui considèrent les exceptions et les différences individuelles si fondamentales qu'aucune loi ne peut être formulée. Admettre cela est admettre que la méthode scientifique ne peut être appliquée à l'étude des sciences sociales.

## NOTES

1 - Pour une discussion détaillée de la règle de syncope dans le parler du Caire le lecteur peut consulter Broselow, 1976; Welden, 1977; Kenstowics, 1979; Bohas et Kouloughli, 1981.

2 - Il existe d'autres formes du type cūcūcū qui reçoivent l'accent sur la penultième (Ex : dubū'a, ʔiriba etc..). Ces formes appartiennent cependant à une classe grammaticale bien définie, et peuvent donc bénéficier d'une explication dans le même esprit que celle que nous proposons pour les autres formes exceptionnelles.

3 - Il faut ajouter que Welden, qui a formulé une règle qu'on peut qualifier d'ad hoc.

|                            |   |   |   |
|----------------------------|---|---|---|
| V [ x -it ] V + [ suffix ] | 1 | # | # |
| 1 2 3                      | 4 |   |   |
| 1 2 3                      | 4 |   |   |

[ + stress ]

a néanmoins expliqué plus tard que it reçoit l'accent à cause de son statut morphologique.

4 - a - L'allongement de la voyelle de it est accompagné de son ouverture. Ce processus d'ouverture ne sera pas discuté ici.

b - la forme du pronom clitique dans ce dialecte diffère de celle du pronom clitique dans le dialecte de Tunis.

## REFERENCES

Angoujard, JP. Contribution à l'Etude Phonologique et Morphologique de l'Arabe Tunisien, Thèse de 3ème cycle inédite. Paris VIII 1979.

Abdo, Daud A., On Stress and Arabic Phonology : A Générative Approach. Beirut : Khayats, 1969.

Bohas, G., "Quelques processus phonologiques dans l'Arabe de Damas", I, Analyses Theories, I, 1978.

Bohas G., et Khouloughli, D.E., "Processus Accentuels en Arabe". Analyse Théorie, I, 1981.



# **LA GENÈSE DE LA LANGUE ARABE ET LA CONSTITUTION DE SES FORMES VERBALES**

**André ROMAN**  
Université Lyon II

## **REFERENCES**

- MOSCATI, S. & SPITALER, A. & ULLENDORF, E. & VON SODEN, W., *An Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic Languages, Phonology and Morphology*, 2e éd., Wiesbaden, Harrassowitz, 1969.
- ROMAN, André, *Etude de la phonologie et de la morphologie de la koinè arabe*, Aix-en-Provence, Publications de l'Université de Provence, 2 vol., 1983.
- ROMAN, André, "De la langue arabe comme un modèle général de la formation des langues sémitiques et de leur évolution", in *ARABICA*, XXVIII, 1981. pp.127-161.
- ROSSI, Mario, *Contribution à la méthodologie de l'analyse linguistique avec application à la description phonétique et phonologique du parler de Rossano (Province de Massa, Italie)*, Paris, Champion, 1976, 3 vol.
- SĪBĀWAYHI, *Kitāb*, édition 'Abd as-Salām Muḥammad Ḥārūn, Le Caire, 1385/1966 - 1397/1977, 5 vol., collection *Turāṭu nā*.

Toute langue humaine naturelle, c'est-à-dire toute langue humaine née d'un usage immémorial, exploite une matière phonique dans laquelle, pour répondre aux besoins sans cesse croissants de la communauté d'hommes qui la parle, elle invente au fil des siècles des voyelles et des consonnes.

Ces voyelles, ces consonnes, leur ressemblances et leurs différences physiques, telles que l'homme les reconnaît, les constituent en un système de phonèmes.

Ainsi, en Arabe comme en Français, le phonème "sourd" /t/ est au phonème "sonore" /d/ ce que le phonème "sourd" /s/ est au phonème "sonore" /z/. Cette même relation ou proportion, une langue donnée la développera ou ne la développera pas selon les voies qu'elle aura choisies pour son développement. Par exemple, en Arabe, /f/, "sourd", n'a pas le partenaire "sonore" /v/ qui est le sien en Français.

Dans toute langue humaine naturelle, les phonèmes consonnes et les phonèmes voyelles n'ont pas d'existence propre par eux mêmes. Ils n'existent que dans et par les syllabes qui, littéralement, leur donnent l'existence en les distribuant dans la parole.

Le système syllabique du Français peut être représenté par la formule

$$(\dot{C}) (\dot{C}) \quad V \quad (\dot{C}) (\dot{C})$$

où  $\dot{C}$  est pour phonème consonne antévocalique;  $\dot{C}$ , pour phonème consonne postvocalique; V, pour phonème voyelle; et où les parenthèses indiquent que les phonèmes consonnes qu'elles renferment peuvent ne pas être actualisés. (1).

Le système syllabique de l'Arabe comporte les deux seules syllabes canoniques CV, exemple : /la/ ou /la:/, et CVC, exemple : /lam/.

Ainsi, à la différence, fondamentale, du Français, l'Arabe n'a pas de syllabe V, c'est-à-dire faite uniquement d'une voyelle.

En Français, les syllabes distribuent les consonnes et les voyelles de telle sorte qu'il n'y a pas de position dans une séquence qui ne puisse être occupée théoriquement aussi bien par une consonne que par une voyelle.

Dans l'exemple suivant :

"aorte" = /a<sup>h</sup>rt/

"porte" = /p<sup>h</sup>rt/

---

(1) La formule contracte les neuf combinaisons suivantes : V, CV, CVC, CCV, VC, VCC, CCVC, CVCC, CCVCC.

le deuxième nom de la paire a la consonne /p/ là où le premier a la voyelle /a/.

En Arabe, les syllabes distribuent les consonnes et les voyelles de telle sorte qu'elles font "chambre à part". Systématiquement, une consonne ne peut occuper la position d'une voyelle, une voyelle ne peut occuper la position d'une consonne.

Le système syllabique de l'Arabe, en instituant cette dichotomie entre les consonnes et les voyelles donne à la langue arabe son organisation fondamentale.

\* \* \*

Toute langue humaine naturelle peut être décrite comme un outil de nomination et un outil de communication.

La langue, outil de nomination, établit une relation symbolique entre le "nom" (1), qui est une unité linguistique, et le "nommé" qui est une unité extra-linguistique inventée par elle, comme une *res* (2), dans son milieu, c'est-à-dire dans son aire d'emploi.

En tant qu'éléments de nomination, consonnes et voyelles se trouvent être essentiellement différentes de ce qu'elles sont comme éléments des deux ensembles déjà pris en compte : le premier où elles sont phonèmes, le deuxième où elles sont, respectivement, marges de syllabe et centres de syllabe.

En effet, en tant qu'éléments de nomination, les consonnes et les voyelles sont porteuses d'un sens qui change leur nature; elles remplissent des tâches sémantiques dont le partage entre elles, dès lors qu'elles constituent deux ensembles disjoints, est déterminé par les possibilités de leurs combinatoires propres.

Les "noms" qu'elles constituent dénotent, chacun, un sens radical et des attributs de ce sens : éventuellement le genre, le nombre, le temps etc. Ces attributs ou "modalités" sont en nombre limité. Leur liste est close tandis que la liste des sens radicaux est une liste ouverte sans cesse augmentée par les apports de tout ce que la communauté ajoute à son usage, "noms" nouveaux plus nombreux, toujours, que ceux qui tombent en désuétude.

---

(1) "Nom", ici, est pour "unité de nomination".

(2) Une *res*, c'est-à-dire un "objet" ou une "idée".



Aussi les sens radicaux ont-ils été, en Arabe, signifiés par les consonnes, celles-ci, dans cette langue, offrant, du fait de leur nombre plus grand, une combinatoire de beaucoup supérieure à la combinatoire des voyelles.

Chaque "nom" arabe a donc été constitué par une carcasse de consonnes, sa racine, qui dénote son sens de base, et par des voyelles qui modalisent ce sens.

Précisément, la langue arabe s'est donné des racines de trois consonnes, la puissante combinatoire de trois consonnes suffisant aux besoins de nomination des communautés arabophones jusqu'à la rupture actuelle.

Ces racines de trois consonnes conditionnent dans leur ensemble les formes du système de nomination qu'elles fondent.

Les seules de ces formes qui soient entrées linguistiquement dans l'histoire avec une organisation restée presque entière sont les formes verbales.

Soit une racine verbale C<sub>1</sub> C<sub>2</sub> C<sub>3</sub>

Les premiers éléments à même de l'établir comme un verbe, les "formans", sont les deux voyelles que la distribution syllabique place entre les consonnes radicales.

D'où la forme C<sub>1</sub> V<sub>1</sub> C<sub>2</sub> V<sub>2</sub> C<sub>3</sub> que la tradition grammaticale arabe représente par /faʿala/.

V<sub>1</sub> on le sait, est une voyelle de voix. Si cette voyelle est du timbre de /a/, le procès dénoté par la racine est construit dans une relation privilégiée avec son sujet, le timbre pharyngal étant le signifiant de la voix subjective du verbe. Si cette voyelle est du timbre de /u/, le procès est alors construit dans une relation exclusive avec son objet, le timbre vélaire étant le signifiant de la voix objective du verbe.

Si V<sub>1</sub> ne peut être que du timbre de /a/ ou bien de /u/, V<sub>2</sub> peut être dans la voix subjective l'une ou l'autre des trois voyelles brèves : /a, i, u/. Quand la langue arabe entre dans l'histoire à la fin du VI<sup>e</sup> siècle, ces voyelles ne sont plus des pièces du système verbal. Cependant elles ont été maintenues, quoiqu'inutiles au système verbal, par le patron syllabique de l'Arabe,



\* /fa<sup>h</sup>ltu/  
 pour  
 /fa<sup>c</sup>altu/  
 étant syllabiquement impossible.

Mais l'on voit bien qu'elles donnaient jadis une indication sur le rôle de l'agent du procès. Ceci peut être illustré par des formes figées de l'usage classique.

Ainsi, V2, réalisée comme /a/ dans /sabaqa/, = "il a devancé", et dans /sa:baqa/, = "il a cherché à devancer", indiquait que le sujet est entièrement l'agent du procès (+). Réalisée comme /i/ dans /sa<sup>i</sup>ida/, = "il a été heureux", elle indiquait que le sujet est partiellement l'agent du procès (-). Réalisée comme /u/ dans /hasuna/, = "il a été beau", elle indiquait que le sujet n'est nullement l'agent du procès (○).

Ces différentes identités de V2 étaient les siennes dans les formes de l'accompli. Elles sont rapportées dans le Tableau I qui regroupe les voix subjective et objective.

TABLEAU I  
ACCOMPLI

| Agent | Voix subjective       | Exemples              |
|-------|-----------------------|-----------------------|
| 1. +  | CV1 CV2 C             |                       |
| 1. +  | a                     | /sabaqa/              |
| 2. -  | a                     | /sa <sup>i</sup> ida/ |
| 3. ○  | u                     | /hasuna/              |
| 4. +  | a : a                 | /sa:baqa/             |
|       | <b>Voix objective</b> |                       |
| 5. ○  | u i                   | /subiqa/ (1)          |
| 6. ○  | u : i*                | /su:biqa/ (2)         |

(1) /subiqa/ = "Il a été devancé, dépassé"

(2) /su:biqa/ = "il a été l'objet d'une tentative de dépassement"

V2, dans la voix objective, n'a évidemment plus d'autre rôle que celui de satisfaire au patron syllabique. En effet, dans cette voix, l'agent est annulé.

Symétriquement, c'est l'objet qui est annulé, c'est le "patient" qui est comme hors d'atteinte avec les formes 2 et 3 tandis qu'il est entièrement atteint avec les formes 1 et 5.

Il faudrait, pour que la symétrie entre le patient et l'agent fût complète, que le patient re soit que partiellement atteint avec les formes restantes, les formes 4 et 6 de schèmes /fa:ala/ et /fu:ila/, ici représentées par /sa:baqa/ et /su:biqa/, autrement dit : qu'elles tiennent du côté du patient la place que /fa:ila/ tient du côté de l'agent.

En fait, les traces sont encore assez nombreuses dans le lexique qui montrent dans /fa:ala/ - /fu:ila/ un procès déficient dont le signifiant est la longueur de V2.

Ainsi, /qatala/ signifie "tuer une personne" alors que /qa:tala/ signifie "tenter de tuer une personne". Ceci évident dans le verset 111 de la sourate IX, at-Tawba :

يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ

/juqa:tilu:na + fi: + sabi:li + lla:hi + fa + jaqtulu:na + wa + juqtalu:na/

"Ils combattent dans le chemin d'Allāh : ils tuent et ils sont tués"

Autre exemple, le verset 142 de la sourate IV, an-Nisā' :

إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ

/ʔinna + l + muna:fiqi:na + juxa:di'u:na + lla:ha + wa + huwa + Xa:di'u + hum/

"En vérité, les hypocrites cherchent à tromper Allāh. et c'est Lui qui les trompe"

Un dernier exemple, celui, fameux, de la femme de Putiphar qui, parlant de Joseph, dira à ses amies, verset 32 de la sourate XII, Yūsuf :

وَلَقَدْ رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ

/wa + laqad + ra:wadtu + hu + ʔan + nafsi + hi/

"Je l'ai tenté dans sa personne"

Le Tableau II résume les observations faites.

## TABLEAU II

### ACCOMPLI

| Agent | Voix Subjective                   | Patient Exemples |
|-------|-----------------------------------|------------------|
|       | CV <sub>1</sub> CV <sub>2</sub> C |                  |
| 1. +  | a                                 | + /sabaqa/       |
| 2. -  | a i                               | ○ /saʔida/       |
| 3. ○  | u                                 | ○ /hasuna/       |
| 4. +  | a : a                             | - /sa:baqa/      |
|       | Voix objective                    |                  |
| 5. ○  | u i                               | + /subiqa/       |
| 6. ○  | u : i                             | - /su:biqa/      |

Quant aux monèmes personnels, ils seront signifiés nécessairement par des consonnes parce que ce sont des "noms" et non des modalités et que le système de nomination donne aux consonnes le monopole de la nomination. Au demeurant, les voyelles n'offraient pas toutes les ressources voulues et le système syllabique imposait de préfixer des syllabes et donc des consonnes.

Asymétriquement, des consonnes pourront signifier des modalités. Ainsi /t/, qui sera reconnue comme une consonne à capacité démarcative, dénote le féminin là où le féminin ne peut avoir, systématiquement, un signifiant voyelle, par exemple à la fin des formes nominales où les voyelles sont les signifiants de monèmes fonctionnels, les harakāt al-Frāb de la Tradition grammaticale arabe.

Mais, dans les formes verbales ainsi constituées par affixation de consonnes, l'identité des consonnes radicales porteuses, elles, du sens de base, devait être préservée systématiquement. Aussi, point

d'infices, sauf par la gémation qui laisse à la racine sa transparence, d'où /fa<sup>a</sup>ala/, - transparence dont le sadda est le moyen dans l'écriture -, ou bien par l'insertion, coûteuse, de la consonne infixée dans une séquence faite pour la faire apparaître comme une consonne infixée, d'où /fu<sup>a</sup>ajl/, schème du diminutif. Le cas de /(?i)fta<sup>a</sup>ala/, qui semble unique, est le produit d'une série de conditionnements phonétiques qui ne pouvaient être évités que par la transformation de /t/ en /n/, ce que la langue a réalisé dans /(?i)nfa<sup>a</sup>ala/ qui est un doublet de /(?i)fta<sup>a</sup>ala/.

Quant aux consonnes préfixées ou suffixées, elles ont été distinguées des consonnes radicales par un double système démarcatif, syllabique et phonologique.

Le système phonologique du proto-arabe peut-être établi ainsi :

TABLEAU III (1)

|                     |                 |   |   |    |    |    |   |
|---------------------|-----------------|---|---|----|----|----|---|
| Consonnes Complexes | Glottalisées :  |   | ʔ | sʔ | cʔ | kʔ |   |
|                     | Soufflées :     | f |   | s  |    | h  | h |
|                     | Non Soufflées : |   | t |    | c  | k  | ʔ |
|                     |                 | b | d | z  |    | g  | c |
| Consonnes simples   | Vibrantes       |   |   | l  |    |    |   |
|                     |                 | m |   | n  |    |    |   |
|                     |                 |   |   | r  |    |    |   |
|                     |                 | w |   |    | j  |    |   |
|                     |                 |   |   |    |    |    |   |

Dans ce système, tout comme dans celui de la koinè arabe actuelle, deux séries de consonnes simples, interrompues, apparaissent particularisées :

(1) Les consonnes vibrantes sont réalisées à "glotte vibrante"; les consonnes soufflées sont réalisées à "glotte ouverte"; les consonnes post-glottalisées sont produites avec une brusque désocclusion glottale qui suit leur articulation buccale.

- la série des nasales /m/ et /n/ dont la production est caractérisée par l'ouverture du résonateur nasal,
- la série des non soufflées /t, k, ʔ/, caractérisée par leur occlusion glottale, série qui comportait en outre, jadis, la consonne /c/.

Ce sont ces consonnes que la langue utilise comme préfixes ou suffixes pour la capacité démarcative que leur confèrent ou que leur conféraient leurs stéréotypes articulatoires particuliers.

D'où le paradigme de l'accompli dans son dernier état :

### ACCOMPLI

| Singulier      | Duel        | Pluriel       |
|----------------|-------------|---------------|
| 1. fa'al-tu    |             | fa'al-na:     |
| 2.m. fa'al-ta  | fa'al-tuma: | fa'al-tum(u:) |
| 2.f. fa'al-ti  | fa'al-tuma: | fa'al-tunna   |
| 3. m. fa'al-a  | fa'al-a:    | fa'al-u:      |
| 3. f. fa'al-at | fa'al-ata:  | fa'al-na      |

Les formes /fa'al-a, fa'al-a:, fa'al-u:/ de la troisième personne du masculin apparaissent comme des formes sans personne notée. Ce sont la première et la deuxième personne qui sont signifiées par /t/ et par son alter ego /n/. La troisième personne est en réalité, selon la formule d'Emile Benveniste, une "non-personne". En effet, "il" représente un "nommé", c'est-à-dire une *res*, quelle qu'elle soit, qui est saisie, comme d'ordinaire, par le nom que lui donne la langue. Tandis que "je" et "tu", extraordinairement, représentent toujours une "personne" et la représentent immédiatement, c'est-à-dire sans le moyen du nom qui est le sien. En Arabe, à la "non-personne" correspond un signifiant zéro. Le /t/ et son alter ego, le /n/ apparaissent effectivement comme les monèmes du féminin singulier et pluriel. Le /u:/, par opposition, comme le monème du masculin pluriel. Et le /a:/ comme celui du duel.

La langue arabe, par ces suffixes personnels, dénote de surcroît que le procès signifié par le verbe est accompli.

Elle dénote, symétriquement, par des préfixes personnels (P) que



le procès signifié par le verbe est inaccompli.

Le Tableau IV reprend pour l'inaccompli les dispositions du Tableau II établi pour l'accompli.

**TABLEAU IV**  
**INACCOMPLI**

| Agent          |  | Patient Exemples                  |
|----------------|--|-----------------------------------|
|                | Voix subjective<br>P V1 C CV 2 C   |                                   |
| 1. +           | $\left\{ \begin{array}{l} \emptyset \text{ i} \\ \emptyset \text{ a} \\ \emptyset \text{ u} \end{array} \right.$ | + /tasbiq/                        |
| 2. -           | t-a  | $\emptyset$ /tas <sup>c</sup> ad/ |
| 3. $\emptyset$ |  | $\emptyset$ /tahsun/              |
| 4. +           | t-u a: i   | - /tusa:biq/                      |
|                | Voix objective   |                                   |
| 5. $\emptyset$ | t-u $\emptyset$ a  | + /tusbaq/                        |
| 6. $\emptyset$ | t-u a: a   | - /tusa:baq/                      |

La comparaison des Tableaux II et IV montre une certaine redistribution des rôles et des positions.

Le Tableau V est celui du paradigme de l'inaccompli de mode potentiel, dans son dernier état.

**TABLEAU V**  
**INACCOMPLI**  
**POTENTIEL**

| Singulier     | Duel       | Pluriel    |
|---------------|------------|------------|
| 1. ?a-f'al    |            | n-af'al    |
| 2.m. t-af'al  | t-af'ala : | t-af'alu : |
| f. t-af'ali : | t-af'ala : | t-af'alna  |
| 3. m. j-af'al | j-af'ala : | j-af'alu : |
| f. t-af'al    | t-af'ala : | j-af'alna  |

Les affixes des formes de l'inaccompli sont les consonnes déjà reconnues comme ayant une vocation démarcative avec l'exception apparente du /j/ des troisièmes personnes du masculin, /j-af'al, ja'fala:, ja'falu:/, et de la troisième personne du féminin pluriel, /ja'f'alna/.

La consonne /j/ reconnue comme préfixe à part entière, il faudrait admettre que le monème de la "non-personne" est zéro à l'accompli mais non pas à l'inaccompli où il serait /j/. En toute hypothèse, si le signifiant de ce monème était zéro à l'inaccompli, le paradigme des formes du singulier serait celui du Tableau VI.

**TABLEAU VI**

|       |           |
|-------|-----------|
| 1.    | ʔ-af'al   |
| 2. m. | t-af'al   |
| f.    | t-af'ali: |
| 3. m. | * af'al   |
| f.    | * af'al   |

L'on voit bien que le patron syllabique, d'une part, et que le patron paradigmatique, d'autre part, exigent une consonne préfixée. Cette consonne, pour la troisième personne du féminin est la consonne /t/, monème du féminin, qui à la personne du masculin, en l'absence d'un monème disponible qui pourrait occuper la place vide, est la consonne /j/, qui apparait comme l'avatar d'une autre consonne de son ordre, l'ancienne palatale /c/, elle, consonne à capacité démarcative.

D'où les troisièmes personnes attestées :

| Singulier     | Duel      | Pluriel   |
|---------------|-----------|-----------|
| 3. m. j-af'al | j-af'ala: | j-af'alu: |
| f. t-af'al    | t-af'ala: | j-af'alna |



Et il est vraisemblable que le couple, /j-af'alu:/ - /j-af'alna:/, des troisièmes personnes du pluriel, est un remodelage contre les deuxième personnes du pluriel, /t-af'alu:/ - /t-af'alna:/, d'un ancien couple /j-af'alu:/ - \* /t-af'alna:/, qui est encore attesté par l'Hébreu : /j-af'alu:/ - /t-af'alna:/

Remarquablement, la consonne /j/ est, avec /w/, la seule coïdoïde vocalique transitoire à formants du sémitique. Cependant, /j/ et /w/, à proportion du contraste syntagmatique, maximal, du sémitique, sont trop ouvertes pour tenir en tant que telles un rôle dans le système des formes.

L'accompli, qui est constitué avec les mêmes consonnes que l'inaccompli mais suffixées et non préfixées, n'a donc pas /j/ parce que /j/ est le fait d'un conditionnement suscité par la procédure même de préfixation propre à l'inaccompli. Et il n'a pas /t/ avec quoi la forme attestée, /fa'al-tu/, serait réalisée \*/fa'al-?V/ parce que /?/, produite comme une impulsion unitaire par une brusque désocclusion glottale, est instable dans cette position, particulièrement après consonne voisée. D'où, sans doute, le recours à /k/, d'abord, puis à /t/ avec quoi le paradigme s'unifie.

La consonne /k/, inemployée dans les paradigmes historiques du verbe arabe, est utilisée par la langue arabe dans certains de ses pronoms qui ne sont pas du verbe : les pronoms "génitifs" et "accusatifs" de la deuxième personne aux trois nombres et aux deux genres, /ka, ki, kuma:/, /kum(u):, kunna/. Cependant l'Akkadien et l'Éthiopien ancien utilisaient la consonne /k/ dans la conjugaison même du verbe. L'Akkadien avait /fa'la:-ku/ là où l'Arabe a /fa'al-tu/; l'Éthiopien avait /fa'al-ku:/, /fa'al-ka, fa'al-ki:/ là où l'Arabe a /fa'al-tu, fa'al-ta, fa'al-ti/.

Le timbre vélaire de la voyelle suffixée au /t/ de /fa'al-tu/ pourrait être une trace de l'ancienne consonne vélaire /k/.

Quant à la consonne /c/, on la trouve sous d'autres formes qui sont autant d'étapes de son évolution, dans plusieurs langues sémitiques. Sous la forme /s/, en Syriaque particulièrement dans les quelques cinquante verbes de paradigme sap'el; sous la forme /h/, en Hébreu, dans les verbes de paradigme hiqti:l; en Arabe,

irrégulièrement, sous la forme de /s/, et de /h/ dans quelques verbes (1) et, régulièrement, sous la forme de /s/ et de /?/, dans les "formes dérivées" /(?i)stafala/ et /?afal/.

La préfixation des monèmes personnels, qui auraient donc été recrutés dans les deux séries d'interrompues simples, nasales et glottales, entraîne la libération de la troisième consonne radicale dès lors disponible pour une voyelle que le paradigme de l'accompli, *lai*, ne peut loger.

Cette voyelle est la voyelle /u/, monème du mode réel, spécifique d'un paradigme de formes sémantiquement et, par là, syntaxiquement indépendantes. Quant au paradigme du potentiel, comme il est sémantiquement dépendant, il est dépendant syntaxiquement. Aussi, la situation dépendante de chacune de ses formes suffit-elle à l'établir comme une forme du mode potentiel. Le mode potentiel n'a pas de signifiant propre. Rapporté au mode réel, il peut être dit à voyelle zéro.

Il faut relever que chaque forme du potentiel terminée par une voyelle longue, c'est-à-dire les formes /t-afali:, t-afala:, j-afala:, t-afalu:, j-afal-u:/, ne peuvent, du fait du système syllabique, recevoir immédiatement la désinence /u/ du réel. Une consonne interfixée évite l'occurrence impossible des hiatus \* /i:-u, a:-u, u:-u/. Cette consonne est une consonne nasale parce que, de toutes les consonnes à capacité démarcative, les nasales sont les seules qui soient vocaliques; d'où, ici, la facilité articuloire de leur emploi. Le système a retenu, de préférence à la nasale grave /m/, la nasale aiguë /n/ (2), peut-être pour son acuité qui lui assure un impact plus fort sur l'oreille. Semblablement la voyelle de jonction est, en général, la voyelle aiguë /i/.

Les formes effectivement réalisées sont les formes /t-afali:-na, t-afala:-ni, j-afala:-ni, t-afalu:-na, j-afalu:-na/ dans lesquelles le timbre de la désinence /u/ a été modifié par l'action dissimilatrice de la voyelle longue avant elle.

---

(1) Par exemple dans les verbes : /saqlaba/, /salqa:/, /hara:ha/, /hara:da/, /hana:ra/, /hara:qa/.

(2) C'est cette consonne /n/, interfixée, qui apparaît en diachronie lointaine à l'origine de /n/, monème du féminin pluriel, homologue de /t/, monème du féminin singulier, dans les formes du verbe.

Quant au paradigme de l'inaccompli présenté comme un paradigme à voyelle /a/, le *manṣūb* de la Tradition grammaticale arabe, il ne peut être qu'un paradigme postiche. En effet, l'affixation de cette désinence /a/ aux formes à voyelle longue produirait les mêmes formes produites par l'affixation de la désinence /u/ :

\*/t-af'ali:-a/ > /t-af'ali:-n-a/

Le paradigme à désinence /a/ est donc, à ces formes, confondu avec le paradigme à désinence /u/. Ce paradigme ne peut donc exister. Il n'est qu'un faux semblant créé par la ressemblance des constructions avec les "translatifs" /ʔan/ et /ʔanna/.

Exemple :

/ʔuri:du + ʔan + jata'allama-a + l + waladu/  
"je veux que l'enfant apprenne"

/ʔaḡunnu + ʔanna + l + walad-a + jata'allaru/  
"Je pense que l'enfant apprend"

Le verbe recevant la même désinence /a/ que le nom.

La discrimination entre les consonnes radicales et les consonnes affixées semble avoir été assurée encore par une démarcation syllabique faite de l'opposition "syllabe ouverte", = CV2. "syllabe fermée" = CVC.

La première consonne d'une forme donnée est, *en principe* radicale, si elle est la marge gauche d'une syllabe ouverte; autrement, si elle est la marge gauche d'une syllabe fermée, elle est non plus radicale mais affixée.

Exemples :

/ka.tab.ta/ = "tu as écrit"  
CV.CVC.CV

La première consonne, en syllabe ouverte, CV, est une consonne radicale.

/tak.tu.bu/ = "tu écris/tu écriras"  
CVC.CV.CV

La première consonne, en syllabe fermée, CVC, n'est pas une consonne radicale.

Autres exemples, les formes "dérivées" :

/ʔ(i)n.fa'a.la/

CVC.CV.CV.CV

/(?i)s.taf.°a.la/

CVC.CVC.CV.CV

où le rôle de la capacité démarcative des consonnes affixées est manifeste.

Toutefois cette opposition n'est plus observée dans les formes "dérivées" :

/fa.°a.la/ — /ju.fa.°i.lu/

CVC.CV.CV CVC.CVC.CV.CV

/fa.:°a.la/ — /ju.fa.:°i.lu/

CV.CV.CV CV.CV.CV.CV

Mais, peut-être, ces formes ont-elles été, jadis, réalisées avec une première syllabe fermée par le moyen d'une gémination :

\*/(?i)f.fa.°a.la/ — \*/jaf.fa.°i.lu/ (1)

CVC.CVC.CV.CV CVC.CVC.CV.CV

\*/(?i)f.fa.:°a.la/ — \*/jaf.fa.:°a.lu/ (1)

CVC.CV.CV.CV CVC.CV.CV.CV

Quant aux formes qui en sont dérivées par préfixation de /t/, elles auraient été, jadis, réalisées, dissymétriquement, sans recours à une gémination pour elles inutile :

\*/(?i)t.fa.°a.la/ — \*/jat.fa.°a.lu/

CVC.CVC.CV.CV CVC.CVC.CV.CV

\*/(?i)t.fa.:°a.la/ — \*/jat.fa.:°a.lu/

CVC.CV.CV.CV CVC.CV.CV.CV

Dans d'autres langues sémitiques, les inaccomplis de celles de ces formes sans pre-formans étaient réalisés avec un *schwa*, = /ə/, la voyelle central, neutre, que l'Arabe ne possède pas, qui a pu jouer un rôle démarcatif. Ainsi l'Hébreu biblique a /j°qabber/ et le Syriaque a /n°qabber/.

(1) Dans le verset 197 de la sourate II, *al-Baqara*, تَشَقَّقُ = /jaššaqqaqu/ de même forme, est, différemment, une réalisation expressive de /jataššaqqaqu/ produite par l'assimilation du pre-formans /t/.

(2) Dans le verset 38 de la sourate IX, *at-Tawba*, اِنَّا قُلْتُمْ عَلَى الْاَرْضِ /(?i)ʔa:qaltum/, de même forme, est différemment, une réalisation expressive de /taʔa:qaltum/ produite par l'assimilation du preformans /t/.

Dans ces deux langues, les accomplis de celles de ces formes à pre-formans étaient réalisés avec la prothèse de l'une des deux consonnes minimales, "non duelles", de leurs systèmes phonologiques, la prothèse de /h/ ou de /ʔ/. Ainsi l'Hébreu biblique a

/(hit)t.qab.ber/

/jit.qab.ber/

et le Syriaque a

/(ʔe)t.qab.bar/

/net.qab.bar/

Cette hypothèse trouverait une confirmation dans le fait, déjà relevé par Sibawayhi au VIII<sup>e</sup> siècle (1) que les formes de la koinè arabe historique ne comptent jamais de séquences de quatre syllabes brèves.

En résumé, les formes verbales de l'Arabe, comme, généralement, les autres formes de l'Arabe, apparaissent fondées sur des racines de trois consonnes elles-mêmes produites par le système syllabique de la langue tel qu'il a été reconnu :  $S = \{CV, CVC\}$

Et elles apparaissent construites, essentiellement, d'une part, avec des voyelles dans le rôle de modalités, et d'autre part, avec, dans le rôle de monèmes personnels, des consonnes choisies pour leur capacité démarcative.

Les consonnes ont le monopole de la nomination. Les voyelles sont contonnées dans le rôle de modalités et de fonctionnels. Systématiquement, les voyelles fonctionnels, qui sont toujours des voyelles brèves (2), sont en fin de forme, là où celles des voyelles modalités qui sont brèves ne peuvent se trouver. Les voyelles longues finales sont, en effet, le lieu d'amalgames.

(1) Sibawayhi, Kitab, vol. IV, p.192

(2) Sans doute le proto-arabe n'a-t-il eu d'abord que des voyelles brèves et donc une organisation syntaxique assurée par des voyelles toujours brèves. Dans ces conditions, toute nouvelle voyelle brève qui serait venue s'ajouter à l'ensemble des phonèmes aurait eu vocation à un rôle syntaxique. Il fallait donc que les voyelles nouvelles, pour être différentes intrinsèquement, fussent longues et il fallait encore que la position en fin de forme leur fût interdite en dehors des cas d'amalgame.



Sibawayhi rapporte (1) que

/rudda/ = "il a été rendu"  
forme qui est pour  
\*/rudida/  
pouvait être réalisée  
/rūdda/

la voyelle /ū/ tenant la place de la voyelle /u/ et de la voyelle /i/ amuïe par la gémination.

La phonologisation de /ū/, sa transformation en phonème, aurait ajouté un élément à l'ensemble des voyelles brèves et, par là, un élément au système syntaxique qui aurait dû être modifié corrélativement.

De ce fait, les systèmes phonologiques des langues apparentées à l'Arabe, qui n'ont pas le système syntaxique de l'Arabe, aussi bien les langues sémitiques anciennes que les langues arabes actuelles, ont des voyelles que l'Arabe n'a pas.

En conclusion, si le "fait radical", autrement dit la constitution des racines par les seules consonnes, fait commun à toutes les langues sémitiques anciennes, a vraiment, comme il semble, pour cause nécessaire et suffisante, la distribution des consonnes et des voyelles constatée dans l'Arabe, alors cette distribution a été commune à toutes les langues sémitiques anciennes.

Et si ce "fait radical", comme il semble, a pour conséquence nécessaire la spécialisation des rôles des consonnes et des voyelles constatée dans l'Arabe, alors cette spécialisation et les deux systèmes imbriqués qu'elle implique, le système vocalique, d'une part, et le système syntaxique, d'autre part, ont été communs à toutes les langues sémitiques.

Ainsi la langue arabe s'analyse comme un "système de systèmes".

Et ce "système de systèmes" se révèle comme le prototype même de toutes les langues sémitiques, le seul témoin de leur ancien état.

---

(1) Kitab, Vol. IV, p. 423.





## QUELQUES EXPERIENCES SUR LA PERCEPTION DE L'EMPHASE \*

**Badreddine Belhassen**  
Faculté de Médecine à Tunis

En linguistique, on distingue un langage **hors situation** et un langage en **situation**, c'est-à-dire un langage où les locuteurs

- a) - Peuvent mettre à profit des indications non linguistiques.
- b) - Ont un certain univers perceptif commun.

"L'intérêt de cette distinction provient de ce qu'on peut poser en général que plus la situation apporte d'information, moins il est nécessaire d'utiliser les procédés linguistiques" (A. MARTINET et al, 1968, p. 69). Mais les énoncés qui ne sont pas ambigus en situation risquent de l'être hors situation. En effet le contexte linguistique ou la situation extra-linguistique vient au secours du sujet parlant pour "actualiser" le passage du sens indéterminé des unités isolées au sens précis qu'elles ont dans un message particulier (Ibid, 70) et enlever par conséquent toute ambiguïté dans le décodage du message. C'est ainsi que le contexte semble agir dans le processus de perception des items éléments d'une opposition d'emphase, au contact des voyelles /i/, /u/, /u:/ et /i:/ dans des textes du parler arabe de Kairouan; le contexte linguistique paraît être à la base de la pseudo-opposition d'emphase dans cet entourage vocalique.

---

\* : Cette communication est une reprise et une suite de celle présentée au 9ème Congrès Int. des Sc. Phonétiques de Copenhague en Août 1979.

On peut donc avancer l'hypothèse que dans certains entourages vocaliques (/i/, /u/, /i:/ et /u:/), l'opposition traditionnelle d'emphase ne fonctionne plus et que c'est le contexte qui détermine le sens de chaque item des homonymes. Si l'on évite la polémique sur l'unité discrète dans la production et la perception de la parole (est-ce le phonème, la syllabe?), en cherchant simplement à tester la probabilité de discrimination entre un item emphatique et un item non emphatique au contact de l'une des voyelles suivantes : /i/, /u/, /i:/ et /u:/, nous pouvons opérer sur les couples d'items hors contexte (1).

Pour la vérification d'une telle hypothèse, nous avons fait dans un premier temps une série d'expériences portant sur la perception de l'emphase et en particulier sur l'opposition emphatique -non-emphatique chez huit étudiants tunisiens (2). Les conclusions que nous avons pu tirer de ces expériences confirment en partie notre hypothèse de départ : si l'opposition d'emphase au contact des voyelles /a/ et /a:/ est jugée toujours pertinente par les sujets testés, elle ne l'est pas par contre dans un autre entourage vocalique.

Ces constatations n'ont évidemment pas de valeur absolue; elles se rapportent d'ailleurs aux résultats partiels de huit auditeurs. Cependant, elles indiquent clairement que les sujets parlants ne distinguent pas toujours entre un item emphatique et un item non emphatique dans n'importe quel entourage vocalique dans un langage hors situation.

Dans un second temps, les expériences que nous avons jugé nécessaire de refaire concernent la différence auditive entre syllabe

(1) Les couples d'items considérés par la tradition scolaire et l'écrit comme des paires minimales, n'étant pas nombreux dans le parler, nous ne nous appuyons pas sur la caractéristique sttico-probabiliste des items employés (voir sur la non-nécessité de la stratégie de fréquence dans ce genre de cas, J. GOLDIAMON et al., 1958, 457).

(2) Pour des détails sur ces expériences, voir B. Badreddine (1977) : le parler de Kairouan - ville, l'étude phonologique et phonétique, doctorat de 3ème cycle soutenu à l'Université de Paris V, Paris.

emphatique et syllabe non emphatique au contact des voyelles fermées. Nous avons élargi le corpus et nous l'avons soumis à un nombre plus important de sujets de la ville de Kairouan et de la ville de Tunis.

### **EXPERIENCE I :**

35 paires minimales ont été établies à partir des phrases prononcées par 3 sujets, grâce à un montage magnétique. L'expérience consiste à les présenter une à une; l'intervalle entre les deux items de chaque paire est de cinq secondes.

Nous l'avons soumis en premier temps à 98 élèves originaires de Kairouan-ville, dont le niveau scolaire se situe entre la troisième et la cinquième année secondaire. Ils ont été choisis au hasard dans les classes du Lycée Mixte de Kairouan. Nous avons en outre soumis 12 analphabètes adultes, hommes et femmes, au même test. Nous avons examiné ensuite 113 élèves des trois premières années secondaires, résidant à Tunis et originaire de différentes villes de l'intérieur. Ils suivent leurs études au Collège secondaire et professionnel de la route de Sousse de Tunis.

### **RESULTATS :**

Pour chaque sujet a été compté le nombre de confusions (entre les 2 items de chaque paire), de différenciations, de réponses nulles et de points d'interrogation. Un total, une moyenne et un pourcentage des résultats collectifs ont été calculés pour chaque type de réponse dans les Tableaux I et II.

## RESULTATS DU PREMIER TEST

**Tableau I**

|   | Confusion | Différen-<br>ciation | nul   | Point d'inter-<br>rogation |
|---|-----------|----------------------|-------|----------------------------|
| Total des<br>réponses des<br>98 élèves  | 2 292     | 1 098                | 24    | 22                         |
| Moyenne                                 | 23,38     | 11,20                | 0,24  | 0,22                       |
| Pourcentage                             | 66,81%    | 32,01%               | 0,69% | 0,49%                      |
| Total des<br>réponses des<br>12 adultes | 362       | 24                   | 4     | 24                         |
| Moyenne                                 | 31        | 2                    | -     | 2                          |
| Pourcentage                             | 88,29     | 5,85%                | -     | 5,85%                      |

**Tableau II**

|   | Confusion | Différen-<br>ciation | Nul   | Point d'inter-<br>rogation |
|---|-----------|----------------------|-------|----------------------------|
| Total des<br>réponses des<br>113 élèves | 2 962     | 913                  | 35    | 38                         |
| Moyenne                                 | 26,21     | 8,07                 | 0,30  | 0,33                       |
| Pourcentage                             | 75,02%    | 23,12%               | 0,88% | 0,96%                      |

On constate que dans les résultats des deux groupes d'auditeurs (élèves de Kairouan et de Tunis d'une part et adultes analphabètes d'autre part), le nombre de confusion entre les items, membres de paires minimales de l'opposition d'emphase, est largement plus grand que celui des différenciations. Ces résultats augmentent auprès des auditeurs de Tunis et avec l'âge et la non-scolarisation (analphabétisme) auprès de ceux de Kairouan.

En comparant les deux séries de résultats, nous notons que même chez les lycéens influencés par l'écrit, il existe une confusion dans la perception entre un item emphatique et un item non emphatique. Cependant cette non différenciation est plus faible que celle du groupe analphabète.

Nous avons cherché si les résultats obtenus étaient statistiquement significatifs en comparant les pourcentages globaux de non différenciation  $\frac{(66,81 + 88,29)}{2} = 77\%$  et  $75,02\%$  aux pourcentages de

différenciations  $\frac{(32,01 + 5,85)}{2} = 18\%$  et  $23,12\%$

Les résultats nuls et d'absence de réponse n'ont pas été pris en considération du fait de leur faible taux.

Cette analyse met en évidence le fait que la différence entre un item emphatique et un item non emphatique au contact des voyelles /i/, /u/, /i:/ et /u:/ hors situation n'est presque pas perçue par les sujets. En revanche, la non distinction de la différence (confusion) entre les deux phénomènes est très significative.

## EXPERIENCE II

Hypothèse : dans une situation d'identification d'un stimulus parmi deux ou trois éléments imposés, la réponse du sujet est d'autant plus rapide et plus précise que le stimulus se distingue (se différencie) d'eux. S'il y a une différence entre le stimulus et les items proposés, on ne devrait pas enregistrer d'interaction entre les éléments sur lesquels portent les erreurs et le stimulus. Au contraire, s'il y a une non différenciation entre celui-ci et un item (privilegié) quelconque des items proposés, les réponses qui apparaissent devraient comporter moins d'erreurs le concernant que celles qui apparaissent aux autres.

## MATERIEL :

Quatorze stimuli sont présentés au sujet. Chaque stimulus est un élément emphatique d'une paire d'opposition. Trois items sont

présentés écrits simultanément avec le stimulus. La tâche de l'auditeur consiste à écrire le numéro d'ordre de l'item qu'il juge correspondre au stimulus perçu.

Deux secondes après la fin du passage du stimulus, le sujet doit écrire 1 pour la première possibilité, 2 pour la seconde, 3 pour la troisième, etc ou écrire 1 2 si les deux choix sont les mêmes.

1 3 si le premier et le troisième sont les mêmes,

2 3 si le second et le troisième sont les mêmes,

1 2 3 si tous sont les mêmes, et O s'il y a aucune correspondance entre le stimulus et les trois items proposés.

## RESULTATS

Les résultats obtenus indiquent qu'il y a trois situations :

- de confusion qui concerne les réponses du type 1, c'est-à-dire l'interprétation de l'item emphatique comme identique au stimulus (emphatique).

- de différenciation partielle qui concerne les réponses du type : 1 2, 2; 3; 2 3. Autrement dit : la non reconnaissance du stimulus emphatique comme identique au non emphatique (réponses 1 2, 1 3) et même si reconnaissance il y a, elle est altérée par l'interférence d'un autre item (réponses 1 2; 1 3).

- de différenciation complète qui regroupe les réponses O; les sujets, dans les items proposés, n'en reconnaissent aucun qui ressemble au stimulus.

Les tableaux III et IV résument les calculs des totaux de chaque catégorie de réponse, leur moyenne et leur pourcentage respectif.



## RESULTATS DU 2ème TEST

### TABLEAU III

|  | Confusion | Différenciation partielle | Différenciation complète |
|--|-----------|---------------------------|--------------------------|
| Total des réponses des 98 élèves       | 987       | 303                       | 92                       |
| Moyenne                                | 10,07     | 3,09                      | 0,84                     |
| Pourcentage                            | 71,9%     | 22,09%                    | 6,01%                    |
| Total des réponses des 12 analphabètes | 156       | 12                        | -                        |
| Moyenne                                | 13        | 1                         | -                        |
| Pourcentage                            | 92,8%     | 7,2%                      | -                        |

### TABLEAU IV

|                                   | Confusion | Différenciation partielle | Différenciation complète |
|-----------------------------------|-----------|---------------------------|--------------------------|
| Total des réponses des 113 élèves | 1032      | 483                       | 167                      |
| Moyenne                           | 9,13      | 4,27                      | 1,47                     |
| Pourcentage                       | 61,35%    | 28,71%                    | 9,92%                    |

### Interprétation d'ensemble des deux tests :

Etant donné la similarité des résultats des deux tests, nous les regroupons. Les auditeurs émettent des jugements qui concordent (de 66 à 90%) dans 85% des cas environ. La plupart des items de chaque paire sont confondus, malgré quelques lacunes dues à la brièveté des syllabes, ce qui tend à confirmer la valeur non linguistique de l'emphase au contact de /i/, /i:/, /u/ et /u:/ en général et de celle des analphabètes en particuliers.

Cependant, la discordance des jugements (15% des cas sont en



faveur de l'opposition) est due, dans certains cas, à une interférence linguistique, la majorité des auditeurs étant au moins trilingues et influencés par l'arabe écrit.

Nous rappelons que nos expériences se fondent sur l'hypothèse suivante, à savoir, que si l'opposition d'emphase est pertinente dans l'entourage vocal de /a/ et /a:/; elle ne le serait pas en dehors de ces voyelles. Cette étude, dont l'approche mérite d'être complétée par des recherches sur les différents dialectes tunisiens et peut-être arabes, se trouve confirmée par les résultats de l'analyse acoustique par synthèse de Dean Obrech sur l'arabe libanais et nos propres recherches.

Les tracés sonographiques démontrent, en effet, qu'il n'y a pas de différence entre les positions respectives des formants 1 et 2 des voyelles /u/, /i/, /u:/ et /i:/ au contact des phonèmes "emphatiques" et des (non emphatiques". (1) Cette constatation pourrait être expliquée par l'examen de l'aspect physiologique de l'articulation des sons emphatiques

"En effet, si l'on garde à l'esprit le travail accessoire de pharyngalisation moyenne tel que nous l'avons démontré, nous comprenons pourquoi les analyses acoustiques effectuées, par Dean Obrecht et d'autres nous laissent sur notre faim quant à la recherche des indices acoustiques qui pourraient distinguer une articulation emphatique avec u et i d'une articulation non emphatique.

L'articulation de i dans ce cas ne pourrait être qu'une composante, une résultante entre la position idéale de (i) et la position de (a) d'arrière (son point original). C'est ainsi qu'un i donne soit (I), soit (e), soit (E).

La voyelle couvre tout un foyer à l'avant, qui n'est absolument pas dominé. Cela traduit tantôt un (I), tantôt un (e); l'essentiel étant que ce soit opposé à u. La souplesse des éléments antérieurs du système (ouverture et fermeture maxillaire, avancement et recul de la langue,

---

(1) Voir Dean OBRECHT (Velarization) Effects of the Second Formant on the Perception of velarization consonants in Lebanese Arabic, La Haye, Mouton, 1968, page 29 et B. BADREDDINE, op. cit.

etc) fait que la voyelle /i/ couvre toute une zone à l'avant qui va de (i) à (E) ...(1).

D'ailleurs si on se réfère à l'orthographe des élèves du primaire et des premières classes du secondaire en tant que représentation d'une perception (en dictée) ou d'une intégration (en expression écrite), on relève des "fautes" d'emphasisation et de déemphasisation des consonnes arabes dans l'entourage des timbres vocaliques i et u . Nous avons relevé un grand nombre de fautes qui peuvent être des témoins de ce que nous venons d'avancer, sans se hasarder à en tirer des conclusions définitives.

Nous présentons cette liste à titre indicatif. Elle fait partie d'un document où nous avons décompté les "fautes" d'emphasisation et de déemphasisation des consonnes au contact des timbres vocaliques fermés. Nous avons réalisé ce travail à partir de cahiers de roulement des élèves d'une école primaire à Tunis et des copies de rédaction d'élèves du Collège Secondaire et Professionnel de la Route de Sousse à Tunis. Pour des raisons évidentes, nous avons exclu de notre décompte les élèves qui présentent une dysorthographe caractérisée.

---

(1) : Voir B. BADREDDINE, d'emphase dans les dialectes arabes : aspect acoustico-articulatoire à la lumière de la phonétique expérimentale, 1ère partie, dans Analyses - Théorie, 1978 - 1, Paris, p. 57 et après.

Les réalisations des phonèmes /u/ et /i/ dans un entourage non emphatique se trouvent identiques.

### 3ème année Primaire

### السنة الثالثة ابتدائي

| الخطأ  | الصواب | التلميذ | Elève | Correspondant | "fautes"  |
|--------|--------|---------|-------|---------------|-----------|
| صفاقص  | صفاقس  | م. د    | M. D  | Şafāqus       | Şafāquş   |
| سفر    | صفر    | م. ق    | M. G  | Şifr          | Sifr      |
| الصحب  | السحب  | ع. ف    | A. F  | al Sutrub     | al Şutrub |
| ضراعيه | ذراعيه | ح. ق    | H. G. | đirāsajh      | zirāsajh  |
| تسقت   | تسقط   | ف. د    | F. D. | tasquṭu       | tasqutu   |
| قيسه   | قيصه   | ف. غ    | F. GH | qamī:suh      | qamī:suh  |
| تلوع   | طلوع   | ع. د    | A. D. | tulūs         | tulūs     |
| عاسفة  | عاصفة  | ع. د    | A. D. | Šāsifatun     | Šāsifatun |

### 4ème année primaire

### السنة الرابعة ابتدائي

|               |         |      |        |           |           |
|---------------|---------|------|--------|-----------|-----------|
| فتوري         | فطوري   | أ. ط | A. T.  | faṭurī    | fāturī    |
| يقدم          | يقصم    | م. ب | M. B.  | jaqḍimu   | jaqḍimu   |
| شتر           | شطرا    | و. ج | W. J.  | šitr      | šitr      |
| القرنية       | القرنيط | س. أ | CH. A. | alqarnīt  | alqarnīt  |
| يسطيع         | يستطيع  | ع. ب | A. B.  | jastātīs  | jastātīs  |
| (القول) الفصح | الفصح   | ع. ر | R. A.  | fasīh     | fasīh     |
| انقاطه        | إنقاذه  | س. ع | S. A.  | inqāḏih   | inqāḏih   |
| تقتف          | تقتف    | ن. م | N. M.  | taqtifu   | taqtifu   |
| أستورة        | أسطورة  | ع. ب | A. B.  | ustūratun | ustūratun |

### 5ème année primaire

### السنة الخامسة ابتدائي

|        |        |      |       |          |          |
|--------|--------|------|-------|----------|----------|
| شرتها  | شرطها  | ع. م | M. A. | šartuha  | šartuha  |
| أوصلكم | أوصلكم | ع. ش | A. CH | ūsilukum | ūsilukum |
| الجرس  | الجرس  | ح. ن | H. N. | alzaraşu | alzaraşu |
| تقتف   | تقتف   | ن. ح | N. H. | taqtifu  | taqtifu  |

6ème année primaire

السنة السادسة ابتدائي

| “fautes”     | Correspondant | Elève  | التلميذ | الكتاب | الخطأ  |
|--------------|---------------|--------|---------|--------|--------|
| al sidqu     | al šidqu      | M. A.  | ع.م     | الصدق  | السدق  |
| al Sutrufu   | al Šutrufu    | CH. G. | ش.ق     | الصحف  | السحف  |
| qāšū         | qāsū          | F. J.  | ف.ج     | قاسوا  | قاصوا  |
| alfārit      | alfāriṭ       | M. S.  | م.س     | الفارط | الفارت |
| jaḍunnuh     | jazunnuh      | M. B.  | م.ب     | يظنه   | يذنه   |
| juqattisu    | juqatṭisu     | M. D.  | م.د     | يقطع   | يقثع   |
| zirāsī       | ḍirāsi        | A. S.  | أ.س     | ذراعي  | ضراعي  |
| tutamsinnani | tutamsinnani  | B. B.  | ب.ب     | تطمشني | طتمشني |
| paqtifu      | paqtifu       | A. M.  | ع.م     | أطف    | أقتف   |

1ère année secondaire

السنة الأولى ثانوي

|           |           |       |     |         |              |
|-----------|-----------|-------|-----|---------|--------------|
| qāsidin   | qāsidīn   | F. A. | ف.ع | قاصدين  | قأسدين       |
| qāris     | qāriṣ     | M. W. | م.و | قارص    | قارس (التمر) |
| sāṭisatun | sāṭisatun | R. B. | ر.ب | ساطعة   | ساتعة        |
| jaltaqitu | jaltaqitu | M. J. | م.ج | يلتقط   | يلتقت        |
| itfāsiha  | itfāsiha  | F. M. | ف.م | إطفانها | اتفانها      |





Université de Tunis  
Centre d'Etudes et de Recherches  
Economiques et Sociales

*LA LINGUISTIQUE  
APPLIQUÉE  
A LA LANGUE ARABE*

Serie Linguistique N° 5